

ب. د. بياديشيف

٢٢١٤٩٢

لحمى يوسف (اللويسى)

المجموع

الصناعي - الحربي

في الولايات المتحدة الأمريكية

تقريب: رفعت السيوفي

لحمى يوسف (اللويسى)

لحمى يوسف (اللويسى)

دار الفارابي - بيروت

حسب يوسف الحمد شبي  
٢٧، ٣، ١٩٨٥  
٤٨٦ - بيروت

حسب يوسف الحمد شبي

ب. د. بياديشيف

# المجمع الصناعي - الحربي

في الولايات المتحدة الأمريكية

تقريب: رفعت السيوفي

دار الفارابي - بيروت

هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

جميع الحقوق محفوظة  
دار الفارابي - بيروت  
١٩٧٦

## المقدمة

في التناقض التاريخي الحتمي والمتوتر بين النظامين العالميين الاشتراكي والراسمالي يظهر تفوق قوى الاشتراكية والسلم والتقدم في السنوات الاخيرة بشكل أكثر وضوحا ، فقد استطاعت هذه القوى بنجاح أن تضغط وتلجم قوى الراسمالية والحرب والرجعية ، كما وأن السياسة الخارجية اللينينية للاتحاد السوفياتي استطاعت أن تحرز نتائج هامة ناهجة خط تطوير العلاقات الدولية البناءة والايجابية على قاعدة من مبادئ التعايش السلمي مع الرد القوي على المظاهر العدوانية في سياسات الدول الراسمالية الكبرى والنضال الحاسم ضد « العسكرية » والايديولوجيا البرجوازية ومن أجل سلام وحرية وأمن الشعوب . ان المحصلة الاهم للنشاط الفعال والهادف للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وللحكومة السوفياتية في مجال السياسة الخارجية هي أن الشعب السوفياتي أصبح بعد مضي ثلاثين عاما على انتهاء الحرب الوطنية العظمى يعيش في ظروف السلم ويملك امكانية توجيه كل طاقاته وابداعه نحو بناء المجتمع الشيوعي .

لقد أعلن برنامج السلام الذي قرره المؤتمر الرابع والعشرون

للحزب الشيوعي السوفياتي استعداد الاتحاد السوفياتي لتعميق علاقات التعاون ذات النفع المتبادل في كل المجالات مع كل الدول التي تسعى الى ذلك .

ان سياسة السلام الفعلية المتبعة من قبل الاتحاد السوفياتي في مجال التعاون الاخوي مع الدول الاشتراكية الاخرى قد أدت الى تحقيق تقدم ايجابي وهام على المستوى الدولي . وقد جرت تغييرات هائلة في القارة الاوروبية حيث اندلعت في الماضي القريب حربان عالميتان ضاريتان ، اذ ان توقيع المعاهدات بين الاتحاد السوفياتي والمانيا الغربية وبين بولونيا والمانيا الغربية حول تثبيت الحدود القائمة حاليا بين الدولتين الالمانييتين واعادة الوضع في برلين الغربية الى طبيعته وفك الحصار الدبلوماسي على المانيا الشرقية نهائيا وعقد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي قد هيا حل مسألة تحويل أوروبا من منطقة نزاعات وصدامات دموية الى قارة يسود فيها السلام وحسن الجوار ، هذا الى جانب التطوير المثمر للعلاقات مع فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وبقية الدول الغربية .

لقد فتح لقاء موسكو في ايار من عام ١٩٧٢ مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السوفياتية - الاميركية ، ففي الوثيقة التي تحدد اسس العلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية والموقعة من قبل ليونيد بريجنيف وريتشارد نيكسون تم تثبيت المنطلقات الاساسية لتطوير العلاقات بين الدولتين للمرحلة الجديدة ، وتعتبر تلك الاتفاقيات الموقعة في موسكو اساسا لجعل العلاقات طبيعية وتطوير هذه العلاقات ذات النفع المتبادل في مختلف مجالات الحياة ، وقد أصبحت الاتفاقيات السوفياتية - الاميركية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية خطوة هامة باتجاه تخفيف سباق التسلح .

وان ما هو جار الآن من تحول من « الحرب الباردة » الى تخفيف حدة التوتر الدولي ومن المواجهة المسلحة العسكرية نحو تعزيز الامن والتعاون السلمي يعتبر مطلبيا أساسيا من متطلبات

تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية .  
في حزيران من عام ١٩٧٣ قام ليونيد بريجنيف بدعوة من  
الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارة رسمية الى الولايات المتحدة  
الاميركية . ولقد قدر الرأي العام العالمي نتائج هذه الزيارة  
كبرهان أكيد وجديد على انتصار سياسة التعايش السلمي اللينينية  
بين الدول ذات الانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة . لقد ادى  
هذا اللقاء الى اتخاذ عدد من الخطوات الكبيرة نحو الاستمرار في  
تعزيز الامن الدولي ، ومن الخطوات الاكثر اهمية في هذا المجال  
هي توقيع الاتفاقية اللامحدودة الاجل بين الاتحاد السوفياتي  
والولايات المتحدة الاميركية حول درء الحرب النووية . وان  
التنفيذ العملي لهذه الاتفاقية سوف يسمح بتحقيق تحول عن  
المواجهة النووية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي  
نحو الفاء خطر الحرب النووية وخلق ضمانات واقعية  
للسلام العالمي .

ان دورا كبيرا مدعوة لأن تلعبه تلك المبادئ الاساسية الموقعة  
في واشنطن للمفاوضات حول الاستمرار في الحد من الاسلحة  
الهجومية الاستراتيجية ، كما وتنظر هذه الوثيقة في متابعة العمل  
الوطيد على الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ليس فقط  
من وجهة نظر الكمية وانما أيضا من وجهة نظر نوعية هذه الاسلحة  
والتوجه نحو اتخاذ الاجراءات الكفيلة بنزع هذه الاسلحة .

ان ترسيخ مبادئ التعايش السلمي في العلاقات السوفياتية -  
الاميركية يماثل ما هو قائم من علاقات بين الاتحاد السوفياتي وكل  
من فرنسا والمانيا الغربية . وان انعقاد المؤتمر الاوروبي لمسائل  
الامن والتعاون وبمساهمة كل من الولايات المتحدة الاميركية وكندا  
يحمل اهمية كبيرة لكل الكوكب الارضي .

بعد أوروبا ترسم الآن وبوضوح كاف امكانية التخفيف من حدة  
التوتر في آسيا أيضا ، حيث لم تنطفئ حرائق الحروب خلال  
السنوات العشر الفائتة ، ولقد استقبلت كل البشرية المحبة للسلام

برضى عميق اتفاقية انهاء الحرب واعادة السلام في فيتنام في كانون الثاني من عام ١٩٧٣ ، فقد كان النضال من اجل انهاء حالة الحرب في الهند الصينية بندا من اهم بنود سياستنا الخارجية وبرنامج السلام الذي قرره المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد ازيلت بؤرة من اهم بؤر الحرب على الكرة الارضية . اذ ان الحرب في الهند الصينية استخدمت من قبل قوى العدوان والرجعية على مدى سنوات عديدة لزيادة حدة التوتر الدولي وتعزيز سباق التسلح ، وكانت تلك الحرب عقبة جدية في وجه اقامة تعاون دولي عريض وفتح انهاؤها امكانيات جديدة لتعميق تخفيف حدة التوتر وتعزيز الامن والسلام العالميين .

ان انتصار الشعب الفيتنامي يؤكد القوة الحياتية والهائلة للاشتراكية ويشهد بشكل واضح على واقعية وتأثير السياسة الدولية للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، ويحكي عن انه لم تعد لدى الامبرياليين تلك الوسائل التي بواسطتها يستطيعون اعادة التاريخ الى الوراء او تجميده .

ان عملية تخفيف حدة التوتر في آسيا تتسارع وتعمق الآن ، وقد كان لزيارة بريجنيف الى الهند في كانون الثاني من عام ١٩٧٣ أثر هام وطيب في هذه العملية ، ولقد ناقش قادة البلدين المسائل المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضايا الدولية الراهنة والملحة .

نتيجة لمبادرة الاتحاد السوفياتي تترسخ في السياسة الدولية أكثر فأكثر مبادئ التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وبأخذ بالتصاعد خط تطوير التعاون وحل النزاعات بالوسائل السلمية .

ان اجتماع نيسان للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ( ١٩٧٣ ) لدى مناقشته تقرير ليونيد بريجنيف حول نشاط الحزب والحكومة السوفياتية في مجال السياسة الخارجية وتنفيذ قرارات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي قد ايد العمل القائم لتطوير العلاقات مع الدول ذات الانظمة الاجتماعية

الآخري على أساس مبادئ التعايش السلمي معتبرا ذلك شرطا هاما لتوسيع وتدعيم الاتجاهات الايجابية في السياسة الدولية ، والى جانب ذلك أكد الاجتماع على أن الحزب الشيوعي السوفياتي والدولة السوفياتية سيمارسان بثبات الخط اللينيني في كل السياسة الدولية ، وسيبديان الدعم للشعوب المطالبة بحقها في الاستقلال والتقدم الاجتماعي . ان السياسة اللينينية الحكيمة لحزبنا تلقي الدعم الحار من قبل الشعب السوفياتي وشعوب الدول الاشتراكية وكل البشرية التقدمية المحبة للسلام .

في الولايات المتحدة الاميركية كما في الدول الرأسمالية الآخري الى جانب القوى الساعية الى التعايش السلمي مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الآخري تعمل بشكل نشيط الدوائر ذات النفوذ والمربطة بشكل وثيق مع المجمع الصناعي - الحربي والمتعطشة لمتابعة « الحرب الباردة » ضد عالم الاشتراكية والابقاء على التوتر الدولي وسباق التسلح المريح بالنسبة لها ويساعدها في ذلك أولئك الذين يعتقدون أن ضمانات الامن لا تتوفر في التعاون السلمي مع الدول الاشتراكية وانما في تخزين وتكديس القنابل النووية والصواريخ والغواصات والقاذفات الاستراتيجية . ان دوائر الرأسمال الاحتكاري والعسكرية الغربية الرجعية التي ترتبط مصالحها بشكل وثيق بالمخططات والاهداف التوسعية لأرباب الصناعة الضخمة تسعى لتدعيم مواقعها في السياسة والاقتصاد والجهاز الحكومي والحياة الايديولوجية للدول الغربية . ولقد أشار ليونيد بريجنيف في خطابه أمام المؤتمر العالمي للحزب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في موسكو الى أنه « في الدول الرأسمالية الأكثر تطورا ينمو بسرعة نفوذ ما يسمى المجمع الصناعي - الحربي أي اتحاد الاحتكارات الضخمة مع الآلة الحربية في الجهاز الحكومي . وان هذا الاتحاد الشرس يبدي تأثيرا متزايدا على سياسة العديد من الدول الامبريالية ويجعلها أكثر عدوانية ورجعية .



ان قوى الحرب والعدوان التي يعتبر المجمع الصناعي - الحربي في القلب منها تنتشر في عدد كامل من البلدان الغربية : ففي انكلترا هي القوى الخائقة لايرلندا الشمالية والتي تقوم بتوريد السلاح لعنصري جنوب افريقيا ، وفي المانيا الغربية تتجسد بقوى الانتقام الملتحمة اكثر فاكثر مع الفاشيين الجدد ، وفي اليابان تتمثل بالعسكريين الذين يسعون الى دفع البلاد نحو طريق التوسع والعدوان مخالفين الدستور الذي يحظر الحرب بشكل نهائي وابدي . ان التحام مصالح واهداف وحسابات عمالقة الصناعة الحربية وقمة الجنرالات الوثيق واتحادها في عقدة واحدة هي شيء مميز ايضا بالنسبة للدول الراسمالية الاخرى . ويمكن القول انه في الظروف التاريخية العالمية الجديدة والمتواضعة حاليا وفي وضع عودة العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يضطر معارضو السلم والتقدم الاميركيون وطلبيتهم المجمع الصناعي - الحربي لان يتكيفوا مع الوقائع الراهنة ويغيروا من شكل تكتيكهم ويطبقوا اساليبهم والاعبيهم التي كانوا يمارسونها في ظل « الحرب الباردة » بشكل اكثر حذرا .

ان جوهر اتحاد الصناعة الحربية والجنرالات وطبيعة اهدافه وحساباته بقيا ثابتين ، فهما يقومان على برنامج التوسع وسباق التسلح ومحاولات فرض ارادة الراسمال الاحتكاري لاميركا على الشعوب الاخرى .

ان التغيرات الكبيرة الجارية في الوقت الاخير في فلسفة واشكال نشاط الدوائر المسؤولة العليا في واشنطن لم تؤثر على طابع الاتجاه السياسي للمجمع الصناعي - الحربي ، وان تأثيره على كل نواحي الحياة الاميركية . وان كان من الممكن ان يكون قد اهتز نتيجة التقارب السوفياتي - الاميركي ، الا انه يبقى واسعا جدا .

لذلك فان دراسة نشاط المجمع الصناعي - الحربي في الظروف

المعاصرة تكتسب أهمية خاصة وكبيرة . ان التحليل العلمي الصحيح والطبقي الدقيق للعلاقات بين القوى المختلفة ولشروط الحياة السياسية في اميركا وتقدير الحالة الراهنة ، وآفاق السياسة الدولية لواشنطن بما فيها العلاقات السوفياتية - الاميركية يتطلب الدراسة الواعية واليقظة لنشاط وايدولوجيا واهداف المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية .

يضم المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية الاحتكارات الضخمة العاملة في حقل الانتاج الواسع لحدث انواع ونظم التسليح ، وان الكثير من هذه الاحتكارات قد انبثق فيما بعد الحرب ويعود الى مجموعات رأسمالية فتية ، ومع بقاء الراسمال الاحتكاري مالكا حقيقيا ووطيدا لاميركا فانه يسعى الى جو الحرب اخذا في الحسبان الحصول على ارباح عظمى من وراء سباق التسليح من جهة ، ومن جهة اخرى خلق احتياطي كبير من الاسلحة المتطورة ومن وسائل العنف الاخرى التي بواسطتها يستطيع هذا الراسمال الاحتكاري ان يسيطر هيمنته على دول العالم الاخرى .

وان المجمع الصناعي - الحربي الاميركي هو بالاضافة الى ذلك رأس لالة الحرب الاميركية . ولقد كانت مصالح الاقلية المالية تتطلب بعث الحمى الحربية على نطاق واسع والاحتفاظ بجيوش كبيرة تعد بالملايين في وقت السلم والقواعد العسكرية المنتشرة في كل مكان وبالصواريخ العابرة للقارات والقاذفات الاستراتيجية والفواصات الحاملة للصواريخ وذلك لتنفيذ سياسة « من موقع القوة » الخطرة والمهددة دوما بالانفجار .

هذا وان الجهاز الحكومي الاميركي المطابق للدرجة كبيرة في بنيته ووظيفته لاحتياجات ومتطلبات سياسة « من موقع القوة » يساهم في نشاط المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية .

تتحد قوة وفعالية الجهاز الحكومي وامكانات الاحتكارات الضخمة ودوائر البنتاغون تحت لواء مناهضة التحولات الثورية

في العالم والحفاظ على المواقع العالمية للامبريالية الاميركية .  
تشكل الاحتكارات وآلة الحرب نواة المجمع الصناعي - الحربي  
للولايات المتحدة الاميركية ، وحول هذا المجمع تتجمع شبكة كاملة  
من القوى والتجمعات التي ترتبط به بدرجات متفاوتة وتخدم  
مصلحه بشكل ثابت وتزيد من تأثيره . وقد أشار الباحث العسكري  
الاميركي د. دونوفان في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية »  
الى ان المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية يتألف  
من مجموعة من الناس الذين ترتبط مصالحهم بالدفاع القومي .  
« هو - كما يشير المؤلف - عبارة عن اتحاد شبكة عسكرية ضخمة  
مع صناعة حربية دائمة وهائلة . ويوجد هناك مجمع اضافي  
تتواكب مصالحه مع مصالح المجمع الصناعي - الحربي وهو يضم  
العسكريين الاحتياط وقدماء المحاربين ومراكز الابحاث الجامعية  
ورجال الكونغرس ورجال الاعمال المحليين والعمال واصحاب المهن  
الحرّة وكذلك المؤسسات الاعلامية .

استخدم تعبير « المجمع الصناعي - الحربي » لأول مرة في ١٧  
يناير ( كانون الثاني ) من عام ١٩٦١ من قبل الرئيس ايزنهاور في  
خطابه الوداعي ، فقد قال في ذلك الوقت : « ان اتحاد المؤسسة  
العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة ليشكل ظاهرة  
جديدة في التجربة الاميركية ، وان تأثيرات هذا المجمع الصناعي -  
الحربي الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية تلمس في كل مدينة  
وفي حكومة كل ولاية وفي اية دائرة من دوائر الحكومة الفيدرالية ،  
وانطلاقا من فهم الضرورة الحيوية لمثل هذا التطور فانه يترتب  
علينا الا نترك نتائجه الجدية بدون انتباه ، وفي المؤسسات الحكومية  
يجب اتخاذ الحذر والحيلة ضد التأثير غير المربر الذي بلغه المجمع  
الصناعي - الحربي بشكل مقصود او غير مقصود » .

مع ان النمو السريع للعسكرية وما يتعلق بها من مخاطر قد  
لوحظ في تصريح الرئيس الاميركي السابق فانه تلمس أيضا  
الطريقة الطبقيّة المحددة للسياسي البرجوازي في تقييم وتحليل

« الظاهرة الجديدة في التجربة الاميركية » . فبالنسبة له فان عملية تسريع اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة لا تبدو وكأنها تأتي بتغيير للنظام الاجتماعي - السياسي الامبريالي المهيمن في الولايات المتحدة الاميركية . فالرئيس الاميركي وكذلك غيره من السياسيين ينظرون الى المجمع الصناعي - الحربي كظاهرة يمكن القضاء عليها او اخضاعها الى مراقبة صارمة من قبل المجتمع الاميركي . هذا وكأنه يمكن بلوغ ذلك عن طريق اتخاذ الاجراءات البناء التالية : « اتخاذ الحذر والحيلة » في المؤسسات الحكومية في واشنطن ، واجراء الاصلاحات الادارية الضرورية في ظل الديمقراطية البرجوازية الصورية للحد من سلطة اصحاب المصانع الحربية والقيادة العسكرية . . الخ بمثل هذا النفس .

وبمثل زاوية النظر هذه تناقش مسألة المجمع الصناعي - الحربي في الكتابات السياسية الاميركية وتطرح في خطابات المسؤولين السياسيين وتناقش في دوائر المجتمع .

كثيرون من المؤلفين الاميركيين يروجون وبشكل مقنع عن المخاطر التي يمكن ان ترافق النمو العاصف للمجمع الصناعي - الحربي وتغفل في سياسة واقتصاد وايدولوجيا الولايات المتحدة الاميركية . في مثل هذا المنحى يتحدث العقيد د. دونوفان في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية » والصحفيان و. ماكفيض وي. هول في كتابهما « فضيحة في البنتاغون - تحدي الديمقراطية » ، والمستشار السابق في وزارة الدفاع الاميركية فيتسجيرالد « ألام النبذير » وغيرهم . كل هؤلاء حسب درجة قوتهم وموهبتهم يحاولون دراسة وبحث دور المجمع الصناعي - الحربي في مختلف مجالات الحياة الاميركية . ان الكتب من هذا النوع تشير الاهتمام من وجهة نظر الوقائع الواردة فيها وتعرية وفضح الصفقات والادوار المشبوهة لاصحاب « القبعات النحاسية » وصانعي السلاح .

هناك عدد من السياسيين البارزين الذين يتصدرون لعملية تحليل أعمق لهذه المسألة . فهؤلاء يرفقون بحثهم بحلول المجمع الصناعي - الحربي ونشاطه العملي باقتراحاتهم الذاتية وآرائهم وافتراساتهم الرامية الى حماية الديمقراطية البرجوازية من امكانية خرقها من قبل دوائر المجمع الصناعي - الحربي . مثل هذا الهدف أتبع السيناتور بروكسمير في كتابه : « تقرير من دولة النفقات اللازمة . المجمع الصناعي - الحربي الاميركي » . وكذلك الامر بالنسبة للسيناتور فولبرايت الذي أصدر كتابا بعنوان « آلة البنتاغون الدعائية » والسيناتور غيلبرت الذي نشر في صيف عام ١٩٦٩ مقالة في مجلة « هاربرز ميغرين » عن ضرورة النضال ضد نفوذ المجمع الصناعي - الحربي . وتجدر الاشارة بشكل خاص الى الكتاب الذي أصدره مساعد وزير الدفاع الاميركي يارمانيسكي في عام ١٩٧١ بعنوان « المؤسسة العسكرية ، تأثيرها على المجتمع الاميركي » والذي يعد اهم بحث في الفكر الاميركي لقضايا المجمع الصناعي - الحربي .

ان اصدار هذه الكتب يشهد قبل كل شيء على القلق العميق في اوسع الدوائر السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة من جراء النمو الذي لم يسبق له مثيل للعسكرية ( ميليتاريزم ) ولنفوذ « القبعات النحاسية » ، وصعود هؤلاء الى ادوار قيادية في السياسة الاميركية . غير ان اكثرية الناقدين من عداد المفكرين البرجوازيين تبقى في مواقع محددة طبقيا وغير قادرة على اعطاء خصائص علمية حقيقية لطبيعة هذه الظاهرة . فبالنسبة لمثلي العلم البرجوازي من غير الممكن التوصل الى الاستنتاج الفال بان القضاء على العسكرية من جذورها والتخلص من شرور المجمع الصناعي - الحربي يمكن فقط بالتخلص من نظام الاضطهاد الامبريالي .

ان الفهم العلمي الاصيل لطبيعة المجمع الصناعي - الحربي يمكن ان يقوم فقط على أساس النظرية الماركسية - اللينينية في

فهم الامبريالية والتحليل اللينيني للعسكرية ولاهدافها ولالية عملها في السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع الامبريالي .  
ان خصوصية عميقة ومتعددة الوجوه قد اعطيت المجمع الصناعي - الحربي في أعمال ووثائق مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياني وفي وثائق الحركة الشيوعية الدولية المعاصرة . ولقد احتوى برنامج الحزب الشيوعي الاميركي الذي اقر في عام ١٩٧١ على تحليل مفصل ودقيق لهذه الظاهرة الجديدة في تطور الامبريالية الاميركية .

ان أوجها معينة لنشاط المجمع الصناعي - الحربي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تبحث بعمق في كتب الباحثين السوفيانيات ، فهؤلاء يكشفون البدايات الطبقية والجذور الاجتماعية لاتحاد آلة الحرب الاميركية مع الراسمال الصناعي ، ويشير هؤلاء الباحثون الى المخاطر التي يمكن أن يجلبها هذا الاتحاد لقضية السلم والتقدم .

ان المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية ليس هو عبارة عن اتفاق سري ولا هو عبارة عن مجموعة - كائنة ما كانت قوة نفوذها - لمثلي رجال الأعمال الذين يديرون الامور لتحقيق مصالحهم واغراضهم الخاصة . وانما هو عبارة عن تجسيد حياتي للراسمالية . ان اتحاد ارباب الصناعة مع رأس آلة الحرب الاميركية قد تكون في شروط عيانية للمرحلة الراهنة من تطور الامبريالية الاميركية وأهم هذه الشروط هي :

١ - برنامج امتلاك السيطرة ( الهيمنة ) العالمية المعلن من قبل الراسمال الاحتكاري الاميركي بعد الحرب العالمية الثانية الذي ادى الى نشوء عسكرية لم يسبق ان شهدها من قبل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، والى سباق التسلح واخضاع كل أوجه نشاط الحياة في أميركا لمتطلبات سياسة « من موقع القوة » .

٢ - اندلاع الثورة التكنيكية - العلمية في الربع الاخير من هذا

القرن والتي ادت الى اعادة تشكيل الانتاج الحربي ، وهذا ما أدى بدوره الى ظهور مجموعات احتكارية رأسمالية جديدة وخلق فروع جديدة من الصناعة ذات التوظيفات الرأسمالية الواسعة والتي تعمل بشكل اساسي لمتطلبات واحتياجات الحرب .

٣ - تواكب لم يسبق له مثيل وأخذ في الاتساع اكثر فأكثر في الامبريالية الاميركية بين مصالح وأهداف كبار ارباب الصناعة وكبار مسؤولي الجهاز الحكومي عن السياسة الحربية والانتاج الحربي ، وقد أدى هذا التواكب والتوافق في المصالح الى توسع حقيقي في سلطة وزارة الدفاع الاميركية في تحديد اتجاهات وملامح تطور الحياة الاقتصادية لأميركا .

على طاحونة هذه العوامل الرئيسية الثلاثة ونتيجة لتضافر كل الملامح المميزة للمرحلة الراهنة من تطور الامبريالية الاميركية تشكل اتحاد الاحتكارات الضخمة مع آلة الحرب فانبثقت الظاهرة الجديدة في الحياة الاميركية : المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية . ولقد انعكست بدون شك على شكله خصائص تطور الولايات المتحدة الاميركية في الماضي والتقاليد التاريخية والعسكرية لهذه الدولة العظمى التي كانت أول من افتتح عصر الحروب الاستراتيجية خارج حدود العالم .

لقد حملت منطلقات سياسة « من موقع القوة » والنشاطات العملية للطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة الاميركية في ربع القرن الماضي الى هذه الظاهرة عددا من الملامح المتميزة نوعيا . فخلال مئتي سنة من تاريخ الولايات المتحدة الاميركية أشعلت الطبقة الحاكمة في أميركا ( ١٣٠ ) حربا عدوانية . ولقد كان السلاح احدى الوسائط الاساسية للسياسة الاميركية على الرغم من انه في الماضي - كما لاحظ كلاسيكيو الماركسية - اللينينية - تميزت الولايات المتحدة الاميركية عن الدول الاوروبية العظمى نسبيا

بالتطور المحدود لآلة الحرب ولجهازها البيروقراطي .  
أدى بلوغ الولايات المتحدة الأميركية مرحلة الامبريالية الى نهوض حاد للعسكرية في أميركا ، وقد كان لينين قد كتب في عام ١٩١٧ ما يلي : « ان الولايات المتحدة الاميركية قد انزلت بشكل كامل في المستنقع الاوروبي القذر والدامي للمؤسسات البيروقراطية - الحربية التي اخضعت كل شيء لنفسها ، واطبقت على كل شيء من أجل ذاتها » . ولقد ورثت العسكرية الاميركية من الماضي الشراهة والتدخل الفظ في قضايا الشعوب الاخرى والتمسك الصوري بالتقاليد التاريخية للديمقراطية والحرية الذي يحاول امبريالو الولايات المتحدة الاميركية بواسطته تغطية الجوهر الرجعي لسياستهم .

بعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت عملية عسكرية الولايات المتحدة الاميركية خصوصية الثبات والنمو المطرد ، ويبقى التحليل اللينيني للعسكرية الامبريالية محتفظا بصحته ، فهذه العسكرية تنهض بدور « قوة حربية تستخدمها الدول الرأسمالية لدى اصطداماتها الخارجية وكسلاح في ايدي الطبقات المسيطرة من أجل خنق وقمع كل تحرك للبروليتاريا ( اكان هذا التحرك اقتصاديا أم سياسيا ) . غير انه تجدر الإشارة الى انه حتى انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى عكس نمو ونشاط العسكرية قبل كل شيء - في الشكل الخارجي - عملية الصراع الامبريالي من أجل حد العالم ومن أجل مناطق النفوذ ، في وقتنا الراهن وفي عصر يتواجد فيه نظامان اجتماعيان عالميان متعارضان فان أهداف العسكرية ( ميليتاريزم ) تتغير بشكل جوهري . فالآن نجد أن أهداف العسكرية موجهة قبل كل شيء للصراع ضد الاتحاد السوفياتي ، طليعة قوى التقدم الاجتماعي وضد كل المنظومة الاشتراكية العالمية .

من مرحلة الى مرحلة من سياسة « من موقع القوة » الاميركية توسعت الامكانيات المادية والسياسية لحلف آلة الحرب وارباب



سناعة الاسلحة ، وتعزز دور هذا الحلف في الجهاز الحكومي لولايات المتحدة الاميركية ، واصبحت قراراته السياسية تشكل خطرا اكثر فأكثر على قضية السلم . وقد قام كبار الراسماليين من خلال رسم مخططات ووضع حسابات السياسة الخارجية في السنوات الاولى لما بعد الحرب بتأكيد الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الاميركية . فقد ابتدأت في السياسة الاميركية مرحلة اقامة «الامبراطورية الاميركية» التي امتدت حتى نهاية الخمسينيات ( مرحلة عمل حكومات ترومان وايزنهاور ) وتوسيع مناطق النفوذ بمختلف الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وكانت قد اعطيت اشارة البدء لسباق التسلح ، وسقطت التقاليد الديمقراطية والحريات وحقوق المواطنين في أميركا ضحية لمخططات انصراف من أجل تحقيق الهيمنة العالمية .

في منتصف الخمسينيات جرت تغييرات نوعية في القاعدة الصناعية لسياسة « من موقع القوة » . فالى جانب موردي الاسلحة التقليديين الداخليين في مجموعات مورغان وديوبان وروكفلر فقد ظهرت في مجال الصناعة الحربية اتحادات ضخمة وكرت بين يديها انتاج الاسلحة الفضائية والمخزون النووي والالكترونيكا . الخ . في هذه المرحلة بالذات بدأ الحديث عن نشوء المجمع الصناعي - الحربي .

على مشارف الستينيات وقت التأثير الجدي للتحويلات التي تمت لصالح قوى السلم والاشتراكية فقد جرى اضعاف لمواقع الامبريالية على المستوى الدولي ، ويعود هذا الاضعاف الى العوامل التالية :

- ١ - التغيير الجدي في ميزان القوى على المستوى الدولي لصالح الاشتراكية نظرا لنمو القدرة الاقتصادية والعسكرية للاتحاد السوفياتي ولكل دول المنظومة الاشتراكية .
- ٢ - النجاحات التي احرزتها حركات التحرر الوطني والتي أدت

الى سقوط الانظمة الكولونiale وتعزير النضال الطبقي  
للکادحين في الدول الراسمالية ضد مستغليهم ومن  
اجل الديمقراطية والسلم . ولقد اضطر الاستراتيجيون  
الاميركيون الى اخذ ذلك بعين الاعتبار .

برزت امام حكومتي كيندي وجونسون اللتين وصلتا الى الحكم  
فيما بعد مسألة الاحتفاظ بمناطق النفوذ والقواعد العالمية المكتسبة  
سابقا وذلك في ظروف الازمة العامة الحادة للامبريالية ، وكوسيلة  
من وسائل حل هذه المسألة اقترح الباحثون العسكريون على القادة  
السياسيين للولايات المتحدة الاميركية انتهاج سياسة ما يسمى  
« بالحروب المحدودة » التي يمكنها - حسب تأكيدات المنظرين  
الاميركيين - ان تؤدي خدمة لا تقدر بثمن للسياسة الحربية  
الاميركية ، وذلك من خلال اعطائها للولايات المتحدة الاميركية امكانية  
التاثير على الاحداث والفعل فيها وليس مراقبتها فقط .

مع ذلك لم تترك مخططات الهيمنة العالمية لأميركا جانبا ، فقد  
بقيت الدوائر الحاكمة مهتمة بشكل نشيط في البحث عن  
« الاهداف والغايات القومية » والاساليب التي من شأنها ان تبث  
الحياة في القومية الاميركية ، وتعبئ الشعب الاميركي على  
امتداد الصراع في سبيل مخططات الراسمال الاحتكاري التي  
اصبحت واضحة اكثر فاكثر . وصيغت النظريات السياسية مثل  
« الآفاق الجديدة » ومن ثم « المجتمع العظيم » ، وظهرت سياسات  
من شأنها المحافظة على « تفوق » أميركا واستخدام القدرة  
الاقتصادية والسياسية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية  
بشكل أفضل . وعلى امتداد هذه المرحلة تضاعفت مرتان مخصصات  
سباق التسلح التي كانت آخذة بالارتفاع بدون ذلك من قبل  
حكومة كيندي في عام ١٩٦١ وادارة جونسون في عام ١٩٦٥ بعد  
اتخاذ قرار تصعيد الحرب في الهند الصينية . فامتد ظل المجمع  
الصناعي - الحربي مخيفا فوق أميركا .

حملت الاعوام التالية براهين جديدة على أن أسس سياسة

الامبريالية متتبعة بشكل جدي . لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية ولبداية السبعينيات وجدت الولايات المتحدة الاميركية نفسها امام مسألة تتغلغل بضرورة تقليص الالتزامات السياسية والعسكرية المترتبة على عاتقها وتحرير مصادر تمويلية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الذاتية وتناقضاتها الداخلية المحتدمة بشكل حاد تحت تأثير أزمة السياسة الخارجية . واصبح اهتمام واشنطن الاول هو مسألة تقليص خطر تورط الولايات المتحدة الاميركية في النزاعات المسلحة في مختلف مناطق العالم وخاصة تلك النزاعات التي تهدد بالصدام مع الاتحاد السوفياتي .

كما يشار في الوثائق الحزبية اصبحت الامبريالية اليوم مضطرة لان تكيّف نفسها مع الموقف الدولي الجديد وذلك لكي تحاول تجنب استمرار تفير ميزان القوى لصالح الاشتراكية والتقدم الاجتماعي ، غير ان لعملية التكيف ( التلاؤم ) هذه وجهان . فمن الناحية السياسية او بالاحرى السياسية - العسكرية يبدو على السطح سعي الامبريالية الى تحديب زوايا سياساتها التي اصبحت خطرا عليها بالذات واقدامها على اقامة صلات وعلاقات مع الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي على قاعدة من مبادئ التعايش السلمي .

وفي نفس الوقت هنالك دوائر معينة في الغرب تتابع التحضيرات الحربية المكثفة عاملة حسابها على اساس احراز التفوق العسكري على عالم الاشتراكية . وفي وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي يلاحظ انه « يجري في العالم الرأسمالي نمو للعسكرية في ابعاد لم يسبق لها مثيل ، وقد تعزز هذا الاتجاه في الوقت الاخير ، فلقد وضعت دول حلف « ناتو » فقط لعام ١٩٧٠ حوالي ( ١٠٣ ) مليار دولار من اجل التحضير للحرب . وفي الولايات المتحدة الاميركية اتخذت العسكرية طابعا اكثر خطورة ، ففي السنوات الخمس الاخيرة أنفق في هذه الدولة على الاغراض الحربية حوالي ( ٤٠٠ ) مليار دولار . وبالنسبة فان هذه

المخصصات البالغة مليارات الدولارات تغلدي وتعزز مواقع حلف  
آلة الحرب والمجموعات الاحتكارية الذي يبقى في يومنا الراهن  
متنفذا في السياسة الاميركية .

مع ذلك يبدو أن تأثير الجناح العسكري على اتجاهات السياسة  
الخارجية الاميركية ليس بدون حدود في الوقت الراهن . فوضع  
اشارة مساواة بين التوجهات السياسية للحكومة وتوجهات كبار  
رجال المجمع الصناعي - الحربي يمكن الا يكون صحيحا ، لان خط  
هؤلاء يتجه نحو الدفاع عن مصالح جزء متنفذ وليس عن مصالح  
كامل البرجوازية الاميركية . وحكومة الولايات المتحدة الاميركية  
تحسب متطلبات وحاجات المجتمع الرأسمالي بشكل كلي . ويمكن  
الا تتطابق هذه المتطلبات والحاجات في بعض الاحيان مع وجهات  
نظر قادة المجمع .

يتميز عن خط المجمع الصناعي - الحربي وليس نادرا ما يتعارض  
معه برنامج ذلك الجزء من الدوائر السياسية والاجتماعية الاميركية  
الذي كان يطالب بوضع نهاية لحرب فيتنام ويعارض سياسة سباق  
النسلح والمنزقات الخطرة في السياسة الخارجية الاميركية  
وينادي بتطوير العلاقات السوفياتية - الاميركية على قاعدة من  
مبادئ التعايش السلمي .

بالرغم من عمل الملاحظة السابقة الضرورية يجب التأكيد على  
انه من بين القوى التي تساهم في رسم وصنع سياسة الولايات  
المتحدة الاميركية يبرز المجمع الصناعي - الحربي كأعظم وأقدر هذه  
القوى ، ولا يمكن مقارنته بأية قوة أخرى من حيث نفوذه المتعدد  
الوجوه وتأثيره الحاسم على الاوضاع في البلاد ، وما عادت  
النشاطات والممارسات العملية لقادة المجمع الصناعي - الحربي  
تشكل معضلة اميركية فقط ، فلقد خرجت هذه النشاطات خارج  
الحدود الاميركية وأصبحت عاملا من عوامل السياسة الدولية ،  
وعلى عاتق المجمع الصناعي - الحربي يقع جزء كبير من مسؤولية

بقاء التوتر في العالم وبؤر النزاعات الخطرة والقضايا الدولية  
العالقة بدون حل .

واليوم يبقى راهنا استنتاج الاجتماع العالمي للاحزاب الشيوعية  
والعمالية في عام ١٩٦٩ « ان المصالح الجذرية للشعوب تتطلب  
تعزيز النضال ضد العسكرية بكافة اشكالها وبشكل خاص ضد  
المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية » .

لقد استطاعت قوى السلم والتقدم ان تحرز نجاحات واقعية  
وعملية في الصراع الدائم والمتوتر مع الرجعية والعسكرية . وهي  
تمسك بيديها بشكل متين زمام المبادرة في حل القضايا الهامة  
الحياتية المعاصرة .

حسن إبراهيم (المؤلف)

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

الفصل الاول

الجميع الصناعم - الحربي والدولة



## — في اروة السلطة بواشنطن

تؤكد الدولة البرجوازية الحاضرة في بنيتها واهدافها وصورة تأثير السلطين التنفيذية والتشريعية وطابع نشاط المؤسسات الحكومية بشكل كامل الاستنتاج اللينيني عن حتمية عملية التمرکز المتتابع للسلطة الفعلية بين أيدي اقلية من رجال الاعمال الماليين وفقدان الجماهير الشعبية لحقوقها الجوهرية وافلاس الدستور . يقوم الجهاز الحكومي لاميركا اليوم بدءا من البيت الابيض والكونغرس وانتهاء بالادارات الحكومية لكل ولاية بوظيفة حراسة امتيازات الاقلية المالكة ، واخضاع السياسة والاقتصاد والايديولوجيا لصالح اهداف سياسة الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية داخليا وخارجيا .

تتمركز السلطة السياسية اكثر فأكثر في واشنطن ، حيث تمارس حكومة الولايات المتحدة الاميركية مراقبة كل اوجه الحياة الاميركية ، وهذه العملية المسرعة بقوانين تطور الاحتكار الراسمالي — الحكومي تظهر بشكل ساطع في مرحلة ادارة الرئيس كيندي ، بالرغم من أنه أكد اكثر من مرة تأييده ودعمه « للمبادرة الحرة » . هذا وتقوم ادارة الجمهوريين بالتدخل في مجال الاقتصاد ، وتلمي معدلات النشاط السياسي والاقتصادي لكل ولاية على حدة . وتحدد بدقة اتجاه تطور المناخ الايديولوجي في الدولة ، ونحقق



كل جماع السلطة في مجال السياسة الخارجية .  
ان نهوض العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ونشوء المجمع الصناعي - الحربي بنتائجهما يملكان ذلك الظرف وهو ان مصالح العمل الحر ( القطاع الخاص ) وقمة الجنرالات او ما يسمى « بالادمغة العسكرية » قد أصبحت موجّهات دائمة ووازنة . هذه المصالح بالذات تحسب السلطة العليا في الولايات المتحدة الاميركية حسابها ، حتى في الجهاز الحكومي نفسه يتواجد انصار سياسة « من موقع القوة » التي تتبناها دوائر المجمع الصناعي - الحربي ، ويسمى هؤلاء الانصار الى التأثير على صياغة واعداد السياسة الخارجية الاميركية .

كانت حكومة الولايات المتحدة الاميركية دائما - كما هو معروف - هيئة لادارة اعمال الراسمال الكبير . فالماليون والصناعيون او المرتبطون معهم كانوا يشغلون المناصب الوزارية وغيرها من المراكز العالية في واشنطن . غير انه في الربع الاخير من هذا القرن ظهر في الحكومة الاميركية بوضوح اكثر ما يشير الى تمثيل مصالح ذلك القطاع من الراسمال المرتبط بسباق التسلح . فمن بين رجال الاعمال الصناعيين - الماليين الذين كانوا يتوالون على المراكز القيادية في الجهاز الحكومي بدا يظهر اكثر فأكثر رجال من بين ارباب صناعة معدات الفضاء والالكترونيكا العاملة لحساب البنتاغون . بالاضافة الى ذلك زاد عدد الجنرالات والضباط في الجهاز الحكومي بشكل لم يسبق له مثيل وتعززت قوة تأثيرهم على عملية اتخاذ القرارات السياسية في الجو العام الذي يحيط بأروقة السلطة السياسية في واشنطن . ولقد اكد الباحث الاميركي ميلس انه لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية « دخل القادة العسكريون في واشنطن ضمن هيكل السلطة وشغلوا موقعا راسخا بين نخبة السلطة في وقتنا هذا » .

تعتبر سلطة الرئاسة حلقة مركزية ضمن نظام القيادة السياسية للحكم في اميركا . فبين يدي رئيس الولايات المتحدة الاميركية

تتركز جوهرها صلاحيات غير خاضعة لاية مراقبة ، فالرئيس يتمتع بصلاحيات اختيار وسائط واساليب تنفيذ سياسة الطبقة الحاكمة في المجالين الداخلي والخارجي . لذا فعندما يدور الحديث عن كيفية صنع السياسة الاميركية يجب قبل كل شيء الاجابة على السؤال التالي : اية مجموعات سياسية واجتماعية تملك مدخلا الى الرئيس ؟ ومن الاجدى عند ذاك معرفة اية قوى تظهر تأثيرا على عمل الاجهزة الحكومية العليا للولايات المتحدة الاميركية وخاصة تلك التي تعمل في مجال السياسة الخارجية .

في اميركا المعاصرة اليوم يبدو المجمع الصناعي - الحربي هو تلك المجموعة وهو تلك القوة التي تمارس التأثير على السلطة العليا . فالمجمع يظهر اكثر فاكثر كعامل من عوامل السلطة ويبدى استقلالاً كبيراً في السياسة الاميركية . بالرغم من أن مجمل نشاط المجمع الصناعي - الحربي يتم بروح الاتجاه السياسي العام للراسمال - الاحتكاري ، الا أن قادة المجمع يشغلون ضمن اطار هذا الاتجاه موقع اليمين المتطرف . كانت الولايات المتحدة الاميركية مدفوعة لهذه المحصلة بكل منطق سياسة الدوائر الحاكمة فيها في المرحلة الماضية التي كانت تحاول باوغ اهدافها عن طريق التهديد بالسلاح والضغط والفظ وفرض الارادة وتصعيد العدوان .

لقد تم للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تحويل الجهاز الحكومي وسياسة البلاد نحو سكة العسكرية في الماضي القريب بدون مضاعفات داخلية ذات شأن . فقد حيّدت معارضة تدخل آلة الحرب في السياسة عملياً في الجو الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية من حملة معادية للسوفييات وعبادة القوة والدعوة الى التوسع . وكانت الاحاديث عن التقاليد المناهضة للعسكرية تعتبر ليس لا وطنية فحسب ، وانما لم يبق على نعتها بالخيانة الا القليل . والذين كانوا يحاولون الاحتجاج على سياسة الدوائر الحاكمة في اميركا العدوانية والتنبيه الى مخاطر عسكرة الاقتصاد تعرضوا للملاحقة والمطاردة القاسية .

في آذار من عام ١٩٤٧ صدر في الولايات المتحدة الاميركية قانون حول « اختبار النزاهة » للعاملين في أجهزة الدولة . وانشئت في واشنطن ادارة خاصة ومئات اللجان في بقية المدن للاحقة النشاط المعادي لاميركا ، وخضع اكثر من مليون اميركي للتحقيق المهيئ ، وفرضت العقوبات الصارمة بالكثيرين منهم لنضالهم ضد عسكرة البلاد . في النتيجة وعلى مدى خمس عشرة سنة - تماما حتى نهاية الخمسينيات - لم يكن في الولايات المتحدة اية حملة معارضة لاطار المجمع الصناعي - الحربي ، واحتل الجنرالات كل المواقع الهامة والحساسة . وفي الدوائر الرسمية لواشنطن كانوا يؤكدون ان ذلك لا يشكل اية اساءة او خطر على المؤسسات الديمقراطية للبلاد ، وكان الضابط الاميركي يصور على انه نصير للاشكال الديمقراطية وعدو للحكم الفردي ، ووظفت شهرة القادة العسكريين ، ابان الحرب العالمية الثانية امثال : ايزنهاور ومارشال وماكارثر وغيرهم من اجل جذب تأييد الاوساط الاجتماعية للقرارات والخطوات الناجمة عن مخططات « سياسة القوة » . وقد كان اولئك العسكريون يظهرون في أجهزة الدعاية الرسمية كمدافعين عن الديمقراطية ضد « الخطر الشيوعي ... » .

دفعت عملية اعادة بناء الجهاز الحكومي في السنوات الاولى التي تلت الحرب المجمع الصناعي - الحربي لان يحتل المواقع الاساسية في السياسة الاميركية في نفس الوقت الذي كانت فيه الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية تؤكد ان كل نشاط للعسكريين سوف يخضع « لمراقبة مدنية » صارمة من قبل الوجوه المدنية المعينة في المراكز القيادية للبنتاغون . لكنه في الواقع وعلى مدى ربع قرن لم تكن المراقبة المدنية فعالة وان كل ذلك الضجيج الديماغوجي حول هذه المسألة لم يكن الا لتضليل وخداع الراي العام بالنسبة لحجم المخاطر الحقيقية للعسكرية في اميركا .

يقوم احد التبريرات الاكثر شيوعا في هذه الحملة الدعايية على التأكيد القائل بأن القادة العسكريين للولايات المتحدة الاميركية

— رؤساء أركان الأسلحة الثلاثة للقوات المسلحة الأمريكية مع رئيس هيئة رؤساء الأركان — مقيدين في نشاطهم بواسطة مسؤولي وزارة الدفاع في كل ولاية . لكن من هم هؤلاء المسؤولون المدنيون ؟ انهم أرباب صناعة الصواريخ وكبار أرباب الصناعة الالكترونية التي تنفذ طلبات البنتاغون ، وممولي الشركات الضخمة القائمة على سباق التسلح . وكمثال على ذلك يمكن اخذ تركيب القيادة العليا المدنية للبنتاغون ابان حكومة ايزنهاور التي شكلها في عام ١٩٥٣ ، فقد كانت وزارة الدفاع مثالا معبرا عن اتحاد « آلة الحرب الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة » . ولقد كان وزير الدفاع تشارلز ويلسون رئيسا لشركة « جنرال موتورز » التي لم تكن فقط المنتج الاول لصناعة السيارات في العالم وانما أيضا واحدا من أضخم زبائن البنتاغون .

لقد اتى ويلسون في احدى خطبه امام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس عبارة أصبحت ذائعة الصيت « كل ما هو خير للدولة هو خير أيضا لجنرال موتورز وبالعكس » . ولقد ظل تشارلز ويلسون ملتزما بهذا المبدأ طيلة فترة وجوده في قيادة البنتاغون مؤمنا بذلك طلبات الشراء الرابحة للشركة الضخمة . وكان « كيس » وهو أحد نواب رئيس شركة جنرال موتورز نائبا لوزير الدفاع ، كما تسلم منصب وزير الجيش « ستيفنس » وهو رئيس لشركة « ستيفنس اند كومباني » التي تعتبر من أضخم الشركات في مجال صناعة الالبسة العسكرية . كما عين « تيليوت » وزيرا للطيران وهو عضو في مجالس ادارة ثلاث شركات تعمل لحساب وزارة الدفاع ، وعين وزيرا للبحرية ملك الصناعة النفطية ورجل المال روبرت أندرسون وأصبح فيما بعد نائبا لوزير الدفاع .

ان قيادة آلة الحرب الأمريكية تتم من قبل العسكريين المحترفين او من قبل ممثلي الصناعة الحربية ، فلقد عالج كل وزراء دفاع الولايات المتحدة الأمريكية القضايا السياسية الكبيرة بتوافق تام مع رؤساء الأركان ، ولم يكن هنالك بينهم أي خلاف حول كل

المسائل المتعلقة بتوسيع الاستعدادات العسكرية وزيادة اعتمادات النفقات الحربية واشباع المواطنين بالروح العسكرية . هذا وان مسألة أناطة عدد من المناصب القيادية في وزارة الدفاع بمسؤولين مدنيين من الولايات والمعلن عنها كاجراء للحد من النفوذ المطلق لرؤساء الاركان قد تحولت منذ البدء الى أحد العوامل التي هيأت وساعدت على ولادة وتوسع المجمع الصناعي - الحربي وتدعيم العلاقات فيما بين « العمل الحر » والجنرالات ، وأخيرا نمو القدرة اللامحدودة للمجمع الصناعي - الحربي .

في المرحلة المعاصرة ونظرا لتطور الثورة العلمية - التكنولوجية اطلقت في الولايات المتحدة الاميركية حجة جديدة أريد لها ان تغطي المخاطر الناجمة عن تدخل العسكريين في القضايا الحكومية للبلاد . فيقال بأن العسكريين الاميركيين في الظروف الراهنة معنيون بمسائل أبحاث التطوير والادارة الشبيهة بتلك التي تجري في المجالات المدنية ، واستنادا الى ذلك يتكون « طراز جديد » للضابط الذي يختلف قليلا عن الموظف المدني ، وتنشر الصور الزاهية للجنرالات المقدسين الاميركيين التي من شأنها ان تجبر الرأي العام على نسيان النشاط الاجرامي لعسكريي البنتاغون ابان الحرب في فيتنام وفي المناطق الاخرى . ولقد تحدثت كليفلند وهو أحد سياسيي واشنطن المعروفين قائلا : « ان أولئك الذين يقودون الآن القوات المسلحة قليلا ما يحتاجون الى الصوت المرتفع او الحركات الاستعراضية ، فهم نادرا ما يصرخون ... حتى في الحديث مع الرؤوسيين فان الضابط لا يرفع صوته ، حتى البعض منهم يصدر أوامره بشكل اقتراحات مثلهم في ذلك مثل عميد كلية ما عندما يتحدث مع طلابه ، ويعطي نائب وزير الدفاع السابق يارمولينسكي مؤيدا زميله تنبؤا خاصا جدا : « سوف يصبح العسكري في المستقبل شبيها بذلك الذي يعمل في مؤسسة مدنية اكثر بأكثر من ذلك الذي اتسلخ عن الآخرين وتقليديا انعزل في بناء عسكري » . ان مثل هذا النوع من الاقاويل يخدم قناعا يخفي

نشاط العسكريين وتدخلهم في مجال السياسة .  
في البدء جرى تدخل ممثلي دوائر المجمع الصناعي - الحربي في الجهاز الحكومي للولايات المتحدة الاميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعقوبة عندما استدعت الظروف اخضاع كل أوجه السياسة لمصلحة الحرب ولكن سرعان ما أصبحت هذه العملية تحمل طابع الاستمرار . فالجنرالات ومن تعاون معهم من ارباب الصناعة الحربية شغلوا مناصب هامة في واشنطن وفي البعثات الخارجية ، ودفعوا الى الصف الثاني أولئك المسؤولين الذين ليس لهم علاقات مباشرة بسباق التسلح .

لقد تم تثبيت وضع الصدارة « للتفكير العسكري » في السياسة الاميركية دستوريا من قبل الرئيس ترومان في ميثاق الامن القومي المعلن في عام ١٩٤٧ ، فحسب هذا الميثاق أحدث في البلاد مجلس الامن القومي ووكالة المخابرات المركزية . وجاءت الاشكال التقليدية لقيادة السياسة الخارجية التي دخلت بها الولايات المتحدة الاميركية عالم ما بعد الحرب غير مطابقة لمتطلبات البرنامج العدواني الامبريالي الواسع للدوائر المالية في اميركا . ولقد استهدفت العملية التي تم اتخاذها في تلك المرحلة لاعادة بناء جديده لآلية ادارة قضايا السياسة الخارجية احداث جهاز أعلى لتنسيق نشاط مختلف الاجهزة والمؤسسات تحت شعار « سياسة القوة » .

لم يسبق في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ان كان هنالك مركز واحد للسياسيين الخارجية والعسكرية ، كما انه لم تكن هنالك ادارة موحدة للقوات المسلحة حتى انه لم تجر تعبئة الجهاز السياسي - العسكري للولايات المتحدة الاميركية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية عندما كان النضال ضد الفاشية يتطلب جهدا أعظيما ودقة وتنظيما . اما الآن فقد أحدث مثل هذا المركز القيادي . لقد كانت اعادة التنظيم في عام ١٩٤٧ تعني تهيئة الآلة السياسية - العسكرية من قبل الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية لاستخدامها بشكل فعال في عالم ما بعد الحرب وأضحى

العامل العسكري ( الحربي ) احدى الوسائل الاساسية للصراع من اجل تنفيذ برنامج السياسة الخارجية للطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية .

ان الجهاز الاعلى لقيادة السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية وعلى رأسه مجلس الامن القومي والمشكل من قبل حكومة الرئيس ترومان ما زال يعمل حتى اليوم الحاضر ، وقد جرت فيه على مختلف المراحل بعض التعديلات وطرأت عليه بعض التغييرات . وفي بعض الاوقات تراجع دور مجلس الامن القومي بشكل جوهري ، لكن هذا الجهاز كان دوما يعبر بشكل صحيح وكامل عن مصالح وحسابات الجمع الصناعي - الحربي .

مع وصول الادارة الجمهورية الى السلطة عام ١٩٦٨ وتريعها على البيت الابيض تمزز وبشكل قوي دور واهمية مجلس الامن القومي وبقية الاجهزة السياسية - العسكرية المحدثه بموجب ميثاق ١٩٤٧ للامن القومي .

يدخل في تركيب مجلس الامن القومي كل من : رئيس الولايات المتحدة الاميركية ( رئيسا للمجلس ) ونائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير ادارة التخطيط للطوارئ . حتى عام ١٩٤٩ دخل كل من وزراء الجيش والاسطول والطيران في عداد أعضاء مجلس الامن القومي ، كما دخل ايضا مدير ادارة التأهب للطوارئ ، كما اعتبر وزير المالية عضوا مشاركا « ضروريا بشكل دائم » ، كما نظر القانون بما يسمى « الاعضاء المشاركون في المجلس » وهم : مدير مكتب الميزانية ورئيس لجنة الطاقة الذرية ، أما رئيس هيئة الاركان ومدير وكالة المخابرات المركزية فكانا يدعوان الى الاجتماعات بصفة مراقبين ، كما كان يجري أحيانا استدعاء النائب العام ومدير وكالة المعلومات ورئيس لجنة المستشارين الاقتصاديين لحضور اجتماعات مجلس الامن القومي .

كانت المسائل الجذرية لسياسة الامبريالية الاميركية توضع امام هؤلاء المسؤولين في اجتماعات مجلس الامن القومي . وتتلخص المهام

الاساسية لهذا المجلس حسب ميثاق ١٩٤٧ « برفع الاقتراحات للرئيس حول مسائل تكامل السياسات الداخلية والخارجية والعسكرية المتعلقة بقضايا الامن القومي واعطاء الادارات العسكرية والوكالات والهيئات الحكومية الاخرى امكانية التنسيق بشكل اكثر فعالية في المسائل التي تمس الامن القومي . ومعالجة وتقييم الاهداف والالتزامات والنتائج المرتقبة لنشاطات الولايات المتحدة مع حساب قوتنا العسكرية الفعلية والكامنة ... النظر في السياسة المتعلقة بالمسائل التي تشكل اهتماما عاما للعديد من المؤسسات والوكالات الحكومية المسؤولة عن تأمين الامن القومي ورفع التوصيات والاقتراحات المتعلقة بذلك » (١) .

يلعب العسكريون دورا نشيطا في معالجة هذه القضايا واتخاذ القرارات المتعلقة بها ، فهم كثيرا ما يكونون آخر المتحدثين حول القرارات المتخذة من قبل المجلس ، وان كثيرا من توصيات مجلس الامن القومي لا تصبح سياسة نافذة الا بعد مصادقة وزارة الدفاع وهيئة رؤساء الاركان عليها .

يشكل العسكريون اكبر مجموعة من الاعضاء الذين يحضرون بانتظام اجتماعات مجلس الامن القومي في الوقت الذي يعتبر فيه فقط وزير الدفاع عضوا أصيلا من أعضاء المجلس ، ونادرا ما يجري بحث قضية ما في المجلس بدون حضور رئيس هيئة رؤساء الاركان وكذلك رؤساء اركان الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية . يستمع أعضاء مجلس الامن القومي في كل اجتماع لهم الى جانب تقرير مدير وكالة المخابرات المركزية الى عرض للوضع الدولي تقدمه هيئة رؤساء الاركان ، وان مثل هذا الاسلوب في طرح وعرض المواضيع يتيح لمسؤولي وزارة الدفاع امكانية التأثير على سير معالجة المسائل المعنية . ويتبوا المراكز الهامة العملية في مجلس الامن القومي العسكريون الذين يقومون

(1) T. Stanley. American Defense and National Security. Washington 1956 p. 26.



باعداد مواضيع الدراسة والبحث في اجتماعات المجلس ومراقبة تنفيذ القرارات المتخذة .

يشهد تأسيس مجلس الامن القومي وبعض الدوائر الاخرى في عام ١٩٤٧ على أن القادة العسكريين هم الذين أصبحوا يقومون بعملية تنسيق نشاطات كل الاجهزة الحكومية التي تدير الشؤون الدولية . ومنذ لحظة تأسيس هذا المجلس ألقت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة عليه مسؤولية السياسة الداخلية والسياسة الخارجية المتعلقة بمسائل الحرب والاستعدادات العسكرية والممارسات العدوانية في هذه السياسة .

لا يقل دور ومواقع دوائر المجمع الصناعي - الحربي الاميركي في المستويات الدنيا لآلة الحكم الاميركية شأنها عما هو عليه الامر في المستويات العليا ( في الوزارات والهيئات الحكومية وفي مختلف المؤسسات الفيدرالية ) . اذ منذ السنوات الاولى لما بعد الحرب احتل ارباب اميركا مكانا واسعا في الجهاز الحكومي للولايات المتحدة الاميركية ، وشغلوا وضعاً متيناً ضمن الشريحة الحاكمة ، واصبحوا شركاء نشيطين في صنع القرارات السياسية على كل المستويات ، واطهروا ويظهرون الآن تأثيراً ملحوظاً خاصاً على نشاط وعمل تلك المؤسسات الحكومية التي لها علاقة بمعالجة القضايا العسكرية وقضايا السياسة الخارجية . وقد استقدمت الطبقة الحاكمة في اميركا للخدمة بكل رضى الجنرالات والضباط واجدة فيهم منفذين غيورين لمخططاتها . وبدأت الدولة الاميركية تأخذ طابعا عسكريا أكثر فأكثر . في عام ١٩٤٨ وحسب احصاءات اخصائيين معروفين شغل ( ١٥٠ ) من ذوي الرتب العسكرية العالية مناصب هامة في الادارات المدنية لدولة اميركا . ويتحدث العامل التالي عن الدور الذي قام به الجنرالات في شؤون الدولة في سنوات الحرب العالمية الثانية : في ذلك الوقت درس ترومان كرئيس للجنة مجلس الشيوخ نشاط القيادة العليا للولايات المتحدة الاميركية وحصل - حسب اعترافه - على براهين ثابتة تؤكد

« اللاجدارة الغالبة » للعسكريين . لكن لدى وصول زعيم الديمقراطيين الى البيت الابيض اختار مع ذلك مساعديه الاولين لقطاع واسع من المسائل الهامة اولئك الجنرالات أنفسهم . وكان بمساهمتهم يجري تقرير ومعالجة القضايا الاساسية للسياسة الخارجية الاميركية ، وكان البنتاغون في كثير من القضايا يملك حق الفيتو . فالجنرال مارشال الذي كان يشغل في الحكومة الاميركية منصبي وزير الدفاع ووزير الخارجية كان يشهد على ذلك بقوله : « انني لا استطيع ان اذكر أية حادثة عارض فيها ترومان راي رؤساء الاركان ووزير الدفاع في المسائل المتعلقة بأهلية وجدارة الادارة الحكومية » . وترومان نفسه كان يعترف بأن صوت الجنرالات كان حاسما في صنع الفصول الاساسية « للحرب الباردة » ومن ضمنها المسألة الالمانية واحداث العنف التي وقعت في شمال ايران وعند اعلان « برنامج المساعدة » لليونان وتركيا الذي كان يهدف الى تعزيز هذين البلدين كمناطق نفوذ لتنفيذ انسياسة العدوانية للولايات المتحدة الاميركية .

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدا ان الجنرالات يسكون بأيديهم مفاتيح تنفيذ خطوط السياسة الخارجية في عدد من مناطق العالم . فقد كان العسكريون الاميريكيون في المنطقة الاميركية من المانيا المحتلة هم الذين يقررون السياسة في تلك المنطقة . ويذكر الجنرال « كلي » الذي كان يرأس الادارة العسكرية الاميركية في المانيا في كتابه « قرار في المانيا » انه لم يكن يملك تقريبا أية علاقة بالممثلين الدبلوماسيين ، ولم يكن يفكر باقامة أية علاقة مع الادارة المدنية الحكومية لاتخاذ سياسة مشتركة في المانيا . وكذلك الجنرال « ماكارثر » القائد الاعلى للقوات الاميركية في اليابان نشط أيضا ونصرف كرجل سياسة . وساد أيضا وضع شبيه بذلك في النمسا ، حيث كان القائد الاعلى للقوات الاميركية هناك الجنرال « كلارك » ، وكما يستخلص من كتابه « من الدانوب حتى بالو » فقد كان يتمتع بسلطة كاملة في المنطقة الاميركية المحتلة .

وهكذا فقد تواجد العسكريون بأعداد وافرة في الإدارات الحكومية والمؤسسات الأخرى التي تهتم بمسائل السياسة الخارجية . وقد عقد انتقال الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية نحو « الاستراتيجية العالمية » مسائل السياسة الخارجية الأميركية ، فأصبحت العناصر المركبة لهذه السياسة هي النشاطات العسكرية وإقامة التحالف العدوانية وخلق الانظمة العميلة والجيش في البلدان التي وقعت تحت تبعية واشنطن والنشاط الاقتصادي .. الخ .

عند ذلك لم تستطع الإدارة العليا أن تحيط بكل جوانب عمل السياسة الخارجية ، وانتقل كثير من وظائفها وأدوارها إلى إدارات حكومية أخرى وقبل كل شيء للبنتاغون ، لقد أوردت لجنة المحققين الحكوميين المشكلة في عام ١٩٥١ لدراسة مسألة إدارة السياسة الخارجية الأميركية في تقريرها المعطيات التالية : حتى تاريخ ٣٠ ايلول ١٩٥٠ كان يعمل في مجال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية ( ٤٣ ) جهازا حكوميا ، ومن بين ( ٧٤٠٠٠ ) موظف يعملون في الخارج هنالك ( ٥١٠٠٠ ) منهم أرسلوا من قبل وزارة الدفاع . وقد ذكر العالم البرجوازي الأميركي « فيفتس » في دراسته للفترة الأولى التي تلت الحرب أن « الأجهزة العاملة في مجال تنفيذ السياسة الخارجية قد شهدت نموا لم يسبق له مثيل ، وأن هذا العمل الدبلوماسي الممارس من قبل العسكريين أو الأشخاص الآخرين المتفوقين على الدبلوماسيين العاديين يجعل من المراقبة الدبلوماسية اليوم عملا غير ممكن » .

في عام ١٩٤٧ شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جنرال الجيش « مارشال » الذي أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع . يورد المعلق الأميركي « تارويل » في كتابه « ملف الخطر » أنه عندما حل الجنرال « مارشال » محل « بيرنس » في منصب وزير الخارجية استولت العصابة المالية - العسكرية بكل ثقة على

جهاز المراقبة في الادارة العليا ومن ثم بدأت بتنفيذ سياستها العدوانية الخطرة ، وقد كان نصيب العسكريين من بين الـ ( ٢٠ ) منصبا قياديا في الادارة العليا النصف في تلك الايام .

في المرحلة الاولى لما بعد الحرب بدأت موجة تعيين العسكريين في المناصب الدبلوماسية في الخارج ، فقد كان سفير الولايات المتحدة الاميركية في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ الجنرال لفتنانت « سميث » الذي عيّن فيما بعد مديرا لوكالة المخابرات المركزية ، وبعد مضي ثلاث سنوات أصبح نائبا لوزير الخارجية . والجنرال بريغادير « بايرود » الذي كان مسؤولا لسنوات عدة عن قضايا ألمانيا في جهاز ادارة السياسة الخارجية أرسل سفيراً للولايات المتحدة في مصر . ومن بين ممثلي البنتاغون الآخرين الذين أرسلوا بمهام دبلوماسية الى الخارج في فترة رئاسة ترومان لادارة السياسة الخارجية بشكل غير مباشر يمكن تسمية جنرالات وادميرالات أرسلوا سفراء الى باراغواي وباناما وبلدان أخرى ، وتراجع الدبلوماسيون الذين لم يكونوا يشكلون مجموعة كبيرة موحدة المصالح ووجهات النظر أمام الجنرالات في امكانية اتخاذ القرارات والاجراءات من منطلق « سياسة القوة » . هذا بالإضافة الى أن آلة الحرب الاميركية بطبيعتها الرجعية المتطرفة واستعدادها لتنفيذ الاوامر كانت مهياة لأن تذهب ابعد في مفاخرات السياسة الخارجية اكثر من الموظفين المدنيين . لذا فان عملية تسمية العسكريين في مناصب دبلوماسية لم تكن تعن عملية استبدال بسيطة لموظفين معينين بموظفين آخرين ، فاستبدال بزة الجنرالات باللباس الدبلوماسي لا يفر من طريقة التفكير المميزة للعسكرية الاميركية الرجعية . وقد نقل العسكريون هذه الطريقة في التفكير الى جو الدبلوماسية والعلاقات الدولية .

أصبح دور المجمع الصناعي - الحربي في الدولة الاميركية اكثر وضوحا منذ بداية الحرب الكورية . فالدائرة الضيقة من الوجوه التي اشركها الرئيس ترومان معه في معالجة ليس فقط العمليات

الحرية وانما قضايا السياسة الخارجية أيضا كانت تتألف من رئيس هيئة رؤساء الأركان الجنرال « بريدلي » ورؤساء أركان مختلف أسلحة القوات المسلحة وبعض ممثلي الشركات الضخمة العاملة لحساب الحرب . وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات آلة الحرب الأميركية العنيفة لاحتلال مواقع غير خاضعة لآية مراقبة في القضايا السياسية - العسكرية وبدعم من دوائر الراسمال الاحتكاري الأكثر تطرفا . ولقد كانت مطامع العسكريين بدون حدود لدرجة اضطرها الرئيس ترومان للدخول في صراع مع مجموعة البنتاغون الأكثر تطرفا بقيادة « مكارثر » لوضع العسكريين ضمن أطارات معينة .

تجاهل الجنرال « مكارثر » الذي كان قائدا للقوات المسلحة الأميركية في الشرق الأقصى أبان الحرب الكورية أكثر من مرة وبشكل استعراضي تعليمات حكومة ترومان مؤكدا أن هذه التعليمات الصادرة عن « مسؤولين مدنيين » تربك مبادهة القادة العسكريين . إذ كانت مجموعة العسكريين على استعداد لأن تعلن حالة الحرب مع كل المسكر الاشتراكي . وقد صرح ذلك الجنرال بأن هدف الحملة الكورية يرمي إلى القضاء على القدرة العسكرية للعدو وقيادة النزاع نحو الانتصار النهائي في أقصر فترة ، وكل انحراف عن هذا الاتجاه كان يعتبر بالنسبة له « مميتا » . ولقد كان انصار الحرب الشاملة يلقون مسؤولية « التأرجح والمرواحة » على المسؤولين السياسيين . وقد كان الجنرال « مكارثر » يصرح دائما بأنه « منذ اللحظة التي يصل فيه الموضوع إلى أسالة الدماء يجب على السياسة أن تتراجع إلى الوراء لتسود القوة العسكرية . لم تكن مثل هذه المواقع لتتعارض مع التعليمات السياسية للدوائر الحاكمة في أميركا التي كانت تسعى نحو تحويل البلاد إلى سكة « الدولة - القلعة » ، حيث تخضع الحياة لمبادئ العدوان والصراع من أجل الهيمنة العالمية . هذا وإن إعفاء « مكارثر » عام ١٩٥١ من منصبه الذي كان يشغله لا يدل على هزيمة الجنرالات

او ضعف مواقعهم في السياسة الاميركية ، على العكس فقد اقامت دوائر العسكرية الاميركية في كل انحاء البلاد حملة صاخبة جاعلة من « مكارثر » « بطلا وطنيا » ، وعقد الكونغرس جلسات « استماع » لمدة شهرين تحولت الى استعراض لقدرة آلة الحرب ( العسكرية ) . وتعلقت هيبة ترومان بخيط رفيع ، وأيد الكونغرس في نهاية الامر قرار الرئيس باعفاء « مكارثر » وتأكدت « إستقلالية القيادة » لرئيس الولايات المتحدة الاميركية في مسائل السياسة القومية أمام الدوائر العسكرية ، لكن العسكريين انفسهم ظلوا يلعبون الدور الحاسم ، اذ استطاع الرئيس ترومان أن يحصل على قرار ايجابي بالنسبة له من الكونغرس فقط بعد أن استمال الى جانبه كلا من وزير الدفاع الجنرال « مارشال » والجنرال « بريدي » ورؤساء الاركان . فقد أيد هؤلاء الرئيس ترومان في نزاعه مع الجنرال « مكارثر » .

حملت انتخابات الرئاسة في عام ١٩٥٢ الجنرال ايزنهاور الى البيت الابيض . وقد مارست مجموعة من « الشخصيات القوية » المحيطة بهذا الرئيس الاميركي التاسع عشر والذي يحمل رتبة عسكرية تائرا كبيرا على طريقة عمله ونشاطه . قبل كل شيء كان هنالك وزير الخارجية « جون فوستر دالاس » الذي أعطاه الرئيس عمليا مطلق الصلاحية في شؤون السياسة الخارجية . وكان ايزنهاور يعطي اذنا صاغية لآراء أصدقائه المقربين وبشكل رئيسي أولئك الذين يمثلون الدوائر المالية . اما « الحرب السرية او الصامتة » ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية فقد قادها مدير وكالة المخابرات المركزية « آلن دالاس » الذي لم يكن يعتبر وضع الرئيس في صورة عمليات التجسس التي كان يقوم بها ضروريا دائما .

وفوق ذلك كان ايزنهاور كثيرا ما يلجأ الى خدمات واستشارات زعماء مجموعة المجمع الصناعي - الحربي ، فقد لعب الاميرال « ريدفورد » دورا بارزا في ادارة ايزنهاور ، اذ شغل مكانا قياديا

في صنع قرارات السياسة الخارجية ( بعد وزير الخارجية دالاس ) . حسب معطيات العالم الاميركي التقدمي « برلو » تواجد في حكومة الولايات المتحدة الاميركية وفي المراكز السياسية - بعد مضي عشر سنوات على انتهاء الحرب - عسكريون لا يقلون عددا عن السياسيين ، فقد كان هنالك في المناصب المدنية لمختلف الادارات في واشنطن اكثر من ( ٦٠٠٠ ) ضابط بينهم ( ٢٠٠ ) جنرال وادميرال . وفي ايدي ممثلي البنتاغون كانت توجد مفاتيح مراكز عديدة في البيت الابيض ، فقد كان جنرال ماجور الجيش « بروسونس » مساعدا للرئيس ، وشغل الجنرال « غودبيستر » منصب سكرتير البيت الابيض الذي لا يقل أهمية ، وقد أصبح هذا الجنرال فيما بعد قائدا عاما لقوات حلف ناتو .

وقد لاءم الرئيس الجنرال ذلك النظام الذي وضعه الرؤساء السابقون حول وضع قضايا الدولة في اطار مجلس الامن القومي الذي حشد البرامج السياسية - العسكرية في بؤرة السياسة الاميركية ، والذي كان يعين المساعدين الاساسيين للرئيس من اوساط ممثلي الدوائر العسكرية ، وكانت فترة رئاسة ايزنهاور تمثل « العصر الذهبي » لمجلس الامن القومي . فقد كان هذا الجهاز يجتمع بانتظام اسبوعيا ، وكان ينظر في المسائل الهامة للسياسيين الداخلية والخارجية ، وتراجع دور مجلس الوزراء الى الوراء بشكل جوهري ، فقد سحبت من صلاحياته معالجة حتى القضايا السياسية التي ترتدي أهمية ما ، وتحدد عمله بالمسائل التي تحتل المكانة الثانية .

قدر للعلاقات بين سلطة الدولة والمجمع الصناعي - الحربي التي تراكمت حتى بداية الستينيات أن تمر بامتحان بعد وصول زعيم الديمقراطيين « جون كيندي » الى البيت الابيض كرئيس للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦٠ .

كانت سياسة « الافاق الجديدة » التي أعلنها كيندي تنظر في السعي الى تنشيط الصراع ضد افكار الشيوعية والتحرر الوطني

وتدعيم المواقع العالمية للامبريالية الاميركية ، ومع ذلك كانت لدى الرئيس الجديد للولايات المتحدة الاميركية وجهات نظره الخاصة المتميزة عن سبقة من الرؤساء حول طابع نشاط اميركا في المجال الدولي ، وبشكل خاص فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وقد اثرت على كيندي لدى تحديده لعلاقته النقدية تجاه سياسة حكومة ايزنهاور كتب المسؤولين العسكريين : الجنرال ريدوي « الجندي » ، والجنرال تايلور « الاستراتيجية اللامأمنة » ، غيفن « الحرب والسلام في عصر الفضاء » ، وكذلك تقارير مختلف رؤساء اللجان ومجموعات المحققين الذين كانوا ينتقدون نظرية « الانتقال الشامل » ، والذين كانوا يقترحون منطلقات سياسية - عسكرية جديدة لما بعد مرحلة الاقمار الصناعية .

كان كيندي ينوي ، اخذا بالحسبان الهزائم المتكررة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية العدوانية ادارة القضايا الحكومية من خلال الاعتماد الكبير على الحلول السياسية وسمح بانتقاد الدور الكبير الذي يمارسه العسكريون في السياسة الاميركية خلال الفترة المنصرمة . استدعت وجهات النظر والممارسات هذه استياء حادا لدى الدوائر الاميركية الاكثر رجعية وعسكرية ، فقد استقبلت القيادة المحافظة للكثير من الهيئات الحكومية وقبل كل شيء وزارة الدفاع بحذر شديد بعض مفاهيم كيندي . هذه السياسات التي بدت جريئة اكثر من اللازم ، لم يكن العسكريون الكبار وممثلي البيروقراطية العالية ينوون ابداء اية مبادرات في معالجة الافكار الخارجة من البيت الابيض ، وانما اخذوا مواقع « السابوتاج الهاديء » لدى التنفيذ العملي لهذه الافكار .

في هذه الظروف قاد كيندي مخططا جديدا لادارة قضايا الدولة ، وشكلت الحلقة المركزية في هذا المخطط مجموعة الوجوه الموثوقة واغلبيتها من المسؤولين في الولايات الذين كانوا يشكلون ما يسمى « باتحاد الادمغة » الذي منحه كيندي صلاحية معالجة وتنفيذ المفاهيم السياسية الهامة والمخططات . عندئذ تراجع دور



مجلس الامن القومي الى الخلف وصارت اجتماعاته غير نظامية .  
كان كيندي مقتنعا منذ بداية نشاطه السياسي انه من الصعب  
جدا معارضة نشاطات زعماء الجمع الصناعي - الحربي الذين  
لا يخضعون لاية مراقبة حتى من قبل رئيس الولايات المتحدة  
الاميركية ، فلم يكد كيندي يمسك بمقاييد قضايا الدولة حتى وجد  
نفسه منجرفا في التيار العسكري الذي لم يتجرا على الخروج  
منه ، ففي نيسان من عام ١٩٦١ ورطته الدوائر العسكرية بمخططات  
غزو كوبا بالرغم من انه لم يكن متفقا معهم تماما .

عندما عرف كيندي لأول مرة في تشرين الثاني من عام ١٩٦٠  
عن تحضيرات غزو كوبا الثورية التي أعدتها وكالة المخابرات المركزية  
بالاشتراك مع البنتاغون ، كان يشك في ضرورة تنفيذ هذا المخطط ،  
وقد عقد كيندي بعد ايام عدة من تسلمه رسميا مهام الرئاسة اول  
اجتماع لمناقشة مخطط الغزو ، وقد كتب مساعد الرئيس شليزنجر  
في مذكراته بعد اجتماع ٢٩ آذار عام ١٩٦١ ما يلي : « يجب ان  
يتخذ القرار النهائي حتى الرابع من نيسان ، اذ انه لدي تصورات  
بان اهواء الرئيس قد انقلبت ضد المخطط » .

ضاعف قادة آلة الحرب واجهزة المخابرات ضغطهم في محاولة  
للحصول على موافقة البيت الابيض فيما يتعلق بعملية الغزو .  
وكانت هيئة رؤساء الاركان في البداية تشير الى ان النجاح النهائي  
للعملية سوف يتعلق بماملين : انتفاضة ضخمة معادية للشيوعية  
في كوبا او دعم عسكري جدي من الخارج للعناصر المناهضة  
للثورة ، وكان جنرالات البنتاغون يؤكدون ان تنفيذ المخطط المعد  
سوف يعطي فرصة اكيدة للنجاح النهائي ، فقد صرح الن دالاس  
بانه يشعر بالثقة في النجاح اكثر من ايام تحضير عملية غزو  
غرابمالا ، حيث اطاحت عملية وكالة المخابرات المركزية بالحكومة  
اليسارية في عام ١٩٥٤ ، وكانوا يصرون في البنتاغون على انه في  
اسوا الاحوال اذا تعرض الفرد للفشل وتحطم الفزاة على الشاطئ  
الكوبي فانهم بسهولة سوف « يتبخرون » في الجبال ، ومن هناك

يمكنهم متابعة الاعمال المسلحة ضد حكومة فيدل كاسترو .  
في الحملة العسكرية الساخنة التي اثارها قادة المجمع الصناعي -  
الحربي ضاعت الاصوات المتفرقة للمسؤولين السياسيين الذين  
ينتمون بتفكير سليم ، والذين كانوا يحذرون من النتائج الخطرة  
للمغامرة الكويتية . فمثلا بعد أن عرف القائم بأعمال وزير الخارجية  
الاميركي « تسمتر باولس » في نهاية آذار بقصة الغزو المد وجه  
رسالة يعترض فيها على النشاطات العدوانية في البحر الكاريبي ،  
ولم يكن الرئيس كيندي على علم بهذه الرسالة ، في نفس الوقت  
بعث السيناتور « فولبرايت » برسالة الى الرئيس كيندي يعترض  
فيها على الغزو ويؤكد فيها على اتخاذ « سياسة ضبط النفس »  
تجاه كوبا . غير ان الرئيس في ذلك الوقت تراجع أمام عتبة  
الجنرالات ، وفي اجتماع ٤ نيسان اتخذ قرار الهجوم على  
كوبا الثورية .

تحدث كيندي بعد الفشل المخزي للغزو الاميركي على « بلاي -  
خيرون » أكثر من مرة عن تأثير العسكريين على السياسة . وبدون  
شك جعل الرئيس كيندي والمحيطون به مسألة الصراع ضد كوبا  
الثورية احدى المسائل الاساسية للسياسة الخارجية ، لكن فيما  
يتعلق بأساليب خوض هذا الصراع كانت لدى الرئيس فلسفته  
الخاصة المتميزة عن وجهات نظر تلك الدوائر العسكرية التي أعدت  
مخطط الهجوم على كوبا . ولم يهيا للرئيس الاميركي تطبيق  
أساليبه في المسألة الكويتية ، فقد كان القائد الاعلى لأميركا متورطا  
بمخطط وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية . وكريس للسلطة  
التنفيذية تحمل كيندي كامل المسؤولية السياسية للغزو على  
« بلاي - خيرون » . لكن كما يستخلص من أقوال كيندي نفسه ،  
فقد القى باللائمة عمليا على وكالة المخابرات المركزية والبنٹاغون .  
أكد اعداد وفشل العدوان على كوبا مرة أخرى على ان الدوائر  
الأكثر عدوانية تسيطر بشكل قوي على سياسة الولايات المتحدة ،  
والجميع مضطرون لأخذ هذه الدوائر في حسابهم حتى الرئيس

نفسه . بعد فشل الفوز على « بلاي - خيرون » سرّع كيندي عملية إعادة تنظيم آلة السياسة الخارجية ، وحصر ممارسة شؤون الدولة في « اتحاد الإدمغة » ، وخفف من أهمية مجلس الأمن القومي ، واستقال « الن دالاس » وأبعد آخرون عديدون من مناصبهم من انصار الأسلوب القديم في معالجة الشؤون الدولية . وأصبحت علاقات الرئيس مع القيادة العسكرية باردة الى حد كاف . فالرئيس مثلاً طلب بشكل ملفت للنظر ارسال وثائق هيئة رؤساء الأركان الى البيت الأبيض فقط بعد أن تمر عبر مصفاة القيادة المدنية للبتاغون .

عانى كيندي على امتداد فترة الرئاسة كلها مصاعب جديدة في علاقاته مع المجمع الصناعي - الحربي ، فالقاومة « من اليمين » تعززت بشكل خاص في النصف الثاني من عام ١٩٦٣ عندما أصبحت سياسة « الاتفاق الجديدة » تعطي بعض نتائجها الإيجابية في المسائل المتعلقة بالعلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي وبنزاع السلاح وبالمجالات الأخرى . فقد بذل الرئيس الأميركي جهوداً لدى مناقشة معاهدة التحريم الجزئي للتجارب النووية في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٣ للتغلب على مقاومة القادة العسكريين لا تقل عن الجهود التي بذلها مع موسكو ( حسب أقوال شليزنجر ) ، كان موقع البنتاغون في هذه الحالة يشكل مفتاحاً للموقف . وأسعف الرئيس كيندي بتصريح هيئة رؤساء الأركان الذي يقول بأن حظر التجارب النووية في الجو والبحر وتحت الأرض لا يتعارض مع مصالح أميركا ، عندها فقط صادق مجلس الشيوخ على المعاهدة مجسداً ارادة المجمع الصناعي - الحربي .

ومع كل ذلك فإنه على مدى ( ١٠٣٦ ) يوماً من وجود كيندي في البيت الأبيض ضمن إطار ثنائية « الدولة - المجمع الصناعي - الحربي » لم تحدث أزمات أو مضاعفات تشبه في حدتها اصطدامات إدارة ترومان مع المتطرفين من الجنرالات في عام ١٩٥١ ، ففي المسائل الأساسية كان الرئيس وذوي « القبعات النحاسية »

يجدون لمة مشتركة، وقد تدعمت مواقع المجمع الصناعي - الحربي في هذه المرحلة أكثر .

أعطى تواجد الديمقراطيين لمدة خمس سنوات في البيت الأبيض بزعامة جونسون براهين جديدة على التوسع الدائم لنفوذ آلة الحرب والدوائر المالية - الصناعية المرتبطة بها في آلية سياسة الدولة بغض النظر عن شخصية الرئيس ووجهات نظره ومفاهيمه . كان الشيء المميز بالنسبة لإدارة جونسون هو أن كثيرا من القرارات الهامة كان يتخذ من قبله عادة بعد مشاورات مقتصرة على دائرة ضيقة جدا من الشخصيات وأحيانا بدون نقاش مسبق ، وقد كانت تلك الدائرة تقتصر على وزير الخارجية « دين راسك » ووزير الدفاع « روبرت ماكنمارا » ، ورئيس هيئة الأركان « كليفورد » ، والمساعد الشخصي لجونسون في البيت الأبيض وواحدا أو اثنين من المسؤولين المقربين إليه .

في السنوات الخمس من الرئاسة غير جونسون كل وزرائه عمليا ، فقد غادر البيت الأبيض ( ١٣ ) مساعدا خاصا ، بينهم مسؤولون كبار من أنصار سياسة « الأفاق الجديدة » أمثال « سيلينجر » و « شليزنجر » و « باندي » و « سورنسون » و « فيزنر » وغيرهم . وعلى مدى فترة طويلة أو قصيرة استطاع العمل مع جونسون فقط أنصار الخط العدواني في القضايا الدولية - الصقور - والمنادون بتصعيد العدوان في فيتنام وممارسة « سياسة القوة » دون أية شروط ، ولقد كانت ممارسات السياسة الخارجية لجونسون تتحدد في الكثير منها بحساباته الخاصة ونفوذه الشخصي واهتمامه بسمعته الذاتية وتأييد أو تحييد انتقاد مختلف المجموعات السياسية داخل البلاد ، عندئذ كانت تؤخذ في الحسبان بشكل ثابت مصالح دوائر الامبريالية الاميركية الأكثر عدوانية ومتطلبات المجمع الصناعي - الحربي .

لم يكن زعيم الديمقراطيين من وقت لآخر ليمتنع عن اظهار علاقته المتحفظة بالشريحة العسكرية للبنيتاغون ، فمن أقواله ان

« الجنرالات الاميركيين يعرفون فقط كلمتين اثنتين : صرف وقصف » ، وقد كان جونسون - باعترافه بعدم ثقته الكاملة بالمسكرين - يتأكد شخصيا من الاهداف التي يقوم الطيران الاميركي بقصفها في فيتنام الشمالية . وفي اثناء التدخل المسلح في جمهورية الدومينيكان عام ١٩٦٥ أرسل جونسون مع قواته العسكرية مساعده الخاص لمراقبة وضبط نشاطات الرجال العسكريين الاميركيين .

لم تمنع كل الترهيبات التي وضعت اخفاء واقع النفوذ المتعاظم لدور آلة الحرب في السياسة الاميركية ، وبنسبة تصعيد الحرب في فيتنام كان يتنامى بشكل متزايد دور المجمع الصناعي - الحربي ، فقد كان مسموحا للجنرالات ان ينفقوا ويقصفوا بالقدر الذي يرونه . وقد كان رئيس هيئة الاركان ورؤساء اركان الجيش والطيران والاسطول وكذلك ايضا القائد العام للقوات الاميركية في فيتنام يؤلفون تلك الدائرة الداخلية من المسؤولين الذين كان جونسون يبحث عندهم عن مشورة فيما يتعلق من نشاطات في جنوب - شرق آسيا . وقد استخدم جونسون قمة الجنرالات لرفع هيئته في اوساط الراي العام الاميركي ولتأكيد صحة الاتجاه الذي تم اختياره . فمثلا في شتاء عام ١٩٦٨ استدعى جونسون الجنرال « ويستمورلند » من فيتنام ليدلي بتقريره امام اللجنة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب ( الكونغرس ) الذي كان يتضمن موافقة العسكريين التامة على تصعيد الحرب في الهند الصينية .

نظمت الاخفاقات الجدية للامبريالية الاميركية على المستوى الدولي وخاصة في فيتنام من المسؤولين في واشنطن تنشيط عمل الجهاز العامل في حقل السياسة الخارجية ، وتأمين المرونة العظمى والديناميكية له ، وكذلك تأمين الاتجاهات السليمة في تنفيذ المهام الرئيسية التي تضعها امامها الطبقة الحاكمة في اميركا . فقد اجرت ادارة جونسون عددا من التغييرات الجذرية في نظام ادارة دفة الحكم للولايات المتحدة الاميركية ، ويكمن مغزى هذه التغييرات

في انخفاض أكثر في مستوى أهمية ومسؤولية مجلس الأمن القومي ، وأجراء محاولة لتشكيل مركز جديد لتنسيق السياسة الخارجية . كل هذه التعرجات والالتواءات في خط السياسة الخارجية الأميركية كانت تستدعيها المناورات السياسية الداخلية ذات الطابع الأنبي .

ترأس الجنرال تايلور بتوصية من الرئيس العمل للقيام بتحليل آلية تقرير السياسة الخارجية الأميركية ، وكانت قد شكلت مجموعات مشتركة بين مختلف الإدارات والهيئات الحكومية لدراسة الأوضاع في ( ٩٠ ) بلدا من بلدان العالم ، وقد قامت هذه المجموعات بعد الانتهاء من عملها برفع اقتراحاتها الى الرئيس في ١ كانون أول ١٩٦٥ . وقد قام تايلور في استنتاجاته بتعريض مجلس الأمن القومي للنقد الشديد لعدم تمكنه من القيام بدوره بشكل مرض كمرتكز أساسي للرئيس في ممارسة السياسة الخارجية . وكان ما وصلت اليه اللجنة هو أنه ليس هنالك في واشنطن مركز موحد لإدارة الشؤون الدولية .

وافق جونسون على اقتراح يقضي بتركيز عملية تنسيق السياسة الخارجية في مجلس الدولة ( الوزارة ) عمليا بدلا عن مجلس الأمن القومي . وبهذا أصبح وزير الخارجية طموحا الى امتلاك حق « الإدارة العامة » لشؤون السياسة الخارجية ، وحسب التعليمات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الأميركية شكلت في ٤ آذار عام ١٩٦٦ مجموعة مشتركة عليا برئاسة نائب وزير الخارجية وعضوية كل من : نائب وزير الدفاع ومدير إدارة التنمية الدولية ومدير وكالة المعلومات والمساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي .

ولقد أنيطت بأعضاء اللجنة العليا المشتركة مهمة بحث وتنسيق المسائل العملية للهيئات والإدارات التي تتكفل بها من قبل وزير الخارجية أو الوزارات الحكومية الأخرى ، والتي لها علاقة بالشؤون الدولية . وأحدثت كذلك خمس مجموعات اقليمية

مشتركة كمرتکز للجنة العليا المشتركة . هذا الاصلاح ثبت لأول مرة - حسب اقوال تايلور - مسؤولية قيادة وتوجيه شؤون الولايات المتحدة الاميركية في الخارج .

تطلبت اخفاقات وهزائم وتقلص امكانات الولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي من المسؤولين في واشنطن تكثيف الجهود والتنسيق الاكثر لاعمال مختلف الاجهزة والهيئات والادارات . وقد استهدفت عملية اعادة بناء نظام ادارة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية التي اجراها الرئيس جونسون تطبيقا اكثر فاعلية لخط السياسة الخارجية للدوائر الحاكمة في الظروف المعقدة للحياة الدولية ، ولقد كان التوجه نحو مجلس الدولة محاولة جديدة لترسيخ الاتجاه السياسي اللاحكيم للولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي من خلال الاصلاحات الادارية .

كانت الاجراءات التي اتخذتها ادارة جونسون تنطوي - الى جانب ما كانت تنطوي عليه - على جزء كبير من الخداع والمناورة والبهلوانيات السياسية . ففي ظروف تصاعد المعارضة في كل انحاء اميركا ضد المجمع الصناعي - الحربي كان البيت الابيض وكأنه يقول : ان الدور الاول في الجهاز الحكومي لا يلعبه مجلس الامن القومي بتوجهه العسكري ( الحربي ) وانما شبكة من الاجهزة السياسية يقودها مجلس الدولة . ان اعادة التنظيم ( الاصلاح ) لم تكن لتهدف ولا يمكنها ان تهدف طبعاً الى اضعاف مواقع الدوائر العسكرية في السياسة الاميركية . فمجلس الدولة - كما لاحظت مجلة « نيو ريپوبليك » بقي هكذا كزورق صغير مقطور بحبل الى باخرة البنتاغون » .

على كل حال لم تستمر طويلاً تلك المحاولات التي بذلت لدفع مجلس الدولة للقيام بالادوار الاولى ، فمع مجيء الرئيس الجمهوري نيكسون الى البيت الابيض اصبح مركز آلية السياسة من جديد مجلس الامن القومي الذي صار يمارس عمله بشكل اوسع مما كان عليه الوضع في الادارة الجمهورية السابقة . وقد تضمنت رسالة

نيكسون المؤرخة في ٢٥ شباط ١٩٧١ حول شؤون السياسة الخارجية ما يلي : « لدى تسلمي المسؤولية بعثت من جديد مجلس الامن القومي كحلقة مركزية لمعالجة قضايا السياسة الخارجية ، وأنشأت مجموعة اللجان المساعدة التي من شأنها ان تساعد هذا المجلس في عمله . ان هذا المجلس برئاسة الرئيس وعضوية نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع ومدير ادارة التاهب والطوارئ وبعض الوجوه الاخرى التي من الممكن ان تدعا من قبلي - يعمل على أعلى مستوى في حكومتنا كحلقة مركزية للبحث المتعدد الوجوه والصريح في قضايا الامن القومي . هنا وبمشاركة دائرة ضيقة من المسؤولين الكبار في الولايات المتحدة الاميركية وتناقش وتحل المسائل ذات الاهمية البالغة المتعلقة بالسياسة الخارجية » .

يؤكد « يوست » ممثل اميركا في الامم المتحدة سابقا على انه لدى صياغة السياسة في مجلس الامن القومي في عهد ادارة الجمهوريين « يلعب العسكريون دورا بارزا » فمواقفهم تحدد جوهرية النتائج الهامة النهائية لما يجري بحثه في لجنة نواب الوزراء التي تعتبر مفتاحا لمجلس الامن القومي ، والتي أحدثت عمليا بديلا عن اللجنة العليا المشتركة التي كان قد شكلها جونسون . فهنا يتمركز العمل الاساسي لتنسيق وتخطيط نشاطات السياسة الخارجية . وفي عضوية هذه اللجنة يدخل كل من : مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي ، نائب وزير الدفاع ، نائب وزير الخارجية ، رئيس هيئة رؤساء الاركان وبعض ممثلي الهيئات الاخرى فيما اذا تطلب الامر ذلك .

يفرد مكان هام في نظام مجلس الامن القومي لما يسمى بـ « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » ، التي يتحمل أعضاؤها مسؤولية الاعداد للازمات الممكن وقوعها ، وينظمون المصادر الاحتياطية السياسية والعسكرية في « الحالات الطارئة » ، ويحددون شكل



نشاط المؤسسات والهيئات الحكومية المرتبطة بالشؤون السياسية والعسكرية .

تسمح الوثائق السرية الحكومية المنشورة في الصحافة في بداية عام ١٩٧٢ من قبل المعلق الاميركي « أندرسون » بالنظر من الداخل الى خصوصية عمل « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » أثناء النزاع الهندي - الباكستاني المسلح عام ١٩٧١ الذي اندلع بسبب من النظام العسكري لاسلام آباد . وهذه احدى الوثائق المؤرخة في ٣ كانون اول ١٩٧١ :

سري خاص

مساعد وزير الدفاع

واشنطن ( منطقة كولومبيا ) ، ٢٠٣٠١

س م ٧١ / ٢٩٦٤٣ - أي

يعاد النظر في طابع السرية باتجاه التخفيض كل ( ١٢ ) عاما

لا يخضع لرفع السرية آليا .

قضايا الامن الدولي .

محضر اجتماع « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » ، النزاع الهندي - الباكستاني . ثم يأتي تعداد اسماء الحاضرين في هذه الجلسة في غرفة العمليات التابعة للبيت الابيض : كيسنجر ، نواب وزراء الدفاع والخارجية ومدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة رؤساء الاركان والمندوبون الآخرون للبنتاغون .

من هذه الوثيقة ومن وثائق « لجنة واشنطن للنشاط الخاص » المشابهة يستنتج انه قد اقترح على الرئيس منذ البداية ان ينظر الى الهند كمعتد ( وهذا ما نفذه الرئيس ) ، بالرغم من ان مدير وكالة المخابرات المركزية هيلمز اعترف بأن « الولايات المتحدة الاميركية لا تملك أية معلومات حقيقية عن البادئين بالاعمال الحربية انحالية » ، وقد أصر كيسنجر بالاعتماد على نيكسون على اتخاذ أقصى ما يمكن من اجراءات صارمة ضد الهند . أما في الامم المتحدة فقد سعى الوفد الاميركي مع وفد الصين الشعبية الى

تمطيل امكانية حل النزاع حلا عادلا ، وقد ناقش المشتركون في الاجتماع المنعقد في البيت الابيض مخططات نقل السلاح والعتاد الاميركيين للباكستان عن طريق الاردن والمملكة العربية السعودية ، وقد مورس على الهند الضغط السياسي والمالي وتم النظر كذلك في مسألة استخدام الاسطول الحربي الاميركي .

كما نرى فان لجنة واشنطن تملك صلاحيات واسعة ، وأعضاؤها يقررون نشاطات الولايات المتحدة الاميركية ابان الازمات . كانت قضايا السياسة الاميركية في الهند الصينية تعالج من قبل لجنة فيتنام للعمل التابعة لمجلس الامن القومي التي كان يدخل في عدادها : كيسنجر ، نائب رئيس مجلس الدولة ، نائب وزير الدفاع ، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية ورئيس هيئة رؤساء الازكان . وقد اُنشئت بهذه اللجنة مهمة القيام بالتحليل الدوري والمنظم لتطور الاحداث في فيتنام ، وتنسيق نشاطات مختلف الهيئات الاميركية التي لها علاقة بالحرب في الهند الصينية . ضمن نظام مجلس الامن القومي تعمل الى جانبه اللجنة العليا المشتركة ( الملفية ) مجموعات أخرى مشتركة للمسائل المتعلقة بالامور في اوروبا ، آسيا ، امريكا اللاتينية ، افريقيا والشرق الاوسط ، وقد بقيت هذه المجموعات بشكل اساسي محتفظة بوظائف التخطيط والتحليل التي كانت مناطة بها في مرحلة ادارة الديمقراطيين .

تستخدم لجنة دراسة البرامج الدفاعية كذراع هامة للتأثير من قبل المجمع الصناعي - الحربي على سير عمل مجلس الامن القومي ، وتعمل هذه اللجنة على مستوى نواب الوزراء ، ومهمة هذه اللجنة هي القيام بتحليل القضايا السياسية والحربية والمالية والعلاقات فيما بينها بالإضافة الى انها تقوم بتنسيق وجهات نظر الدوائر الرسمية للوزارة حول استراتيجيات برامج الدفاع السياسية الخارجية والاقتصادية .

تقوم اللجنة العليا للتحليل برئاسة مساعد الرئيس لشؤون

الامن القومي بضبط ومراقبة نشاط لجان العمل ، وتنجز بحث واعداد القرارات التي يمكن اتخاذها والتي ترسل من ثم الى الرئيس ومجلس الامن القومي .

في نهاية عام ١٩٧١ اجريت تغييرات جوهرية في نظام قيادة الاستطلاع ( الاستخبارات ) الاميركية . فقد أنيطت بمجلس الامن القومي عملية مراقبة جميع نشاطات كل أجهزة المخابرات والامن ، وتتم عملية المراقبة هذه من خلال مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي الذي اصبح رئيسا للجنة شؤون الاستطلاع (الاستخبارات) المشككة من جديد ، وأعطى مدير وكالة المخابرات المركزية صلاحية ترؤس كل أجهزة المخابرات في الولايات المتحدة الاميركية ومراقبة نفقاتها وتحديد اعتماداتها التي تبلغ - حسب مصادر غير رسمية - ( ٥ - ٦ ) مليار دولار . هذا بالإضافة الى انه قد أحدثت لجنة للتقييم من بين المساعدين العاملين في البيت الابيض ( بمعنى آخر لجنة للاستطلاع الاستراتيجي ) .

كما يبدو من المعلومات الرسمية الصادرة عن البيت الابيض فان مهام لجنة الاستطلاع تتضمن حساب احتياجات الاستطلاع القومي وتقييم المعلومات التي تقوم بجمعها أجهزة التجسس والاستخبارات . ويجب على لجنة التقييم العام بمقارنة معطيات الاستطلاع حول القدرة السياسية - الاقتصادية للولايات المتحدة والدول الاخرى ، والقيام بتحضير عناصر التحليل الضرورية لاجراء التقييمات المتراكمة وتقديمها للجنة الاستطلاع . ان هذه التغييرات الموجهة نحو تعزيز المراقبة غير المباشرة لنشاطات أجهزة المخابرات تعتبر - حسب رأي الصحافة الاميركية - محاولة لتحسين عملية تنسيق عملها ، ولتجنب هزائم جديدة « لفوارس المعطف والخنجر » من وكالة المخابرات المركزية .

استهدفت عملية بحث نظام مجلس الامن القومي من قبل الرئيس نيكسون - حسب أقواله - تأمين معالجة القضايا الدولية بطريقة مستشرقة للمستقبل وامكانية التنبؤ بما سيجد من أوضاع على

مدى ثلاث او خمس سنوات . وقد سبق وأشار الرئيس نيكسون الى ان « السياسة الخارجية الاميركية غالبا ما وجدت نفسها واقعة في أسر الاحداث ، بينما يجب على مجلس الامن القومي ايجاد الحلول للمشاكل حتى قبل أن نرى انفسنا واقعين تحت ثقلها » . ويؤكد نيكسون على ضرورة البقاء على استعداد دائم لمواجهة الازمات غير المتوقعة ( وذلك بوضع الخطط اللازمة للمعالجة في حال نشوء هذه الازمات ) ، وان المعلومات الاكيدة والكاملة باكبر قدر ممكن يجب ان تشكل أساسا لمعالجة الاوضاع الدولية والازمات الناشئة وايجاد الحلول الصحيحة انطلاقا من مواقع ومصالح الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، وقد كانوا في البيت الابيض يؤكدون الى انه « في الماضي غالبا ما تعرضت عملية صنع السياسة الى التشويه والفوضى من جراء عدم توفر المعلومات الكافية والنقاشات الحادة الدائرة في الحكومة والتي مبعثها عدم الفهم المشترك للعوامل والظروف ، أما الآن فقد تحققت خطوة الى الامام في هذا المجال » . ويرى نيكسون أن الافضلية التي تتمتع بها اعادة التنظيم التي جرت تقوم على أن النظام الجديد لمجلس الامن القومي يؤمن « اختيارا واسعا اعظما » لاساليب حل القضايا الدولية ، اذن تتميز مرحلة عمل الادارة الجمهورية لنيكسون « ببعث » مجلس الامن القومي ، وزيادة دور مستشاري الرئيس في البيت الابيض وقبل كل شيء كيسنجر ، وتدعيم وضع البنتاغون ، وبدا مجلس الدولة فاقدا بشكل أكثر لامكانات تخطيط وتنسيق نشاط السياسة الخارجية .

جاء في التقرير المنشور عام ١٩٧٠ « دبلوماسية السبعينيات » أن مجلس الدولة يعتبر « واحدا من ( ٤٠ ) جهازا مرتبطا بالحكومات الاجنبية ، وبلغ تعداد موظفيه ( ٢٣ ) ألفا من ( ١٠٠ ) ألف موظف يعملون في حقل السياسة . أما الدبلوماسيون المحترفون فيشكلون اجماليا حوالي ٧ ٪ من الكوادر الاميركية المرتبطة بالسياسة الخارجية .

يشكل الدبلوماسيون المحترفون في بعض السفارات الاميركية الكبيرة أقل من ١٥ ٪ من الاشخاص العاملين أما الباقون فيتبعون لوزارة الدفاع أو بعض الهيئات الاخرى . وفي كل سفارات الولايات المتحدة الاميركية يوجد هنالك ملحقون عسكريون مع ملاك ضخم من العاملين ، ويعطى قسم من المناصب الدبلوماسية لسفارة الولايات المتحدة الاميركية في اي بلد لرجال المخابرات العسكريين الذين يعملون تحت ستار دبلوماسيين - والصحافة الاميركية لا تجعل من هذا سرا - ويعمل الجهاز العسكري للسفارات الاميركية بشكل مستقل بالرغم من ان الملحقين العسكريين يخضعون رسميا لمسؤول السفارة الدبلوماسي - الذي هو السفير - . وتتلخص اعمال هذا الجهاز في القيام بأعمال التجسس والتآمر بالتعاون مع الاحزاب والقوى الرجعية ضد العناصر الديمقراطية .

تتركز في ايدي القادة العسكريين الاميركيين امكانيات كبيرة تتيح لهم لدى استخدامها ان يظهروا تأثيرا دائما على كل تمثيل اميركي ، اذ ان المخصصات المحددة لوزارة الدفاع تفوق ( ٢٠ ) مرة المخصصات المحددة لتغطية كل اوجه نشاط اميركا في الخارج من تقديم للمساعدة الخارجية ونشاط لوكالة المعلومات الاميركية والبرامج الاخرى التي تتطلب نفقات باهظة . في الصغيرة والكبيرة يجد واضعو السياسة الاميركية انفسهم مرتبطين بالدوائر العسكرية ، حتى الاتصال التلفوني والتلفرافي بمختلف مناطق العالم للبيت الابيض وللادارات الاخرى يتم بوسائط الاتصال التابعة للبيتاغون .

يشير السيناتور الديمقراطي « يوجين ماكارني » ملفتا الانشاء الى تركيز السلطة الفعلية بين يدي آلة الحرب قائلا : « ان تمثيلنا الدبلوماسي في الخارج يبدو لدرجة كبيرة عسكريا ، والى جانب قواتنا في أوروبا وفي الشرق الاقصى يوجد لدينا آلاف الممثلين العسكريين في كل أنحاء العالم بموجب برنامج المساعدة الاميركية . هذا وان بعثات المساعدة الاميركية التي يمكن أن يكون لها في بعض

الاحوال أهمية أكثر من البعثات الدبلوماسية ( هذا ما يفهم عليه الوضع بالذات في عدد من دول أمريكا اللاتينية ) ترسل الى الخارج بدون موافقة الكونغرس الرسمية ، وغالبا ما تقوم هذه البعثات سرا وبدون اطلاع الشعب الاميركي بتنفيذ أعمال تحمل طابعا سياسيا جديا .

اول بعثة عسكرية أميركية أرسلتها حكومة الولايات المتحدة الأميركية الى الخارج كانت عبارة عن مجموعة من العسكريين برئاسة الجنرال « فان فليت » ، وقد أرسلت هذه المجموعة الى اليونان فور صدور « مبدأ نرومان » ، ومن ثم صارت هنالك بعثات للبنتاغون في كل دول العالم التي عقدت مع الولايات المتحدة الأميركية معاهدات عسكرية .

تقوم بعثات الولايات المتحدة الأميركية في الدول الاخرى ليس فقط بدور مراكز لقيادة العمليات التي تحمل طابعا عسكريا بحتا ، وانما تقوم أيضا بدور مراكز تبدي الولايات المتحدة الأميركية من خلالها تأثيرا على النشاط السياسي والاقتصادي لهذه الدول .

يفوق تعداد ملاك البعثات العسكرية في الخارج اليوم كثيرا عدد العاملين في السفارات الأميركية هذا بالإضافة الى أن مناصب السفراء في عدد كامل من البلدان يشغلها الآن جنرالات في القوات المسلحة الأميركية . بلغ تعداد بعثات البنتاغون في الخارج في منتصف عام ١٩٦٩ حسب المعطيات الرسمية ( ٨٢٦٤ ) انسانا بالمقارنة مع ( ٥١٦٦ ) موظفا دبلوماسيا يعملون في نفس تلك الدول . وقد وقع أحد سفراء أميركا في إحدى دول أميركا اللاتينية في مأزق من جراء الحجم الضخم لبعثة البنتاغون الموجودة هناك ، فما كان منه الا ان أرسل طالبا تقليص هذه البعثة . والنتيجة كانت أنه ليس فقط لم تجر تلبية هذا الطلب ، وانما سرعان ما وجد السفير نفسه مضطرا للعودة الى البيت . وكما هو واضح فان الكثير في الدولة الأميركية مسخر لخدمة مصالح وأهداف أرباب المجمع الصناعي - الحربي ، اذ ان نفس آلية وبنية السلطة العليا

وعملية اتخاذ القرارات تتحول دائما وفق حسابات حل مسائل النشاط العدواني في الخارج ومسائل تنمية القدرة الحربية . دخل في هيكل السلطة العليا بشكل راسخ ممثلو الشركات الصناعية والبنوك المساهمة في عملية سباق التسلح ، وهناك أعداد وفيرة من ممثلي آلة الحرب الاميركية في كل مستويات الجهاز الحكومي الاميركي وفي كل حلقات النشاط الحكومي والدبلوماسي والسياسي - الخارجي .

تمثلت في حكومة الجمهوريين المشكلة بعد انتخابات عام ١٩٧٢ بشكل عريض مصالح المجمع الصناعي - الحربي ، وقد خرجت الى الصف الاول من بين المجموعات الاحتكارية الرئيسية اتحادات الصناعيين في كاليفورنيا والغرب - تكساس ، وكذلك ايضا مجموعة « وول - ستريت » ، او مجموعة شمال - شرق . وهذه هي بالذات تلك الفروع من الراسمال المالي الاميركي التي على اوثق ما يكون من علاقات مع الصناعة الحربية والبرامج العدوانية على الصعيد الدولي . وان الضغط على ادارة الجمهوريين من قبل هذه المجموعات ملموس لدرجة كافية ، لكن في واشنطن يجب الاخذ بعين الاعتبار مصالح الدوائر الاخرى للبرجوازية الاحتكارية . ومن هنا ينشأ التناقض والثنائية في السياسة الاميركية . في مرحلة ممارسة حكومة الجمهوريين للحكم وخاصة في السنوات الاخيرة يظهر بشكل محدد وكاف الاستعداد للتعاون السلمي مع الاتحاد السوفياتي ، وفي نفس الوقت لم يمتنعوا في واشنطن عن التصريحات الرسمية حول « الدور القيادي لاميركا في العالم » وعن ضرورة التأثير من « مواقع القوة والضغط » .

### — البنتاغون في وجوه الخمسة —

ان تفوق وزارة الدفاع على المؤسسات والهيئات الحكومية الاخرى في واشنطن واضح جدا ، فالبنتاغون هو عبارة عن مدينة

كاملة في واشنطن ، ففيه أكبر مواقف للسيارات في العالم ، ومطار للطائرات العمودية ( الهليكوبتر ) ومستشفى مركزي تجاري وثلاثة مطاعم وست كافيتيرات وثمانى بارات وكنايس ودور للسينما ومسارح ووكالات سياحية ، وللبنتاغون أيضا حماموه وكاتبو العدل الخاصين به .

بدا البناء في البنتاغون قبل ( ٥ ) أشهر من حادثة « بيرل هاربور » ، وانتهى العمل به بعد ( ١٦ ) شهرا من انتهاء الحرب العالمية الثانية على أرض مستنقعية تعرف باسم « القاع الشيطاني » ، وكانت سابقا بمثابة مقبرة للسيارات البالية . ويعتبر هذا البناء الشبيه بالقلعة ذي الحلقات الخمس من الكوريدورات ( الاروقة ) التي يبلغ طولها ( ١٧ ) كيلومترا اكبر مبنى حكومي في العالم . ان وزارة الدفاع الاميركية تعني مصير ملايين عديدة من الاميركيين ، ففي كل يوم يذهب الى العمل في البنتاغون حوالي ( ٣٠ ) ألف موظف ، ويبلغ مجموع ما يشمل البنتاغون من بشر حوالي ( ٥ ) ملايين انسان ، يعمل نصفهم تقريبا في الجيش والقوى الجوية والقوات البحرية وفي المشاة البحرية ، ويوجد في سجلات الاحتياط ( ٤٠ ) مليون اميركي ، ( ٢٠ ) مليونا منهم لا يتعدون سن الـ ( ٢٦ ) عاما . وآلة الحرب تحاول التصرف بحياة هؤلاء وتكوينهم الفكري والنفسي ، كما انها تحاول التأثير على المناخ الايديولوجي في اميركا .

والبنتاغون هو بعد كل ذلك عمل ضخيم ( بيزنس ) ، ففي ايدي الجنرالات الاميركيين تتركز امكانات مادية هائلة وثروات ووسائل من شأنها ان تؤثر بشكل جوهري على الحياة الاقتصادية للبلاد ، وكل سادس عائلة اميركية يرتبط وجودها بالعمل الذي يقدمه لها البنتاغون .

يشجع لوزارة الدفاع من املاك غير منقولة وتجهيزات ما يقدر قيمته بـ ( ٢٠٠ ) مليار دولار ، وهذا اكثر مما يوجد لدى ( ٦٥ ) مؤسسة صناعية ضخمة في الولايات المتحدة الاميركية . ويعتبر



البنتاغون أضخم شاري ، فقد تم في عام ١٩٦٩ إبرام ( ٢٠٠ )  
الف عقد لشراء بضاعة بما قيمتها ( ٤٠ ) مليار دولار مع ( ١٠٠ )  
الف مورد أساسي ( وهنا لا تدخل عمليات الشراء التي ثقل قيمتها  
عن ( ١٠ ) آلاف دولار ) . كما تعتبر وزارة الدفاع أكبر مالك  
عقاري : فليها ( ١٣ ) مليون هكتار من الأراضي هي عبارة عن  
قواعد ومراكز وحقول تدريب في أميركا والخارج ، آلاف من  
الاتحادات الاحتكارية المالية والمؤسسات الصناعية تعمل بفقود  
لصالح البنتاغون منتجة مختلف أنواع الأسلحة الحاملة للموت  
والدمار . ويوجد من الأميركيين من هم باللباس العسكري ما يوازيهم  
من العاملين في الشركات والمصانع الأميركية أو في أعمال البناء ،  
أو مجموع العاملين في مجالات المال والضمان والعقارات . ومع  
حجم العمليات الاقتصادية التي يجريها البنتاغون لا يمكن أن تقارن  
كل نشاطات الهيئات الحكومية الأخرى مجتمعة .

هنالك وجه آخر للبنتاغون ، فهنا تتركز عملية التحكم بالقدرة  
الصاروخية - النووية الضخمة للقوات المسلحة الأميركية . في  
الطابق السفلي للبنتاغون يوجد مركز القيادة العسكرية ، وهو  
عبارة عن تركيب معقد من الغرف والدهاليز ، ويوجد تحته مركز  
الاتصال الذي يؤمن الارتباط مع كل أركان الوحدات العسكرية في  
الجيش والطيران والبحرية والقواعد الصاروخية والقواعد  
العسكرية الأميركية في الخارج على مدى الـ ( ٢٤ ) ساعة في  
اليوم . ومن هنا تتم عملية القيادة والمراقبة وإصدار الأوامر إلى  
القوات المرابطة في أراضي الولايات المتحدة الأميركية أو بعيدا  
خارج حدودها ، وإلى أساطيل السفن الحربية الأميركية التي  
تجوب مياه الآخرين ، وإلى وحدات الصواريخ والطيران الموجهة  
نحو أهدافها في الدول الأخرى . وأخيرا فإن البنتاغون هو عبارة  
عن تجسيد لنشاطات المجمع الصناعي - الحربي الآخذة في  
الاتساع أكثر فأكثر في شؤون السياسة الخارجية للولايات المتحدة  
الأميركية ، ووزارة الدفاع لا تمارس عملها كإدارة حكومية

للعسكريين ، وانما كمركز تلتحم فيه مصالح ونشاطات الجنرالات والصناعيين . ولذلك فان تعبير « البنتاغون » لا يجسد فقط آلة الحرب وانما حلف الجنرالات والصناعيين نفسه . ولقد ادت توجهات الولايات المتحدة الاميركية نحو « سياسة القوة » منطقيا الى ان يتمتع البنتاغون بنفوذ هائل في جميع جوانب الحياة الاميركية الخارجية ، ففي سنوات السلم التي تلت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اكتسبت وزارة الدفاع موقع الجهاز الحكومي القائد من بين كل المؤسسات الرسمية الاخرى العامة في مجال النشاط الخارجي ، وغالبا ما كان مفتاح الحلول المتخذة في واشنطن حول مختلف القضايا الدولية واقعا في هذا المضلع الخماسي بالذات .

في ١٨ ايلول من عام ١٩٤٧ رفع على بناء البنتاغون العلم الوطني للولايات المتحدة الاميركية بدلا من علمي سلاحى البحرية والجيش ، واضيف الى شعاري الجيش والاسطول على الواجهة الامامية للبنتاغون شعار الطيران ، فحسب ميثاق الامن القومي احدثت وزارة موحدة للدفاع في الولايات المتحدة الاميركية ضمت هيئتي الجيش والاسطول السابقين ووزارة الطيران المحدثه مجددا ، وكان فورستول اول من سمي وزيرا للدفاع .

لقد بين التاريخ اللاحق للبنتاغون بروز اتجاهين للتطور : في البدء كان قد اتخذ خطا لمركزه وتميز ادارة آلة الحرب من قبل مركز مشترك وخفض مستوى اللامركزية في مختلف اسلحة القوات العسكرية ، ثم جاءت أحداث ربع القرن الماضي لتثبت انجاسها آخر للتطور وهو التوسيع المستمر للصلات والعلاقات بين قمة جنرالات وزارة الدفاع والاحتكاريين الكبار ، وتدعيم تعاون العسكرية المحترفة مع الصناعة الحربية على أساس تنشيط التحضيرات الحربية والسعي الى الاشكال الاكثر عدوانية في اتجاه السياسة الخارجية .

باستثناء السنوات الاولى للجمهورية كان الجيش والاسطول

يشكلان هيئتين حكوميتين مستقلتين ، كانت الهيئة البحرية الحكومية قد احدثت عام ١٧٨٣ . وفي الماضي بذلت باستمرار محاولات لاحداث نظام system موحد للقوات المسلحة أو على أقل تقدير اقامة أعظم ما يمكن من التنسيق بين نشاط الجيش والاسطول والطيران . وفي سنوات الحرب وما قبلها طرح على الكونغرس أكثر من ( ٥٥ ) مشروعا لاعادة تنظيم القوات المسلحة ، لكن لم ينل الموافقة ولا أي من هذه المشاريع . وقد وقفت تقاليد ومصالح العسكريين والمجموعات السياسية المرتبطة بالجيش أو الاسطول حاجزا دون توحيد القوات المسلحة ، وكذلك كان لحسابات الاحتكارات المالية - الصناعية المتخصصة في انتاج الاسلحة للجيش والاسطول دورا في ذلك .

وقد عارضت بشكل خاص عملية التوحيد دوائر العسكريين في الاسطول خوفا من فقدان الدور القيادي للاسطول ، أما الجيش فقد كان الى جانب وزارة مركزية للقوات المسلحة . وكان أكثر انصار توحيد آلة الحرب حماسة قادة الطيران وأصحاب صناعة الطيران آخذين في حساباتهم احتلال المواقع الرئيسية في الوزارة الموحدة .

انعكست هذه المصالح المتضاربة على بنية وزارة الدفاع التي أسست عام ١٩٤٧ ، ففي هذه البنية كانت واضحة كل التسويات وحسابات وجهات نظر المجموعات النادية بتوحيد كل فروع القوات المسلحة في وزارة واحدة ومواقع انصار الاستقلال الذاتي الكلي للجيش والاسطول والطيران . وفي السنوات الاولى ( ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ) كانوا يفضلون تسمية البنتاغون ليس « وزارة الدفاع » وإنما « المؤسسة العسكرية » . ولم تكن الهيئة المحدثة مجددا تملك ادارة مركزية ، وإنما كانت عبارة عن اتحاد واهٍ للأسلحة الثلاثة المشكلة للقوات المسلحة ، وبقيت لدى كل سلاح امكانات مريضة لاتخاذ القرارات وممارسة النشاطات المستقلة ، وكان رؤساء الهيئات يتمتعون بعضوية الحكومة ومجلس الامن القومي .

ولقد نص الميثاق بشكل خاص على أن هدف تأسيس الوزارة هو تأمين التنسيق الاكيد والقيادة الموحدة وليس دمج الهيئات العسكرية . وبالرغم من أن وزير الدفاع يقوم شكليا بوظيفة « المساعد الرئيسي للرئيس في المسائل المتعلقة بوزارة الدفاع » إلا أنه عمليا لم يكن قائدا مطلق الصلاحية لآلة الحرب الاميركية ، إذ لم يكن له الحق بالتدخل في الشؤون الداخلية للهيئات العسكرية والتصرف باعتمادات ومخصصات الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة .

وضع ميثاق الامن القومي لعام ١٩٤٧ بداية فقط لاعادة بناء آلة الحرب الاميركية . فسرعان ما تبين أن « المؤسسة العسكرية » لم تكن في حالة تمكنها من قيادة القوات المسلحة الاميركية على أساس حساب متطلبات اتجاه السياسة الخارجية للطبقة الحاكمة في أميركا . وتتابعت سلسلة كاملة من التنظيم واعادة التنظيم ، وكانت كل عملية اعادة تنظيم تجري عادة بعد سلسلة دورية من الاخفاقات السياسية والعسكرية الكبيرة للولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي أو بعد أحداث تشهد على تغيير جذري في ميزان القوى لصالح قوى السلم وعلى خسارة في مواقع الامبريالية الاميركية . فقد كانت الدوائر الحاكمة في واشنطن تجد نفسها أمام ضرورة اتخاذ اجراءات سريعة ومحاولة شد السياسات الاستراتيجية وبنية آلة الحرب الى المستوى الذي تتطلبه تطورات الاوضاع الدولية وترتيب اوضاع آلة الحرب لتتطابق مع اهداف السياسة العدوانية للولايات المتحدة الاميركية . واصبح اشتراك كبار رجال الصناعة والمال المباشر في كل التغيرات التي جرت في البنائغون قاعدة لا تناقش . ولقد كان الاحتكاريون الكبار في أميركا هم اصحاب كل مخططات اعادة بناء القوات المسلحة بدون استثناء .

في عام ١٩٤٩ وقع الرئيس ترومان قانونا حول تعديلات ١٩٤٩ لميثاق الامن القومي معدا على أساس مشروع قدمته مجموعة من

أصحاب البنوك . وأصبح البنتاغون وزارة وتوسعت صلاحيات وامكانيات وزير الدفاع الذي أصبح يعين من قبل الرئيس مع موافقة مجلس الشيوخ ومن الوجوه المدنية ، ويتمتع وزير الدفاع بعضوية مجلس الأمن القومي والمجلس القومي للطيران وأبحاث الفضاء ومجلس حلف شمال الأطلسي . ويأتي نائب وزير الدفاع الرجل الثاني في البنتاغون ، فهو ينسق النشاط اليومي لوزارة الدفاع ، ويقوم بأعمال الوزير في حال غيابه ، ويمثل وزارة الدفاع في عدد من الهيئات الحكومية والدولية .

فقد رؤساء هيئات الجيش والاسطول والطيران في عام ١٩٤٩ صفة العضوية الحكومية ، وأحدثت مناصب مساعد وزير الدفاع ، ومن بينها منصب مفتش الوزارة الذي تقع على عاتقه مسؤولية اعداد الميزانية العسكرية ، وهكذا أصبح النظام العسكري للولايات المتحدة الاميركية أكثر مركزية .

كانت الميزة الرئيسية لمشروع اعادة التنظيم رقم ٢٢٦ المصدق في ٣٠ حزيران ١٩٥٣ من قبل الرئيس ايزنهاور هي الاتجاه نحو توسيع صلاحيات رئيس هيئة رؤساء الأركان ، وتعزيز دورهم ، واستقرت بنية القيادة العسكرية التالية : القائد الأعلى ( رئيس الولايات المتحدة الاميركية ) - وزير الدفاع - هيئة رؤساء الأركان ( الجهاز الاستشاري الرئيسي للرئيس ولوزير الدفاع ) - هيئات الجيش والاسطول والطيران ( القيادة العملياتية للقوات على مختلف المسارح الحربية ) .

ان التغير الذي حدث في نهاية الخمسينيات في ميزان القوى العالمي لصالح معسكر الاشتراكية ، والذي يعتبر احد مؤثراته اطلاق القمر الاصطناعي السوفياتي قد تطلب اجراء تصحيحات جديدة جوهرية في نظام القوات المسلحة الاميركية والتقليل من المماحكات الداخلية ، وتكثيف الجهود للتخضير من أجل الصراع الشامل ضد الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي .  
به اعداد مشروع تنظيم القيادة العسكرية المصدق من قبل

الرئيس ايرنهور عام ١٩٥٨ بمشاركة غير مباشرة من قبل ممثلي الراسمال الضخم وقبل كل شيء المجموعة المالية « لروكفلر » ، عندئذ وكما في السابق انفجر صراع حاد بين المجموعات المتنافسة من السياسيين - العسكريين والاحتكاريين حول مسألة اعادة تنظيم البنتاغون .

لدى اجراء عملية اعادة التنظيم حددت صلاحيات وزير الدفاع بشكل دقيق وهي القيام بادارة وقيادة ومراقبة آلة الحرب الاميركية ، وحسب رأي معلقى شؤون السياسة الخارجية لم يحدث سابقا ولا في أي وقت من الاوقات ان استعملت كلمات بهذا القدر من التحديد والقوة لتأكيد سلطة وزير الدفاع ، فقد اعطي له الحق في تفسير وظائف هيئات الجيش والاسطول والطيران ، وكذلك مناقلة الاعتمادات والمخصصات من فرع الى آخر في القوات المسلحة ، وقلصت صلاحيات رؤساء الهيئات وحددت بالاستعداد القتالي للقوات وخدمات التموين والامداد والشؤون الادارية . وتوسعت صلاحيات رئيس هيئة رؤساء الاركان اكثر ، وحدثت في وزارة الدفاع ادارة للبحوث والتكنولوجيا ، وقد انيط بهذه الادارة مسألة تقييم هذا النظام أو ذاك من أنظمة التسليح وحل قضايا العلاقة المتبادلة بين تطور التكنيك الحربي والاستراتيجية . وبذلك وعلى وجه الخصوص كان رد المجمع الصناعي - الحربي على تخلف أميركا في بعض مجالات التكنيك الحديث ، هذا التخلف الذي قد ظهر نتيجة اطلاق القمر الصناعي السوفياتي .

كان قد اعيد تشكيل القوات الاميركية المرابطة في أوروبا في قيادة اوروبية مشتركة مع اركانها قرب باريز ، وبذلك كانت قد وضعت البداية لاحداث قيادات مشتركة لوحدات القوى الجوية والبحرية ومشاة البحرية تخضع مباشرة للرئيس ولوزير الدفاع في الولايات المتحدة الاميركية . في نهاية عام ١٩٥٨ تم تأسيس قيادات مشتركة للقوات المسلحة في الجزء الشرقي من المحيط

الاطلنطي وفي البحر الابيض المتوسط ، وعلى امتداد عام ١٩٥٩ جرى احداث قيادات مشتركة تضم قيادة الكاريبي ( منطقة قناة باناما ) ، قيادة الاطلنطي ، قيادة المحيط الهادي ، وكذلك قيادة الدفاع الجوي للقارة وقيادة الطيران الاستراتيجية .

ونظرا الى هذه التعديلات المستحدثة فقد تغير مخطط قيادة القوات المسلحة الاميركية وصار على الشكل التالي : القائد الاعلى ( رئيس الولايات المتحدة ) - وزير الدفاع - هيئة رؤساء الاركان - القيادات المشتركة تجاوزا لهيئات الجيش والاسطول والطيران .

ادت اعادة التنظيم في عام ١٩٥٨ الى مركزة ادارة آلة الحرب الاميركية ، فقد اصبح قادة هذه الآلة يشعرون بأنفسهم في وضع متين ضمن شبكة الاجهزة الحكومية ، وتعزز بشكل اكبر دور العامل العسكري من بين العوامل الاخرى التي تحدد الاتجاه العدواني للسياسة الخارجية للطبقة المسيطرة في الولايات المتحدة الاميركية .

بقيادة ماكنمارا الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع لدى الرئيسين كيندي وجونسون أصبح دور البنتاغون اكثر اهمية ونفوذا في نظام الحكم في الولايات المتحدة الاميركية ، واصبح قادة آلة الحرب يتدخلون بشكل واسع في شؤون السياسة الخارجية ، وقادوا نشاطا كبيرا في مجال الدعاية والايديولوجيا ، وغالبا ما كان زعماء الدبلوماسية الاميركية يعتمدون على توجيهات «الجنرالات» .

عمل وزير الدفاع ماكنمارا بتركيز كبير على ادخال واستخدام احدث المنجزات العلمية والتكنولوجية ، فقد بدأ على وجه الخصوص على احداث نظام قيادة آلي في البنتاغون لتأمين الامكانية العملية للرئيس ولمساعديه في تحليل وتقييم الاوضاع الدولية والسياسية العسكرية . وتعرضت الى تغيير هام أسس وضع وتوزيع ميزانية وزارة الدفاع الاميركية . قبل كل شيء طلب ماكنمارا تعليلا دقيقا ومفصلا لطلبات كل سلاح من أسلحة القوات العسكرية الاميركية فيما يتعلق بالاعتمادات السنوية . وبذلت محاولات لحساب الاحتياجات المتوقعة لكل سلاح مسن اسلحة

الفوات العسكرية وحجم مخصصاتها لهذا أو ذلك البرنامج لعدد من السنوات القادمة . تحديثات ماكنمارا لم تكن لتعني تخفيضاً في النفقات العسكرية الكلية ، وإنما كانت موجهة فقط نحو الاستعمال الأكثر فائدة ومردوداً لتلك الامكانيات الهائلة لصالح سباق أسلحة التدمير الشامل .

يلقي وجود ماكنمارا على رأس وزارة الدفاع ضوءاً إضافياً على ما يسمى « بقضية المراقبة المدنية » لنشاط العسكريين المحترفين ، وكان واضحاً جداً خطه في « وضع الجنرالات في أماكنهم » ، أولئك الجنرالات الذين لم يأتوا على مزاج ماكنمارا ولم يتفقوا معه في وجهات النظر ، غير أنه حتى ماكنمارا الذي يعد أضخم شخصية شغلت منصب وزير الدفاع ، اضطر إلى الاستقالة ، فالجنرالات تسلقوا عالياً ، واستقال ماكنمارا قبل أن تنتهي فترة رئاسة جونسون .

بعد مفادرتة البنتاغون تعرض ماكنمارا لحملة من الاتهامات شنها عليه قادة المجمع الصناعي - الحربي ، فقد حمل ماكنمارا مسؤولية « المركزية العالية جداً في السلطة وفي المراقبة والتورم الذي طرأ على أركان أجهزة الإدارات والبيروقراطية قد ثلثت سيوف القوات المسلحة » . وكانت دوائر المجمع الصناعي - الحربي تؤكد أن التقصير الذي لحق بالأعمال المتعلقة ببعض مشاريع التسليح هو نتيجة لنشاط ماكنمارا . وكانوا يتهمون وزير الدفاع في الإدارة الديمقراطية بأن احتقاره للدمغة العسكرية وعدم الثقة بالعسكريين قد أديا إلى هبوط المبادرة والمرونة والحقا خسائر معنوية بالقوات المسلحة .

مع ذلك لم يكن ماكنمارا « حمامة » ، فهو انطلقاً من مقدرته على تحديد لا مستقبلية بعض اتجاهات السياسة الأميركية كان يبحث عن اتجاهات ودروب أخرى أكثر فائدة من وجهة نظره للاتجاه الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية . هذا وقد ساعد ماكنمارا بنشاطه على توسيع التحضيرات الحربية وتعزيز مواقع



العسكريين في الحياة السياسية الاميركية وتأسيس ادارة في البنتاغون لتحليل الانظمة ووضع مختلف التقييمات والتنبؤات .  
يشير كثير من المؤلفين الاميركيين الى فشل محاولة ماكنمارا لاستعادة « المراقبة المدنية » ، وعدم قدرته على ممارسة مراقبة حقيقية على الميزانية العسكرية ، وعلى وجه الاجمال فقد امكن لماكنمارا أن يعمل قليلا بمخطط تصحيح تلك النقاط التي كان يعترف بضرورة تغييرها .

كانت قيادة ادارة الجمهوريين بزعامة ريتشارد نيكسون تؤكد باستمرار ميلها نحو الاعتماد على آراء العسكريين المحترفين ومديري الشركات الضخمة المرتبطة بالبنتاغون فيما يتعلق بالمسائل السياسية - العسكرية الاساسية .

وقد أصبح قادة المجمع الصناعي - الحربي ووزير الدفاع ورئيس هيئة رؤساء الاركان وممثلي الراسمال الاحتكاري أعضاء دائمين في مجلس الامن القومي والاجهزة السياسية والعسكرية الهامة الاخرى التي أوجدها نيكسون . ولقد كان صوتهم حاسما في تحديد خط الحكومة في قضايا مثل الحرب في الهند الصينية حتى انتهائها ، وموقف الولايات المتحدة الاميركية احادي الجانب المضاد للهند في مرحلة النزاع الهندي - الباكستاني المسلح في عام ١٩٧١ ، وفي عدد آخر من قضايا السياسة الخارجية .

قلص وزير الدفاع ميلفين ليرد الذي كان قد دخل في اول ادارة لنيكسون من دور السياسيين المدنيين في النظام العسكري ، وأعطى صلاحيات كبيرة للرتب العسكرية ، واستعاد ليرد العلاقات والصلات التي ضعفت أيام ماكنمارا مسع « قمة » الجنرالات المحترفين ، الذين كان يسميهم ليرد : اناسا راجحين لدرجة عالية ومهيئين جيدا لأن يخرجوا باقتراحات هامة بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية . وبمثل هذا الخط كان يتمسك أيضا ريتشارد سون الذي شغل منصب وزير الدفاع في الادارة الثانية لنيكسون ، فقد كانت ميوله الليبرالية مدعاة لأن تلعب دور واجهة

في وزارة الدفاع لتغطية الاستقلالية الكبيرة للجنرالات ولنشاطات ممولي المجمع الصناعي - الحربي الذين لا يملكون تأييدا لدى الكونغرس والرأي العام .

وكما في السنوات الماضية قام قادة الدوائر العسكرية وممولي الاحتكارات الضخمة في مرحلة ادارة الجمهوريين بمبادرة لمنابعة اعادة تنظيم « المؤسسة العسكرية » الاميركية اعلن عن احدثات لجنة خاصة برئاسة « فيتسخه » صاحب النفوذ الكبير في مجال الصناعة الحربية « لدراسة قضايا البنتاغون من وجهة نظر جديدة وموضوعية ونزيهة ، واعداد الاقتراحات الكفيلة باستعادة ثقة الرأي العام بالنسبة لوزارة الدفاع » .

وهكذا كان البنتاغون من المؤسسات الحكومية الاولى في واشنطن التي خضعت لمشاريع اعادة التنظيم من قبل ادارة الجمهوريين ، وهذا يرجع الى عدد من الاسباب : الازمة السياسية - العسكرية العامة للولايات المتحدة الاميركية ، والتي ظهرت بشكل حاد عند هزيمة العدوان في الهند الصينية ، ثم الوضع المالي المضطرب للولايات المتحدة الذي احتد بسبب النفقات العسكرية ، والرغبة في تنظيم - ( طبعا من المفهوم ضمن الاطارات المناسبة للمجمع الصناعي - الحربي ) قضية توزيع طلبات الشراء الحربية ، واخيرا الحاج الرأي العام المتزايد للحد من النفقات العسكرية .

اقترح التقرير الذي نشره فيما بعد « فيتسخه » عددا من الاجراءات الموجهة نحو اعداد اكثر فعالية لالة الحرب الاميركية بما يتلاءم وعصر السبعينات ، وفي التقرير اُعير انتباه خاص لمسائل الانتاج الحربي وتوزيع الصفقات الحربية . وفي معرض ذكر اشارة الرئيس لاستعادة الثقة بالبنتاغون من قبل اوساط الرأي العام قام واضعوا التقرير بمحاولة التخفيف من حدة عدد من القضايا ، والدفاع عن مصالح العسكريين المحترفين . وقد نفذ عدد من المقترحات التي وردت في التقرير .

بعد العمليات العديدة التي بذلت لاعادة بناء وزارة الدفاع في

الولايات المتحدة الاميركية فان الملامح الاساسية لهذه الوزارة تبدو على الشكل التالي : الحلقة الرئيسية لهذه الوزارة هي عبارة عن عدد كبير من مكاتب وزير الدفاع ( مكاتب سكرتارية ) ، يعمل فيها حوالي ( ٣٥٠٠ ) موظف ، ويدخل في عدادها ملاكات مدير ادارة البحوث والتكنولوجيا ، مساعدو الوزير والمستشار العام ، وكل واحد من هؤلاء المسؤولين - وعددهم الاجمالي ( ١٢ ) - مدخل خاص الى الوزير أو نائبه ، ويبلغ مجموع من يتمتع بإمكانية التوجه المباشر الى وزير الدفاع في النظام العسكري الاميركي ( ٢٧ ) من المسؤولين السياسيين والعسكريين ، ومن بين هذه الرتب العليا للبتاغون يقوم مساعد وزير الدفاع لشؤون الامن العالمي بالوظائف الهامة ، ويسمونه « وزير خارجية البنتاغون » وهو مسؤول عن اعداد وتنسيق مخططات ومواقف ومقترحات وزارة الدفاع فيما يتعلق بالنواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية ، ويدير شؤون العلاقات المتبادلة لكل من حاف « السنسو » و « السياتو » ، والمنظمات العسكرية الدولية الاخرى ، وتقع ضمن دائرة اختصاصاته تهيئة مواقف البنتاغون في المباحثات ، واقامة الصلات مع الدول الاجنبية التي تتواجد على اراضيها قوات وقواعد ومراكز عسكرية اخرى اميركية .

يقود وزير خارجية البنتاغون عمل ادارة المساعدات لتلبية احتياجات الامن المحدثة من قبل ليرد ، وتقوم هذه الادارة بتأمين المساعدات العسكرية للدول الاجنبية ، كما أحدث في وزارة الدفاع مجلس لشؤون المساعدات وقد انيطت به مهمة العمل على تنفيذ « مبدأ غواما » لتوسيع الصفقات الحربية للاحلاف العدوانية الاميركية .

يقود مساعد وزير الدفاع لشؤون الطاقة الذرية عملية اعداد مشاريع تطوير السلاح النووي وانتاجه وأدخاله في القوات المسلحة . وهو يتحمل مسؤولية اجراء التجارب على النماذج

الحديثة للسلاح النووي ، ويعتبر واحدا من مسؤولي « الرابطة النووية للولايات المتحدة الاميركية » . أي بمعنى آخر اتحادات المؤسسات الحكومية والخاصة ( لجنة الطاقة الذرية ، مختلف مراكز الابحاث ، الخ .. ) التي تعالج قضايا الطاقة الذرية والسلاح النووي .

من ضمن الحلقات التي تشكل أحد مفاتيح وزارة الدفاع يوجد قسم المراقبة في الوزارة ، الذي يقوم بوضع الميزانية العسكرية وحساب النفقات وتقديم التوصيات بكل ما يتعلق بالشؤون المالية ، وهو يتمتع بامكانيات كبيرة لسيط نفوذه على نشاط مختلف الهيئات العسكرية ولاعداد برامج تجهيز القوات بما يستحدث من اسلحة ... . ونظرا لما سبق فان مراقب وزارة الدفاع يعتبر شخصية هامة ليس فقط في نظام البنتاغون، وانما ايضا في المؤسسات الفيدرالية الاخرى . وهو يتمتع ايضا بعضوية مجالس ادارة الشركات الضخمة التي تقوم بانتاج الاسلحة حسب العقود المبرمة مع وزارة الدفاع .

من بين مسؤولي البنتاغون الآخرين يحتل مساعد الوزير للعمليات الخاصة مكانا متميزا، فيه تناط قيادة النشاط التجسسي والتأمري الذي تقوم به وزارة الدفاع ، حيث ان لكل سلاح من اسلحة القوات العسكرية جهاز استخباراته الخاص به . يقوم مساعد وزير الدفاع للعمليات الخاصة بوظيفته بتنسيق وثيق مع مدير وكالة المخابرات المركزية ، ويخضع له جهاز الاستخبارات العسكري للولايات المتحدة الاميركية .

تتركز اذرع قيادة نشاط الدعاية بين يدي مساعد الوزير للعلاقات العامة ، فهو يحتفظ بصلات دائمة مع وكالة المعلومات الاميركية وبقية الاجهزة العاملة في حقل « الحرب الابديولوجية والنفسية » .

بالاضافة الى ذلك هنالك مساعدون لوزير الدفاع للشؤون القانونية والذاتية ولشؤون التسليح والامداد ، ويوجد هنالك مستشار عام للشؤون الحقوقية .

في الوقت الذي يقوم فيه وزير الدفاع ونائبه ومساعدوه بمهام الادارة المدنية لوزارة الدفاع ، فان هيئة رؤساء الاركان تشكل الجهاز الاعلى للقيادة العسكرية في وزارة الدفاع .

حدد قانون ١٩٤٧ مهام هيئة رؤساء الاركان في اعداد المخططات الاستراتيجية وتأمين القيادة الاستراتيجية للقوات المسلحة ، وتقوم هيئة رؤساء الاركان بوظيفة المستشار الاساسي العسكري للرئيس الاميركي والمجلس الامن القومي ووزير الدفاع .

تتألف الهيئة من اربعة من اعلى الرتب العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية : رئيس هيئة رؤساء الاركان ، رؤساء اركان الجيش والاسطول والطيران ، ولدى مناقشة القضايا المتعلقة بمشاة البحرية فان قائد هذا السلاح يشترك في اجتماعات هيئة رؤساء الاركان .

احدث منصب رئيس هيئة رؤساء الاركان في عام ١٩٤٩ ، ويتولى هذا المنصب دوريا رؤساء اركان الاسلحة الثلاثة للقوات المسلحة الاميركية ( تمتد فترة تولي منصب الرئيس سنتان ، ولكن تمتد هذه الفترة عادة الى اربع سنوات ) . كان الجنرال « بريلي » اول رئيس لهيئة رؤساء الاركان وهو من الجيش ، وخلفه الاميرال « ريدفورد » واصبح خليفته في عام ١٩٥٧ رئيس اركان القوى الجوية « تويننغ » .

وفي نهاية عام ١٩٦٠ سمى جنرال الجيش « ليمينستر » رئيسا لهيئة رؤساء الاركان . لدى احدث منصب رئيس هيئة رؤساء الاركان تحفظ البعض حول ان «رئيس الهيئة لا يملك حق التصويت» وانه « لا يملك حق القيادة العسكرية » ، ولكن رئيس هيئة رؤساء الاركان سرعان ما تحول الى قائد فعلي لالة الحرب الاميركية ، فقد اصبح ممثل القوات المسلحة صاحب التفوذ لدى مناقشة المسائل العسكرية في الكونغرس وفي مجلس الامن القومي ولدى الرئيس الاميركي .

تقوم هيئة رؤساء الاركان بالقيادة غير المباشرة للقيادات المشتركة

اتى تخضع لها القوى الاساسية العملياتية الضاربة لالة الحرب الاميركية ، اما فيما يتعلق بالهيئات العسكرية للجيش والطيران والاسطول فان دورهم لدى اجراء عملية اعادة التنظيم التي تمت في الفترة الاخيرة قد تغير بشكل جوهري ، فلا اية هيئة من هذه الهيئات تملك تحت سيطرتها العملياتية اية قطعات عسكرية ، وتنحصر مهامها في اعداد الكوادر العسكرية والتأمين الفني والتموين للقيادات المشتركة .

في بنية وزارة الدفاع يوجد انعكاس لواقع وهو أن البنتاغون يقوم أكثر فاكثر بمهمة قمع وملاحقة القوى التقدمية والمعادية للحروب ، فوزارة الدفاع في الولايات المتحدة الاميركية تأخذ على عاتقها بشكل مباشر الوظائف البوليسية والتحقيقية لوزارة العدل ومكتب التحقيق الفيدرالي . ومثل هذا النوع من النشاط لوزارة الدفاع نما في نهاية الستينيات نظرا للحملات التي قام بها الزوج والمظاهرات الجماهيرية التي قامت ضد الحرب في فيتنام . بالرغم من انه في الولايات المتحدة الاميركية قد تجمع تاريخيا نظام كامل من اجهزة التحقيق والمراقبة ، فان القوى المدنية المنوط بها المحافظة على النظام لم تكن كافية بما يتلاءم مع سياسة الطبقة الحاكمة ، ففقدت كانت هذه الطبقة ، تلجأ الى الجيش لقمع الاضطرابات والسيطرة على المظاهرات الجماهيرية ، وسرعان ما احدثت في البنتاغون ادارة العمليات الخاصة والتخطيط للصراع ضد الاضطرابات المدنية على اثر الاضطرابات التي قامت في واشنطن في نيسان من عام ١٩٦٨ بسبب مقتل الزعيم الزنجي مارتن لوتر كينغ .

في العام التالي احدث في البنتاغون مركز للعمليات المدنية يضع تحت مراقبته الدائمة ( ١٥٠ ) مدينة اميركية ، وبواسطة الآلات الحاسبة الالكترونية تم وصل الشبكة القومية العامة للاتصال اللاسلكي ( بواسطة الراديو ) لاعطاء اشارة عن كل تحرك يمكن أن يتطور الى اضطرابات . وتوجد فرقتان للعمليات تعداد كل منها

( ٣ ) آلاف شخص في حالة تأهب دائم في فورت - براغا ( كارولينا الشمالية ) وفورت - هود ( تكساس ) ، وذلك للتمكن من ارسالهم بالطائرات الى أي مكان ، حيث السلطات المدنية لا تتمكن من معالجة الوضع والسيطرة عليه . والوحدات التي سبق تشكيلها هي ايضا مهية للتحرك في فترة قصيرة جدا . وبهذا الشكل فان الجيش يتمكن من معالجة ( ٢٥ ) عملية اضطراب تقع في نفس الوقت وفي أية منطقة من مناطق الولايات المتحدة الاميركية .

قام جهاز المخابرات التابع للقوات البرية بمسح شامل ل ( ٧ ) ملايين مواطن ، حيث قامت الآلات الحاسبة الالكترونية (الكمبيوتر) بتسجيل نشاطاتهم السياسية والنقابية والدينية وحفظها ، وتعتبر هذه الشبكة من الآلات اكبر شبكة من حيث سعتها في حفظ المعلومات في الولايات المتحدة الاميركية . فبطاقات المعلومات وتنظيمها لدى البنتاغون لا تقل من حيث الحجم عن مثيلتها في مكتب التحقيقات الفيدرالي . وهناك تقريبا ألف « عسكري - مباحث » باللباس المدني يعملون في ( ٣٠٠ ) قسم للتحقيق منشترين في كل انحاء اميركا وتقارير هؤلاء تكمل تيار مختلف انواع المعلومات التي ترد وتتجمع وتسجل في بطاقات المعلومات . في ولاية « بليوي » وحدها كان هناك حوالي ( ٨٠٠ ) انسان قد صنفوا في عداد المشتبه بهم بالقيام بنشاط تأمري ، ومن بينهم ابن المرشح الديمقراطي السابق للرئاسة السيناتور « ادلاي ستينفسون » الاصفر ، والكاهن « جيس جيكسون » ، وهو واحد من أكثر المناضلين المعروفين في سبيل الحقوق المدنية ، و « ارتو كيرز » المحافظ السابق لولاية « بليوي » وآخرون من رجال المجتمع المعروفين .

يعمل الجهاز الحكومي العسكري على البحث عن الناس المخالفين بأرائهم وتعريضهم للملاحقة والتشريد ، والقوات الاميركية مهية لاز تقوم بنشاطاتها العسكرية ليس فقط خارج حدود الولايات

المتحدة الاميركية في محاولة ضرب حركات التحرر الوطني للشعوب، وانما داخل الولايات المتحدة أيضا وذلك ضد حركة الجماهير الشعبية في سبيل تقدمها . في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينيات كان قد رمي بحوالي ( ٢٠٠ ) ألف عسكري أميركي لقمع الاضطرابات المدنية، وكان حوالي ( ١٥٠ ) ألف عسكري ( اي ثلاثة أرباع جهاز الامن ) موجهين ضد المواطنين المدنيين في مرحلة ما بعد انتفاضة المواطنين الزوج في مدينة « وتسه » في آب عام ١٩٦٥ . في عام ١٩٦٧ وحده قام ( ٢٢ ) ألف جندي أميركي بأعمال قتالية في شوارع المدن الاميركية . وخلال شهر واحد - ابريل ( نيسان ) ١٩٦٨ وبعد مقتل مارتين لوتر كينغ - استخدم ما يقارب الـ ( ٧٠ ) ألف جندي ضد المواطنين المسالين الذين احتجوا على سياسة التمييز العنصري واللاعدالة الاجتماعية ، وذلك الى جانب وضع ( ٤٠ ) ألف جندي في حالة التأهب .

وقد أصبح منظر الجندي الاميركي المدجج بالسلاح والقنابل والاقنعة الواقية من الغازات شيئا مألوفا في شوارع المدن الاميركية. صرح محافظ مدينة « ديترويت » بعد احدى العمليات الدورية ضد المواطنين بما يلي : « ليس هنالك شيء اكثر خطرا على المدينة وعلى الامة كلها من التواجد شبه الدائم للجندي في شوارعنا ، واذا أصبح الحرس الوطني جزءا من حياتنا اليومية فان حريتنا سائرة الى الهلاك » . ولمثل هذا الوضع بالذات يقود المجمع الصناعي - الحربي .

### — الاستشارة والموافقة في الكابيتول

لم تحتل قمة الجنرالات ودوائر المجمع الصناعي - الحربي مواقع راسخة في كافة مستويات السلطة التنفيذية فحسب ، وانما ايضا في الكونغرس وهو أعلى جهاز للسلطة التشريعية في



## الولايات المتحدة الاميركية .

حسب دستور الولايات المتحدة الاميركية تناط بالكونفرس واجبات واسعة في مجال السياستين الخارجية والعسكرية . وهذا الكونفرس - يقع بناؤه على تل الكابيتول في واشنطن - يستطيع فقط اعلان حالة الحرب ، ومن تل الكابيتول يجب ان تصدر « الاستشارة والموافقة » فيما يتعلق بالتسميات والتعيينات في المراكز القيادية التي يقوم بها الرئيس . ومن ضمن صلاحيات الكونفرس حق توزيع الميزانية ، ومراقبة الكفاءة القتالية للجيش والاسطول ، واصدار القرارات التي تحدد نشاط القوات المسلحة .

هذه الصلاحيات الدستورية الواسعة لاعضاء الكونفرس وللشيوخ تعتبر جديا غير ذات قيمة في ظروف اميركا اليوم ، فالكونفرس مبعد عمليا عن عملية صنع السياسة . بالرغم من ان الدستور يخضع السياستين الخارجية والعسكرية للنظر فيهما في الكونفرس . وتكرس لمناقشتها جلسات عديدة للكونفرس ، والبيانات عن جلسات مجلسي الشيوخ والنواب تنشر في الصفحات الاولى من الصحف الاميركية . ومع ذلك فان الكابيتول لا يلعب دورا جوهريا في حل المسائل السياسية والعسكرية ، واحد اسباب ذلك يعود الى التركيز المتنامي للسلطة بين يدي الرئيس الاميركي الذي يتصرف في المسائل الرئيسية دون اية « استشارة او موافقة » من قبل اعضاء الكونفرس . والسبب الثاني يتلخص في ان المجمع الصناعي - الحربي في اميركا الحالية في وضع يمكنه من التغلب على اية معارضة يبديها رجال التشريع في الكونفرس . من الناحية العملية لا يملك رجال الكونفرس القدرة على معارضة قرار ما او عمل ما تم اتخاذه من قبل الرئيس والمنتاغون . على كل حال لم يكن لدى رجال الكابيتول خلال كل مرحلة « سياسة القوة » باستثناء الفترة الاخيرة اية نوايا لمناهضة المخططات الحربية ، بل على العكس تحول الكونفرس عمليا الى جهاز تستطيع آلة الحرب بواسطته ان تحصل على الموافقة على

كل متطلباتها .

ان البراهين والشواهد على العلاقات المتعددة والمتنوعة القائمة بين الكابيتول وزعماء المجمع الصناعي - الحربي كثيرة جدا منها : تأمين صفقات العقود العسكرية الدورية بالاتفاق مع وزير الدفاع وبعض النواب والسيوخ للشركات والمصانع الكائنة في ولاياتهم وفي دوائرهم الانتخابية . وتأيد أعضاء في الكونغرس أو مجموعة من رجال التشريع لمشروع معين لنظام تسليح جديد ، والحملات الدعائية المشتركة لأعضاء الكونغرس والجنرالات لتمجيد مآثر الشركات الصناعية - الحربية المرتبطين بها في سبيل الامن القومي ، وخدمات البنتاغون لأعضاء الكونغرس التي يقدمها على شكل تنظيم رحلات جوية على متن طائرات سلاح الجو داخل الولايات المتحدة وخارجها ، وأهم من كل شيء علاقة الحرص على طلبات المجمع الصناعي - الحربي مهما كانت كبيرة وضخمة وذلك فيما يتعلق بالميزانية المخصصة لسباق التسليح الصاروخي - النووي وغيره .

يحتفظ المجمع الصناعي - الحربي في الكابيتول بنادق للمسكريين ( لوبي ) ، يؤمن بواسطته صلاته مع أعضاء الكونغرس . ويتمتع بعضوية هذا النادي حوالي ( ٣٤٠ ) ضابطا ، اي أنه يوجد ممثل واحد للبنتاغون مقابل كل اثنين من ال ( ٥٣٥ ) نائبا وسيناتورا . ولذا ليس مستغربا عندما أعلن ماكنمارا عن نيته في عام ١٩٦٤ بإغلاق ( ٩٥ ) قاعدة عسكرية أن يرن جرس الهاتف في مكتبه -- حسب اخبار « وول ستريت - جورنال » ( ١٦٩ ) مرة خلال نصف نهار من قبل أعضاء الكونغرس الغاضبين . ويملك الجنرالات من خلال نفوذهم في منظمات المحاربين القدماء وجمعية الحرس الوطني التي تعد بالملايين امكانية التأثير على نتائج الحملة الانتخابية في بعض الولايات معززين بهذا الشكل ارتباط أعضاء الكونغرس بهم .

يتوزع مركز نشاط المجمع الصناعي - الحربي الجاري على

السطح ووراء الكواليس على أربعة لجان في الكونغرس : لجنتي الشيوخ والنواب لشؤون القوات المسلحة وتهتمان بمسائل السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وهنا تجري المناقشة الاساسية بشأن الموضوعات السياسية - العسكرية لبيتاغون وحجم وبنية القوات المسلحة الاميركية . ولجنتي الشيوخ والنواب لشؤون الاعتمادات والمخصصات ، وتناقش في هاتين اللجنتين مشاريع الميزانية المعدة والمقدمة من قبل البيتاغون ، وهنا تتم المصادقة على توزيع الاعتمادات على مختلف فروع القوات المسلحة ، وهذا الجهاز مهم جدا من حيث انه يعيش الصراع بين الجيش والطيران والاسطول على الجزء الاكبر من « كعكة الميزانية » . تستخدم عادة اجتماعات هذه اللجان قبل ممثلي اسلحة القوات العسكرية والشركات الصناعية المرتبطة بهم للتصديق على مخططاتهم فيما يتعلق بتصعيد سباق التسلح .

تتجمع اذرعة التحريك لدى مناقشة المسائل السياسية - العسكرية والميزانية بين ايدي المحافظين - الجنوبيين ، فهم يترأسون هذه اللجان ويؤلفون اكثرية اعضائها ، وقد اتخذت تقاليد السياسة الاميركية طابعا وهو ان الليبراليين الشماليين يهتمون بشكل رئيسي بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، اما الجنوبيون فيهتمون بالمسائل العسكرية . « فالديكسيكراتيون » لسنوات عديدة وهم يسيطرون في الكونغرس على شؤون الامن القومي . وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية كان هنالك ٤٠ بالمئة من ضباط الجيش و ٤٤ بالمئة من ضباط البحرية من الجنوبيين . ولذلك فانه من الطبيعي جدا ان يسمى البرلمانيون الجنوبيون الي استحواذ اللجان التي تعمل في الشؤون العسكرية ، وقد ساعدت تبعية هذه اللجان لهم بدورها على تكثيف اكثر فاكثر للمنشآت العسكرية في الولايات الجنوبية ، وبهذا الشكل فقد نشأت صلة بين القادة العسكريين والجنوبيين - رؤساء اللجان . وقد كان رؤساء اللجان هؤلاء يخصصون الاعتمادات للبرامج العسكرية

بشكل أكثر مما كانت تطلبه الحكومة .

يذكر الباحث الأميركي « ديكستر » الذي قام بدراسة مسألة العلاقات المتبادلة بين قادة الكونغرس ووزارة الدفاع أن كل من استجوبهم من الشيوخ والنواب تقريبا موافق مسبقا على كل المقترحات المقدمة من قبل البنتاغون . إن استعداد أكثرية أعضاء الكونغرس لتأييد البنتاغون بشكل غير متحفظ يفسر شمولية المصالح التطبيقية لرجال الكايتول الرجعيين وقادة آلة الحرب الأميركية ، وتطرق الكثيرين من رجال الكونغرس المنادين بالسياسة العدوانية على المستوى الدولي يجعلهم بشكل طبيعي أنصار للجناح الرجعي من الجنرالات .

إن لرجال التشريع الأميركيين مصلحة مباشرة في زيادة الاعتمادات والمخصصات للبنتاغون ، فطلبات الشراء العسكرية تعكس تأثيرا جوهريا على النشاط العملي لكل الولايات الأميركية . والاهتمام الأول لكثير من أعضاء الكونغرس ( حسب معطيات أبناء كونغريشنك كاوترلي ، ٨٥ بالمئة من أعضاء الكونغرس يملكون في مناطقهم مصانع حربية ) ينصب من أجل الحصول من وزارة الدفاع على طلبات شراء أكثر لصناعيهم ، وبالمقابل فإن رجال التشريع يقترحون على العسكريين الموافقة الكاملة على خطوات البنتاغون .

لا يبدي رجال الكونغرس اهتماما للبرامج العسكرية فقط من أجل الأرباح التي تؤمنها هذه البرامج لدوائرهم الانتخابية ، وإنما لوجود مصلحة مباشرة لهم في هذه البرامج . فابتداء من عام ١٩٦٨ أصبح من واجب أعضاء مجلسي الكونغرس التصريح سنويا من دخلهم ( إلى جانب رواتبهم الشهرية ) الذي يحصلون عليه من المصانع أو الشركات العاملة لحساب الحكومة الفيدرالية أو الواقعة تحت مراقبة الحكومة ماليا ، وقد استدعى اشهار مثل هذا النوع من المعطيات استياء كبيرا في الكايتول ، فظهر أن كثيرين من « المنتخبين الشعبيين » يعتبرون من أصحاب أسهم الشركات العاملة لحساب عقود البنتاغون . كان حوالي نصف أعضاء لجنة

شؤون القوات المسلحة من اصحاب الاسهم في اول مئة شركة من الشركات الضخمة العاملة لحساب البنتاغون . تحتل ولاية جورجيا بعدد سكانها المرتبة ال ( ١٦ ) ، ولكنها تدخل دوما في عداد الولايات العشر الاوائل التي تمتص معظم اعتمادات وزارة الدفاع العسكرية ، وهي من بين الولايات التسع حيث تشكل العقود العسكرية فيها اكثر من ( ٢٠٠ ) دولارا للقطن فيها سنويا . وتتبع هذه الولاية ايضا للولايات الخمس حيث العمل لحساب عقود البنتاغون يشكل اكثر من ١٥ بالمئة من الدخل الفردي للسكان . وجورجيا هي الولاية الثالثة بعد كاليفورنيا وتكساس من حيث عدد العسكريين المستوطنين فيها ويعود السبب غير قليل الاهمية في ذلك الى ان رؤساء لجان شؤون القوات المسلحة في مجلسي انواب والشيوخ كانوا لوقت طويل من هذه الولاية بالذات .

يسمون مدينة « تشارلستون » في كاليفورنيا الجنوبية مجمعا صناعيا - حربيا مجسدا على الطبيعة ، فهنا تتركز بكثافة المنشآت العسكرية - قاعدة جوية عسكرية . وقاعدة للقواصات حاملة صواريخ بولاريس ، ومركز بدير رجال الصواريخ للاسطول ، والمستودع الرئيسي لقوات الاسطول البحري ، ومستودع الجيش ، ومستشفى الاسطول . وفي « تشارلستون » عشرات المصانع التي تقوم بتنفيذ طلبات البنتاغون ، من بينها مصانع شركة « جنرال الكتريك » و « آفكو كوربوريشن » و « لوكهايد ايركرافت » و « ماكدونيل - دوغلاس » و « يوناتيد ايركرافت » ومصنع « ج. ب. ستيفنس اند كومباني » . وتقع على كاهل المجمع الصناعي - الحربي ٥٥ بالمئة من الرواتب المدفوعة لسكان المدينة .

ومن جديد السبب هنا نفسه ، فحتى الوقت الاخير كان « ريفرز » نائب تشارلستون في الكايتول يترأس لجنة مجلس النواب لشؤون القوات المسلحة ، فقد صرح مرة يقول : « اقول غير منفاخر انني انا الذي جلب الى ولايتنا ٩٠ بالمئة من المنشآت

العسكرية . وأستطيع في أي وقت أن أوّمن انتخابي سيناتورا عن كاليفورنيا الجنوبية او حاكما ، لكنني لا أريد أن أكون لا حاكما ولا سيناتورا ، أنا هكذا أندر انسان في كونفرس الولايات المتحدة الاميركية .

وألة الحرب الاميركية تشعر بالامتنان جدا لريفرز ، فالطريق القومية رقم ٥٢ قد تحولت عند مدخل المدينة الى طريق ريفرز ( ريفرز آفن ) ، وسمي مدخل القاعدة الجوية والتي تعمل في نفس الوقت كمطار مدني بـ « بوابة ريفرز » ، وهناك مكتبة تحمل اسم ريفرز ، وكذلك يوجد قسم للبريد والبرق والهاتف باسم « ريفرز » ، كما ان هنالك قاعدة عسكرية تحمل تسمية مختصرة « مين - ريف » . وبقبضة ريفرز عدد من الشيوخ والنواب الذين لا يجدون جدوى لعمالهم ونشاطهم في الكايتول غير الدفاع عن مصالح آلة الحرب الاميركية وحماية اكثر المخططات عدوانية وتطرفا على المستوى الدولي ، وتأييد المغامرات العدوانية ، ولا يتورع رجال الكونغرس و « القبعات النحاسية » ورجال الصناعة عن استخدام كل الوسائل والاساليب اللاشرعية واللاقانونية لتلبية احتياجات ومتطلبات جنرالات البنتاغون ، ومضاعفة ثروة الشركات الضخمة التي تشكل المجمع الصناعي - الحربي . وهذا مثال على ذلك جرى مؤخرا .

احدى الشركات الاحتكارية الاميركية الضخمة « ليتون اينداستريز » التي تملك حوضا لبناء السفن في ولاية « ميسيسيبي » حصلت في السنوات الاخيرة فقط على طلبات شراء ضخمة بمبلغ ( ٣ ) مليار دولار لبناء ( ٣٩ ) سفينة حربية ، وقد اثار هذا المقد الحسد لدى الشركات الاخرى ، ولم يكن باستطاعة شركة « ليتون اينداستريز » ان تحصل على هذه الصفقة . لم يكن « ستيسن » رئيسا للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب التي قامت بتوزيع طلبات الشراء في بداية عام ١٩٧٠ . وبالنسبة له وكما بالنسبة لكثير من زملائه ليس هنالك

من شغل شاغل له غير ارضاء جماعة منطقته من رجال صناعة الاسلحة . وان الاشخاص الذين يعملون لصالح الشركة والذين يشغلون مناصب رفيعة في وزارة الدفاع ليسوا بالقليلين . وقد لعب دورا عامل آخر وهو أن رئيس شركة « ليتون اينداستريز » رجل الاعمال البارز « ايش » كان يعمل بصفة مساعد للرئيس في شؤون اعادة تنظيم الحكومة ، وقد أصبح عضوا في حكومة الولايات المتحدة الاميركية فيما بعد لدى تشكيل ادارة نيكسون الثانية في عام ١٩٧٣ .

في بداية عام ١٩٧٢ تبين أن شركة « ليتون اينداستريز » ليست من القوة بحيث تستطيع ان تبتلع تلك القطعة الضخمة من « كعكة الميزانية » للبنتاغون ، التي تم الحصول عليها بواسطة الصفقات التي تمت وراء الكواليس في الكونغرس ، ولم تتوفر لدى الشركة تلك الاستطاعات الانتاجية الكافية لتنفيذ عقد على مثل هذا المستوى الكبير . ولم ينجز هذا العقد في موعده . وكان يجب أن تدفع الشركة غرامة للدولة بموجب القانون ، الا أنه ومن جديد اشتغل ذلك الجهاز الاخطبوطي للمجمع الصناعي - الحربي لصالح اعضائه المنفذين ، فالغرامة دفعت فعلا ولكن ليس في خزينة الدولة ، وانما على العكس دفعت لصالح أصحاب شركة « ليتون اينداستريز » ، فقد أسرع الكونغرس والبنتاغون لمساعدة أصحاب صناعة السفن الذين وقعوا في المأزق ، وخفضوا من حجم طلبات الشراء باستنكافهم عن بناء عدد من السفن ، وقد عولجت القضية على الشكل التالي : لقد تبين أن الشركة هي التي كانت متضررة من جراء تخليصها عقدا رابحا ، ونتيجة لذلك قامت وزارة الدفاع بدفع تعويض للشركة تقدر قيمته بـ ( ١١٠ ) ملايين دولار . ولكن هذا ليس كل شيء ، فقد تأخرت الشركة حوالي سنة كاملة في بناء أول حاملة للطائرات الحوامة ( الهيلوكبتر ) مسن الحاملات الخمس التي تعاقدها عليها البنتاغون . فما كان من مسؤولي وزارة الدفاع الا القيام بالغاء مدة التعاقد الواردة في العقد ووضع مدة

زمنية جديدة تعطي سنة كاملة لانتهااء اعمال بناء الحاملة . وبهذا الشكل وكما صرح عضو الكونغرس « ايسبين » فاضحا هذا النواطؤ حصلت « ليتون » على هدية بمقدار ( ٣ ) مليون دولار من البنتاغون عوضا عن أن تغرم ب ( ٦٠٠ ) ألف دولار لقاء التأخير الحاصل في بناء كل حاملة من الحاملات الخمس .

اجمالا صرح السيناتور « سميث » بأن « علاقات « ستينيس » ومسؤولي وزارة الدفاع مع شركة « ليتون اينداستريز » أخذت تدور أكثر فأكثر كصفقة وفضيحة جديدة ... » . أن مثل هذا النوع من الفضائح - وقد أصبحت كثيرة في السنوات الأخيرة - يشكل حلقة من سلسلة عمليات التواطؤ والنشاطات السرية والصفقات المشبوهة التي يمتلئ بها نشاط المجمع الصناعي - الحربي الاميركي .

امام ضغط تجمع العسكرية الاميركية ورجال صناعة الاسلحة ورجال الكونغرس المنطلقين من موقع تأمين النفقات الاعظمية لاحتياجات البنتاغون من الصعب الوقوف والتصدي حتى بالنسبة للحكومة الاميركية . والشواهد غير نادرة عندما كان رجال الكونغرس يحصلون بتلميحات من المجمع الصناعي - الحربي على اعتمادات كبيرة لسباق التسلح بشكل اكبر مما كانت تطلبه قيادة البنتاغون . وقد قامت هيئة رؤساء الاركان على وجه الخصوص بايصال معلومات الى الكونغرس مفادها أن وزير الدفاع ماكنمارا قد ألغى قرار هيئة رؤساء الاركان حول طلب تخصيص اعتمادات اضافية لتطوير طراز جديد من الطائرات القاذفة ، على اثر ذلك جرى التصويت في البنتاغون على مشروع قانون يقضي بتخصيص مبلغ ( ١٢ ) مليون دولار لهذا الهدف ، وقد نال مشروع القانون الموافقة ، هذا بالرغم من ان مثل هذا الطلب لم يرد في مشروع ميزانية وزارة الدفاع الذي قدمته الى الكونغرس . وعلى العكس من ذلك في عام ١٩٦٨ ادخل ماكنمارا على جدول اعمال الكونغرس اقتراحا حول تمويل مشروع مقاتلة - قاذفة « ت . ف - ه » ،



الا ان هذا الاقتراح جوبه بالاعتراض من قبل هيئة الاسطول .  
ف فشل اقتراح الوزير في الكابيتول بعد أن قام المشرعون بدراسة  
توصيات المختصين في هيئة أركان الاسطول .

يشهد احد رجالات ادارة نيكسون البارزين على أن نشاط  
التجمع العسكري في البنتاغون يجري كعملية مشتركة بين  
البنتاغون وصناعة الاسلحة ، واذا ما برزت عقبة ما في الكونغرس  
انثناء مناقشة اقتراح ما لشركة ما حائز على موافقة وزارة الدفاع  
حول تطوير سلاح جديد ، فان التجمع الصناعي - الحربي يتصرف  
بشكل حازم جدا ، ففي مثل هذه الحالة يخضع الكونغرس لهجوم  
شبيه « بعملية انزال مشاة البحرية » ، فسرعان ما يهرع الجنرالات  
والادميرالات والمسؤولون المدنيون البارزون الى الكابيتول وهم على  
أتم استعداد لازالة أية عقبات على طريق مخططات آلة الحرب  
ورجال صناعة الاسلحة .

حتى نهاية عام ١٩٦٨ من بين ( ١٠٠ ) سيناتور و ( ٤٣٥ ) نائبا  
قام عدد محدود جدا بمعارضة النفقات الباهظة للبنتاغون ،  
وتعرضوا بالنقد لسياسة الولايات المتحدة الاميركية في جنوب  
شرق آسيا ، طالبين وقف الحرب الفيتنامية وسحب كل القوات  
المسلحة الاميركية من هذه المنطقة ، فقد كانت اكثرية أعضاء  
الكونغرس موافقة على كل خطوات حكومة الولايات المتحدة الاميركية  
وألتها الحرية في توسيع الحرب في فيتنام . وان دور الكونغرس  
الاميركي خارج اطار تأييد مصالح التجمع الصناعي - الحربي  
وتأمينها في السياسة الاميركية لمحدود جدا . فالقادة العسكريون  
أحيانا وبكل بساطة يتجاهلون الكونغرس خافين عن أعضائه  
مخططاتهم الهامة تحت ستار « سري » و « عاجل » ، وغالبا ما  
يصطر أعضاء الكونغرس الى التصويت « وعيونهم مغمضة » على  
مشروع القانون هذا أو ذاك فيما يتعلق بالمسائل العسكرية . لقد  
كتب الجنرال المتقاعد « هيوستن » : « ان أعضاء الكونغرس الذين  
يصادقون على الاعتمادات لا يعرفون شيئا عن الاسرار الهامة

للقوات المسلحة الاميركية ، واليوم تخصص مئات الملايين من الدولارات سنويا لتنفق على نشاطات التجسس والاعمال الاخرى ولكن لا يعام الكونغرس عن الاهداف الحقيقية شيئا ، وغالبا ما يضطر أعضاء الكونغرس لآخذ موقع عدم التدخل في شؤون البنتاغون وتقليص مشاركتهم في شؤون الاستراتيجية العسكرية بسبب من عدم السماح لهم بالمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالقضايا الكبرى .

يورد رئيس لجنة الشؤون الخارجية « وليم فولبرايت » في كتابه « اعتزاز القوة » أن كونغرس الولايات المتحدة الاميركية منحى عمليا عن السياسة الخارجية ، فمثلا عند اعداد عملية غزو كوبا في منطقة خليج « كوتشينوس » كان فولبرايت هو الوحيد من بين كل أعضاء مجلس الشيوخ الذي حضر عدة مرات اجتماعات مجلس الامن القومي ، وكان في دور المستمع الصامت .

عندما اندلعت الازمة الكويتية في اكتوبر ١٩٦٢ استدعى فولبرايت الى البيت الابيض لتلقي المعلومات عن مخطط العمل الذي جرت عليه المصادقة قبل يوم واحد . وفي مرحلة اعداد قرار التدخل في جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ لم يوضع الكونغرس حتى في صورة الخطوات التي ينوي الرئيس الاقدام عليها . وفي الكتاب ترد امثلة اخرى صارخة على كيفية اتخاذ القرارات السياسية بمعزل عن الكونغرس وعن رأي طبقات واسعة من الاميركيين .

يستحوذ الجنرالات الاميركيون ورجال صناعة الاسلحة بشكل كامل على وسائل توسيع نشاطهم وضمن موافقة الكونغرس على طلباتهم . ويقوم حلف آلة الحرب والصناعة الحربية بازالة كل الحواجز التي تقف على طريق توسيع الاستعدادات العسكرية وبكل ثقة يقاوم القوى المناهضة للعسكرية التي لم تبلغ حتى الآن قدرا من القوة يؤهلها لان تحد عمليا من نشاط المجمع الصناعي - الحربي .

ان لدى قادة العسكرية الاميركية من الاذرع في الكونغرس ما يمكنهم من ضمان موافقة الكونغرس في أي موقف كان وعلى أي مشروع قانون يريدونه ، او بالعكس رفض أي بيان لا يناسب المجمع الصناعي - الحربي . وقد قام رئيس البنتاغون بتقديم اعتراف وقع في هذا المجال في اجتماع لوزراء دفاع دول حلف ناتو في عام ١٩٧١ ، وتفسر صراحة هذا الاميركي في هذه الحالة ببساطة : فاجتماع الوزراء كان سريا ، ولم يكن يشعر بأي حرج في التعبير أمام زملائه الاطلنيين ، لكن نص هذا التصريح كان قد اعلن في الصحافة الى جانب وثائق أخرى سرية للحكومة الاميركية من قبل المعلق الاميركي المشهور « اندرسون » ، لقد صرح زعيم البنتاغون مباشرة بأن المعارضة في الكونغرس لا تقلقه بشكل خاص ، بما أن آلة الحرب الاميركية يمكنها دائما الحصول على ما تريده من وقت لآخر ، وقد قال : نحن مضطرون لمجابهة بعض التعديلات في التشريعات الدفاعية في الكونغرس ( كان الحديث يجري بشكل خاص حول اقتراح السيناتور « مانيسفيلد » حول بعض التخفيضات في القوات المسلحة الاميركية المرباطة في أوروبا الغربية ) ، لكنني متأكد من اننا نملك في الكونغرس الاصوات الكافية والدعم ما يكفي بعدم السماح باتخاذ مثل هذه التعديلات . وحتى الآن هذا هو واقع الحال ، فتحت ضغط آلة الحرب ورجال صناعة الاسلحة - في الوقت الاخير بالذات - في الكونغرس ولصالح البنتاغون كانت قد فشلت عدة تعديلات للحد من النفقات العسكرية ، من بينها اقتراح السيناتور « بروكسمير » حول وضع حد اعلى للميزانية العسكرية بقيمة ( ٦٦ ) مليار دولار . واقتراحات تعديلية أخرى للحد من طلبات البنتاغون الفائضة .

يبقى الكونغرس شريكا امينا للمجمع الصناعي - الحربي والمشرعون يعطون « استشارتهم وموافقتهم » بما يتلاءم ومتطلباته . وليس عبثا ما صرح به وزير الدفاع السابق « ميلفين ليرد » في احد مؤتمراته الصحفية معبرا عن امتنانه لمواقف الكونغرس ،

ناطقاً باسمه وباسم رئيس هيئة رؤساء الاركان الادميرال « مورير »  
عندما قال ان الكونغرس يقدم دعمه وتأييده ١٠٠ ٪ لكل طلب هام  
من طلبات وزارة الدفاع ، وأضاف بأن الكونغرس يتعامل مع  
البنّاغون بصورة افضل من أية وزارة أخرى . وبتوفر مثل هذه  
العلاقات المفضلة على كل المستويات الحاكمة في واشنطن تحتفظ  
دوائر المجمع الصناعي - الحربي بموقع هام في السياسة الاميركية،  
وتتمتع بدور ونفوذ بارزين في السلطتين التنفيذية والتشريعية  
في الولايات المتحدة الاميركية .



الفصل الثاني

المجمع الصناعي - الحربي والاقتصاد



## — البنتاغون والاحتكارات

ضمن الاطارات الحكومية — الاحتكارية للامبريالية الاميركية يوجد اكثر الاشكال تنوعا للعلاقات المتبادلة بين العسكريين والصناعيين . وقد ترسخت بين الجهاز العسكري والقطاع الصناعي العلاقات المتينة والتعاون الدائم ليس فقط في مسائل ابرام العقود وانتاج انواع معينة من نظم التسليح ، وانما ايضا في قضية التأثير على الاجواء الفكرية في الحكومة والكونغرس ضمن الاتجاه الملائم لهم . ويقوم المجمع الصناعي — الحربي بواسطة وسائل الاعلام الواسعة بخلق رأي عام معين في البلاد ، ويؤثر على اتجاه التطور التكنيكي — العلمي وعلى النواحي الاخرى للحياة السياسية في اميركا .

يعمل البرنامج الامبريالي للطبقة الحاكمة في اميركا كأساس سياسي لحلف الجنرالات والاحتكاريين . وتقوم القاعدة المادية للحلف على اساس برنامج عسكرية الاقتصاد الاميركي وتأجيج سباق التسليح ، الشيء الذي يؤمن ارباحا عالية لأركان هذا الحلف . وتشكل الوسائط المادية الضخمة والامكانيات المالية والاقتصادية والقوة المدمرة للأسلحة المعاصرة والجيش الذي يعد بالملايين ، واذرعة التأثير على السياستين الداخلية والخارجية المتمركزة بين يدي البنتاغون والاحتكارات قلب المجمع الصناعي — الحربي



الاميركي .

ظهر في السنوات الاخيرة عدد من المواقف الميدنية الجديدة والهامة فيما يتعلق بتناسب القوى وتوضع الامور داخل المجمع . فقبل كل شيء تشير الشواهد الى نمو دور الجهاز الحكومي - وزارة الدفاع - في تحديد طرق تطوير نشاط القطاع الخاص وتحديد طابعه ايضا . والبنتاغون بدأ يأخذ على عاتقه اكثر فاكثر الدور القيادي لمجالات واسعة وكاملة من مجالات الحياة الاقتصادية للبلاد . فهو يعتبر الشاري الوحيد للكميات الهائلة من السلع التي تقوم بانتاجها الشركات الصناعية العسكرية الضخمة ، ويرتبط النشاط الاقتصادي لكثير من المناطق في البلاد بطلبات شراء البنتاغون ، وكذلك الامر بالنسبة لمصير ملايين الاميركيين .

تقع الشركات الخاصة العاملة في حقل الصناعة العسكرية تحت تأثير ونفوذ وزارة الدفاع ، ويتلشى الطابع الاستقلالي للشركات التي تتعلق تصريف انتاجها بشكل كلي تقريبا بعملية شراء هذا الانتاج من قبل البنتاغون . وتأخذ وزارة الدفاع على عاتقها تدريجيا بشكل مباشر وغير مباشر كثيرا من الادوار الهامة التي هي من شأن ادارة المؤسسات الخاصة ، وفي الوقت الراهن يملئ البنتاغون على شركات الصناعة العسكرية انتاج ليس فقط نوع السلع وانما ايضا تحديد الراسمال العامل والتدخل في تصريف الشؤون الداخلية . وعن طريق توزيع العقود التي تقدر قيمتها بالمليارات على الابحاث العلمية يمتلك البنتاغون امكانية تحديد عملية اعداد وانتاج السلع لدى الشركات العاملة لحسابه . وبهذه الطريقة تتم عملية ربط المصانع الخاصة بالبنتاغون لسنوات عديدة . وتتم عملية تنفيذ قسم هام من انتاج طلبات البنتاغون في مصانع متخصصة ومبنية فقط لاهداف انتاج الصناعات العسكرية لدرجة أن من يحاول من العسكريين الكبار تحويل عملية الانتاج ذات الاغراض العسكرية الى انتاج ذي اغراض مدنية يجد نفسه امام عقبات من الصعب التغلب عليها . ولقد أصبحت درجة ارتباط

الصناعة الحربية بالبنٹاغون وثيقة في السنوات الاخيرة لدرجة أصبحوا معها يسمون الصناعة الحربية « بالصناعة الاسيرة » ، فمن خلال تعبئة كل المصادر لصالح التوسع الاعظمي لسباق التسلح من الناحيتين الكمية والنوعية تفقسد دوائر الفعاليات الاقتصادية استقلالها الذاتي نوعا ما لصالح العمل المنظم والمنسق للحكومة . ونجدد الاشارة الى أن التوجه نحو تعميم امبريالية الدولة الاحتكارية في الانتاج الحربي لا يضر بمصالح اصحاب العمل الخاص ( الملكية الخاصة ) ، فالشركاء الرئيسيون في المجمع الصناعي - الحربي يحصلون على الارباح الاعظمية ، وتقوم آلة الحرب بصنع القاعدة الانتاجية الضرورية والموجهة من أجل سباق شامل في الاسلحة المعاصرة والمتطورة ، فالابواب مشرعة امام اصحاب الفعاليات الاقتصادية للحصول على الارباح الضخمة الناجمة عن عقود البنٹاغون .

اعطيت مهمة قيادة وتنظيم الانتاج الحربي وسياسة الدولة الاحتكارية في مجال الصناعة الحربية في اميركا لممثلي الراسمال الكبير ، وكل القيادة العليا لوزارة الدفاع هو عبارة عن جزء لا يتجزأ من الدوائر المالية - الصناعية ويتبع نشاطها لارادة هذه الدوائر . وهكذا فانه طيلة فترة وجود وزارة الدفاع الموحدة للولايات المتحدة الاميركية كانت مناصب الوزير ونوابه ومساعديه والتي بموجب القانون يجب أن يشغلها مدنيون تعطى عماليا ودائما لممثلي الراسمال الاحتكاري . وتقريبا كل وزراء الدفاع جاؤوا الى البنٹاغون من مكاتب ادارات الشركات الصناعية الاحتكارية والبنوك مباشرة . فقد كان « فوريستل » الذي شغل منصب وزير الدفاع في عام ١٩٤٧ واحدا من مديري الشركة المشهورة « ديلون - ريد » وسلفه « ل. جونسون » كان يتعاون مع شركة « بنٹلفانيا ريلرويد » و « بان اميركا ايرويز » ، أما الجنرال « د. مارشال » وكذلك وزير الدفاع التالي فقد كانا يعملان كمديرين لشركة « بان اميركان ايرويز » و « ف. لوفيت » كانت له مصالح في المؤسسة الصناعية

الحرية الضخمة « براون برازرز ، هاريمان اندك » ، وكان « ويلسون » رئيسا للشركة الاحتكارية الضخمة « جنرال موتورز » ، و « ن. ماكيلروي » الذي ترأس البنتاغون حتى نهاية ١٩٥٩ عاد الى رئاسة أضخم شركة للصابون في العالم . وأصبح سلفه في وزارة الدفاع « ت. هينس » أحد أضخم رجالات البنوك في الولايات المتحدة الاميركية . وقد جاء ماكنمارا الى وزارة الدفاع بعد أن كان يشغل منصب رئيس شركة « فورد موتورز » التي تدخل في عداد خمسة من أضخم الشركات الصناعية العسكرية الاحتكارية . ويعتبر « كليغورد » الذي شغل منصب الوزارة لفترة قصيرة واحدا من أضخم رجال الاعمال . كما كانت لوزراء الدفاع في حكومة نيكسون وهم ميلفين ليرد وريتشاردسون وشليزنجر علاقات مع دوائر رجال الاعمال . وتتبع كل المناصب القيادية الاخرى في وزارة الدفاع لممثلي عالم رجال الاعمال .

في المرحلة الثانية من ادارة نيكسون شغل منصب نائب وزير الدفاع رجل النفط التكساسي كليمنتس ، وقد علق السيناتور وليم بروكسمير رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس في عام ١٩٦٩ على ذلك قائلا : ان كليمنتس لا يمكن أن يكون بدون مصلحة فيما يتعلق بمسائل الدفاع ، وذلك لأن له مصالح مالية غير مباشرة في هذا المجال ، وهو يرأس مجلس الجامعة التطبيقية الجنوبية التي تقوم بتنفيذ طلبات للبنتاغون تقدر قيمتها بـ ( ٧٣٥ ) ألف دولار ، وشركة « فيديليتي يونيون ليف انشورنس كومباني » التي يترأسها كليمنتس تقوم بتقديم القروض وتملك أسهما في الصناعة العسكرية بما تقدر قيمته بـ ( ٧٦٦ ) مليار دولار . بعد تسمية كليمنتس نائبا لوزير الدفاع في الوقت الذي كان فيه رئيسا لمجلس ادارة الشركة النفطية « سيدكو » قامت ضده دعوى قضائية في دالاس بتهمة تهريبه من دفع الضرائب ، وقد عبر هذا الصناعي - النفطي التكساسي عن آرائه السياسية في ملحق تقرير لجنة اعادة تنظيم البنتاغون قائلا : لا يمكن ابدا الوصول الى

السلام عن طريق المفاوضات من موقع الضعف ، ان البقاء فقط للاتوبياء . وبين يدي كليمنتس كانت تتركز عملية توزيع العقود العسكرية للبنتاغون .

كانت الصناعة الحربية الضخمة تقف في مهد الادارة العسكرية الاميركية ، فحتى قبل احداث وزارة موحدة للدفاع في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٤٧ كانت تدور اصطدامات حادة داخل الدوائر المالية - الصناعية بين انصار ومعارضى احداث آلة حرب موحدة ، وكان اشد المعارضين حماسة زعماء الشركات الصناعية التي لها سلاقات وارتباطات مع هيئة الاسطول ، فقد راوا في عملية الترحيد هذه محاولة لانتزاع فرقة المشاة البحرية والطيران البحري من القوات المسلحة البحرية ، وبذلك يضيق سوق تصريف منتجاتهم . فقد جاء في المذكرة التي اصدرتها الرابطة البحرية التي جدد اصحاب شركات بناء السفن والقادة العسكريين تحت عنوان : « القوة الاستراتيجية » التأكيد التالي : في سبيل سلامة اشكالنا الديمقراطية في الحكم ومثانة امننا القومي يجب عدم اجراء أية محاولات لاعادة تنظيم المؤسسة العسكرية الاميركية . وعلى العكس فقد نادى ممثلو الدوائر الصناعية المرتبطة بانتاج الاسلحة المتطورة المستخدمة قبل كل شيء في القوات المسلحة الجوية بتغيير المبادئ الاستراتيجية التنظيمية للولايات المتحدة مستخدمين في اثبات حججهم بشكل ديماغوجي ما كان يجري من نقاشات حول « مصالح الديمقراطية » .

قامت المجموعات المالية الضخمة بأنشط مشاركة في الصراع الذي دار حول كل عمليات اعادة تنظيم البنتاغون التي كانت تسالى ، وقد اخذت في الحسبان مصالح الراسمال الاحتكاري في المقام الاول في مرحلة اعادة بناء وزارة الدفاع في عام ١٩٤٩ التي تمت في عهد حكومة ترومان .

ولما جاء ايزنهاور الى الرئاسة ، قام لدى اقدامه على اعادة النظر في البنية التنظيمية للقوات المسلحة الاميركية بتكليف لجنة برئاسة

الملياردير « نيلسون روكفلر » لاعداد مشروع لاعادة تنظيم البنتاغون . وقد كان تقرير لجنة روكفلر بالذات موضوعا في أساس ما يسمى بـ « المخطط التنظيمي » لعام ١٩٥٣ . في بداية مرحلة الاقمار الصناعية لجأت الحكومة من جديد الى خدمات المالبين الكبار ، فقد قامت لجنة من رجال الاعمال برئاسة روكفلر نفسه بتوصية من الرئيس الاميركي باعداد مخطط لاعادة بناء البنتاغون ، ولم تأخذ اعادة التنظيم في الحسبان متطلبات الحالة السياسية - العسكرية المتغيرة فحسب ، وانما اعتبرت ايضا مصالح الاحتكارات الضخمة ، وقد تكررت مقترحات لجنة روكفلر من حيث الجوهر في رسالة ايزنهاور بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥٨ للكونغرس الذي قام بالمصادقة عليها . وقد أصبح تقليدا من تقاليد الحكومة الاميركية لدى ادخال اية تغييرات محددة ومعينة في قيادة آلة الحرب اللجوء الى استشارة ممثلي كبار رجال الاعمال ، ولم تكن ادارة نيكسون هذا التقليد ، فمثلا في عام ١٩٦٩ انيطت مهمة اعداد برنامج لاعادة تنظيم البنتاغون بلجنة من كبار رجال الاعمال ، وبديهي قام رئيس هذه اللجنة احد رجال البنوك الكبار « فيتسخه » من شركة « ميتروبوليتين ليف انشورينس » وبقيّة اعضاء اللجنة بالدفاع عن مصالح الصناعة العسكرية لدى قيامهم بالنظر في موضوع اعادة بناء آلة الحرب ، فمن بين ( ١٦ ) عضوا يؤلفون اللجنة كان ( ٩ ) منهم يشغلون مناصب قيادية في مختلف الشركات التي لديها طلبات شراء عسكرية بقيمة ( ١٦٨ ) مليار دولار . وكان يبدو من البداية أن اللجنة قد وقعت بشكل مطبق بين ابدي زعماء البنتاغون والجنرالات ورجال صناعة الاسلحة . وإلى جانب اعداد التوصيات فيما يتعلق باعطاء آلة الحرب طابعا أكثر عدوانية فإن اللجنة اهتمت بتلبية مصالح المجمع الصناعي - الحربي . ان عشرات المليارات التي تنفق على الاغراض العسكرية والمخصصة لوزارة الدفاع تشكل ذلك الوقود الذي يقوم بتحريك آلة الحرب الضخمة للمجمع الصناعي - الحربي مع آلاف من

المشآت الصناعية الحربية ومراكز البحث العلمي ومناطق بكاملها يرتبط وجودها كله بتنفيذ عقود البنتاغون .

في الولايات المتحدة الاميركية الآن يتذكرون كما لو كانوا يتذكرون عن ماضٍ بعيد جدا ان الرئيس ترومان صادق في عام ١٩٤٩ على الميزانية العسكرية بحدود ( ١٤,٤ ) مليار دولار ( ٥,٤ بالمئة من الدخل القومي ) ، واذا ما رجعنا الى وقت مبكر اكثر فاننا نرى ان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية كانت في عام ١٩٢٩ بحدود ( ٨٠٠ ) مليون دولار ، وعشية الحرب في عام ١٩٣٩ كانت حوالي ( ٦ ) مليار دولار (١) .

بقدر ما كان يتم من تعزيز للاتجاه العدواني في السياسة الخارجية الاميركية القائم على الاعتماد على القوة والتدخل العسكري والتهديد النووي ، فقد كانت تنمو الميزانية العسكرية للبنتاغون ، والسبب الآخر لزيادة النفقات العسكرية هو الارتفاع الحاد في قيمة النماذج الجديدة من أنظمة التسليح ، في الوقت الذي كان فيه قادة المجمع الصناعي - الحربي يؤججون سباق التسحح ، حتى ايزنهاور كان يقول بأن بعض الانواع من القاذفات يكلف الولايات المتحدة الاميركية وزنها ذهباً خالصاً .

على حساب دافع الضرائب الاميركي وعن طريق عدم تخصيص الاعتمادات اللازمة للمجالات الهامة للتطور الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمع الاميركي كانت تزداد ارباح الشركات الصناعية - الحربية ، ولم يكن الجنرالات ييخلون في النفقات ، فقد كانت تلبي كل طلباتهم لتخصيص اعتمادات اضافية وجديدة . وقد حاول الرئيس ايزنهاور الذي أصبح المجمع الصناعي - الحربي في عهده يستجمع القوة والنفوذ في الشؤون الاميركية ان يضع « سقفا محدودا » لنفقات وزارة الدفاع ، الا ان التحديد لم يؤد الى اي شيء واستمرت ميزانية وزارة الدفاع بالنمو .

عندما وصلت حكومة الديمقراطيين الى السلطة ، قام الرئيس

(١) ٢. يارموليتسكي « المؤسسة العسكرية » ص ٨ .

كيندي باعطاء تعليماته الى وزير الدفاع بالعدول عن اي تحديد لدى تعيين احتياجات المجمع الصناعي - الحربي ، وقد صرح الرئيس في رسالته الخاصة حول الميزانية العسكرية الاضافية لـ ٢٨ آذار عام ١٩٦١ قائلا : « يجب أن تكون اسلحتنا كافية لكي تؤمن لنا تحقيق التزاماتنا وامنا بدون وضع سقف محدد للميزانية ، فدولتنا تسمح لنفسها بأن تكون قوية » .

ادى التوسيع المفاجيء من قبل الرئيس جونسون لمساهمة الولايات المتحدة الاميركية في الحرب الفيتنامية بشكل غير مباشر الى زيادة سريعة في النفقات العسكرية ، ففي مدى ثلاث سنوات زادت ميزانية البنتاغون من ( ٤٧ ) مليار دولار في عام ١٩٦٥ الى ( ٧٨ ) مليار دولار في عام ١٩٦٨ . كانوا عندئذ في واشنطن يطلقون التأكيدات التالية : ان النفقات الحريصة المتزايدة لن تستدعي اية آثار سلبية على الاقتصاد الاميركي وعلى النظام المالي . كما صرح الرئيس ليندون جونسون في رسالته للكونغرس المرفقة مع الميزانية في كانون الثاني من عام ١٩٦٦ قائلا : « اننا أمة غنية ونستطيع احرار التقدم داخليا في الوقت الذي نقوم فيه بتنفيذ التزاماتنا في الخارج ... ولهذا السبب لم أوقف التقدم في البرنامج الجديد والهام « للمجتمع العظيم » من أجل تمويل جهودنا في جنوب شرق آسيا » .

لكن سرعان ما جاء الصحو المر ، فالمغامرة الفيتنامية والنفقات الضخمة غير المنتجة للمجمع الصناعي - الحربي وضعت جانبا برنامج « المجتمع العظيم » ، فحتى نهاية الستينيات بدت الولايات المتحدة الاميركية على حافة أزمة اقتصادية ونقدية جدية .

لم تستطع حكومة نيكسون الا أن تعمل لنفسها الاستنتاجات اللازمة انطلاقا من حسابات واخفاقات الحكومات التي سبقتها ، وقد كانت ادارة الجمهوريين تصرح على مدى السنتين الاول لوصولها الى الحكم عن نواياها في تقليص الميزانية العسكرية ، واتخاذ خطوات لتحقيق الانتقال من « اقتصاد حرب الى اقتصاد

سلم » ، في هذه المرحلة كانت تدور في اميركا احاديث عن الطاقات والاموال المهدورة على الحرب في فيتنام ( التوجهات السلمية ) ، التي كان من الممكن استخدامها بعد انتهاء الحرب الفيتنامية في اغراض التطور الاجتماعي . في عام ١٩٦٨ نشرت لجنة التطور الاقتصادي المتنفذة وغرفة التجارة الاميركية مشروعات استخدام هذه الطاقات والاموال والامكانيات لاعادة بناء المدن وحل مشاكل السكن والتميز العنصري وغيرها والتي تجد لنفسها مكانا في اميركا اليوم . اصحاب المشروعات المقترحة كانوا وزير المالية في ادارة نيكسون الثانية « شولتز » ، ورئيس المجلس الاقتصادي « ستاين » وغيرهم من المسؤولين المعروفين .

بعد انتهاء الحرب في فيتنام لم يعد احد في واشنطن يذكر شيئا عن « التوجهات السلمية » ، فالميزانية العسكرية لم تقلص فقط بمستوى تلك المليارات التي كانت تنفق سنويا على المفامرة في الهند الصينية وانما زادت بشكل جوهري . وتعلق صحيفة « كريش سبانس مونيتور » بقولها : « ان الوفرة الذي يؤمنه انهاء الحرب في فيتنام ، كما تشير الى ذلك الحكومة ، سينتهي الى الصفر وذلك لضرورة اجراء تحديث للأسلحة الاميركية متضمنا ذلك اعداد وشراء أنظمة تسليح جديدة ، وبهذا الشكل فان الميزانية العسكرية في فترة الرئاسة الثانية لنيكسون سوف تزداد عوضا عن أن تقلص بغض النظر عن أن القوات المسلحة الاميركية سوف تتوقف عن المساهمة في العمليات العسكرية » .

قامت ادارة الجمهوريين بالمصادقة على الاعتمادات العسكرية للعام المالي ١٩٧٤ بحجم ( ٨١٤١ ) مليار دولار ، الشيء الذي يفوق كثيرا الميزانيات العسكرية السابقة ، وبالمقارنة مع العام الماضي فان هذه الاعتمادات تزيد بمقدار ( ٤٦ ) مليار دولار بغض النظر عن انتهاء الحرب . وفي المستقبل القريب — كما تشير الى ذلك رسالة نيكسون حول الميزانية لعام ١٩٧٥ — تنوي الحكومة زيادة الاعتمادات العسكرية الى ( ٨٥٤٥ ) مليار دولار .



ينفق ثلث الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية على امتلاك مختلف انواع الاسلحة وانظمة الصواريخ النووية ، ويوجه ١٠ بالمئة من الاعتمادات للقيام بأعمال البحث العلمي وتصميم أنواع جديدة من الاسلحة ، وتشكل النفقات الادارية والتمويلية للقوات المسلحة حوالي ٣٠ بالمئة من الميزانية الجديدة ، ويذهب القسم الباقي من الاعتمادات للتأمين الفني - المادي لالة الحرب الاميركية ولاحتياجات البنتاغون الاخرى .

ان البنود الاساسية لبرنامج البناء العسكري في الولايات المتحدة الاميركية كما تشير الى ذلك رسالة الميزانية تقوم على اساس متابعة تعزيز وتحديث وتطوير القوات المسلحة . ففي مجال الاسلحة الاستراتيجية كما تقول الرسالة سوف تتابع الولايات المتحدة بناء الفواصة النووية « ترايدنت » ، وانجاز القاذفة الاستراتيجية ب - ١ ، واعادة تسليح قوات الصواريخ النووية ، والبدء في صنع الصواريخ الاستراتيجية التي يمكن اطلاقها من الفواصات ، كما تنوي الولايات المتحدة الاميركية متابعة وتوسيع برامج ما يسمى بمساعدة الدول الاجنبية ، وقد خصص لهذه الاغراض ( ٣٠٨ ) مليار دولار بما في ذلك برنامج الدعم العسكري المباشر للانظمة الموالية لواشنطن بحدود ( ٨٠٠ ) مليون دولار .

هذا وان المعطيات الرسمية المعلنة مسن قبل الحكومة تعطي صورة عن النفقات الباهظة التي تبذل على الاغراض الحربية . يكتب كاوفمان - وهو أحد العاملين في اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونفرس الاميركي ومؤلف كتاب « أولئك الذين يتاجرون بالحروب » - ما يلي : ان محاولة فهم النفقات المخصصة للحروب الماضية والحالية والقادمة عن طريق مراجعة الميزانية الفيدرالية كالنظر عبر زجاج مكسور . ففيه كقاعدة مبالغ هائلة مستورة ، والارقام التي ترد فيه تبعث على التيه والحيرة ، ويعطى تصور خاطيء عن اغراض نفقات البنتاغون ، وغالبا ما يلاحظ تدن في تسديد النفقات الملحوظة . ويسود التخبط في تحديد حجم

الاعتمادات المخصصة للبتاغون حتى بين الهيئات الحكومية ، فادارة الميزانية الفيدرالية في حديثها عن ميزانية عام ١٩٦٩ تقيم النفقات العسكرية بـ ( ٨١٤٢ ) مليار دولار من القيمة الاجمالية للميزانية البالغة ( ١٨٤٤٦ ) مليار دولار ، أي ان النفقات العسكرية تشكل ٤٤ بالمئة من الميزانية الاجمالية ، بينما تحدد وزارة الدفاع نصيبها من الميزانية بـ ( ٤٢٤٣ ٪ ) من الميزانية الاجمالية ، أما وكالة نزع السلاح ومراقبة القوات المسلحة فقد أوردت ان نصيب وزارة الدفاع من الميزانية يبلغ نسبة ٤٦ بالمئة .

يورد الباحثون الاميريكون لقضايا المجمع الصناعي - الحربي ارقاما اكثر دهشة للاعتمادات المخصصة سنويا لآلة الحرب ولصناعة الاسلحة ، فمدير معهد البحث السياسي يؤكد ان نصيب وزارة الدفاع من الميزانية الحكومية يصل الى ٧٠ بالمئة ( مع الاخذ بعين الاعتبار الحسابات الجارية للمحاربين القدماء وتغطية نفقات ديون سنوات الحرب ) ، وان كل هذه النفقات - حسب رايه - تدخل ضمن كلفة الحروب الماضية والراهنة والقادمة ، ويؤكد السيناتور ماكففرن معتمدا على مثل هذا الحساب ، ان النفقات العسكرية شكلت في عام ١٩٦٩ نسبة ٧٢ بالمئة من الميزانية العامة ( ٥٦ بالمئة منها للبتاغون و ١٦ بالمئة للمحاربين القدماء ولتسديد ديون الحرب ) . وبحساب بسيط يتبين انه من كل دولار دفعه المواطن الاميركي على شكل ضريبة في عام ١٩٦٩ ذهب ٢٨ بالمئة منه فقط لأغراض الدولة غير الحربية .

ان عبارة « الدفاع القومي » نفسها المتداولة في الوثائق الرسمية تفضي مباشرة الى اخفاء النفقات الحقيقية للأغراض الحربية ، حتى ان اللجنة المشتركة الاقتصادية للكونفرس اكدت في تقريرها السنوي ان لعبارة « الدفاع القومي » ( مع الاخذ بعين الاعتبار تحديد مفهوم هذه العبارة في الميزانية ) معنى ضيق جدا ، والارقام لا تعكس بشكل معقول النفقات الحقيقية المبذولة على الامن القومي ، ولا تشمل كل البرامج التي جوهرها تعتبر حربية او متعلقة بأغراض

حربية . وقد اقترحت اللجنة تداول عبارة « الامن القومي » التي هي اكثر شمولا عوضا عن عبارة « الدفاع القومي » وذلك حتى تستطيع بنود الميزانية أن تضم مجموع النفقات وكل البرامج المتعلقة بالاغراض الحربية ، ولدى إجراء الحساب الصحيح - كما ورد في التقرير - فإن نفقات الامن القومي في عام ١٩٦٩ بلغت ( ١٠٦ ) مليار دولار أما في عام ١٩٧٠ فقد بلغت ( ١٠٧ ) مليار دولار . وبالتالي فإن الميزانية العسكرية الاميركية تعتبر اغزا من الالفاز ، وقد اوقع الراي العام في التيه وعدم الفهم فيما يتعلق « بالشبهة الحقيقية » للمجمع الصناعي - الحربي . فمثلا لم يجدوا في وثائق البنتاغون الرسمية انعكاسا لتلك المليارات من الاعتمادات التي انفقت على العدوان الاجرامي في الهند الصينية . زادت نفقات الحرب في فيتنام حسب الميزانية الاخيرة لحكومة جونسون من ( ١٠٣ ) مليون دولار في عام ١٩٦٥ حتى ( ٢٨٠٨ ) مليار دولار في عام ١٩٦٩ . وقد قدم البنتاغون في حزيران من عام ١٩٦٩ ( بعد التغييرات التي جرت في البيت الابيض ) للكونغرس طلبا لتغطية نفقات الحرب في فيتنام بنفس الحجم السابق . في الميزانية العسكرية الاولى التي صادق عليها الرئيس نيكسون لم تكن هنالك اعتمادات لفيتنام ، ومنذ ذلك الحين لم تعد تظهر مثل هذه الاعتمادات في وثائق وزارة الدفاع الاميركية . ومع ذلك وبالرغم من أن النفقات الفيتنامية قد حذفت من وثائق البنتاغون الرسمية ، إلا أن الميزانية العسكرية العامة بقيت في مستواها السابق نظرا لزيادة الاعتمادات المخصصة لمجالات أخرى من مجالات نشاط وزارة الدفاع ، وهكذا بالرغم من أنه قد ألقي باب ضخم من أبواب النفقات من الميزانية العسكرية الرسمية لوزارة الدفاع الاميركية إلا أن النفقات الحربية موهت حاليا تحت ستار اعتمادات حكومية أخرى .

تتلخص إحدى الطرق الأكثر شيوعا لاختفاء الحجم الحقيقي للاعتمادات المخصصة لاحتياجات البنتاغون في عدم ذكر البرامج

المعدة للأغراض الحربية بشكل مفصل في الميزانية ، وتمويلها من قبل هيئات حكومية أخرى ، فمثلا في عهد حكومة كيندي وزعت اعتمادات البرنامج الفضائي المنفذ من قبل البنتاغون والإدارة القومية للطيران والفضاء على ميزانيات هيئات حكومية أخرى ، ولكن ليس سرا على أحد أن العسكريين قد ساهموا في المشاريع الرئيسية لهذه الإدارة ، وبالتالي فقد كان من الواجب أن ترد النفقات المخصصة لهذه المشاريع في ميزانية وزارة الدفاع ، غير أن ذلك لم يتم بهدف إخفاء الحقيقة ، وكذلك فإن النفقات الهائلة للجنة الطاقة الذرية ذات التوجه الحربي أساسا لا تجد لها انعكاسات في وثائق البنتاغون . ولم تدخل في الميزانية العسكرية الرسمية للبنتاغون نفقات ما يسمى بـ « مساعدة الدول الأجنبية » ، بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت خلال ربع قرن حوالي ( ١٥٠ ) مليار دولار على كل أوجه المساعدات الخارجية . وقد ذهبت هذه النفقات بشكل أساسي على أغراض ذات طابع حربي - اقتصادي .

كان القسم الأساسي من الاعتمادات المخصصة « للمساعدات الخارجية » في البداية من نصيب دول أوروبا الغربية . وقد كانت بريطانيا أول زبون لدى واشنطن ، فقد قدم للحكومة البريطانية في عام ١٩٤٦ قرض بمقدار ( ٣,٧٥ ) مليار دولار . وقد ربط هذا القرض لسنوات طويلة اقتصاد وسياسة انكلترا بالمشقة الأمريكية ، وفي السنة التالية ووفقا « لبدأ ترومان » تم تخصيص ( ٤٠٠ ) مليون دولار لتدعيم النظامين المواليين لأميركا في كل من اليونان وتركيا .

ضربت موجة جديدة من هجمات الدولار في أوروبا الغربية عندما بدأت واشنطن بالسعي لإقامة حلف شمال الأطلسي العدواني ، ففي السنوات الممتدة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢ تم إنفاق حوالي ( ١٤ ) مليار دولار لتدعيم أسس النظام الرأسمالي وتعزيز سباق التسلح ومناهضة الحركة الشيوعية لقوى التقدم

الاجتماعي في دول اوروبا الغربية ، ومع ولادة حلف ناتو واندلاع الحرب الكورية أصبحت النفقات المخصصة للاغراض الحربية هي الغالبة في الاعتمادات المخصصة للمساعدات الخارجية .

في نهاية الخمسينيات تغير اتجاه المساعدات الخارجية الاميركية بعض الشيء ، فقد أصبحت تقدم بشكل أساسي لدول « عدم الانحياز في العالم الثالث » ، وتوجه التيار الاساسي لهجمات الدولار نحو المناطق التي اندلعت فيها النزاعات المسلحة نتيجة السياسة الاميركية الامبريالية ، ونحو الدول التي أعطيت لها في مخططات البنتاغون ادوار عدوانية وتفذية مقاومة حركة التحرر الوطني للشعوب . فقد صرح مثلا السيناتور تشيرتش قائلا : « ان برنامج المساعدات الخارجية كان يغذي السيوف وليس حمامات السلام طيلة فترة وجوده » .

يقدم قادة البنتاغون التأييد والدعم الكاملين لأنظمة كوريا الجنوبية وتايوان وتايلند ، وقيمون الانظمة الدكتاتورية في اميركا اللاتينية ، وحصات سلطات « اسرائيل » على مساعدات - هبة بما قيمته ( ٥٠٠ ) مليون دولار لممارسة سياسة العدوان ضد الشعوب العربية ، وقد كان الاهتمام الرئيسي « لاصحاب برنامج المساعدة الخارجية » في واشنطن لوقت طويل هو تمويل المفامرة العدوانية في الهند الصينية لسنوات عديدة .

صرح ميلفين ليرد وزير الدفاع في ادارة نيكسون الاولى في خطاب له امام الكونغرس في معرض تبريره المصادقة على مثل هذه النفقات الضخمة قائلا : « تعتبر المساعدات الخارجية وبيع الاسلحة للدول الاجنبية اداتين هامتين حياتيا للامن القومي الاميركي وللسياسة الخارجية الاميركية ، وتشكل هذه البرامج مفتاحا لتحقيق « مبدأ نيكسون » ، وتحقيق غاية تخفيف العبء على الولايات المتحدة الاميركية وذلك بتقليص القوات المسلحة والنفقات النقدية » .

تتخذ نفقات الولايات المتحدة الاميركية الخارجية - حسب

تصريحات المسؤولين الرسميين في واشنطن - طابعا حربيا استثنائيا ، غير انه من العيب البحث في ميزانية وزارة الدفاع الاميركية عن الارقام التي تحدد حجم هذه النفقات ، فقد جرى اخفاؤها في المستندات المالية للمؤسسات الحكومية الاخرى .

تجدر الاشارة الى انه في ظل هذا الوضع جرى استثناء واحد ، وذلك لدى تمويل الانظمة العميلة في الهند الصينية ، ففي عام ١٩٦٥ عندما بدأت المشاركة الواسعة للقوات الاميركية في الحرب الفيتنامية سحبت حكومة جونسون نفقات دعم الانظمة في فيتنام الجنوبية ولاووس وكمبوديا من « برنامج المساعدات الخارجية العسكرية » العام الذي تقوم الحكومة بالاشراف عليه ، وجعلتها جزءا من ميزانية البنتاغون . وقد ادى هذا الى تزايد سريع في نفقات الاحتفاظ بالانظمة العميلة في سايفون ولاووس وكمبوديا . فقد زادت هذه النفقات من ( ١٠٠ ) مليون دولار في عام ١٩٦٤ حتى ( ٢٦٣ ) مليار دولار في عام ١٩٧٠ . ومن البديهي بالنتيجة ان تنتقل صلاحية تقرير مساعدة هذه الانظمة الثلاثة في مجلسي الشيوخ والنواب من لجنة الشؤون الخارجية الى لجنة القوات المسلحة .

تعتبر « المساعدة الاقتصادية » لفيتنام الجنوبية ولاووس ونايلند من حيث الجوهر « مساعدة عسكرية » ، وذلك لأنها تقوم بتمويل النشاط المتعلق ببرنامج « السلام والايواء » ، وضمن هذا التصنيف تدخل نفقات « الامن العام » او بمعنى نفقات الاحتفاظ بالاجهزة شبه العسكرية التي بلغت نفقاتها لوحدها في عام ١٩٧٠ حوالي ( ٥٢٩ ) مليون دولار . ويحمل برنامج « الفداء من أجل السلام » طابعا عسكريا ايضا ، وذلك لأنه وفقا للقانون يمكن استعمال مخصصات هذا البرنامج في الدول الاخرى فقط لاغراض « الدفاع المشترك » ، والممكن رد مخصصات هذا البرنامج الى حساب البنتاغون بشكل كامل ، ومع ذلك فان ميزانية وزارة الدفاع الاميركية لا تلاحظ مثل هذه المخصصات .

تري الصحافة الاجنبية انه لا يعرف عن بعض انواع المساعدة العسكرية الاميركية الا بعض الحالات القليلة ، فسنويا تعطى لحكومات الدول الاخرى من احتياطي البنتاغون كميات كبيرة من العتاد الحربي الفائض ، وغالبا ما يكون هذا العتاد مدرجا في قائمة التنسيق لعدة سنوات . ولذلك فان عملية تسليمه لجهات اخرى لا تنعكس على النفقات الجارية للمساعدة العسكرية ، وتضم شحنات العتاد الحربي السنوية ما تقدر قيمته بمئات الملايين من الدولارات ، والذي تم شراؤه من الاموال التي دفعها المواطن الاميركي كضرائب . وفي اطار هذا الجزء من « برنامج المساعدة » يقدم من العتاد الحربي والتجهيزات ما يقدر قيمته باكثر من ( ١٠ ) مليار دولار ، مع ان هذا المبلغ لا يظهر في الميزانية بأي شكل من الاشكال .

كانت حكومة نيكسون لدى تسلمها السلطة تؤكد مرارا عن نيبتها في تقليص النفقات الحربية ، ظاهريا كانت ارقام النفقات الحربية التي اعلنتها حكومة الجمهوريين في المرحلة الاولى من نشاطها تبدو اقل من ذي قبل ، وهنا كانت الطرق والاساليب التي سبق ذكرها تلعب دورا ليس بقليل الاهمية ، وكانت هذه الاساليب تخفي الحجم الحقيقي للنفقات الحربية ، ومن حيث الجوهر فان تصريحات الجمهوريين عن نقل الاقتصاد من سكة الحرب الى سكة السلم لم تتأكد لا بالمعطيات الاحصائية ولا بواقع الحال في اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، الذي بقي على سابق عهده يحمل طابعا عسكريا . وابتداء من عام ١٩٧٢ اقلعت الادارة الاميركية عن محاولات تحديد الميزانية العسكرية ، واتخذت انجاسها نحو زيادتها جوهريا .

فيما يتعلق بمسألة سباق التسلح وزيادة النفقات الحربية والتطوير المستمر لالة الحرب يحتفظ انصار دعوة التفوق العسكري بمواقع متينة في قسم متنفذ جدا من الدوائر السياسية في واشنطن ، ومن بينهم القادة العسكريون وارباب الصناعة الحربية

الأكثر نشاطا .

تتردد في الدوائر العسكرية - الصناعية الأميركية قناعة مفادها انه من المسموح به زيادة نصيب النفقات الحربية في معدل الانتاج القومي حتى ١٠ - ١٢ بالمئة ( في اعوام ١٩٦٠ - ١٩٦٩ كان ذلك يشكل ٨,٦٩ بالمئة ) . واذا ما حسب كذلك النمو المتزايد لابعاد معدل الانتاج القومي نفسه ، فان هذا يعني ان هنالك امكانية كامنة لزيادة النفقات الحربية للولايات المتحدة الاميركية بمقدار ( ١٥ ) مليار دولار سنويا . وليس من الصعب تصور أية مآسي يمكن أن يحملها للانسانية تنفيذ مخططات آلة الحرب الاميركية وارباب صناعة الاسلحة .

تبدو النفقات ذات الطابع الاجتماعي متواضعة بشكل صارخ على ارضية الاعتمادات المتزايدة باستمرار المخصصة لاحتياجات المجمع الصناعي - الحربي . ويمكن ان تحكي الكثير عملية مقارنة ( ٨٠ ) مليار دولار تخصص سنويا لوزارة الدفاع مع مبلغ يقل ب ( ٢٠ ) مرة يخصص لكل برامج المساعدة الاجتماعية في اميركا . وليس صدفة ان يسمي نيكسون للعام المالي ١٩٧٤ « واحدة من اهم الوثائق التي كان من المفروض ان يوقعها وهو في منصب رئيس الولايات المتحدة الاميركية » . والمسألة الرئيسية التي تطرحها الادارة - حسب اقواله - هي تقليص النفقات الفيدرالية ، ووقف التضخم والتخلص من العجز المزمع في الميزان التجاري الذي بلغ في العام المالي ١٩٧٣ رقما ضخما ( ٢٤,٨ ) مليار دولار .

لكن بآية وسائل ؟ فاذا كان الديمقراطيون في عهدي كيندي وجونسون يعدون ( ديمافوجيا ) بمساعدة فيدرالية للتعليم والسكن والصحة العامة ... الخ ، فان الادارة الحالية لا تحقي حقيقة موافقها ، فالمفهوم الاجتماعي للميزانية الجديدة يقوم على اساس ان الدولة ليست مسؤولة عن احد ، ولا هي ملزمة بمساعدة احد ، ولذلك بحري خفض النفقات الزائدة - حسب رأي الادارة - المخصصة لبناء المستشفيات وبرامج التأمين الاجتماعي وتطوير



المدن الكبرى وتمويل برامج بناء المدارس .  
لقد جاء في تقرير أعدته « رابطة المدن القومية ومؤتمر حكام الولايات في الولايات المتحدة الاميركية » ان التقييد في الاحتياجات الهامة حياتيا للمجتمع سوف يؤدي الى الزيادة المستمرة في البطالة والخفض الحاد في ميزانيات المدن .

على العموم يبدو من الواضح جدا ان الميزانية الجديدة تلبي فقط متطلبات الاحتكارات الضخمة والصناعة الكبيرة ، وكما يؤكد بيان الحزب الشيوعي الاميركي : « نحن ندفع للحرب وللاحتفاظ بألة البنتاغون الحربية ضرائب مرتفعة أكثر على المستوى الفيدرالي والمحلي وعلى مستوى الولاية ، تدفع نيويورك الآن ( ٧ ) سنت على شكل ضرائب عن كل دولار في دورة واحدة من دوراته ، نحن ندفع كذلك عشرات الضرائب غير المباشرة عن كل ما نأكله أو نلبسه أو نستعمله ، فهذا الحيوان الحربي يبتلع الاموال التي كان من الممكن انفاقها على بناء مساكن عامة رخيصة ، وبواسطة مثل هذه الابنية كان من الممكن الانتهاء من احيائنا العمالية البائسة والمعزولة . هذه الاموال كان من الممكن انفاقها على تحسين نظام المواصلات وبناء المدارس الجديدة والمستشفيات وتأمين الخدمات الطبية اللازمة لكل شعبنا » .

ان المجمع الصناعي - الحربي الاميركي هو حليف رجعي للسلطات العسكرية الفيدرالية ولشركات الصناعة - الحربية وأكثر المجموعات نزوعا الى الاتجاه الحربي في نظام الدولة الاحتكاري ، هذه الدولة التي تعززت لديها بشكل حاد التطلعات الطبقيّة للبرجوازية الاحتكارية نحو تطوير العسكرية ( ميليتاريزم ) من جراء المصلحة المادية المباشرة في سباق التسليح ، والتي تلعب من جراء ذلك دور مساعد دائم في التفاعلات العسكرية ونوابض لمغامرات الولايات المتحدة العسكرية العدوانية .

ان أية اقتراحات او حتى اجراءات محددة في مجال نزع السلاح تقيم من قبل المجمع الصناعي - الحربي كخسارة لمصالحه

المادية ، فلقد أصبح هذا المجمع القوة الضاربة للامبريالية ، وحافزا  
لترجيعة في السياستين الداخلية والخارجية للدول البرجوزية .  
نشط المجمعات الصناعية - الحربية في الدول الامبريالية  
الاخرى ، بالرغم من أن نشاطها يبدو قزما أمام نشاط المجمع  
الصناعي - الحربي الاميركي من حيث الملامح والابعاد .

في السنوات الاخيرة نشأت في الولايات المتحدة الاميركية  
بفضل مخصصات البنتاغون صناعة حربية ضخمة ، وتختلف هذه  
الصناعة في كثير من الاوجه عن صناعة الاسلحة التي كانت قائمة  
قبل واثناء الحرب . وقد كانت الشركات العاملة سابقا لحساب  
الجيش والاسطول والطيران هي شركات « جنرال مونورز »  
و « كرايزلر » و « فورد » و « يو. س. ستيل » و « جنرال  
الكتريك » وبعض شركات الطيران . وبمجيء عصر الاسلحة  
المصاروخية - النووية والثورة العلمية - التكنيكية تغير طابع  
وابعاد الصناعة الحربية الاميركية .

تشغل حاليا مكان الصدارة الشركات الضخمة التي تقوم بانتاج  
الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت والصواريخ والسفن  
الحربية الحديثة بما فيها حاملات الصواريخ والتجهيزات  
الالكترونية ، ويعود تطور هذه الاسلحة العملاقة الى بناء المصانع  
الحديثة الضخمة التي تقوم بانتاج أحدث أنواع الاسلحة واستخدام  
منجزات العلم والتكنيك للأغراض الحربية .

تتركز الصناعة الحربية الاميركية اليوم في أربعة فروع أساسية  
وهي الصناعة العاملة في حقل الطيران والفضاء والصناعة  
الالكترونية وصناعة الاسلحة وصناعة بناء السفن ، وهذه الفروع  
الأربعة تمتص حوالي ٨٥ بالمئة من مجموع طلبات شراء البنتاغون  
مشكلة بذلك الساحة الرئيسية للمجمع الصناعي - الحربي .  
ويذهب ٩٠ بالمئة من مجمل انتاج صناعة التسليح الى مستودعات  
وزارة الدفاع الاميركية . تمتص البنتاغون ٨٠ بالمئة من انتاج  
الطائرات و ٦٠ بالمئة من انتاج صناعة بناء السفن و ٣٥ بالمئة من

انتاج الصناعة الالكترونية (١) . هذا الى جانب انه توجد هنالك فروع صناعية عديدة وبعض قطاعات الخدمات التي تعمل ضمن مجال المجمع الصناعي - الحربي .

تتصدر قائمة الشركات الحربية - الصناعية كبرى الشركات الصانعة للصواريخ النووية والطائرات ومعدات الفضاء مثل شركة « جنرال ماينيمكس » وشركة « لوكهايد » و « يوناييتد ايركرافت » و « مكدونيل دوغلاس » و « نورث اميركان روكويل » و « غومان ايركرافت » . وهذه الشركات على علاقة وثيقة بالطلبات الحكومية نظرا للطابع الذي يتميز به انتاجها . قام العالم الاميركي المعروف « رالف ليب » باجراء حسابات تبين منها انه في الستينيات كانت حصة البنتاغون من مجموع انتاج شركة « لوكهايد » ٨٨ بالمئة ، ومن شركة « مكدونيل دوغلاس » ( الطائرات القاذفة ف - ٤ فانتوم ) ٧٥ بالمئة ، ومن شركة « جنرال ماينيمكس » ( الطائرات القاذفة الاعراضية ف - ١١١ ) ٦٧ بالمئة ، ومن شركة « بوينغ » ( القاذفة ب - ٢٥ ) ٥٤ بالمئة ( وتقوم هذه الشركة بانتاج الطائرات المدنية ايضا ) . من بين ( ١٢ ) مجمعا صناعيا أساسيا في الولايات المتحدة الاميركية هنالك فقط ثلاث شركات التي اقل من نصف مجموع انتاجها يحمل طابعا حربيا ، وهذه الشركات هي ، « جنرال الكتريك » و « اميركان تلفون اند تليفراف » و « جنرال موتورز » (٢) .

تتسم الصناعة الحربية الاميركية بطابع مكثف للغاية ، ففي عام ١٩٦٨ حصرت مئة شركة صناعية ضخمة من الشركات التي تتعاون مع وزارة الدفاع بين يديها حوالي ٧٠ بالمئة من مجمل طلبات شراء البنتاغون ، وقد حصلت شركة « جنرال داينيمكس » التي تترأس هذه المجموعة على عقود بلغت قيمتها ( ٢٦٢ ) مليار دولار . ونفذت

---

(1) R. Lapp. The Weapons Culture. New York, 1968, pp. 186-187.

(2) Manpower Report of the President. March 1965, Washington D.C. 1965, pp. 61-64.

اربع شركات أخرى طلبات لانتاج انواع مختلفة من الاسلحة بما تزيد قيمته عن مليار دولار لكل منها .

يدور داخل المجمع الصناعي - الحربي تنافس شديد حول نبوءة المكانة الاولى والحصول على الطلبات التي تضمن ربحا اكثر . ومن عام الى عام تتغير قائمة الشركات الصناعية الحربية الضخمة ، فبعضها يفقد موقعه ، والبعض الآخر يتقدم لاحتلال مواقع هامة جديدة . وتبقى تلك الشركات التي لها علاقات متينة ووطيدة مع البنتاغون والكونغرس ، والتي يمكنها الحصول على دعم السلطات الحكومية .

في بداية السبعينيات صعد المجمع الصناعي - الحربي لدى سماعه بن شركة « لوكهايد ايركرافت » على حافة الإفلاس ، فقد صرح مسؤولو هذه الشركة بأنه بدون مساعدة اضافية بحجم نصف مليار دولار لا يمكن متابعة برنامج تصنيع الطائرة المقاتلة القاذفة الضخمة ( س ٥٢ ) وانواع أخرى من الاسلحة . كان الانهيار يهدد الشركة التي كانت تحصل على ارباح بملايين الدولارات ، والتي كانت تصدر دائما قائمة الشركات العاملة لصالح البنتاغون ، والتي كانت تشغل لسنوات عديدة المكان الاول من حيث محمل عقود البنتاغون التي قامت الشركة بتنفيذها ، وبشكل الانتاج الحربي ٩٠ بالمئة من اجمالي انتاج الشركة ويشمل هذا الانتاج الطائرات المضادة للغواصات والطائرات المطاردة وطائرات التجسس ( يو - ٢ ) وصواريخ « بولاريس » و « بسرون » واقمار التجسس الاصطناعية « ميدياك » و « ساموس » وكثير غيرها . وتستخدم طائرات « لوكهايد » بالإضافة الى ذلك في سلاح الطيران لأربعين دولة من بينها : كوريا الجنوبية ، اليابان ، اليونان ، جمهورية جنوب أفريقيا ، المملكة العربية السعودية ، وتايلند .

رجع السبب الرئيسي لافلاس شركة « لوكهايد » الى التنافس الحاد بين الشركات العملاقة العاملة في حقل الصناعة الحربية ، والتي لا تفقر لبعضها البعض أي اخفاق ، والتي تسعى أيضا من

أجل الحصول على حصة الاسد من الارباح على حساب بعضها البعض من جراء التزامها بتنفيذ العقود الغالية لانتاج انظمة التسليح الحديثة التي تكلف اموالا طائلة ، وكانت ادارة شركة « لوكهايد » تستند الى أمل وهو أن يسارع جنرالات البنتاغون الى مساعدة شركائهم تحت وطأة أي ظرف من الظروف .

كانت هذه الوضعية تشكل الاساس التقليدي للمغامرة المالية ، وكما اكدت مجلة « ناسيون » : « يعتبر الافلاس المالي لشركة « لوكهايد » نتيجة للنشاطات المشبوهة المجنونة والخداع المدروس لدى ابرام العقود ، ويتلخص جوهر هذه النشاطات وهذا الخداع في هدف التغلب على صلابة الكونغرس والحصول على المبالغ المطلوبة ، فقد اتفقت المؤسسة العسكرية مع الاحتكارات على حد ادنى مقبول لاسعار المنتجات الحربية ، ومن ثم وبدون أي ضجيج يتم اعطاء الشركات اموال جديدة على شكل مساعدات أو ما شابه ذلك . وهكذا قامت الحكومة الاميركية وقبلها البنتاغون بعمل كل ما يمكن عمله من أجل انقاذ أحد الشركاء الاساسيين للمجمع الصناعي - الحربي من المأزق الذي وجد نفسه فيه . وبذلك تم انقاذ شركة « لوكهايد » بواسطة جهود آلة الحرب والحكومة .

وللوقوف على مجمل الاوضاع المالية للشركة التي تحسنت بواسطة المساعدات وطلبات الشراء الجديدة يمكن العودة الى المعامات التي نشرتها وكالة « اسوشيندبرس » في نهاية عام ١٩٧١ والتي نفيد بأن شركة « لوكهايد ايركرافت كوربوريشن » التي قامت بطلب المساعدة من الحكومة نتيجة للاوضاع المالية المتردية التي كانت تعيشها ، والتي حصلت بناء على ذلك على قرض بقيمة ( ٢٥٠ ) مليون دولار في هذا العام ، ما زالت تحتل المكان الاول في قائمة زبائن البنتاغون ، وحسب المعلومات الصادرة عن وزارة الدفاع فان شركة « لوكهايد » تتراأس قائمة زبائن البنتاغون للعام الثالث على التوالي ( بلغ اجمالي الطلبات التي قامت الشركة بتنفيذها في العام المالي ١٩٧١ ( ١٦٥ ) مليار دولار ) .

ان تاريخ ازدهار الشركة فيما بعد الحرب ثم تدهورها في الماضي القريب ثم صعودها من جديد ليكشف أحد الجوانب الرئيسية لواقع المجمع الصناعي - الحربي . ويدل التحليل على ان هيكل الشركات المكونة لقمة المجمع الصناعي - الحربي نسبيا نادرا ما يتغير ، فال ( ١٨ ) شركة التي كانت في عام ١٩٥٨ تدخل ضمن الـ ( ٢٥ ) شركة من أكبر الشركات العاملة في حقل الصناعة الحربية بقيت في هذه المكانة على مدى سنوات عشر أي حتى عام ١٩٦٧ ، وكما يشير يارمولينسكي - مساعد وزير الدفاع سابقا - اذ يقول : « ان التجديد النسبي الطفيف في وسط الشركات الضخمة العاملة بشكل أساسي في حقول الطيران والفضاء والالكترونيك يجري بشكل رئيسي من جراء وجود حواجز ضخمة على طريق الدخول الى سوق السلاح وكذلك على طريق الخروج منه » . وكما يوضح أيضا فإنه الى جانب ضرورة تقديم الهبات الضخمة من الحكومة تكتسب الحواجز على الغالب أشكال الامكانيات العلمية والهندسية المطلوبة لتصميم وإنتاج أسلحة الفضاء الحديثة . ان ما يسمى بالحواجز التي تساعد الشركات الضخمة على البقاء في قمة الصناعة الحربية ان هي الا القدرة الصناعية الضخمة والقدرة العلمية - التكنيكية الكامنتين للشركات ، وعلاقاتها الوطيدة مع البنتاغون واستعداد السلطات لتقديم المساعدات الضرورية لموردي السلاح ، هذه « الحواجز » بالذات هي التي ساعدت البنتاغون على انتزاع شركة « لوكهايد » من هابوية الازمة المالية .

تتحمل الشركات الصغيرة نسبيا والاقل نشاطا خسائر لا يمكن مقارنتها ، فمن بين الشركات التي كانت تحتل في عام ١٩٦٧ من رقم ٢٥ حتى ١٠٠ في قائمة الشركات الصانعة للأسلحة ( ٤١ ) شركة - أي أكثر من النصف - لم تدخل في قائمة المئة الأولى من الشركات العاملة لصالح البنتاغون . فقد ظهرت فقط في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ( ٢٨ ) شركة جديدة من بين ( ١٠٠ ) من هذه

الشركات . وبالمقابل فقد جرى ازاحة مثل هذا العدد من الشركات الى مواقع أكثر تدنيا . أما الشركات التي لا تعمل في حقل صناعة الصواريخ والالكترونيك فانها تملك عددا اقل من عملائها في البنتاغون .

تتعلق اوضاع بعض فروع الصناعة ومصير عدد معين من الشركات الى حد بعيد بدور ومكانة هذا الفرع او ذاك من فروع القوات المسلحة التي ترتبط بها هذه الشركات أكثر ، فدوائر رجال الصناعة الحربية منقسمة مباشرة في معركة الحصول على القسم الاكبر من « كعكة الميزانية » . ويخوض قادة مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية ( طيران ، اسطول ، جيش ) صراعا على مدى سنوات طويلة من اجل حيازة الدور القيادي في الاستراتيجية الاميركية . وقد انفجرت الصراعات الحادة داخل مختلف الهيئات والمؤسسات الحكومية في السنوات الاولى لما بعد الحرب بين جنرالات سلاح الجو الذين كانوا يؤكدون أن أساس استراتيجية « التصدي » يجب أن يكون قائما على استخدام الطائرة القاذفة ( ب - ٣٦ ) وبين ادميرالات الاسطول الذين كانوا يدفعون عبر الكونغرس برنامج لبناء حاملات الطائرات . وفي حى « الاستماع » في لجنة القوات المسلحة في واشنطن تم تداول مذكرة - كتبها للادميرالات كما اصبح واضحا فيما بعد أحد كتاب السينما - وقد جرى التاكيد في هذه المذكرة على أن القاذفات ( ب - ٣٦ ) لا تساوي قرشا باليا . وفي الوقت نفسه لم يضع جنرالات سلاح الطيران أنفسهم جانبا ، فقد شنوا هجوما نقديا على واضعي مخططات هيئة الاسطول ، وقد تغلبت القوات المسلحة الجوية في النهاية في هذه الحرب الدائرة ، غير أن هذه الحرب فتحت سلسلة لا متناهية من المعارك الدائرة حول الفوز بالمبالغ الطائلة المخصصة لانتاج الاسلحة .

تخوض القوات المسلحة الجوية ومؤيدوها من الدوائر الصناعية صراعا حادا حول الاعتمادات التي تقدر بمليارات الدولارات تحت

شعار « الامن من خلال القوة الجوية الضاربة » ، أما الجيش وانصاره فهم يحاولون اقناع الراي العام والكونفرس بأن « مصير اميركا كما في السابق بين يدي الجندي » . وادميرالات الاسطول وشركاؤهم من الصناعيين يقودون حملة دعائية تحت شعار « اسطول الولايات المتحدة الاميركية الآن اهم من اي وقت مضى » .

نرى مما سبق ان المجمع الصناعي - الحربي لا يبدو متجانسا وموحدا بشكل كامل ، فمن الممكن التأكيد بشكل خاص على انه داخل المجمع الصناعي - الحربي يسود ذلك النوع من العلاقات الذي يخدم اكثر الاحتكارات ضخامة . ويتعلق هذا قبل كل شيء بموضوع « كمكة الميزانية » للبنتاغون وبتوزيع طلبات الشراء الحربية لوزارة الدفاع الاميركية ، في البيت الابيض يشيرون دائما الى ان العقود الحكومية يجب ان تجري في جو المنافسة الحرة ، حتى الرئيس ترومان في وقته أصدر أمرا بمنع وزارة الدفاع من ممارسة المباحثات المباشرة مع أية شركة من الشركات ، ومع ذلك فقد كان هنالك ( ١٧ ) استثناء من مجموع القواعد الواجب مراعاتها والالتزام بها للمنافسة العلنية لدى توزيع طلبات الشراء الحكومية .

في اميركا اليوم اصبحت الاستثناءات التي تحدث عنها ترومان قانونا سائدا على نطاق واسع لممارسات المجمع الصناعي - الحربي العملية . وهنا ترسخت بشكل متين العلاقات التي تتميز بطابع التواطؤ والمصالح المتبادلة والاحتيايل والمحسوبية والطمع حسب مبدأ « أعطيك لتعطيني » . لبداية السبعينات تم توزيع ١٠ بالمئة فقط من مجموع العقود في جو المنافسة الحرة ، في حين تم توزيع النسبة الباقية من هذه العقود عن طريق صفقات تم طبخها وراء الخوايس بين البنتاغون وبين مجموعة الشركات الكبرى . في عهد ماكنمارا بذلت محاولة لتوسيع دائرة الشركات التي تم ابرام العقود معها ، وقد ارتفعت نسبة العقود المبرمة في ظروف المنافسة الحرة حتى ١٧ المئة . ولقد نشرت معطيات تفيد بأن الامتناع عن عقد الصفقات « السرية » يوفر ( ٢٥ ) سنتا من كل دولار ينفق على



المجهودات الحربية ، الا ان التجربة العملية القديمة لدوائر المجمع الصناعي - الحربي في جني الارباح بددت تلك النوايا ، ففي نهاية فترة رئاسة ماكنمارا لوزارة الدفاع انخفض مسن جديد عدد الصفقات « الحرة » حتى المستوى الأدنى . ولم تغير من طبيعة عملية توزيع العقود وتنفيذها تلك الاصلاحات التي اجريت في هذا المجال من قبل ادارة نيكسون الجمهورية بعد نشر تقرير لجنة « فيتسخه » في صيف عام ١٩٧٠ . وقد أقر في هذا التقرير بأن « سياسة وزارة الدفاع - حتى عهد قريب - في مسألة توزيع العقود وتصنيع الاسلحة قد أدت الى التجاوز الجدي في مشاريع الانفاق والتخلف في تنفيذ الاعمال وعدم انجاز المهام » . وبناء على ذلك قامت اللجنة باعداد جملة مقترحات - اعتمدتها حكومة نيكسون فيما بعد - تدعو الى الامتناع عن ابرام « العقود المركبة » ، فحسب هذه العقود كان اصحاب المصانع الحربية يقومون بتنفيذ جميع مراحل صنع هذا النظام او ذاك من انظمة التسليح بدءا من الابحاث وانتهاء بالانتاج لقاء ثمن يتفق عليه اثناء اجراء المفاوضات الاولى . اما حسب النظام الجديد فان العقود تبرم على مراحل مستقلة ، بالاضافة الى انه لا يتم التوقيع على العقد ما لم يتم تجريب السلاح بشكل كامل . وقد صرح وزير الدفاع « ليرد » قائلا : « قبل أن نقوم بابرام اي عقد ضخم سوف نقوم أكثر باجراء الاختبارات والتقييمات » - معلقا بذلك على النهج الجديد للنتاغون - واذاف : « سوف نقوم بالطيران على الطائرات قبل أن نشتريها » .

وهكذا انتهى الى لا شيء أحد المبادئ الاساسية لمناهج ماكنمارا في مجال الانتاج الحربي . وفي مجال تعليل هذه الخطوة كان مسؤولو ادارة نيكسون ينوون عن طريق التنفيذ « المرحلي » لعقود النتاغون توفير الامكانيات والتوصل الى ايجاد انظمة من الاسلحة اكثر دقة وافضل نوعية . بالاضافة الى انهم كانوا يعتقدون بأنه ليست هنالك الآن ضرورة ملحة لايجاد انواع جديدة من انظمة

التسليح كما كان ذلك مطلوباً في مرحلة « التخلف الصاروخي » في بداية الستينات عندما كانت الخزينة الحكومية لواشنطن مشرعة أبوابها لدفع نفقات المشاريع الحربية ومن بينها الكثير من المشاريع المعروفة بعدم جدواها مسبقاً وذلك فقط من أجل عدم السماح بالانقطاع اللاحق بين القدرات الكامنة الحربية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية (١) .

عززت التعديلات والاجراءات الجديدة لإدارة الجمهوريين كثيراً من مواقع الاحتكارات الضخمة وإمكاناتها لإحراز التوسع في سباق التسليح وإبرام العقود الاربعة ، إذ يحرز عمالقة الصناعة الحربية أكثر العقود ربحاً في مجال الإنتاج الحربي مستخدمين في ذلك أساليب الصفقات الكواليسية . هذا وإن رجال الصناعة الحربية يشعرون بالثقة في مواقعهم من الاقتصاد الاميركي الى درجة أن إنهاء الحرب في فيتنام لم ينعكس على مصالحهم ودخلهم . وحسب رأي المعلقين من جريدة « نيويورك تايمز » « فإن المقاولين الكبار - شركات الطيران - الفضاء الضخمة وأتقن من ربحهم » ، وفي مجال توضيح هذا الوضع تورد الصحيفة رأي مسؤولي شركة « جنرال داينميكس » الذين كانوا يعتزمون بانتهاء الحرب في فيتنام الحصول على إمكانيات أكثر لسباق التسليح في مجال الأسلحة الاستراتيجية المتطورة وبشكل خاص إنتاج الفواصة « ترايدنت » التي تقوم الشركة المذكورة بإنتاجها . « عندما لا تكون هناك ضرورة لصرف الأموال على الاحدية والقبعات ، فإن أموالاً أكثر تبقى للتكتيك المتطور » . هكذا كان تقييم احتمالات التطور لما بعد الحرب الفيتنامية لدى مسؤولي شركة « جنرال داينميكس » . إذا كان « العمل يسير كالمادة » لدى عمالقة المجمع الصناعي - الحربي الاميركي في ظل أي مناخ ، فإن السلام في فيتنام أدى الى تقليص دخل بعض الشركات الأقل ضخامة ، وهي أساساً تلك

1) Report to the President and the secretary of defense on the department of defense, Washington D.C. 1970.

الشركات التي كانت تقدم للجيش الاميركي في فيتنام القذائف والالغام والانواع الاخرى من الذخيرة . وقد تقلصت حاجة البنتاغون الى خدمات مثل هذا الصنف من الشركات والمصانع مع وقف إطلاق النار .

ادى ارتباط مصالح العسكريين مع ارباب الصناعة الحربية ، وكذلك الطرق والاساليب التي ترسخت لدى دوائر المجمع الصناعي - الحربي والتي تملئ لدى عملية توزيع العقود العسكرية الى قيام عمليات احتيال ذات ابعاد ضخمة لا تبررها النفقات الهائلة والى ابرام عقود لانتاج اسلحة لا تعتبر ضرورية لوزارة الدفاع وفي بعض الاحيان تكون قديمة .

حسب المعطيات التي اعلنها الجهاز الحكومي المشرف على مراقبة تنفيذ الميزانية الفيدرالية في الكونغرس في عام ١٩٦٩ ، فقد زادت النفقات المخصصة لـ ( ٣٨ ) نظاما رئيسيا من أنظمة الاسلحة الكائنة قيد الانتاج بمقدار ( ٢٠ ) مليار دولار أو بمقدار النصف . وقد أشار الاقتصادي الاميركي « بنسون » في عدد آذار لعام ١٩٦٩ من مجلة « واشنطن مونسايب » الى انه في ٩٠ بالمئة من الحالات تبين ان تكاليف الاسلحة في الحساب النهائي قد أصبحت اكبر بمرتين من تلك التي حددت في البدء .

اكثر من مرة صرح الشيخان « بروكسماير » و « دوغلاس » وغيرهما من مسؤولي الكابيتول ان استخدام النادي العسكري في الكونغرس من قبل الشركات الصناعية الضخمة للمجمع الصناعي - الحربي قد أدى الى عقد الصفقات المشبوهة التي رافقها زيادة هائلة في النفقات ، وقد أورد السيناتور « سباركمان » واقعة واحدة لمثل هذا الاسلوب في توزيع العقود ، لقد قدمت شركة « كلاف غاير » المعروفة بأنها ليست كبيرة نسبيا عرضا لمحركات تحتاج لها وزارة الدفاع بـ ( ٢٧ ) دولارا للمحرك الواحد . الا ان المناقصة أعطيت بـ ( ٢٧٧ ) دولار للمحرك لشركة « وستنفهاوس » التي لديها « رجالا مضمونين » في البنتاغون .

يمكن ايراد عدد لا يحصى من مثل هذه الوقائع لنشاطات  
المجمع الصناعي - الحربي ، فمثلا قامت هيئة الاسطول لدى  
شرائها قطع خاصة من شركة « جنرال الكتريك » بدفع ( ٨٢ )  
دولارا للقطعة في الوقت الذي قدمت فيه شركات أخرى عرضا  
ب ( ١٥ ) دولارا للقطعة الواحدة .

في نهاية عام ١٩٦٩ ظهرت للعلن في الكونغرس وقائع الاحتمالات  
المالية في مجال الانتاج العسكري ، الشيء الذي لم يبرر اتفاق  
مليارات الدولارات على تحسين وانجاز أنظمة التسليح . فهكذا  
بعد اتفاق ( ١٤٣ ) مليار دولار على اعداد مشروع « المختبر الطائر  
الموجه » « مول » تبين عدم صلاحية وجاهزية أنظمة هذا المختبر ،  
الشيء الذي اضطر المسؤولين الى العدول عن تنفيذ مخططات  
هذا المشروع . وهاك مثال آخر : لدى ابرام عقد بناء ( ١٢ )  
سفينة انقاذ للغواصات حدد مسؤولو شركة « لوكهايد » اجمالي  
التفقات ب ( ٣٦ ) مليون دولار ، الا انه بعد مضي بعض الوقت  
ارتفعت القيمة الى ( ٤٦٠ ) مليون دولار ل ( ٦ ) سفن أي بمعنى  
آخر تضاعفت قيمة السفينة الواحدة ( ٢٥٠ ) مرة .

في عام ١٩٥٥ كانت قد بدأت الاعمال على ( ١٣ ) نظاما تسليحيا  
في مجال الطيران والصواريخ مع تجهيزات الكترونية ، ومن بينها  
اربعة فقط ( بقيمة ( ٥ ) مليار دولار ) تبين أنها فعالة بنسبة  
٧٥ بالمائة . وكان قد انفق على خمسة مشاريع أخرى ( ١٣ ) مليار  
دولار ، غير ان هذا السلاح لم يحقق المواصفات المطلوبة ، ولم  
يستطع أن يجتاز الاختبار والتجربة » ، واضطر الامر الى  
رفض نظامين آخرين نتيجة فقدانهم عنصر الامان بعدما انفق  
عليهما ( ١٠ ) مليارات دولار ، وقد بقي عقدان بقيمة ( ٢ ) مليار  
دولار ثم صرف النظر عنهما لعدم صلاحية هذا النوع من  
الاسلحة للمستقبل .

كما انه تم صرف النظر عن مشروع صنع الدبابة ( م ب ت - ٧٠ )  
بالاشتراك مع المانيا الغربية بعدما زادت التفقات من ( ٨٦ ) مليون

دولار الى ( ٣٠٠ ) مليون دولار وامتناع الالمان الغربيين عن المساهمة في هذا المشروع ، وكان قد انفق مليار دولار على محاولات غير ناجحة لصنع طائرة بمحرك نووي . ومع ذلك لم تهتز دوائر المجمع الصناعي - الحربي لهذا الاخفاق ، اذ ان الهدف الرئيسي وهو امتصاص الاموال الطائلة لصالح الاحتكارات قد تحقق .

طبعاً من التيه الساذج الافتراض بأن الفوضى وعدم التنظيم فقط يسودان جو العمل الصناعي - الحربي ، ففي الصناعة الحربية الاميركية يستخدم أحدث ما في التكنولوجيا . ويتميز الانتاج في مختلف فروع الصناعة الحربية من طيران وفضاء والكثرونك وغير ذلك بفعالية عالية ، فمن السيور الناقلة تخرج أحدث الاسلحة الصاروخية - النووية والعادية ، ولكن مع ذلك فان طبيعة المجمع الصناعي - الحربي والجوهر الطفيلي للمجتمع الرأسمالي نفسه يجعلان الجشع والحصول على الارباح بأي شكل من الاشكال شيئاً حتمياً تحت راية اغناء القمة الاحتكارية - العسكرية . ويسود بين القطاع الصناعي وآلة الحرب نظام معقد ومتشابك من العلاقات المتبادلة والصلات والعمليات المشتركة في توزيع الطلبات والارباح والتكافل والتضامن في الازمات المالية التي يقع فيها المجمع الصناعي - الحربي ، مما يؤدي في النهاية الى خدمة مصلحة كل من طرفي المجمع . ويقوم أحد الاشكال الاساسية للتعاون بين دوائر العسكريين والصناعيين على زرع ممثليهم بشكل متطابق في البنتاغون والقطاع الصناعي ، اذ يقوم عدد غير قليل من ضباط وجنرالات البنتاغون المتقاعدين بالعمل في الشركات الكبيرة والضخمة ، ويساعد نشاطهم على تمتين العلاقات الداخلية للمجمع الصناعي - الحربي اكثر . فهؤلاء الضباط والجنرالات بعد أن يكونوا قد وصلوا الى سن التقاعد يقبلون بكل سرور تلك الاقتراحات التي تقدم لهم للعمل في تلك الشركات الصناعية التي كانوا قد اقاموا علاقات معها اثناء خدمتهم في القوات المسلحة الاميركية . وهذه الشركات الصناعية ترحب من جهتها باستقدام

مثل هؤلاء الرجال للعمل لديها وتأمين مراكز قيادية لهم في اداراتها، هذا وان اهمية المسؤولين السابقين الذين كانوا يعملون في وزارة الدفاع بالغة جدا وذلك بسبب من أنهم يحتفظون بعلاقات واسعة ومتعددة في البنتاغون وفي دوائر الدولة . لذا فان مسؤولي الشركات الصناعية يجدون في الجنرالات المتقاعدين لدى استخدامهم لهم « مفاتيح » للحصول على عقود البنتاغون ارباحة . فقد صرح « شنك » وهو أحد الصناعيين الكبار العاملين في حقل صناعة الطيران حول هذا الموضوع قائلا : « بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولد طراز جديد لرجل الصناعة . إنه الرجل العسكري - وعادة مع نجوم على الاكتاف - الذي يتحمل مسؤولية المساعدة في ادارة وقيادة مشاريع الاعمال الكبيرة والضخمة، ومن خلال ذاته يحمل الى القطاع المدني المعارف الضخمة وحسن التصرف » ( ١ ) .

يعتبر الجنرالات بالنسبة لأرباب الصناعة مصدرا لتقييم ومعالجة الوضع السياسي - العسكري السائد في العالم . فقد جاء في وثيقة خاصة لشركة « هورت اميركان افياشين » فيما يتعلق بالشروط المطلوب توفرها لدى العسكريين الكبار المرشحين للعمل لديها بأنه « يجب على الضباط اعطاء تقييم دوري ومنتظم لوضع الولايات المتحدة الاميركية العسكري لعشر سنوات قادمة » . يمكن العثور في سجلات الشركات الخاصة على أسماء الكثيرين من العسكريين المتقاعدين ، وفي الكونغرس اثاروا اكثر من مرة مسألة معالجة نشاط رجال النادي العسكري من جراء اتخاذ هذا النشاط لأبعاد متزايدة باستمرار . غير أن قادة المجمع الصناعي - الحربي حالوا دون المعالجة المستفيضة لهذه المسألة . وعندما بدأت بالعمل في صيف ١٩٥٩ لجنة التحقيقات الخاصة في أعمال لجنة القوات المسلحة التابعة للكونغرس برئاسة « هيوبرت » ظهرت

1) Employment of Retired, military and civilian personal by defense industries, M.R. 88th Congress G.P.O. Washington D.C. 1959.

لدى « استماعاتها » أمثلة التعاون والتنسيق بين آلة الحرب ورجال الصناعة الحربية .

لقد استطاع السيناتور « دوغلاس » لدى دراسته لنشاط ( ١٠٠ ) شركة من الشركات الصناعية الحربية الضخمة التي كان من نصيبها حوالي ٧٥ بالمئة من مجمل عقود البنتاغون ، أن يظهر أن ( ٧٦٨ ) ضابط متقاعد من رتبة عقيد وما فوق قد عملوا في ( ٩٧ ) شركة من تلك الشركات في مراكز قيادية . كان أكبر عدد من العسكريين المتقاعدين يوجد لدى الشركات التي كانت حائزة على عقود عسكرية ضخمة ، فقد استخدمت كل من شركتي « لوكهايد » و « وستنفهاوس » أكثر من ( ٦٠ ) ضابطا بين عقيد وجنرال وأدميرال ، وقامت شركة « جنرال الكتريك » الصانعة للأسلحة الصاروخية باستخدام ( ٥٤ ) ضابطا من بينهم ( ١٧ ) أدميرالا و ( ٧ ) جنرالات . واستخدمت شركة « راديو كوربوريشن أميركا » ( ٣٩ ) ضابطا محترفا كانوا قد خرجوا من الخدمة . وهناك عشرات من الضباط المتقاعدين الذين عملوا في الأجهزة الإدارية للشركات الأخرى العاملة لحساب البنتاغون . في جلسات « استماع » لجنة هيوبرت ظهرت الأمثلة الأكثر نموذجية لاستخدام الضباط المتقاعدين والجنرالات بفية الحصول على العقود العسكرية الربحية ، فمثلا حسب رأي مساعد وزير الطيران ومن ثم نائب رئيس شركة « وستنفهاوس » مستر هيجنس : « هنالك علاقة وثيقة بين الجنرالات العاملين في شركته والمسؤولين الأساسيين في الإدارات المختلفة لوزارة الدفاع » . ونادرا ما تعتمد القوات المسلحة الجوية الى توزيع بعض العقود دون العودة الى استشارات خاصة مع الشركات الصناعية .

في السنوات اللاحقة استمر تدخل العسكريين في أعمال الشركات الصناعية . وبعد مضي عشر سنوات على « جلسات استماع » لجنة هيوبرت أمكن للسيناتور « بروكسمير » الحصول على معطيات مفصلة عن مساهمة الضباط المتقاعدين في نشاط

( ١٠٠ ) شركة من الشركات الكبيرة المرتبطة بتنفيذ العقود العسكرية، ففي اركان هذه الشركات كان يلاحظ العدد المتزايد من المستشارين والاداريين الذين كانوا يحملون البزة العسكرية بالامس .

في عام ١٩٦٩ تبين أنه في ( ١٠٠ ) شركة من الشركات الصناعية الحربية الرائدة كان يعمل ( ٢١٠٠ ) ضابط من ذوي الرتب العالية، أي أكثر بثلاث مرات مما كان عليه الوضع قبل عشر سنوات . وفي نفس العام استخدمت الشركات الصناعية العشر الاوائل العاملة في حقل الصناعة الحربية ( ١٠٦٥ ) من الضباط ذوي الرتب العالية ، في الوقت الذي كان عددهم قبل عشر سنوات يبلغ ( ٣٧٢ ) ضابطا أي أقل بثلاث مرات .

هذا وان تاريخ المجمع الصناعي - الحربي مليء بالامثلة الباهرة على الفساد والرشوة واساءة استخدام السلطة وابرام الصفقات السياسية والاقتصادية المشبوهة لرجال البنتاغون . من ذلك احتفاظ « باكارد » بصلات عمل مع شركته « هبوليت - باكارد » بعد تعيينه نائبا لوزير الدفاع في حكومة نيكسون ، واتخاذ هذه الصلات طابع الفضيحة السياسية مما اضطره الى تقديم استقالته . وحصول « غيلباتريك » الذي كان نائبا لماكنمارا في أعوام ١٩٦١ - ١٩٦٤ على ( ٢٠ ) ألف دولار سنويا لقاء « خدماته » المقدمة لشركة « جنرال داينميكس » . أما « كورت » فلم يكمل مدته كوزير الاسطول في البنتاغون من جراء اضطرابه الى تقديم استقالته بعد كشف عملية تواطؤ له مع « كونتيننتال نيشل بنك » . وقبل ذلك وتحت وطأة الفضيحة السياسية أنهى وزير الطيران في حكومة ايزنهاور « تيلبوت » خدمته في البنتاغون ، فقد كتب بخط يده طلبات شراء عسكرية للشركة التي بقي فيها « زبونا خاصا » وهي شركة « ليتون ايندستريز » التي زادت حجم انتاجها الحربي من ( ١٨٠ ) مليون دولار حتى ( ٤٦٥ ) مليون دولار . وقد تم ذلك - كما اتضح فيما بعد - بفضل « موريس » مساعد وزير الدفاع لشؤون التمويل والامداد والانشاءات . وعندما بدأت أعمال



« موريس » الخفية تظهر على السطح عمد الى تبديل مكتبه في البنتاغون الى مكتب في نفس تلك الشركة « ليتون اندستريز » .  
تشكل في الولايات المتحدة الاميركية عدد من التنظيمات التي تجمع قادة الدوائر الصناعية والعسكرية ، وتعمل هذه التنظيمات بشكل نشيط اذ تقوم بمعالجة ومناقشة القضايا المتعلقة بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وتعد الاجراءات ليس فقط ذات الطابع الاقتصادي وانما ذات الطابع السياسي ايضا .

كانت الرابطة الاميركية للتسلح قد تأسست في عام ١٩١٩ ، لكن اتحادات الصناعيين والعسكريين الاكثر قدرة ونفوذاً قد انبثقت في سنوات ما بعد الحرب من جراء عسكرة الاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة الاميركية . هيا هذا النوع من التعاون بين العسكريين والصناعيين بشكل خاص لنشوء المجمع الصناعي - الحربي الاميركي . أما في الدول الرأسمالية الاخرى ، حتى تلك التي تتمتع بمستوى عال من العسكرية لم تنل المجمعات الصناعية - الحربية مثل ذلك التطور .

شكل قادة القوات المسلحة الجوية وشركات صناعة الطيران في عام ١٩٤٦ رابطة القوات المسلحة الجوية التي دخلت فيها مئات الشركات الصناعية العاملة في حقل انتاج الطائرات والسلاح الصاروخي و ( ٩٠ ) ألف عضو من رجال الصناعة . وتساهم حوالي ( ٣٠٠ ) شركة من شركات الطيران والفضاء في برنامج الرابطة المسمى « بالبرنامج الصناعي » ، وتمارس رابطة القوات المسلحة الجوية نفوذاً جوهرياً على هيئة الطيران وعلى ضباط القوات المسلحة الجوية الاميركية . وتقوم الرابطة باصدار مجلة شهرية « مجلد الطيران العسكري والفضاء » الذي يقرأه ٩٨ بالمئة من ضباط وجنرالات القوات المسلحة الجوية . وقد كان العدد من هذا المجلد الذي صدر في شباط ١٩٦٩ مثلاً يضم ( ٣٥ ) صفحة من الاعلانات والدعايات لشركات الصناعة الحربية .  
وقد سمي الجنرال « شادب » الذي كان قائداً لفرقة المشاة

البحرية والذي أصبح بعد احواله على التفاعد من اشد معارضي البنتاغون مجلد « الطيران العسكري والفضاء » بوقا رسميا لمنطلقات القوات المسلحة الجوية الاميركية ووجهات نظرها ودعاياتها. والمجلة تنادي بسياسة للقوات المسلحة الجوية يتحفظون عليها حتى في وزارة الدفاع . وهذا المزيج المستفيض من دعايات رجال الصناعة الحربية ومنطلقات سلاح الطيران المردد بشكل دائم على القارئ ، يفعل فيه فعل التنويم المغناطيسي » ( ١ ) .

تتجمع حول رابطة الجيش في الولايات المتحدة الاميركية الشركات التي يقوم انتاجها بتلبية احتياجات قوات المشاة الاميركية ، وغالبا ما يلجأ مسؤولو هذه المجمعات الصناعية الى طلب مساعدة الضباط والجنرالات الموجودين في الخدمة الفعلية ( المجموع الكلي اكثر من ( ١٠٠ ) ألف رجل ) ، وقد اعلنت الرابطة ان المهمة الرئيسية لها هي تأمين « فهم ودعم الراي العام لاهداف الجيش » اي بمعنى آخر فهم ودعم التحضيرات العدوانية والمتطرفة . ويتم تمويل هذه المنظمة بسخاء كبير ، فدخلها يشكل ( ١٦٥ ) مليون دولار ، الى جانب ان ثلث هذا المبلغ يرد من اعلانات المنتجات الحربية في المجلة التي تصدر عن الرابطة « الجيش » ، وقد وصف احد مسؤولي الرابطة هذه المجلة بأنها حلقة الاتصال بين الجيش والصناعة العاملة لحساب البنتاغون . ويقوم دورها على تأمين المعلومات الضرورية للاحتكارات الصناعية - الحربية عن طلبات شراء وزارة الدفاع الرابحة .

يطلق قادة الرابطة البحرية للولايات المتحدة الاميركية على انفسهم لقب « الذراع المدنية للاسطول » ، وتضم هذه الذراع اكثر من ( ٤٠ ) ألف عضو من رجال الصناعة ( لا يمكن ان يكتسب صفة العضوية في هذه الرابطة الضباط الموجودون في الخدمة الفعلية بخلاف رابطيني الجيش والطيران ) ومئات من الشركات الصناعية ، وتساهم المجمعات الصناعية - العسكرية هذه بشكل

1) «Atlantic», April 1969.

نشط في الصراع الحاد الدائر بشكل دائم بين مختلف فروع الاسلحة والشركات الصناعية من أجل تنفيذ وتحقيق المشاريع الجديدة لانظمة التسلح والطلبات الراجعة .

في عام ١٩٥٠ أسست في الولايات المتحدة الاميركية رابطة صناعية للامن القومي ، وتقوم أهداف هذه الرابطة كما جاء في اعلانها الرسمي على أساس « اقامة علاقات عمل وثيقة بين الشركات الصناعية وتلك المؤسسات التنفيذية للحكومة الاميركية التي تقود بشكل كامل أو جزئي الامن القومي وقبل كل شيء وزارة الدفاع ولجنة الطاقة الذرية وغيرها » . تضم هذه الرابطة أكثر من ( ٥٠٠ ) شركة صناعية عاملة في حقل الانتاج الحربي . ويتابع زعماء هذه الرابطة مسائل السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، ويساهمون في اعداد بعض أجزاء المخططات السياسية العسكرية .

سمى الاميرال « ريكوفر » المجلس الاستشاري الصناعي « بالهيئة العليا لمناقشة ولقاء المساهمين الاساسيين في المجمع الصناعي - الحربي من زعماء البنتاغون وعالم رجال الاعمال في أميركا » ، يضم هذا المجلس رؤساء « جنرال داينميكس » و « بوينغ » و « آفكو » و « جنرال الكتريك » وعمالقة الصناعة الحربية الآخرين ، يجتمع المسؤولون الاساسيون في البنتاغون مع مسؤولي الشركات الصناعية الرائدة أربع مرات في السنة ، وذلك على مدى يومين كاملين من الاجتماعات لمناقشة قضايا الانتاج الحربي وتحضير أنواع جديدة من الاسلحة وابرام العقود ، واثناء عمل المجلس يجري التعرض لمسائل السياسة الخارجية والامور الاستراتيجية .

تتحول العقود التي يتم الحصول عليها من البنتاغون بواسطة مختلف اساليب غش وخداع « الناس الضروريين » المتواجدين في المراكز القيادية لوزارة الدفاع الى ارباح خيالية بالنسبة لأرباب صناعة الاسلحة ، في الوقت الذي يسعى فيه قادة المجمع الصناعي - الحربي الى اخفاء الابعاد الحقيقية لأرباحهم ، وتبذل شتى

المحاولات لتخفيض دخل الصناعيين العسكريين ، فقد جاء في أحد التقارير الرسمية للبيت الابيض بدون استعارات : « يمكن للاحداث المتكررة شكل فائض عن الارباح أن تصرف الانتباه عن مسائل أخرى للانتاج الحربي ، لذا من الافضل عدم تأزيم هذا الموضوع من أجل المصلحة » (١) .

في الواقع يتأثر رجال صناعة الاسلحة ارباحا أعلى بنسبة ٢٠ - ٣٠ بالمئة من ارباح الشركات الصناعية العاملة في حقل الانتاج غير الحربي . وغالبا ما تظهر حالات تتحقق فيها ارباح عالية بشكل ناضج حتى بالنسبة للمجمع الصناعي - الحربي ، ففي عام ١٩٦٩ مثلا حتل جهاز المراقبة العام لنفقات الحكومة الاميركية ( ٢٢ ) عقدا لشراء قطع تبديلية الطيران ، كانت قد ابرمت مع شركة « لا يونيل باسيفيك » ( كاليفورنيا ) ، وتبين أنه بموجب هذه العقود حصلت الشركة على ( ٨٨ ) ألف دولار ، في حين أن قرار جهاز المراقبة العام في أن قيمة البضاعة فعلا بما فيها النفقات العامة تشكل ( ٢٥ ) ألف دولار فقط . أما الـ ( ٦٣ ) ألف دولار الباقية فانها تعتبر ربحا صافيا . وبقدر ما تحصل الشركات الصناعية - الحربية على طلبات شراء بمليارات الدولارات سنويا بقدر ما يشكل سباق التسلح بالنسبة للمجمع الصناعي - الحربي يوما ذهبيا .

### — الدخنوقراطيون والعسكريون —

ربط الرئيس ايزنهاور في خطابه الوداعي نمو المجمع الصناعي - الحربي في الولايات المتحدة الاميركية بالثورة التكنيكية اذ قال : « في الوقت الراهن أصبحت أعمال البحث أكثر ضبطا وتشعبا وأعلى قيمة ... فقد أدخل المخترع - الفرد مكانه لمجموعات العلماء الباحثين العاملين في المختبرات ومراكز البحث والدراسة . وحلت

1) Report to the President and the secretary of defense on the department of defense, 1974.

مكان اللوح القديم مئات من الآلات الإلكترونية الحاسبة (الكمبيوتر)، وخيم على العلوم الوطنية الشبح الكامد لسيطرة السلطات الفيدرالية وتوزيع الاعتمادات وقوة المال » .

ان العلم في أميركا هو عبارة عن شبكة عريضة من مؤسسات البحث العلمي الموزعة في خدمة المجمع الصناعي - الحربي ، ولم يكن هنالك بالنسبة لقادة الولايات المتحدة الاميركية اي تردد فيما يتعلق باختيار مسالك للثورة العالمية - التكنيكية المعاصرة . فمند البدء كان النشاط العلمي - التكنيكي يصب في قنوات العسكرية مع حساب مصالح « سياسة القوة » ، وقد تحولت الاكتشافات العلمية العظيمة المعاصرة في ظروف الرأسمالية ضد الانسان ، واصبحت مصدرا للكوارث والاضطراب . لقد كتب كارل ماركس : « كل شيء كما لو انه محتوم بتناقضه الذاتي ، فنحن نرى الآلة التي تملك قوة رائعة للتخفيف من الجهد الانساني وجعله اكثر رفاهية تفود الى الجوع واليأس ، ومصادر الثروة المكتشفة حديثا تصبح مصادر للاستلاب » (١) .

اصبحت ثمار نشاط العلماء في مجالات العلم والتكنيك الاكثر أهمية والواقعة بين يدي آلة الحرب الاميركية مصادر لماسي كبيرة لشعوب ، فهكذا وبصرف النظر عن احتجاجات العلماء كانت الجهود في مجال الفيزياء النووية والتكنيك النووي خاضعة لمنطلقات الاتجاه العدواني للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، واصبح السلاح النووي اساسا في الحسابات العسكرية - السياسية للطبقة المسيطرة في أميركا في السنوات

---

(١) كارل ماركس . وفريدريك انجلز ، المؤلفات المختارة . الجزء الاول . اصدار

١٩٥٥ . ص ٢١٨ .

الاولى لما بعد الحرب .

عندما دخلت البشرية عصر الفضاء سعى قادة المجمع الصناعي - الحربي الى وضع التكتيك النووي والفضائي في خدمة استراتيجية « الانتقام الشامل » والمنطلقات السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الاميركية . وفي الوقت الراهن تستخدم اكتشافات ونتائج أبحاث الخبراء والعلماء في الالكترونيات والسوبرنيتيك وفروع العلوم الاخرى للاغراض الحربية . وقد حازت العلوم الاميركية من جراء تطورها العسكري على الامكانيات المالية الضخمة والقاعدة الصناعية الضرورية .

لقد نشأت في الولايات المتحدة الاميركية شريحة من التكنوقراطيين والدوائر التكنيكية - العلمية التي تعيش برمتها في كنف عمالقة الصناعة الحربية . وقد ربط هؤلاء بشكل وثيق نشاطاتهم المبدعة وامكاناتهم التكنيكية بالمهام التكنيكية - التكتيكية للبينتاغون ومتطلباته واحتياجاته . وان ما يسمى « بالعسكريين المدنيين » ليسوا هم الجيش كبير من العلماء والاختصاصيين في مجال العلوم الدقيقة والتكتيك ومنظري التاريخ والفلاسفة وعلماء الاجتماع . وقد اورد الباحث العسكري الاميركي في كتابه « عباقة السياسة » انه : « ليس فقط الزعماء العسكريون يؤثرون بانفسهم في نمو العسكرية الجديدة ، وانما ايضا تلك الفصيلة الجديدة التي نشأت من المحاربين المدنيين والمسؤولين الذين صنعتهم « الحرب الباردة » والتكنولوجيا الحديثة ، فهم يشغلون مكانا هاما في حل مسائل الامن القومي » ( ١ ) . ويقوم المجمع الصناعي - الحربي بتوجيه فكر وطاقة هؤلاء العلماء والمهندسين لخدمة حاجاته العسكرية العدوانية ، ولا يفكر هؤلاء الناس في ضرورة تحديد الاسلحة أبدا ، ويدور ضمن هذه الشريحة صراع دائم وخفي بين الخبراء في مختلف مجالات التكتيك الحربي مؤديا

1) J. Donovan, Makers of policy, New York, 1970, p. 17.

ذلك الى نشوء حلقات جديدة في سياق تطور سباق التسلح ،  
وخلق اجيال جديدة من الاسلحة وتطوير تكنولوجيا انتاج الاسلحة  
« والمباراة الخيالية بين أنظمة التسليح الهجومية والدفاعية » .

في اطر المجمع الصناعي - الحربي التحم العلم وآلة الحرب  
والصناعة الحربية في تجمع وثيق واحد للمصالح والتأثير المتبادل  
لصالح توسيع الصناعة الحربية وملء مستودعات البنتاغون بأنواع  
جديدة من الاسلحة الحاملة للموت والدمار . كانت سنوات  
الخمسينات هي الشاطيء الذي ترعرعت منه بشكل حاد ابعاد  
تسخير العلم في اميركا لصالح المجمع الصناعي - الحربي . وقد  
استقبل زعماء البنتاغون اطلاق القمر الاصطناعي - الارضي  
السوفياتي الاول كاشارة لتكثيف جديد للجهود وبشكل خاص في  
المجال العلمي - التكنيكي . واحتلت مكان الصدارة مسألة اتخاذ  
الاجراءات السريعة لتطوير العلم والتطبيق السريع والانتاجي  
للاكتشافات في الاغراض الحربية .

في منتصف الخمسينات وصل قادة آلة الحرب الاميركية الى  
استنتاج مفاده ان امكانياتهم الذاتية في مجال الابحاث العلمية  
والتطوير كانت غير كافية بشكل واضح من اجل ملاقة تحديات  
الثورة العلمية - التكنيكية فيما يتعلق بالحرب واعداد اجيال  
جديدة من الاسلحة لم تعرف سابقا من حيث التعقيد والتكاليف  
قبل كل شيء .

اعتمد البنتاغون سابقا على المؤسسات والشركات الخاصة فقط  
في انتاج الاسلحة ، تاركا لقواه الذاتية القيام بأعمال البحث  
والدراسة ، والان نشأت ضرورة تقتضي الاعتماد على القطاع  
الصناعي الخاص في مسائل التصميم واعداد أنظمة التسليح .  
وقد نشطت بشكل خاص في هذا الاتجاه القوات المسلحة الجوية  
واضعة في الصناعة الحربية عقودا بعدة مليارات لاعداد تصاميم  
ومخططات السلاح المتطور المعاصر .  
في الظروف الراهنة تفر بشكل جوهري طابع تحضير السلاح

الجديد نفسه ، وذلك تحت تأثير تعقيدات السلاح التكنيكية نفسها المتنامية بشكل حاد ، اذ يرى الاختصاصيون الاميركيون انه لا يمكن ان يكون هنالك الآن حديث عن المخطط المبسط : اكتشاف علمي - اعداد تكنولوجيا - صنع نموذج جديد للسلاح . اذ يعتبر النظام المعاصر لصنع السلاح مركبا لكثير من الانجازات في مختلف مجالات العلم والتكنيك ، لذا فان ايجاد مثل هذا النظام يتطلب تنسيق وتوجيه نشاط عدد كبير من الفرق العلمية والتكنيكية .

في العلاقات المتبادلة بين الجهاز الحكومي العسكري الاميركي والقطاع الصناعي الخاص انبثق حيز جديد من الروابط اكثر شمولاً ووثوقاً ، فقد حصلت الصناعة الحربية على دفع قوي لزيادة حجم الانتاج ، وفي هذه المرحلة بالذات وفي اطار العمل الصناعي الحربي تتطور بشكل مكثف عملية تصنيع الاختراع والاعمال التكنيكية - العلمية . وترزهر مجموعات البحث العلمي الهائلة ومختلف « مصانع الادمغة » التي لا تخضع للدولة والتي تعمل حسب متطلبات البنتاغون واحتياجاته . وتوجه لحاجات البحث العلمي - العسكري في اميركا الامكانيات المادية الهائلة ، فقد زادت نفقات الابحاث العلمية في الولايات المتحدة الاميركية من ( ٣ ) مليارات دولار في عام ١٩٥٠ حتى ( ٣٠ ) مليار دولار في بداية السبعينات ، وكانت حصة الاسد من هذه الاعتمادات تذهب لحاجات العسكريين . فحسب رأي الرئيس كيندي فقد امتصت برامج الفضاء والدفاع والذرة في الولايات المتحدة الاميركية ثلثي الاختصاصيين العاملين في مجال الابحاث العلمية . وقد اقر بأن الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لان تدفع ثمنا هائلا لتحديد لها الشديد لكوادر العلماء والمهندسين اللازمين للعمل في قطاعات الاقتصاد المدني . ولم تقف « القبعات النحاسية » أمام أي شيء من أجل تأمين تقدم البحوث العلمية - التكنيكية ذات الغرض الحربي ، فقد سمعوا بهذا الى رفع فعالية فروع الصناعة المنتجة لاحدث انواع الاسلحة . وتركز وقتئذ جهد



خاص على الابحاث في مجال الصناعات المتعلقة بالفضاء والطيران والراديو والالكترونيك وفروع الصناعة الاخرى العاملة لحساب البنتاغون .

اجرت الحكومة الاميركية اعادة تنظيم حاسمة في مجمل نظام ادارة النشاطات العملية . وكانت تتبع الهدف الرئيسي وهو تعبئة المصادر العلمية - التكنيكية لخدمة « سياسة القوة » وتركزت ادارة نشاط العلماء في ايدي الحكومة ، وتشكلت هيئات رسمية مركزية مسؤولة عن الاتجاهات العلمية - التكنيكية الكبيرة مثل لجنة الطاقة الذرية والادارة القومية لبحاث الفضاء . تتراكم حول البنتاغون - كما لو انها قائمة على براكين - أعمال العشرات من مؤسسات البحث العلمي الضخمة مع آلاف الاشخاص العاملين في اعداد وتحضير المشاريع بدءا من الترانزيستور حتى الصواريخ العابرة للقارات .

تنظم قيادة البنتاغون - احتذاء بما يسمى « مشروع مانفتن » الذي احدث ابان الحرب للعمل من اجل صنع القنبلة الذرية - مجموعات المهمات الخاصة التي تجمع فيها العلماء الرواد والمهندسين من مختلف الاختصاصات لاعداد وتحضير أنظمة تسليم معينة . وغالبا ما ترأس هذه المجموعات اخصائيون من العسكريين المحترفين . فقد قاد الاميرالان « ريكوفير » و « ريبورن » مشروعا لصنع غواصة ذرية ، وعمل الجنرالان « شريف » و « تيرهون » على الصواريخ الموجهة للقوات المسلحة الجوية ، وترأس عدد من ذوي الرتب العسكرية العالية في الطيران والاسطول والجيش عددا من المجموعات الخاصة الاخرى .

تمول وزارة الدفاع الاميركية نصف مجموع الابحاث في مجال العلوم الطبيعية التي يجري العمل فيها في الجامعات والمعاهد الاميركية . فقد صرح « باكارد » نائب وزير الدفاع حول هذا الموضوع قائلا : « لقد أصبح البنتاغون العامل الرئيسي في تطوير الابحاث في السنوات العشر الاخيرة . ولقد احتفظت طبعاً بعض

الهيئات الرسمية الاخرى ببرامج موجهة نحو التقدم العام للتكنولوجيا ، لكن عملها كان بمستوى اكثر انخفاضا من مساهمة وزارة الدفاع » .

بانجاه العمل الصناعي الحربي تحول معهد « ماسانشوسيت للتكنولوجيا » الى مؤسسة متشعبة ، تدخل الآن في عداد الـ ( ٢٥ ) مؤسسة حربية الاولى الرائدة في الولايات المتحدة الاميركية . ويعتبر معهد « ستينفورد » للأبحاث العلمية مركزا عسما ضخما من المراكز العاملة لحساب البنتاغون ، ولقد نفذ هذا المعهد في عام ١٩٧٠ طلبات للبنتاغون بما يزيد عن ( ٦٠ ) مليون دولار ، بالإضافة الى أن نصف هذه الطلبات تشكل عقودا عسكرية . وبناء على طلبات البنتاغون تجري في هذا المعهد اعداد الاطروحات المتعلقة بتطوير الاسلحة الكيميائية والجرثومية وتصميم الهياكل الأساسية لأحدث أنظمة التسليح . وقد شارك المعهد أيضا في التأمين « العلمي » للمغامرات العسكرية للسياسة الأميركية في جنوب شرق آسيا . وقد أجرى العاملون في هذا المعهد أبحاثا سرية في منطقة دلتا نهر الميكونغ لصالح القوات المسلحة البحرية ، فقد درسوا شروط رفع فعالية محطات الارسل والاتصالات ( الراديو ) في الدغال . وأرسل ( ٥٥ ) من العاملين في هذا المعهد بمهمة الى المركز العسكري الأميركي - التايلندي في بانكوك ، حيث تم هناك اعداد اساليب وطرق القتال في الحرب مع الانصار .

يمثل هذا الطابع يتميز نشاط جامعة جون غوبكنس المرتبطة بالبنتاغون ومعهد التحليلات الدفاعية ومعهد « ميتركوربوريشن » وكثير من المؤسسات العلمية الاخرى للولايات المتحدة الأميركية . ووفق عقود البنتاغون تعمل هذه الجامعات في اعداد ودراسة مختلف القضايا .

على مدى سنوات طويلة يقوم البنتاغون بتنفيذ مشروعه الطويل الاجل « تيميس » بغية « تنسيق اقامة المراكز العلمية الاضافية

ونشيط مؤسسات الابحاث القائمة سابقا « المتخصصة بالاعمال ذات الطابع الحربي . وقد خصصت لوزارة الدفاع ضمن نطاق هذا المشروع الاعتمادات اللازمة لآعمال الابحاث في ( ٥٢ ) جامعة اميركية ( بلغ حجم هذه الاعتمادات في عام ١٩٧٠ ( ٣٠ ) مليون دولار ) . والقضية لا تنحصر فقط ضمن حدود اميركا ، فآعمال الابحاث وفق مشروع « تيميس » تجري في ( ٦٢ ) جامعة تابعة لـ ( ٤٤ ) دولة أجنبية (١) .

في مختبرات التجارب التابعة للبنتاغون يستخدم على نطاق واسع العلماء الاجانب القادمين الى الولايات المتحدة الاميركية من جراء عملية « هجرة الادمغة » من الدول الاخرى . ففي عام ١٩٦٧ وحده فقط هاجر الى الولايات المتحدة الاميركية أكثر من ( ٤٠ ) ألف انسان يعملون في حقل التكنولوجيا والعلوم ، ووقع عدد غير قليل منهم في خدمة عسكرية الولايات المتحدة الاميركية ، وأحيانا كان يحدث ذلك دون معرفتهم ، اذ ان عملية الاستخدام تقوم بها مراكز الابحاث المستقلة استقلالا ذاتيا التي تجذب بواسطة تركيبها « المدني » اهتمام العلماء الذين لا يجذبون التعاون الصريح مع البنتاغون . وتقوم هذه المراكز بتأمين أفضل الكوادر لوزارة الدفاع من بين العلماء الاجانب المهاجرين الى الولايات المتحدة الاميركية وذلك بانتقاؤها العاملين في العلوم بصفة مستشارين وموظفين خارج الملاك ، وبترشيحها منفذي هذه أو تلك من العقود في مجال الابحاث العلمية للاغراض الحربية ، وتوفيرها منطقة « حيادية » للقاء الجنرالات مع العلماء .

يستخدم المجمع الصناعي - الحربي الاميركي بادئا سباق الابحاث العسكرية بشكل أعظمي مصادر علوم السوبرنيستيك والالكترونيك والرياضيات والفيزياء وبقية العلوم من أجل مسائل

---

1) W. Proxmire. Report from Westland American Military industrial complex, p. 10.

التحضير للحرب العلمية - التكنيكية .  
في الستينات اندلع داخل المجمع الصناعي - الحربي الاميركي نشاط محموم من التخطيط والاعداد المركز لمسائل المنهجية وتوقع احتمالات تطور العمليات الاجتماعية والتطور العلمي - التكنيكي والاقتصادي . وابتدا البحث في الطرق العلمية - التكنيكية للتنبؤ في نظام وزارة الدفاع الاميركية ، وقد تم تعميم هذه الطرق من ثم على الهيئات الرسمية الاخرى ، واتخذت هذه العملية ابعادا صناعية واسعة ، وصاروا ينتقلون من عملية اعداد البرامج قصيرة الاجل ذات الطابع الاستراتيجي العسكري والاقتصادي والمالي ( الميزانية ) الى الابحاث المركبة والمعقدة والمحسوبة لمرحلة طويلة .

أوصلت مؤسسات المجمع الصناعي - الحربي نفقات التنبؤ بإمكاناتهما الذاتية في نهاية الستينات حتى ( ١٠٠ ) مليون دولار ، وحوالي ( ١٠ ) ملايين دولار لامتلاك منتجات المؤسسات المتخصصة المناسبة .

تسمى الدوائر العسكرية بمساعدة الآلات الحاسبة الالكترونية والاساليب الرياضية الى حل المسائل العامة للنظرية العسكرية وللميزانية ولاتجاهات بناء القوات المسلحة ، وتستخدم هذه الدوائر نظرية الاحتمالات ونظرية التشغيل والصيانة الشاملة لدى تقييم فعالية وجاهزية مجمعات الاسلحة الحديثة . كما تسمح البرمجة الرياضية المطبقة في عملية اعداد اساليب جديدة في ادارة الحرب بحل مسائل التطوير الافضل لأنظمة الاسلحة مع حساب المؤشرات الاقتصادية، وبحث تأثير مختلف الاكتشافات العلمية - التكنيكية على فعالية نماذج الاسلحة المحدثه . وتجد الاساليب الشبكية أكثر فاكثر تطبيقاتها في مجالات قيادة القوات . في السبعينات نشأت في الولايات المتحدة الاميركية مجموعة مركبة من مؤسسات البحث العاملة لصالح المجمع الصناعي - الحربي والمتخصصة في شؤون التطور اللاحق للاستراتيجية

العسكرية والاقتصاد والعلاقات الدولية على أساس التطبيق  
الراسع لأساليب تحليل الأنظمة والنموذج الرياضي واستخدام  
الآلات الحاسبة الالكترونية ( التكنيك الالكتروني الحاسب )  
وانظمة المعلومات الآلية . وفي بداية السبعينات عمل أكثر من  
( ٦٠٠ ) مؤسسة صناعية ضخمة وعشرات من معاهد الأبحاث  
العلمية والمؤسسات الحكومية على أعداد التنبؤات ذات الطابع  
العلمي - التكنيكي العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي .  
أحدثت في الولايات المتحدة الأميركية أجهزة خاصة ، وقد  
انيطت بها مسألة نعيم أعمال معاهد التنبؤ على المستوى القومي .  
ولدى الكونغرس الأميركي لجنة قومية للتكنيك والاتوماتيك  
وانتقدم الاقتصادي . وتم تأسيس رابطة التخطيط القومية  
« لجنة عام ١٩٧٦ » وعدد من مراكز البحث الأخرى . ونأست  
في واشنطن جمعية « مستقبل العالم » ، وتم تشكيل المجلس  
الاستشاري للشؤون الاجتماعية لدى البيت الأبيض . وتم  
أحداث اللجنة الاجتماعية المشتركة للكونغرس من أجل معالجة  
التنبؤات الاجتماعية - السياسية السنوية وتقديمها للرئيس ،  
أما التنبؤات الطويلة الأمد فتعمل لـ ١٠ - ٣٠ سنة للإمام .  
وتبني هذه التنبؤات الى حد كبير على أساس حساب متطلبات  
الدوائر العسكرية الأميركية ومن خلال مؤشر وجهات نظرهم  
حول طابع التطور القادم للعلاقات الدولية .

ذكر انجنز في وقته في معرض تحليله للتغيير في مجال  
السياسة والحرب الناتج عن تطور العلم والتكنيك ما يلي : « ان  
العملية التكنيكية قد أثرت كل العمل الحربي . ومن الأجدر أن  
يكون هذا صحيحا بالنسبة للتطور الحالي الهائل في وسائل  
إدارة الحرب ، هذا التطور الذي أمكن احرازه على أساس الثورة  
العلمية - التكنيكية الكبيرة الجارية في العالم في الربع الأخير  
من هذا القرن . لقد غير السلاح الذري ومن بعده السلاح  
الحراري - النووي والطيران الاستراتيجي والصواريخ العارة

للقارات بشكل جذري طابع العمل الحربي ، وصار من الضروري اجراء عملية اعادة النظر الدورية للنظريات الاستراتيجية واعادة تقييم مسائل واهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية .

في الآونة الاخيرة لوحظت عناصر الواقعية في السياسة الخارجية الاميركية الحالية وقد تجلى ذلك بوجه خاص في نسوية القضايا المعلقة في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، الا ان المجمع الصناعي - الحربي لا يميل للخضوع أمام سير الاحداث ، مهما كان ذلك مرغوبا من قبل اكثريّة الاميركيين .

تنطلق الصيحات اعلى فاعلى داعية الى تقليص النفقات الحربية كما تصرّح بذلك الصحافة الاميركية ذاتها ، ويزداد قلق القادة العسكريين من جراء هذه الدعوات . وينبعث قلقهم الرئيسي من « التعمق الممكن في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، الشيء الذي يمكن أن يشكل أساسا لاضعاف القوات المسلحة الاميركية بشكل كبير » . وتأمل الدوائر المرتبطة مع المجمع الصناعي - الحربي بانها سوف تستطيع القيام بهجوم معاكس ضد تخفيف حدة التوتر بانقضاء بعض الوقت ( ١ ) .

يتابع حلفاء هذه القوى ( آلة حرب حلف الناتو القلقة من « امكانية تخفيف الالتزامات العسكرية الاميركية تجاه حلفاء اميركا » ) سلوكهم كما لو أن العالم لم يخرج بعد من قمقم « الحرب الباردة » .

في نفس الوقت من غير الممكن عدم ملاحظة نشاطات القوى العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية الساعية بكل اصرار ومهما حدث الى تأمين التفوق العسكري - التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية ، حيث الآن تعقد الآمال المتزايدة على أعمال الابحاث العلمية - التكنيكية وأعمال الاختبارات التصميمية ،

1) (Pravda), 3 July 1973.

الشيء الذي نتحدث عنه زيادة الاعتمادات والمخصصات المالية .  
اذ تنمو الالتزامات المالية لأعمال الأبحاث العلمية - التكنيكية  
والاختبارات التصميمية العسكرية بعد تقليص وجيز وغير هام  
في نهاية الستينات ، وقد بلغت هذه الالتزامات للعام المالي  
١٩٧٣ رقما قياسيا ( ٨٤٥ ) مليار دولار (١) .

في السبعينات يبذل قادة البنتاغون الرجعيون أكثر فاكثر  
محاولاتهم لربط القضايا ذات الطابع المعقد والمطروحة من جراء  
التقدم العلمي - التكنيكي بالمنطلقات السياسية والسياسية -  
العسكرية والإمكانات الاقتصادية للدولة ، آمليين بذلك وضع قاعدة  
نظرية لسياسة عسكرية - تكنيكية مثلى . عندئذ يمكن إعطاء  
التفوق التكنيكي تلك الأهمية التي تجعله عنصرا لا يمكن الاستغناء  
عنه بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة الأميركية العسكرية . ولهذا  
السبب صرح « ميلفين ليرد » الذي كان وزيرا للدفاع في ذلك  
الوقت قائلا : « ان أي تقييم لاحتياجات الولايات المتحدة الأميركية  
العسكرية القادمة يجب أن يشمل برنامجا لتأمين تفوقنا التكنيكي  
المستمر » (٢) .

يشكل تأمين التفوق التكنيكي في مجال التسليح المحتوى  
الأساسي للسياسة العسكرية - التكنيكية المعاصرة لأميركا .

في وقتنا الراهن يلاحظ في الولايات المتحدة الأميركية نمو تأثير  
العوامل السياسية على الكثير من الأعمال العلمية - التكنيكية ،  
ويطرح بشكل أكثر حدة موضوع حساب معطيات العلوم العسكرية  
وتجارب الأعمال الحربية .

1) (Pravda), 3 July 1973.

2) Statement of secretary of defense M.R. laid before the Senate  
Armed Services Consulte on the February 1973 defense budget  
and February 1973-1977 programm. February 1st, 1972, Washington  
D.C. p. 8.

لدى تحليل البرامج المعتمدة لاعداد وتحضير انظمة جديدة من الاسلحة وكذلك التصريحات الرسمية لقادة وزارة الدفاع ينضح عدد من الاتجاهات الاساسية للسياسة العسكرية - التكنيكية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات القريسة والتي تتوافق وتتطابق مع اغراض السياسة الخارجية الجارية لواشنطن .

وهذه الاتجاهات هي التحديث المتتابع للأسلحة الاستراتيجية والتطوير الواضح للوسائط القتالية للقوات ذات الاستخدام العام وتعزيز الاهتمام بتطوير وسائل القيادة والاتصالات ورفع كفاءتها وتدعيم التعاون العسكري - التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية مع حلفائها ضمن الاحلاف العسكرية ، والتحسين المتتابع لتنظيم اعمال الابحاث والاعداد ، وتطوير اساليب شراء الاسلحة والتكنيك العسكري ... الخ .

يسارع البنتاغون في تحويل اكتشافات واختراعات العلماء الى اسلحة معاصرة ، ففي مرحلة ما بعد الحرب تعاقب لا اقل من خمسة اجيال من الاسلحة الجديدة المختلفة نوعيا الواحد تلو الآخر وذلك حسبما جاء في تديقات المفتشين الاميركيين .

يبدل جهد خاص في السباق التكنولوجي نحو التطوير النوعي للأسلحة الاستراتيجية ، فقد انفقت الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٧٢ على القوات الاستراتيجية بشكل اجمالي حوالي ( ٢٠ ) مليار دولار ( اذا حسبت النفقات المبذولة على اعمال الابحاث العلمية وعلى انتاج واستخدام الصواريخ وعلى وسائط الادارة والقيادة والاستطلاع ) .

تتابع القيادة السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الاميركية اعطاء اهتمام كبير لتطوير الطيران . فعلى اساس المنجزات العلمية في مجال ديناميك الطيران وديناميك الصواريخ وعلم المذروفات وبقية العلوم الاخرى تجري محاولات لصنع اجهزة طائرة تسير بسرعة خمسة اضعاف سرعة الصوت .

اما في مجال الاسلحة الصاروخية فانه يجري في الولايات



المتحدة الاميركية العمل على انجاز الصواريخ الموجهة باتجاه رفع ميزاتها التعبوية ودقتها وحماية اقلعها وزيادة امكانية التغلب على الصواريخ المضادة للدفاعية ، ويحاولون في الولايات المتحدة الاميركية حل هذه المسائل العسكرية - التكنيكية عن طريق صنع اجيال متتابعة من الصواريخ الموجهة .

في ميزانية البنتاغون لعام ١٩٧٤ رصدت عدة مليارات من الاعتمادات الاضافية لتسريع وتيرة صنع صاروخ جديد ذي مدى مجدي كبير للفواصات وللغواصات حاملة الصواريخ من طراز « ترايدنت » التي تعمل على الطاقة النووية ومن طراز جديد من الناحية المبدئية . ولتطوير القاذفة الاستراتيجية ب - ١ ، ولبناء ثلاث طائرات نفثة كبيرة لاستعمال الرئيس كمرکز قيادة وتوجيه ، ولاجراء عدد من برامج الابحاث العلمية المرتبطة بصنع انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية .

يشكو الجنرال غيفن « من أن كل الفز يكمن في أن الإدارة العسكرية تصر على ضرورة استخدام كل صغيرة من المعارف التكنيكية الجديدة على حساب اقتصادنا ، طالبة رصد اعتمادات هائلة في ميزانية الدفاع ، ومن جراء هذا يعاني الاقتصاد ومن بعده استراتيجيتنا » .

لقد كشف قادة الدوائر العسكرية الاميركية ابعاد السباق التكنيكي - العلمي الهادف الى صنع الاسلحة المعاصرة لدى تصريحهم بأنه في بداية السبعينات كان يوجد لدى وزارة الدفاع برامج لصنع أنظمة جديدة من التسليح بما قيمته الاجمالية ( ١٠٠ ) مليار دولار . من الانظمة الجديدة التي بدى العمل بها صواريخ « بوسيدون » و « مينيتمن - ٣ » وأربع حاملات للطائرات نووية وغواصات وأنواع أخرى من الاسلحة . ومن المشاريع التي تقف على العتبة مشروع طائرة نفثة قاذفة - مطاردة ، ومشروع طائرات نفثة مطاردة ...

لقد تمت عملية برمجة العلم في أميركا المسخر لخدمة جنرالات

البنتاغور وجيش التكنوقراطيين - العسكريين في سبيل اعداد وتحضير مشاريع صنع النماذج الحديثة للأسلحة .

### - محيط المجمع

يشمل نشاط المجمع الصناعي - الحربي اليوم كل انحاء اميركا عمليا ، والتيار الهائل من اعتمادات البنتاغون لا يلف فقط رجال صناعة الاسلحة ، فمن فضلات آلة الحرب تتغذى القطط المحلية من البرجوازية الصغيرة وقادة النقابات والارستقراطية العمالية ، فهؤلاء جميعا يساعدون اصحاب المصانع الحربية على استغلال العمال لدرجة عظيمة . وهذه المجموعات من هيكل المجتمع الاميركي تشكل محيطا للمجمع الصناعي - الحربي وتلتصق بشريكه الرئيسيين - آلة الحرب ورجال الصناعة الحربية . ان نفوذ ومواقع المجمع الصناعي - الحربي وتبعية مختلف دوائر المجتمع الاميركي والمواطنين به اقوى كلما كانت الصناعة الحربية في هذه الولاية او تلك اكثر اهمية . وهناك توضع معين للنتاج الحربي في مختلف مناطق الولايات المتحدة الاميركية . اذ تزود الولايات الشمالية - الشرقية والوسطى وقبل كل شيء ولاية ميتشغان المشهورة تاريخيا بتطور صناعة الآليات فيها القوات المسلحة بأكثر من ثلثي الدبابات والعربات . وتحوز الشركات المنشأة على شاطئ المحيط الهادي على أكثر من نصف طلبات شراء الاسلحة الصاروخية والانظمة الفضائية ، ويتزود البنتاغون بحوالي نصف التجهيزات الالكترونية من الولايات الشمالية - الشرقية وولايات الاطلنطي الوسطى بما فيها إنكلترا الجديدة ، ماساتشوسيتس ، نيويورك ونيوجرسي ، ويرتبط المواطنون والسلطات المحلية والحركات النقابية بتبعية قوية مع آلة الحرب .

في الوقت الاخير تجري تغيرات جوهرية في جغرافية المجمع الصناعي - الحربي . مع الاحتفاظ بأهمية مناطق اميركا الشرقية

والشمالية الشرقية في الصناعة الحربية . انتقل مركز النقل  
لانتاج احدث الاسلحة الى بعض الولايات الجنوبية والغربية . ففي  
خمس من هذه الولايات يتوضح ما يشكل ٨٠ بالمئة من صناعة  
الطيران ، ويرد اليها ٧٠ بالمئة من الاعتمادات التي تقدر بمليارات  
الدولارات المخصصة لبرامج الفضاء والصواريخ ، وقد نشأت في  
هذه الولايات بالذات في الوقت الاخير مصانع جديدة ضخمة  
لصناعة الطيران والفضاء : « جنرال داينميكس » في تكساس ،  
و « لوكهايد » في جورجيا ، و « دوغلاس » في ميسوري ، و « ن.  
آ. روكفل » و « لوكهايد » في كاليفورنيا ، و « بوينغ » في  
ولاية واشنطن .

هنالك ولايتان تحتلان مكانا خاصا في منظومة المجمع الصناعي -  
الحربي وهما كاليفورنيا وتكساس ، اذ انهما تتوزعان ثلث  
عقود البنتاغون .

تحتل كاليفورنيا المكان الرائد في حجم طلبات الشراء للاصناف  
الاساسية من المنتجات الحربية : الاسلحة الصاروخية والانظمة  
الفضائية ( ٤٦ بالمئة من الحجم العام ) ، التجهيزات الانشائية -  
العسكرية ( ٤٤ بالمئة ) ، التجهيزات الالكترونية وتجهيزات الاتصالات  
اللاسلكية ( ٢١ بالمئة ) ، تجهيزات الطيران ( ٢٠ بالمئة ) .

يتنافس بشكل قوي رجال صناعة الاسلحة الكاليفورنيون مع  
زملائهم من رجال الصناعة الحربية التكساسيون ، فحسب معطيات  
وزارة الدفاع حازت ولاية تكساس للعام المالي ١٩٦٩ على ( ١٧ بالمئة )  
من اجمالي طلبات الشراء العسكرية ، عندئذ كانت حصة كاليفورنيا  
( ١٥ بالمئة ) ، وتحتل تكساس احدى الامكنة الاولى من بين الولايات  
الاميركية الاخرى في حجم انتاج الطائرات ومحركات الطيران  
والوقود ومختلف انواع الاسلحة .

في كل مكان من الولايات الاميركية وفي المناطق التي تنصب  
عليها طلبات البنتاغون الرئيسية تبرز قيادات النقابات المهنية  
واتحاد نقابات العمال كحلفاء غيورين وكرهائن للمجمع الصناعي -

الحربي . اذ توجه آلة الحرب جزءا من الامكانات والوسائل لشراء  
العادة النقيبين الرجعيين . ويشكل القادة النقبانيون الكبار شريحة  
« سوبر بروقراطية » ، اذ يحصلون في العام ما بين ١٠٠ - ٢٠٠  
الف دولار . وهم يتميزون بوجهات نظرهم الرجعية ، ويقومون  
بالنشاطات المعادية للشيوعية ، ويدعمون بدون تحفظ الاتجاهات  
العدوانية للعسكرية الاميركية .

يقوم القادة النقبانيون بدور المراقبين على جيش العمال الذين  
يعملون في مصانع المجمع الصناعي - الحربي من اجل تحطيم  
الاتجاهات المعادية للحرب بين العمال . ويلجأون الى الدس الرخيص  
والديماغوجيا والفسح ، وربما كانت اكثر الاساليب الديماغوجية  
انتشارا الادعاء بان انتشار الانتاج الحربي وسباق التساح والقيام  
بالمغامرات العدوانية خارج الحدود يوفر امكانية العمل من اجل  
لقمة العيش للملايين الاميركيين ، اما تقليص البرامج الحربية فانه  
كما لو انه سيؤدي الى تهديد العمال الاميركيين بالفقر والعوز ،  
وهنا يتحدث القادة النقبانيون باسم مسؤولي البنتاغون الذين  
ينادون بتوسيع العمل الصناعي الحربي تحت شعار « ازدهار  
الدولة » .

لقد صرح وزير الدفاع السابق كليفورد في الجمعية الصناعية  
للامن القومي قائلا : « اننا نمتلك بشخص البنتاغون ودوائر الصناعة  
الحربية للولايات المتحدة الاميركية فريقا صناعيا - عسكريا متمتعا  
بمصادر التجربة الفريدة والموهبة الهندسية والتجربة القيادية  
وامكانيات حل ابة مسائل ومن ضمنها مسائل التقدم الاجتماعي  
والتعليمي » . وعن طريق ادخال مثل هذه الافكار في اذهان  
الكادحين الاميركيين بحاول رجال الدعاية في البنتاغون والنقابات  
صمان مساهمة العمال الخائفة في انتاج السلاح الحامل  
للموت والدمار .

من مواقع مشابهة قاد مسؤولو اتحادات النقابات العمالية  
والمهنية حملة واسعة لتبرير ودعم خط العسكريين العدوانيين في

الهند الصينية ، وكانوا يقولون للأميركيين البسطاء : ان للحرب طبعاً جوانبها المظلمة والبائسة ، لكنها مع ذلك تساعد على امتصاص البطالة ، واحكموا أنتم بأنفسكم : اذ في أعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٧ أي في المرحلة الأكثر تصعيدياً للعدوان زادت فرص العمل في الصناعة الحربية الى حوالي المليون ، وعندما اعلنت حكومة نيكسون عن نيتها في خفض تعداد القوات المسلحة الاميركية في جنوب فيتنام قرع رجال النقابات أجراس الإنذار ، فتقليص المساهمة الاميركية العسكرية في الحرب الهندية - الصينية تؤدي الى خفض عدد اماكن العمل ( فرص العمل ) في مجال صناعة الاسلحة وزرعوا الخوف بين العمال ، ساعين بذلك الى خلق شعور بالاستياء لدى الطبقات الواسعة بين المواطنين من أية اجراء لخفض سباق التسلح . والبنتاغون لا يقف مكتوف الايدي فالمسؤولون العسكريون يعملون على مساعدة القادة النقابيين في اثارة الكادحين بشكل لا اخلاقي ، فمثلاً في آذار من عام ١٩٧٠ صرح ليرد بأنه سيكون هنالك توفير في الميزانية العسكرية بمقدار ( ٩١٤ ) مليون دولار على حساب ( ٣٧١ ) منشأة دفاعية ، في اليوم التالي صرح الناطق الرسمي للبنتاغون للرأي العام الاميركي بأنه سوف يتم تسريح بضعة عشرات الآلاف من المستخدمين على مدى سنتين وستفقد كاليفورنيا ( ١١٠ ) ملايين دولار من الرواتب وتكساس ( ٦٢ ) مليون دولار . وصرح ليرد قائلاً : « ان هذا البرنامج ينطلق من اعتبارات الميزانية وليس من تصورات البنتاغون . وان عاقبة تقليص الميزانية من قبل الكونغرس سوف لا تكون بكل الاحوال الالفاء الاخير لآماكن العمل في العام الجاري » . ولم يملك القادة النقابية المأجورة في استخدام مثل هذه التصريحات لتعزيز الحملة الرامية الى دعم المجمع الصناعي - الحربي . فقد اتخذ مجلس نقابات عمال الصناعة التعدينية للولايات الشمالية - الشرقية بوحه الخصوص قراراً يطلب فيه من الرئيس نيكسون ومن الكونغرس وضع نهاية لخفض الميزانية العسكرية الذي « يهدد

الامن القومي » ، وتحركت جميع أجهزة الدعاية لمنع خفض نفقات آلة الحرب الاميركية .

ان لتزايد النقابات أهمية كبيرة بالنسبة للعسكريين وللصناعة الحربية ، فاتحادات النقابات العمالية والمهنية ( اكثر من ( ١٣ ) مليون عضو ) يملك ناديا من اكثر النوادي نشاطا في الكونغرس وفي البلاد . فحسب المعلومات المنشورة في « كونفرشنل كاونترلي » سبق هذا النادي النقابي كل التنظيمات القومية الاخرى في نفقاته على مدى عشرين سنة من عام ١٩٤٧ ولغاية عام ١٩٦٦ ، وجاءت بعده « الرابطة الاميركية » الحليف الآخر للمجمع الصناعي - الحربي . يمسك المجمع الصناعي - الحربي بشكل قوي بين يديه الحياة السياسية والاقتصادية ومصر ملايين الاميركيين في مناطق عديدة من اميركا بامتلاكه العديد من اذعة التحريك الهامة .

يحاول المجمع الصناعي - الحربي بشرائه قادة الحركة النقابية وبتفذيته الارستقراطية العمالية ان يحبط الحركة التقدمية المعادية للعسكرية في البلاد ، وتحويل الجماهير نحو اغراءات الحصول على الارباح من جراء عسكرة سياسة واقتصاد الولايات المتحدة الاميركية .

بالرغم من توجيه الحياة الاقتصادية البلاد نحو تلبية حاجات الاتجاه العدواني وانفاق قدر غير معقول من المصادر المادية والبشرية والمالية على سباق التسليح والمغامرات العسكرية للبنتاغون لم تتمكن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية من بلوغ الاهداف الموضوعة امامها . فقد عمق نشاط المجمع الصناعي - الحربي المتناقض مع المصالح الجذرية للامة الاميركية ازمة السياسات الداخلية والعسكرية والخارجية للولايات المتحدة الاميركية .

تعتبر النفقات الهائلة غير المنتجة للمجمع الصناعي - الحربي سببا لتزايد النزاعات السياسية والاجتماعية في الولايات المتحدة الاميركية والتي لم يسبق لها مثيل في حداثها ، فقد خرج حلزون النضخم من تحت المراقبة والضبط ، وظهر بشكل جلي عدم

امكانية ( استطاعة ) البرجوازية الاميركية المعاصرة ان تقدم للشعب اية اهداف او مثل مقبولة ومعقولة ، ويستمر لف ودوران الدوائر الرجعية الباحثة عن مخرج من مأزق المغامرات العدوانية ، وتحول معارضة الاتجاه الرسمي للدوائر الحاكمة من ومضات خافتة الى حركة جماهيرية متنامية معادية للحروب . ان كل ذلك يتحدث عن التراكمات السياسية داخل الولايات المتحدة الاميركية التي تنذر بالتمخض عن نتائج جدية وعن عمق الازمة التي جلبتها العسكرية للبلاد .

لقد أصبح واضحاً جداً لعدد كبير من الأميركيين الخط الحامل للهلاك السائر نحو عسكرة اقتصاد أميركا وانفاق آلة الحرب غير المراقب وغير المضبوط للامكانيات والوسائط والاموال . والكثيرون يعتقدون بأن تلبية مطالب المجمع الصناعي - الحربي التي لا تقاس على مدى ربع القرن الاخير لم تحول أميركا الى دولة عسكرية اكبر من عظمى ، وقد اعترف يارمولينسكي مساعد وزير الدفاع سابقاً بأنه بالرغم من ان نصيباً عالياً ومتزايداً باستمرار لمعدل انتاج الدخل القومي ينفق للاغراض الحربية لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية ان تفترض ان هذا يجعل مواقعها آلياً أكثر اماناً ، وذلك لانه في مجال الاسلحة الهجومية الاستراتيجية تجري تغييرات تكنولوجية ضخمة وتخفض « امكانية الحد من الخسارة » على كل دولار من الاعتمادات . ويلخص يارمولينسكي ذلك بكلمات أخرى وهي انه في الوقت الذي تستطيع فيه القدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ان تنمو بمفهوم مطلق ، يمكن للامن القومي ان يتقلص » ( ١ ) .

تتوسع في الولايات المتحدة الاميركية حملات انتقاد نشاط المجمع الصناعي - الحربي مع كشف أعمال الغش والاحتيال والتلاعب التي تقوم بها فصائل هذا المجمع . فبتأييد من بعض

1) A. Yarmolinsky, op. cit., p. 238.

أعضاء الكونغرس وممثلي دوائر رجال الأعمال غير العاملين في حقل الصناعة الحربية قام « فيتسجيرالد » وهو مسؤول معروف سابقا في وزارة الدفاع الأميركية بنشر مقالة لاذعة بعنوان « بطارقة التبذير » ( ٢ ) يعرض فيها بالوقائع والوثائق بأن قيمة صنع طائرة ( س - ١٥ ) قد تم رفعها بشكل غير مبرر من قبل صانعي الطائرات ( ٢ ) مليار دولار . وحسب معلوماته زادت نفقات صواريخ « مينيمتن » بمقدار ( ٤ ) مليار دولار عن النفقات المقدرة سابقا . أما من أجل الطائرة « ت ف x » فقد دفع البنتاغون للموردين مبلغ ( ٢٥٥ ) مليار دولار . ويذكر المؤلف في وثيقته بأن الهدف الرئيسي للنفقات الحربية يقوم على أساس اغناء المجمع الصناعي - الحربي . كما يورد المؤلف أن الشبهة لا تريد أن تخضع خانعة للوامر ، وأن ترتمي في البركان الجهنمي الذي يهيؤه لها الجنرالات ، و « بطارقة البنتاغون » مضطرون للاعتراف بذلك ، لكنهم ممثلين اصرارا على إيقاف أية « هرطقة » واخضاع كل الهراطقة واجبار الجميع على الانصياع ، وكما يستطرد فيتسجيرالد: لا تعد الملاحظات العنيفة ومطاردة الناس الذين يفكرون بشكل مغاير ذلك « الاحتمال البعيد البغيض » وإنما هو واقع أميركا الراهن .

تثار ضد مجموعة أعضاء الكونغرس الذين أبدوا رأيهم في جدوى النفقات الحربية الباهظة الاتهامات « في السعي الى نزع السلاح وحيد الجانب » ، ويتهم أعضاء آخرون في الكونغرس « بالتعاون مع منظمات يسارية سرية » ، وقد طرد بعض الاخصائيين المدنيين من العمل واتهموا بالخيانة لتسريبهم معلومات الى الكونغرس حول عدم صلاحية منتجات بعض المصانع الحربية . وقد حظّر على مساعدي المؤلف المعروف الذي قام بفضح أعمال البنتاغون بالوقائع المادية اقامة أية علاقات معه كشيوعي ومجنون . والاخصائي الذي كشف الزيادة المتعمدة بمقدار ( ٣٠٠ ) مليون دولار في حساب

2) E. Fitzgerald. The Might priests of Waste. New York. 1920.



منروع النظام الالكتروني للطائرة ( ف - ١١١ ) نزل وعرض  
للامنهان الاجتماعي والمهني . والمكتب الاستشاري الذي كشف  
زياده بمقدار ( ٥٠ ) مليون دولار لصنع محرك نفس تلك الطائرة  
وصنع من قبل السلطات العسكرية في موقف اضطر معه اوقف  
كل العمليات .

ويذكر المؤلف ان الناس الذين يرتبطون بعلاقات مع البنتاغون  
يعرفون « مفزى اية همسة عن طريق البوليس السري والتصنت  
وتفتيش كل شيء حتى سلال القمة ، انه مفزى التحطيم الاخلاقي  
والعنف الاقتصادي » .

لا يمكن للهيمنة والقوة اللتين تتمتع بهما العسكرية الاميركية  
والمليارات الداهية مع الريح ان تمضي بدون اثر بالنسبة لاميركا ،  
فالممارسة غير المراقبة وغير المضبوطة للعسكريين تؤدي الى « خطر  
ضياح آمال وايمان الشعب الاميركي في الحكومة » . وأولئك  
الناس الذين يتقبلون شكل جدي التصريحات الرسمية التي تقول  
بان النفقات المتزايدة على الدفاع تمليها اعتبارات صد التهديد  
الخارجي يصبح عددهم اقل فاقل . ويتابع فيتسجيرالد « لقد ساعد  
استيقاظ الوعي بشكل خاص على اخفاق المفامرة الاميركية في  
جنوب شرق آسيا » .

في الظروف الراهنة تجمع الحركة المعادية للعسكرية في  
الولايات المتحدة الاميركية وقواها ، وقد استطاعت هذه الحركة  
ان تلف شرائح عديدة من المجتمع الاميركي ، فهناك مسؤولون  
اميريكيون يطرحون اقتراحات ملموسة بشأن تحديد السلطة  
المالية - الاقتصادية للمجمع الصناعي - الحربي وتقليص ميزانية  
البنتاغون . وقد جذب مرشح الحزب الديمقراطي لانتخابات  
الرئاسة في عام ١٩٧٢ عواطف ملايين الاميركيين ببرنامجه القاضي  
بخفض مستوى النفقات الحربية خفضا جوهريا ، ونوجيه  
الامكانيات المحررة نحو الاحتياجات المدنية .

يعتقد البروفسور ميلمان من جامعة كولومبيا في كتابه « رأسمالية البنتاغون ، الاقتصاد السياسي للحرب » بأن الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية يمكن أن تخفض بمقدار ( ٥٠ ) مليار دولار . وحسب رأيه يكفي مبلغ ( ٢٥ ) مليار دولار من الاعتمادات ( بالاسعار الجارية ) لامتلاك « قوى استراتيجية مضمونة للدفاع » وحراسة شواطئ الولايات المتحدة الاميركية والمساهمة في العمليات الدولية من أجل الحفاظ على السلم .

نشرت منظمة « ائتلاف المدينة القومي » كتابا يتناول دوائر المجمع الصناعي - الحربي بالنقد بعنوان « الميزانية المضادة : مخطط تغيير المكتشفات القومية » . يتوقع مؤلفو هذا الكتاب خفض الميزانية العسكرية في المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٣ ولغاية ١٩٧٦ تقريبا الى ( ٥٠ ) مليار دولار . ويصل بنسون احد هؤلاء المؤلفين وهو مسؤول سابق في ادارة التفتيش المالية للبنتاغون الى استنتاج يفيد بأن « القوات الاميركية الاستراتيجية في الوقت الراهن اكثر من كافية » ، ويقترح بنسون ايقاف الاعمال على مشاريع مختلفة بما فيها انجاز صواريخ « ميننمن » واعداد القاذفة الجديدة ( ب - ١ ) ، والعدول عن النظام الدفاعي المضاد للصواريخ وخفض النفقات على القوات المسلحة العادية بمقدار ( ١٤٥ ) مليار دولار .

تحوز مثل هذه الاقتراحات في اميركا على تأييد متزايد اكثر فأكثر ، فقد اشارت مجلة « فورتشون » الناطقة باسم الدوائر الصناعية في الولايات المتحدة الاميركية في معرض تعليقها على اتجاهات التطور في المجتمع الاميركي في بداية السبعينات الى أن « المشاعر الجديدة تظهر في كل مكان ، واميركيون كثيرون متأكدون بصدق من أن اكبر تهديد للولايات المتحدة الاميركية يأتي من جهة المجمع الصناعي - الحربي نفسه ، هذا المجمع المؤلف من قادة انبنتاغون والصناعيين والمشرعين والقادة النقائبيين والعلماء الرجعيين يسعى الى السيطرة الامبريالية العدوانية واشغال الحروب » .

وهكذا تتغلب المشاعر المعادية للعسكرية أكثر فأكثر في الحياة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وينمو فهم ذلك الواقع وهو أن دور النفقات الحربية كحافز للنشاط الاقتصادي قد استنفذ نفسه ، وأن هذه النفقات تتحول أكثر فأكثر إلى مشبطات للتطور الاقتصادي وتبدي تأثيرا هداما على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية باتجاهات عديدة .

ان الوضع الراهن لأميركا يؤكد استنتاج المؤتمر العالمي للحزب الشيوعية والعمالية القائل : « بأن التناقضات تحدد داخل الدوائر الحاكمة في البلدان الرأسمالية بين المجموعات الأكثر عسكرية والمعتمدة على الممارسات المتطرفة والحروب وبين أولئك الذين يميلون الى المعالجة الواقعية للمشاكل الدولية وحلها بروح التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة انطلاقا من التوضيح الجديد للقوى الطبقية في العالم » .

المطبوعات من صفحة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

**على موقع ارشيف الانترنت**

## الرباط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

هنا يوسف اللواتي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

الفصل الثالث

الجمع الصناعي - الحربي والايدى لوجيا



# الحرب والصناعة

## — ديماغوجيات الحرب الباردة —

جاء في كتاب الناشر الاميركي « لاد » المكرس للمجمع الصناعي —  
الحربي الاميركي : « لقد بات من المعروف على نطاق واسع أن  
سيطرة ونفوذ البنتاغون في المجتمع الاميركي ينبعان من مصدرين :  
المال والسلاح المشتري به . ويلفت اهتماما أقل المصدر الثالث  
للسلطة وهو السيطرة على الايديولوجيا . وتمتع فئة العسكريين  
بامكانية احكام السيطرة على الايديولوجيا أكثر من أية هيئة حكومية  
أخرى بامتلاكها الوسائل والامكانات الهائلة .

تتدخل العسكرية الاميركية ومعها حلفاؤها من الدوائر المالية —  
الصناعية على نطاق واسع ونشط في الحياة الثقافية والروحية  
لولايات المتحدة الاميركية ، وتبدي تأثيرا هائلا على تشكيل المناخ  
السياسي في البلاد وعلى طريقة تفكير الجماهير الواسعة من  
المواطنين ، وينعكس تأثيرها على طابع ومحتوى الفلسفة الرسمية  
لواشنطن والتعاليم والمذاهب التي يحاولون في الولايات المتحدة  
الاميركية وضعها ضد افكار الاشتراكية . الشيء الذي يجعل  
نشاط المجمع الصناعي — الحربي الاميركي في مجال الايديولوجيا  
يتخذ ابعادا واسعة ومتعدد الخطط .

يشارك في اعداد وتكوين نظرية وموضوعات العسكرية الاميركية  
العديد من الشخصيات المرموقة من الدوائر الاكاديمية والمؤسسات

العلمية و « مصانع الادمغة » الخاصة التي تعيش على حساب الصناعة الحربية . اذ تقحم الدوائر الصناعية - العسكرية المنظرين والعلماء في اعداد وتنفيذ فصول معينة من السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الاميركية تبعا للتعليلات النظرية والتاريخية لمنطلقات كل مرحلة من مراحل « سياسة القوة » . وتستخدم الدعاية الامبريالية كل الاساليب المتقدمة والوسائل الاعلامية الجماهيرية الضخمة من صحافة وتلفزيون وراديو وسينما .

تختلط المزاعم العلمية ظاهرا المسخرة لاختفاء الجوهر الخطر للعسكرية في الدعاية البرجوازية مع الدعوات الصريحة للعدوان والعنف . وفي الوقت أصبحت هذه النشاطات الايديولوجية المشبوهة متحفظة بعض الشيء من جراء الاحداث التي جرت في السنوات الاخيرة والتي اظهرت بشكل قاطع الاخفاق الكامل لمحاولات الامبريالية بزعامة الدولة الامبريالية الرئيسية - الولايات المتحدة الاميركية ، لتجديد تطور العملية الثورية العالمية . فالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى حققوا نجاحات هائلة على صعيد الاقتصاد والثقافة والعلم ، مدعين بذلك قدراتهم الدفاعية ورفع سمعتهم العالمية . وانهار النظام الاستعماري للامبريالية واصبحت الحركة الشيوعية والعمالية العالمية القوة السياسية التي لا يمكن التغلب عليها ضد السياسة العدوانية للامبريالية العالمية وبشكل خاص الامبريالية الاميركية ، هذا وقد جرت تغييرات جذرية في توازن القوى على المستوى الدولي لصالح الاشتراكية .

تحت تأثير هذه العوامل أخذت تظهر أكثر فأكثر عناصر الواقعية في سياسة الكثير من الدول الرأسمالية . وظهرت مثل هذه العناصر أيضا في السياسة الاميركية . ووجدت هذه العناصر الواقعية في السياسة تعبيرها في انتهاء الحرب العدوانية في فيتنام واعادة بناء العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . لكن لم تتغير ولا يمكنها أن تتغير الطبيعة الطبقة لهذه السياسة . فالولايات المتحدة الاميركية تبقى دولة امبريالية وقلعة للامبريالية العالمية .

والدوائر العدوانية في العالم الرأسمالي تقاوم بعناد العملية الصحيحة لتخفيف حدة التوتر الدولي وتفادي سباق التسلح .  
ان الاعتراف بمبادئ التعايش السلمي لم يلغ أو يخفف التناقض الاساسي لعصرنا - التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية - ولم يفقد الصراع الايديولوجي بينهما حدته ، لذلك من الضروري المحافظة على اليقظة السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالنشاطات المشبوهة للدوائر الامبريالية ، واستمرار النضال ضد الايديولوجيا والدعاية الرجعتين .

لقد جاء في التحية الموجهة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي الى الاجتماع العام لسكرتاري المنظمات الحزبية في القوات المسلحة ما يلي : « يعلمنا التاريخ انه طالما بقيت الامبريالية طالما بقي هناك خطر نشوء حروب عدوانية جديدة ، لذا فان التدعيم الكلي للقدرة الدفاعية لدولة السوفييات وللقدرة القتالية لقواتها المسلحة كان دائما ويبقى الواجب المقدس لحزبنا وللدولة السوفيياتية وللشعب » (١) .

بفض النظر عن تحسن الموقف الدولي في البلدان الرأسمالية ما زالت قوية بعض القوى العدوانية الامبريالية العاملة ضد الانفراج ومن اجل العودة الى « الحرب الباردة » ، ومثل هذه المجموعات غير قليلة في الولايات المتحدة الاميركية ، خاصة بين اوساط المجمع الصناعي - الحربي ، فلهؤلاء مصالح معينة في سباق التسلح وزيادة حدة التوتر الدولي، ويحاولون بواسطة المناورات الايديولوجية نفس اسس الامن الشامل والسلام الوطيد على الارض .

تحدد التوجهات الايديولوجية للعسكرية بالاهداف العدوانية المشبوهة للامبريالية الاميركية ، وكل نشاط المجمع الصناعي - الحربي يتحدد بمصالح الرأسمال الاحتكاري . وينشط العسكريون الاميريكيون في مساعيهم أكثر من ممثلي الدوائر الاخرى في الولايات

---

(١) البرافدا ٢٨ آذار ١٩٧٣ .



المتحدة الاميركية لصالح الاتجاه العدواني الرجعي ، وينشطون ضد تخفيف حدة التوتر الدولي ، وقد استقبل هؤلاء بتوجس عملية البدء باعادة بناء العلاقات السوفياتية - الاميركية ، ولم ترم السلاح بعد تلك القوى المعادية لافكار الانفراج والتعاون الدوليين ، فهي تسعى للطرق العسكرية رافضة قابلية تحسين العلاقات الدولية وامكانيات حل القضايا المتنازع عليها بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية . ولا يأخذ المنظرون الاكثر تهورا بعين الاعتبار وقائع العالم المعاصر ، ويستمررون في طاب تنفيذ سياسة « استراتيجية الانتصار » على الشيوعية بواسطة الضغط العسكري المتنامي .

ما تزال تبذل في الولايات المتحدة الاميركية محاولات الاعتماد على القدرة العسكرية لاميركا كعامل رئيسي من عوامل تخفيف حدة التوتر الدولي في العالم ، وليس هنالك من شيء يمكن ان يكون بعيدا عن الحقيقة اكثر من هذا الشيء الذي برهن عليه بوضوح كامل تاريخ الايديولوجيا العدوانية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاخيرة .

ابتدأت الدعوة الى امتلاك القوة والقبضة المدرعة ورسم المخططات العدوانية في الولايات المتحدة الاميركية بالفعل في السنوات الاولى لما بعد الحرب ، فقد أورد الكاتب العسكري الاميركي « دونوفان » في كتابه « عسكرية الولايات المتحدة الاميركية » (1) : « في الحياة الثقافية - الروحية الاميركية لتلك المرحلة صعد عاليا أولئك الناس الذين اصيبوا بعمى الشوفينية - الوطنيين الخطرون - والذين يظهرون حماسا اعمى للاعمال العسكرية ، والذين ينحنون اجلالا امام العسكرية وافكار الحرب والمجد . ان الشكل الحربي للوطنية يؤجج هوى لا ينطفئ نحو السياسة الحربية والبرامج العسكرية ، وهم لا يرون الا مجرد

---

1) J. Donovan. Militarism, USA, P. 47.

اعداء كثيرين لا يمكن التعامل معهم الا بواسطة القوة العسكرية « (١) .  
ينظر زعماء الدوائر الاحتكارية والجنرالات والسياسيون  
الرجعيون الى القدرة العسكرية كراس صدامية تفتح الطريق نحو  
حل القضايا الدولية لصالح الامبرياليين الاميركيين .  
ترعى اينديولوجيا العسكرية وتعد وتسليح بمختلف المعادلات  
العلمية الكاذبة على اكثر المستويات اختلافا ، في الحكومة والاجواء  
السياسية ، في دوائر الجنرالات وفي ابحاث أطروحات ( دبلومات )  
خدم البرجوازية ، وهم يؤكدون بأنه خارج حدود « سياسة القوة »  
ليس هنالك من اتجاه آخر يمكن ان تأخذه الولايات المتحدة  
الاميركية .

تستخدم جملة من التأكيدات المزيفة والفارغة عن « التهديد  
السوفيياتي » كمبررات لعسكرة البلاد واتباع الاتجاه العسكري  
خارج الولايات المتحدة الاميركية . على مدى ربع القرن الاخير ،  
يكتب دونوفان ، كان عدو اميركا - حسب رأي العسكريين -  
« الشيوعية العدوانية » نتاج « المؤامرة الشيوعية العالمية » ، مما  
يحتم على العسكريين ابقاء مواطنيهم في حالة دائمة من التوتر ازاء  
الخطر الناجم عن اي عدو ما محتمل . ويعتبر « المعتدون  
الشيوعيون » انسب عدو دائم وغير محدد ، ولو لم يكن هنالك  
معسكر شيوعي لكان على العسكريين ان يخترعوه » .

لقد اطلقت خرافة « التهديد السوفيياتي » لتبرر واشنطن  
شنها « الحرب الباردة » . وكانت هذه الخرافة تبعث في كل مرة  
يضطر فيها العسكريون الى تمويه أعمالهم الحربية العدوانية ،  
وكانوا يبحثون عن مؤشرات هذا التهديد في أعماق المحيط الهندي  
وعلى قمم جبال كورديلير وفي السهول الاوروبية . وقد اعطى  
المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفيياتي ردا دقيقا  
وقاسيا على هذه الادعاءات ، فقد جاء في التقرير الختامي للسكرتير  
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي ليونيد بريجنيف  
ما يلي : « ان محاولات الصاق الاتحاد السوفيياتي بنوايا غريبة عنه

لا تخدع الشعوب » اننا نقول بكل المسؤولية : ليست لدينا اية ادعاءات اقليمية نحو أي كائن ما كان ، ونحن لا نهدد أحدا ، ولا ننوي الهجوم على أحد ، ونحن نقف من أجل التطور الحر والمستقل لجميع الشعوب . لكن لا يحاول أحد التحدث معنا بلغة العظمة والقوة ، فلدينا كل ما هو ضروري ، السياسة السلمية الصادقة والقدرة العسكرية وتلاحم الشعب السوفيياتي ، من أجل ضمان عدم المس بحدودنا من أية تطاولات والدفاع عن مكتسبات الاشتراكية » (١) .

يجب القول بأن مسؤولين سياسيين اميركيين كثيرين وعلماء من المؤيدين بشكل كامل للسياسة الرسمية يتحفظون في الوقت الاخير في تأييد ما يتعلق « بالخطر الشيوعي » أو « التهديد السوفيياتي » الذي بالاستناد اليه يحاولون في واشنطن تبرير رفض الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية لتقاليد التعاون مع الاتحاد السوفيياتي التي انبثقت في سنوات النضال المشترك ضد الهتلرية والانتقال الى سياسة العداء . وهؤلاء مع تأييدهم الكلي لاتجاه قادة الولايات المتحدة الاميركية في مرحلة ما بعد الحرب الذين اخذوا خطأ نحو تثبيت « الزعامة » العالمية يتناولون بشكل اكثر حذرا تلك الكليشيهات مثل « عدوانية الشيوعية » و « العدوان من الشرق » و « الخطر السوفيياتي » وضرورة مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في « الحرب الباردة » .

في الوقت الراهن بدأت تظهر في اوساط الباحثين الاميركيين البرجوازيين محاولات التقييم الموضوعي لأسباب نشوء « سياسة القوة » مع التأكيد على مسؤولية الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية في تسعير « الحرب الباردة » . فالمنظر المعروف شلينرنجر يفضي هذه التقييمات بشكل عام الى انه « بعد موت فرانكلين روزفلت وانتهاء الحرب العالمية الثانية رفضت الولايات

---

(١) وثاق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيياتي . ص ٢٨ .

المتحدة الاميركية بشكل متعمد سياسة التعاون التي سادت ابان الحرب . وتحت تأثير عامل امتلاك القنبلة الذرية وضعت الولايات المتحدة الاميركية نفسها على طريق العدوان ، هادفة من ذلك الى القضاء على نفوذ روسيا في اوروبا الشرقية ، واقامة دول ديمقراطية رأسمالية على حدود الاتحاد السوفياتي ، هذه السياسة الاميركية الجديدة المتطرفة لم تترك لموسكو اي اختيار آخر غير اتخاذ كل الاجراءات التي من شأنها تأمين الدفاع عن حدودها نفسها، الشيء الذي نشأت عنه « الحرب الباردة » (١) .

ان مثل هذا النوع من التقييمات لمنابع « سياسة القوة » الاميركية التي تظهر في الولايات المتحدة الاميركية بعد سلسلة من الهزائم الجديدة واخفاقات الاتجاه العدواني لواشنطن يشهد على ان المواقع الايديولوجية للعسكرية الاميركية لا تقوم على أية اساس، وبدل على افلاس الدعوات الملحة حول ضرورة « الرد على عدوانية الاتحاد السوفياتي » ، وتبدد الاوهام حول « التهديد السوفياتي » بعوامل نضال الاتحاد السوفياتي المستمر من أجل الامن الدولي والسلام الشامل .

كل هذه التغيرات الهائلة على المستوى الدولي لم تهمل حتى من قبل انصار « العصا الفليضة » الاميركية في العلاقات الدولية المتحمسين ، فهؤلاء يتحدثون أيضا عن ضرورة التلاؤم مع الموقف الجديد في العالم ، غير أن مناقشات هؤلاء المسؤولين تدور - من حيث الجوهر - فقط حول ادخال بعض التصحيحات في أساليب عمل السياسة الخارجية ، اذ لا تغير هذه التصحيحات أبدا من المحتوى الامبريالي العدواني للسياسة الدولية للطبقات الحاكمة في أميركا .

من هذه الناحية يعتبر رائعا ذلك الكتاب « استراتيجية للفد » (١)

1) Schlesinger. The Crisis of Confidence. Boston, 1969, P. 104.

2) H. Baldwin. Strategy for Tomorrow. New York, 1970.

الذي أصدره أحد « الصقور » الأميركيين في نهاية السبعينات ، اذ عرض « بالدوين » - وهو استراتيجي عسكري - في هذا الكتاب بالتفصيل برنامج عمل بسط النفوذ الذي من شأنه تلبية مصالح المجمع الصناعي - الحربي لعشر سنوات قادمة ، ويؤكد المؤلف أن « الوحدات العسكرية الأميركية الحالية - كما في أيام روما القديمة - منتشرة أكثر من اللازم ، لتأمين الدفاع الاكيد عن المواقع الخارجية للراسمال الاحتكاري الاميركي . ان كسب العالم أو السيطرة عليه بالقوة لم يعد ممكنا الآن طالما لم يتم ذلك في العهد القصير للاحتكار النووي من قبل الولايات المتحدة الاميركية . يذكر المؤلف ذلك شاكيا . الآن - والقول لبالدوين نفسه - لا تستطيع الولايات المتحدة الاميركية اخضاع روسيا لارادتها بدون ثمن لا بد من بذله وخسارة للولايات المتحدة الاميركية نفسها وللعالم المحيط » .

باجراء محصلة على هذا الشكل للجهود المبذولة لتحقيق « موقع القوة » والتفوق - التي بالاعتماد عليها يمكن مد الدرب نحو قمم العالم - يقترح بالدوين ك « وصفه » للثلاث الاخير من القرن العشرين اختبار ما يسمى بـ « الخط المتقدم للنشاطات الدولية » ، وهو يعني بذلك « المساهمة النشيطة - السياسية والاقتصادية والعسكرية - في الشؤون الدولية بغية الدفاع عن المصالح الاميركية الهامة ومصالح الاستقرار الشامل لكل الارض . وفي هذه المعادلة يتم التأكيد بشكل خاص على عبارة « نشيطة » .

ومن بعد يقوم بالدوين برحلة مفصلة في اليابسة والمناطق الاساسية للكرة الأرضية ، وكل منطقة يمر بها بالدوين اعتبرها « لا اقل من هامة حياتيا » لأمن الولايات المتحدة الاميركية . وبدعو مؤلف النظرية العسكرية الى الاحتفاظ بكل ما هو واقع خارج حدود المعسكر الاشتراكي - أوروبا ، آسيا ، الشرق الاوسط ، أفريقيا ، الشرق الاقصى - تحت السيطرة الحديدية لواشنطن ، وينادي بتدعيم التواجد العسكري الاميركي في كل مكان ، واعطاء

عناية كبيرة لزيادة حجم القوات المسلحة العسكرية - البحرية .  
بهذا الشكل يعترف بالدوين بالانتشار الفائق للقوات العسكرية  
الاميركية ، غير انه لا يسارع الى أن يخلص من هذا الى إستنتاجات  
عملية حكيمة .

بغض النظر عن واقعية وقتنا الراهن لم يصل الصحو بعد الى  
أبدان أولئك الايديولوجيين الرجعيين الذين ربطوا مصيرهم بالمجمع  
الصناعي - الحربي .

ما كان من الممكن أن يكون صحيحا التفكير بأن آثار المرحلة  
الطويلة من « الحرب الباردة » قد اندثرت في الماضي ، وان  
التغلب على هذه الآثار في الولايات المتحدة الاميركية لا يمكن أن  
ينم بدون جهد . فالقوى المعادية للانفراج وللتعاون الدولي لم ترم  
أسلحتها بعد ، فما زالت هذه القوى مستمرة في تبرير الاعمال  
الاجرامية للامريالية ، وتعد مختلف أنواع النظريات والمفاهيم  
الرامية الى تعزيز المجمع الصناعي - الحربي بعسكرة الولايات  
المتحدة الاميركية عمليا .

تفضي احدى الموضوعات الشهيرة لفلسفة العسكرية الى التأكيد  
على أن الحرب منذ القدم الساحق تعتبر وسوف تبقى الى الابد  
جزءا عضويا من الحياة البشرية . وبهدف تعزيز مبررات هذا  
الافتراض يتناول بعض المؤرخين والفلاسفة وعلماء الاجتماع وعلماء  
المستقبل فترات من التاريخ الفابر ، وبمعالجتها بواسطة علم  
« السويرنيستيك » على الآلات الحاسبة الالكترونية يعطون نماذج  
للمجتمع البشري القادم . ان التوجه الايديولوجي لكل عمليات  
التنبؤ هذه واحد وهو اعطاء أسس تبريرية « لسياسة القوة »  
وللمجموعة الاجراءات الهادفة الى التحضير للحرب .

وبالحكم استنادا الى ما مضى وبناتج دراسة الطبيعة البشرية  
- يعطي بالدوين استنتاجا علميا كاذبا - يتضح أن الحرب هي  
خصوصية مترافقة مع الانسان ، وتشكل جزءا كبيرا من التقاليد

والتاريخ والاخلاق والعادات واللاوعي الى الحد الذي تبدو فيه النزاعات المسلحة بين المجموعات البشرية باقية الى امد غير محدد وربما الى الابد طالما وجد الانسان (١) . وبالتالي فان الحرب - حسب منطق البالدونيين - حتمية ، ويجب أن تسخر السياسة والحياة في الدولة الاميركية من أجل التحضير لهذه الحرب وخلق طاقات سياسية - عسكرية متفوقة وتحويل اميركا الى « دولة - قلعة » .

يبحث أعداء الايديولوجيا الشيوعية المتعصبون عن أسس وتأكيدات لنظرياتهم في المذاهب العلمية الطبيعية والفلسفية الرجعية في التاريخ الغابر والمعاصر ، ويقحمون في ذلك أحدث الاكتشافات العلمية وحتى كذلك الدماغوجيات الدينية البالية . فقد كتب عالم الاجتماع الاميركي « آردري » قائلا : ان الشيء الاساسي في الطبيعة البشرية يقوم على العدوانية ، والانسان - برأيه - هو فرد بدون شعري يعاني من مرض الشيزوفرينيا وراثيا . وبهذه الهيكلية اللاحكمة يفترض المؤلف كل التاريخ البشري : نهوض وسقوط الجنس البشري ومنجزات الانتاج والعلوم والفنون والمعارك الطبقة والثورات والحروب . ويعلن المؤلف من معرض معالجته العشوائية للابحاث البيولوجية حول الانسان في افريقيا ان : « الانسان في عملية الارتقاء انحدر من اكلة اللحوم الصاعدة وليس من الملائكة الهابطة » و « تحركه الفرائز الحيوانية التي لا يمكن التخلص منها » . لذا فان « الحرب - برأيه - تعتبر أكثر الاشكال طبيعية للسلوك البشري » (١) .

هنالك باحث « محترم » آخر أسير لنظرياته شبه العلمية وهو « ك. لورنس » ، فهذا الباحث يورد في كتابه « حول العدوان »

---

(١) استراتيجية للفد . ص ٨ .

1) R. Ardrey. Territorial Imperative. New York, 1966, P. 323.

ما يلي : « ان الميزة الرئيسية للطبيعة البشرية وللحيوان هي غريزة الصراع الموجهة ضد تجانس الخاصة » . وان امثال هؤلاء المثليين الرجعيين القائمين في خدمة المجمع الصناعي - الحربي ليسوا بنادرين .

هذه هي الخدعة الايديولوجية التي يكمن جوهرها في تضليل الراي العام فيما يتعلق بالاسباب الحقيقية للنزاعات المسلحة وتمويه واخفاء مسؤولية الامبريالية في اندلاع الاعتداءات الاجرامية ضد حرية واستقلال الشعوب ، والقاء الذنب في كل الحروب السافكة للدماء على عاتق الاصل الحيواني للانسان ، وتبرير لا جدول الاحتجاجات ضد جرائم الامبرياليين . « طالما انه لا يمكن الذهاب ضد الطبيعة ، فالانسان اذن بيولوجيا مبرمج للحرب » يحكم بذلك بشكل قاطع الباحث الحديث في الغرب فيدال .

يجب البحث عن سر « الميل نحو الحرب » لدى الانسان ليس في اصوله . فالامبريالية هي التي تجبر الانسان على صنع عملية الارتقاء في الاتجاه المعاكس الى الوراء نحو الحالة الحيوانية ، وتحويله الى قاتل مجنون ومنفذ اعمى لاعمال البنتاغون الاجرامية . والبحث عن اسباب النزاعات يجب ان يتم في البنية التطبيقية للمجتمع وفي سياسة طبقات ودول معينة ، فقد وضعت الماركسية - اللينينية بأن الحروب هي ظاهرة مجتمعية وتاريخية واسبابها تكمن ليس في البيولوجيا اذ الفيزيولوجيا ، وانما في طابع البنى المجتمعية - الاقتصادية المتناقضة ، فالامبريالية واهدافها العدوانية هي التي تشكل التهديد الدائم لقضية السلم والتقدم الاجتماعي .

ان احدى المهام الرئيسية التي يضعها قادة العسكرية الاميركية نصب اعينهم تقوم على الاعداد الايديولوجي للمواطنين ولافراد القوات المسلحة للحرب المعاصرة . وتشغل معاداة الشيوعية المكان



المركزي في عملية الاعداد الايديولوجي هذه . الا ان الدوائر العسكرية الاميركية العدوانية مضطرة لان تأخذ في حساباتها ما جرى في الوقت الاخير من تحولات ايجابية على المستوى الدولي لصالح تخفيف حدة التوتر الدولي واعادة العلاقات الطبيعية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

في مثل هذه الظروف والشروط يسعى ايديولوجيو المجمع الصناعي - الحربي لاختفاء الطابع الانساني والمقيت للحرب وذلك بابتداع ما يسمى بالمبادئ الاخلاقية العالية التي تبرر عملية القتل مثل « الدفاع عن الحرية » ومقاومة « العدوان الشيوعي » و « شرف الالتزامات والاتحادات القومية » و « الدفاع عن العالم الحر » و « المحافظة على السلام الشامل » . هذه هي نماذج من الافكار والشعارات التي تروج لها العسكرية الاميركية .

في الماضي القريب وقبل ابرام اتفاقية درء الحرب النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية شغلت نظرية امكان استخدام الحرب النووية - الحرارية مكانا بارزا في مخططات البنتاغون ، وكان يقوم على اعداد مثل هذه النظرية عدد معين من الباحثين ومؤسسات علمية بكاملها . وقد كان ايديولوجيا العسكرية الاميركية يؤكدون بان الصدام النووي - الحراري ليس خطرا على اميركا الى ذلك القدر فيما لو اتخذت الاجراءات التحضيرية المناسبة . عمل النكرة « فرنك » على تعليم الاميركيين حول « كيفية الوقاية من القنبلة الهيدروجينية » ، وقام العقيد « مورنس » و « كيمبال » بطمانة الاميركيين « يمكنكم اتقاء القنبلة » ، كما صرح المعلق الصحفي فريكلاند بكل ثقة : « بأن الناس الذين يموتون من جراء حوادث السيارات ودخان السجائر هم اكثر من الذين سيهلكون من جراء تساقط القنابل الذرية بعد حرب نووية » ، والفيزيائي العسكري المعروف « تيلر » في كتابه « آثار هيروشيما » قام بشن هجوم على الخط الرافض لاستخدام السلاح النووي في النزاعات ، اذ - براهيه - يحمل الولايات المتحدة الاميركية خسارة

ليست بقليلة .

في السبعينات وفي مجال تكوين نظريات ونماذج ( موديلات )  
الصدام النووي - الحراري الذي من الممكن الاقدام عليه اكتسب  
« كان » Khan مدير معهد غودزونف ومؤلف نظرية « التصعيد  
النووي » شهرة كبيرة . يعالج « كان » في كتبه المبكرة « حول  
الحرب النووية - الحرارية » و « أفكار عن اللامعقول » احتمالات  
مختلفة بحجومها واعادها عن الصدام النووي هادفا بشكل واضح  
التخفيف من آثار مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في هذا  
الصدام ، فالولايات المتحدة الاميركية - حسب حساباته - تستطيع  
ان تنفذ مخططات الحرب النووية - الحرارية بشكل يمكن فيه  
للضربة الجوية ان تدمر ٥ بالمئة فقط من المناطق الصناعية من بين  
( ٥٣ ) مركزا رئيسيا للولايات المتحدة . أمام هذا الاحتمال - الذي  
من الواضح انه يقوم على فكرة الحرب الوقائية - يلزم للولايات  
المتحدة فقط بضع سنوات - كذا - لاستعادة طاقتها الصناعية .

ويؤكد « كان » بأنه حتى في حالة تدمير المناطق الرئيسية  
الـ ( ٥٣ ) للولايات المتحدة فان ذلك سوف لا يشكل هلاكا لأميركا .  
وفي غمرة التفاؤل هذه اندفع « كان » في هوة اللامعقول اذ كتب  
يقول : حتى ولو تلوثت ( ١٠٠ ) منطقة من أميركا ، فان الولايات  
المتحدة الاميركية مع ذلك سوف لا تفقد القدرة على الحياة .

في عام ١٩٦٥ صدر كتاب « كان » « حول التصعيد » . في  
هذا الكتاب يعطي « كان » ( ٤٤ ) درجة ( موزعة على سبع  
مجموعات ) للاتوار الانتقالية المختلفة بدءا من زيادة حدة « الحرب  
الباردة » حتى « الحرب التشنجية » ، وهو يشبه تصعيد النزاع  
النووي بمصعد كهربائي في بناء تجاري عام مؤلف من سبعة  
طوابق ، ولدى كل طابق هنالك خيار معين من وسائل واحتمالات  
الحدة المختلفة .

تضم « الطوابق » الاولى مختلف مراحل زيادة حدة التوتر  
السياسي والبسيكولوجي والعسكري الذي من جرائه تبدأ الحرب

العادية الكبيرة ، ومن ثم تندلع الحرب النووية الساخنة . وحسب درجة التصعيد تتسع بشكل حاد ابعاد الاعمال النووية ، ومن الدرجة ( ٣٩ ) حتى الدرجة ( ٤٤ ) تتحول هذه الاعمال النووية الى صدام نووي - حراري شامل مع ضربات توجه الى المراكز المأهولة بالسكان بهدف تدمير المصادر البشرية والمادية للجهة المعادية « (١) » .

في نهاية الستينات وبداية السبعينات صار يؤثر بشكل واضح على المناظرات الاميركية حول قضايا الحرب النووية - الحرارية ذلك العامل وهو النمو الجدي للقدرة الدفاعية للاتحاد السوفياتي ، لذلك بدأ « كان » يصبح اكثر حذرا في تكوين « وصفاته » في استخدام الحرب النووية - الحرارية « المسيطر عليها » كأداة سياسية ، وقد اعترف « كان » بأن توازن القوى في مجال الاسلحة الصاروخية - النووية قد تغير فعلا بشكل دراماتيكي على مدى السنوات الاخيرة . وقد فقدت الولايات المتحدة الاميركية « التفوق الاستراتيجي » ، ولاحق « حالات التوازن التام في الاسلحة الاستراتيجية » ، غير انه لم يرتبك من جراء ذلك العامل وهو تهوي الموضوع الرئيسية لمخططات تصعيد التهديد والصدمات المسلحة القائمة على اساس افتراض التفوق العسكري الاميركي . ومع أن « كان » يعترف بالحالة الاستراتيجية الجديدة والتي هي في غير صالح اميركا الا انه لا يقوم بعمل استنتاج لصالح العدول عن خط « سياسة القوة » الذي تكشف عدم صحته .

يطرح منظر المجمع الصناعي - الحربي « الموقر » هذا عددا كاملا من الحجج لدعم وتأييد مخططات التعزيز الحاد لسباق التسلح ، ويدعو الى عدم التلكؤ في البدء بانتاج انواع جديدة نوعيا من الاسلحة الاستراتيجية . فبالنسبة للولايات المتحدة الاميركية من المهم جدا ذلك العامل بحد ذاته وهو البدء بامتلاك تكنولوجيا

---

1) H. Kahn. On Escalation. London, 1965.

عسكرية جديدة ، يؤكد هذا الخبر في تصعيد العدوان ، ومن الواضح أن الحساب يقصد الى جر الولايات المتحدة الاميركية نحو حقائق دورية جديدة من سباق الاسلحة الصاروخية . وبذلك يتم لقادة المجمع الصناعي - الحربي الحصول على اعتمادات جديدة بعشرات بل ومئات المليارات من الدولارات لصنع أنواع جديدة من الاسلحة . وقد كان « كان » أحد أكثر الدعايين عنادا لاقامة شبكة دفاعية مضادة للصواريخ ، ويؤكد « كان » أن هذه الشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ يمكن أن تكون كسيف تستطيع الولايات المتحدة الاميركية في ظلّه أن تمارس بنجاح أكبر الحرب السياسية والبيكولوجية وسياسة التهديد والانذار ، وفي حال اندلاع صدام نووي - حراري يمكن لهذا النظام المضاد للصواريخ - يطمئن هذا العالم العسكري - أن يجنب أميركا « الآثار الخطيرة للغاية » .

يعتبر « كان » تحليله محاولة نظرية بحثة « للنظر في اللامعقول » واخضاع الحرب النووية « للتفكير العاقل » ، ويقوم المفزى السياسي لنظرية « التصعيد » على التالي : حتى في ظروف التطور الحالي الذي لم يسبق له مثيل لوسائل التدمير الشامل يبقى لدى الولايات المتحدة الاميركية مع ذلك امكانية استخدام السلاح الصاروخي النووي - الحراري كوسيلة معقولة لسياسة الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية .

كانت أبعاد النشاط الايديولوجي للدوائر العسكرية الاميركية تنمو بشكل حثيث . فمن أجل تلبية متطلبات واحتياجات آلة الحرب في سنوات ما بعد الحرب أصبحت تقام « مصانع للادمغة » كاملة . وقد كانت هذه المصانع في حوزة البنتاغون وتقوم بإعداد فصول معينة من الحسابات العسكرية - السياسية للولايات المتحدة الاميركية . يوضح العالم الاميركي المعروف ليب « مصانع الادمغة » قائلا : انها تجمع لعدد من الخبراء والاختصاصيين وإدارة أعمالهم من أجل حل القضايا المعقدة عن طريق اختيار المعطيات المناسبة وجعلها على شكل نظم التحليل العملياتي وغالبا ما يتم هذا بواسطة النماذج

( الموديلات ) الرياضية والآلات الحاسبة الالكترونية . وهنا في هذه « المصانع » يقومون بالابحاث حول المسائل العامة للسياسة والاستراتيجية ، ويعيرون اهتماما كبيرا للامعمال في مجال تحليل النظم ونظرية « اللعب الحربية » والدراسة الشاملة « للعوامل البشرية » ( من ضمن ذلك استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية ) . على مثل هذه الابحاث حصلت عشرة من أضخم المراكز العلمية في عام ١٩٧١ على ربع مليار دولار ، وعمل في هذه المراكز حوالي ( ١٢ ) الف عالم .

ذكر ديكسون مؤلف كتاب « مصانع الادمغة » الذي صدر في عام ١٩٧١ في أميركا أن تغييرات قد طرأت مؤخرا في وسط المراكز العلمية التابعة للبنتاغون « فقد صعد الى المكان الاول معهد التحليلات الدفاعية L.D.A. ضمن ترتيب « مصانع التفكير » العسكرية . وقد أحدثت هذه المؤسسة السرية الاكثر شأنا من حيث التصنيف في عام ١٩٥٦ عندما حاول وزير الدفاع « ويلسون » حل الخلافات بين مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية بواسطة التحكيم ، وبشكل خاص الخلاف الذي كان ناشبا بين القوات المسلحة الجوية والقوات المسلحة البحرية حول صواريخ « مينيتمن » و « بولاريس » ، غير أن المعهد لم يستطع أن يكون حكما ، اذ لم تكن لا القوات المسلحة الجوية ولا القوات المسلحة البحرية مهتمين بالحل الموضوعي للخلاف . ومع ذلك فإن دور معهد التحليلات الدفاعية L.D.A. في الحياة السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الاميركية استمر في الازدياد . وقد تم في هذا المعهد تجميع عدد كبير من النظريين الاميركيين المعروفين ، هذا ويقوم المعهد بانتظام باصدار المجلدات الضخمة عن الابحاث التي تم اجراؤها حول قضايا العصر الحساسة السياسية والاستراتيجية . كذلك تجري في هذا المعهد أعمال بحث ذات طابع تطبيقي لصالح البنتاغون ، فالعاملون في هذا المعهد أعدوا مثلا توصيات واقتراحات لعمليات الجيش الاميركي ضد حرب العصابات ( الانصار ) في

بلدان جنوب - شرق آسيا ، وقاموا بأبحاث حول دور العسكري  
الاميركي في القوات المسلحة للدول الخاضعة للولايات المتحدة  
الاميركية ، واصدروا مراجع بالحرب النفسية للبتاغون .

عارضت ادارة معهد التحليلات الدفاعية بشكل حازم التسوية  
السياسية في فيتنام ، وقد كان العاملون في هذه المؤسسة  
التابعة للبتاغون مهتمين بالبحث عن « صفات » تؤمن للدوائر  
العسكرية امكانية متابعة العدوان في الهند الصينية لآمد غير  
محدود . وقد ورد في احد التقارير الصادرة عن المعهد مؤخرا

بانه يجب الا تلفى مخططات حل المسألة الفيتنامية بواسطة القوة  
العسكرية . وحسب راي واضعي التقرير فقد ابدت الولايات  
المتحدة الاميركية في فيتنام « حذرا غير ضروري » ، فالاعتبارات  
السياسية غالبا ما « حددت » نشاطات العسكريين ، وعرقلت  
عليهم متابعة الحرب في فيتنام حتى النصر . وان مثل هذه الآراء  
كانت معروفة منذ زمن الجنرال « ماكارثر » الذي كان يدعو الى  
الاستخدام اللامحدود للقدرة الاميركية في كوريا . ان مثل هذه  
الممارسات التي على هذا القدر من العدوانية كانت تعتبر وقتها غير  
قائمة على اساس علمي ومبرر حتى في واشنطن الرسمية نفسها .  
لكن كما يبدو فان اخفاقات « سياسة القوة » السابقة قليلا ما علمت  
ايدولوجيي عسكرية الولايات المتحدة الاميركية شيئا ما .

يبقى معهد « ريندكوروبوريشن » واحدا من اهم معاهد الابحاث  
الاميركية ، وقد تأسس هذا المعهد من قبل القوات المسلحة الجوية  
في عام ١٩٤٨ بهدف « التمكن من استخدام المنجزات العلمية  
واثقافية والابداعية من اجل تأمين سلامة وامن الولايات المتحدة  
الاميركية » . وان اعمال العاملين في هذا المعهد - في جزئها الاكبر -  
تعتبر سرية للغاية ، وفي كل أقسام المعهد يجري اعداد مغلق للغاية  
لمسائل الاستراتيجية وتطوير النظم الصاروخية الضاربة لقوات  
المسلحة الجوية . وتبذل محاولات للتنبؤ في مسألة الحرب ،  
وغالبا ما تساعد استنتاجات العاملين في معهد « ريند » على تهئية

الاجواء في الدوائر الاميركية الحاكمة لصالح التسليح الحاد .  
ويوجد هناك معهد « غودزونف » الذي انفصل عن معهد « ريند »  
في عام ١٩٦١ ، وهو قريب منه « مسن حيث الاختصاص » ،  
وتتسم اعمال المعهد بدعوة ثابتة للحكومة الاميركية من أجل اعطاء  
مسألة « الاستخدام الاعظمي لعامل القوة العسكرية » اهتماما كبيرا .  
فمثلا في التقرير الضخم الذي اعده معهد « غودزونف »  
« الازمات والسيطرة على التسليح » يتم التأكيد على أن السبب  
الرئيسي للازمات الدولية واخفاقات الولايات المتحدة الاميركية في  
مجال السياسة الخارجية يكمن « في عدم الاستقرار في مجال  
التسليح » . ومثل هذه الافكار ايضا تتطور في التقرير المعنون  
بـ « أسس المجادلات الاستراتيجية لأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٥ » والذي  
تم اعداده لصالح وزارة الدفاع الاميركية ، والذي كف دافعي  
الضرائب الاميركيين ( ٢٣٠ ) ألف دولار . ويذكر كراس معهد  
غودزونف الذي يحمل عنوان « العوالسم الاحد عشرة لبداية  
السبعينات » بأبشع صفحات الروايات الخيالية حيث تسرد  
الكوارث المحيقة بالجنس البشري .

وفي هذا المعهد لا يتوفر الا مكان ضئيل جدا للاستشارات حول  
الطرق السلمية لحل القضايا الدولية ، اذ أن مثل هذه الاستشارات  
والاقتراحات تعتبر « استسلامية » من قبل العسكريين الاميركيين .  
لا يقدم معهد « غودزونف » أفكاره للبتاغون فقط ، فهذه الافكار  
تجد لنفسها رواجاً واسعا ايضا في دوائر الاحتكارات العسكرية  
التي تعيش على حساب « الحرب الباردة » وسباق التسليح ، ففي  
المعهد تجري حلقات بحث ودراسة منها موضوع « السباق  
السياسي - العسكري للحرب الاستراتيجية » ، ويشترك في هذه  
الحلقات ممثلو شركات « هورت أميركان أفيش » و « لوكهايد  
اير كرافت كوربوريشن » واحتكارات صناعية أخرى ، وهؤلاء جميعا  
يتمتعون بإمكانية الوصول الى المعلومات السرية .  
تقوم « مصانع الادمغة » البنتاغونية وكذلك معهد ماساتشويتس

للتكنولوجيا وجامعة جورج واشنطن والجامعة الأميركية وجامعة  
بريستون وجامعات أخرى ( حوالي النصف من بين ( ٧٥٠ ) جامعة  
أميركية موجودة في الولايات المتحدة الأميركية يملك قسما للعلاقات  
الدولية ) حسب العقود المبرمة مع البنتاغون بإجراء أبحاث واسعة  
حول « المشاكل الاجتماعية » للحرب ودراسة الخصائص السياسية  
والاقتصادية لمناطق النزاعات المسلحة والحركات الثورية  
الأكثر احتمالا .

بهذه الطريقة تم اعداد العملية الخيسية « كاميلوت » التي تم  
تنفيذها في تشيلي من قبل البنتاغون ووكالة المخابرات المركزية في  
عام ١٩٦٥ ، ففي أثناءها ظهرت وجوه مستعدة لأن تساعد على قيام  
أنظمة سياسية عميلة للولايات المتحدة الأميركية في بلدان أمريكا  
اللاتينية ، كما كانت قد وضعت كذلك « قوائم سوداء » للمسؤولين  
غير المرغوب فيهم من قبل واشنطن والمعرضين للتنحية . وقد  
كنشت أوساط الرأي العام التقدمية في أمريكا اللاتينية النشاط  
العدواني لآلة البنتاغون الحربية المستترة بقناع الابحاث العلمية ،  
مما اضطر البنتاغون للعدول عن « كاميلوت » ، ولكن عوضا عن  
هذا المشروع الفاشل بدأت في مختلف مناطق أمريكا اللاتينية  
وأفريقيا وآسيا عمليات أخرى مثل « سيمباتيكو »  
و « جوب - ٤٣٠ » . . .

في عمليات البحث النظرية والممارسات العملية يحفظ قادة آلة  
الحرب الأميركية مسألة المتانة الايديولوجية لهيكل سياسة العدوان  
الاميركية في حالة من الانتباه واليقظ الدائم . اذ تبرز هذه المسألة  
أمام قادة الولايات المتحدة الاميركية من جراء اشتداد الحركة  
المعادية للعسكرية في البلاد واستياء الرأي العام من سيطرة المجمع  
الصناعي - الحربي وزيادة حدة الصراع الاجتماعي . ففي الاجواء  
العليا لسياسة واشنطن وفي « مصانع الادمغة » يجري اعداد  
النظريات والمفاهيم التي تكمن وظيفتها وأدوارها الاجتماعية في  
تحويل افكار الاميركيين لصالح الخط السياسي العسكري للولايات



## المتحدة الاميركية .

يخدم برنامج النشاطات الداخلية لوزارة الدفاع الاميركية نفس هذه الاهداف ، فمجموعة الاجراءات الثقافية والعملية التي اعنتها حكومة نيكسون تهدف الى « حل المشاكل الداخلية الحادة » وكسب دعم وتأييد المواطنين لنشاط المجمع الصناعي - الحربي واعمال النظام العسكري على المستوى الدولي ، اذ يشير المعلقون العسكريون - السياسيون البرجوازيون الى ان « البنتاغون القلق جديا من عدم ضمان مؤخرته يعتقد انه بهذا الشكل يؤمن تدعيم الامن القومي » (١) . أي بمعنى آخر العمل على قمع الحركة المعادية للحرب في البلاد قبل كل شيء ، والمهياة لان تبلغ درجة عالية في الولايات المتحدة الاميركية . وافضل دليل على ذلك تلك المظاهرات التي تعد بالآلاف والتي انطلقت في سنوات السبعينات من اجل انتهاء الحرب - العار في فيتنام .

بالرغم من انه توجد في الولايات المتحدة الاميركية دوائر اخرى ذات نفوذ ترتبط مصالحها المشبوهة بسباق التسلح ، الا ان عددا اكبر من الاميركيين يعي بان تلبية المصالح القومية للبلاد تتم بتحديد الاسلحة الاستراتيجية وليس بزيادتها ، وبدء الحرب النووية - الحرارية وليس في التحضير لها والنفخ فيها . بين عناصر الواقعية التي ظهرت مؤخرا في سياسة الولايات المتحدة الاميركية لا تقل أهمية تلك التوجيهات نحو الحل البناء العملي للقضايا المتعلقة بدء الحرب في القرن المعاصر وتحديد الاسلحة الاستراتيجية .

ان في هذا مصلحة على قدم المساواة للاتحاد السوفياتي - الذي يشكل النضال من اجل السلم ونزع السلاح توجهها تقليديا في السياسة الخارجية - وللولايات المتحدة الاميركية وللشعبين السوفياتي والاميركي ولكل الشعوب المحبة للسلام .

---

1) J. Donovan. Militarism. USA, P. 208.

وبالذات فان وجود مجالات هامة من المصالح المشتركة والمتفقة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يسمح باقامة قاعدة مبنية للتعاون الواسع والدائم بين كلتي الدولتين ، والموجه لصالح كل الشعوب ولصالح قضية السلم في كل العالم . فقد اعتبرت نتائج المحادثات السوفياتية - الاميركية على مستوى القمة في حزيران ١٩٧٣ وبشكل خاص الاتفاقية غير محدودة الامل المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول درء الحرب النووية ، والمبادئ الاساسية الموقعة في واشنطن للمفاوضات حول الحد المستمر من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية خطوة هامة على الطريق نحو تقليص خطر الحرب النووية وفي نهاية المطاف نحو ازالتها ، وحددت نظاما من الضمانات الواقعية للامن الدولي .

### — ايدولوجية العنف مع التوريد الى البيت

لم تأت التفسيرات الايجابية الحالية في الموقف الدولي التي استقبلت بالتأييد من قبل شعوب العالم على مزاج أولئك الذين كانوا يؤكدون على « التهديد الشيوعي » ويحضرون لحرب جديدة ، وبشكل خاص القادة العسكريين لحلف ناتو الاكثر تهورا وقادة المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركي ، اذ لم يلائم هذه الدوائر انتهاء « الحرب الباردة » والتفسيرات الايجابية الجارية على المستوى الدولي ، ويستمر سباق التسلح الذي سبغته الامبرياليون . وفي الدول الامبريالية العظمى لا يجري اي تقليص في النفقات العسكرية، ويستمر تواجد العديد من القواعد العسكرية على حدود الدول الاشتراكية .

في الخطاب الذي لقيه ليونيد بريجنيف امام التلفزيون الاميركي قال : « في ابامنا - وانتم تعرفون عن هذا أيضا - ما زال هنالك

بعد كثير من هوة تعزيز التحضيرات العسكرية وسباق التسلح وليس مناقشة مسائل الانفراج والتعاون السلمي بروح بناءة» (١). تسعى المجموعات العسكرية للدول الامبريالية بمختلف الطرق لحل مسألة الاعداد الايديولوجي والاخلاقي - البسيكولوجي للمواطنين ولافراد القوات المسلحة . ففيما يتعلق بهذا الموضوع يمكن الاشارة مثلا الى قرار حكومة وكونغرس الولايات المتحدة الاميركية حول التحويل الكامل اعتبارا من تموز ١٩٧٣ الى التشكيل المحترف والمتخصص للقوات المسلحة ، والى الاجراءات المتخذة لزيادة الاهتمامات المادية للعسكريين في الجيش الاميركي وجيش ألمانيا الغربية .

تنفق الهيئات العسكرية في الدول الامبريالية وخاصة في الولايات المتحدة الاميركية الاموال الطائلة على الاعداد الايديولوجي للمواطنين ولافراد القوات المسلحة بروح الاخلاص للنظام البرجوازي والكرهية نحو الشيوعية . ان احتدام الصراع الايديولوجي في العالم المعاصر - الشيوعي والبرجوازي - هو قانون موضوعي يعكس بذاته التناقض الاساسي لهذا العصر في المجال الايديولوجي ، وهو التناقض بين الراسمالية والاشتراكية ، وهذا الصراع لا يمكن له ان يهدأ وعلى العكس فانه يزداد حدة اكثر فاكثرا .

كتب لينين في كتابه « ما العمل » في عام ١٩٠٢ ما يلي : « ان المسألة تتلخص في شيئين فقط : اما الايديولوجيا البرجوازية او الايديولوجيا الاشتراكية ، ليس هنالك وسط طالما لم تخرج البشرية باية ايديولوجيا اخرى ثالثة . نعم وبشكل عام لا يمكن في الاشتراكية او اي ابتعاد عنها يعني تعزيزا للايديولوجيا المجتمع الممزق بالتناقضات الطبقيّة ان تكون هنالك ايديولوجيا لا طبقيّة او ( فوق طبقيّة ) ، لذا فان أي تساهل في الايديولوجيا

## البرجوازية « (١) » .

ان ايدولوجيا العسكرية متعددة الوجوه والاشكال ، فهي تظهر في النظريات والمفاهيم العدة من قبل العلماء العاملين في خدمة المجمع الصناعي - الحربي ، وفي كل نشاط يومي لقادة الدوائر العسكرية في قيادة وتوجيه الصحافة والتلفزيون والراديو ووسائل الاعلام الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية ، وفي المؤتمرات والاجتماعات وحلقات البحث التي تعقد بانتظام من قبل آلة الحرب بغية ممارسة النفوذ على تيارات الراي العام الاميركي .

لقد أصبحت الاجراءات الدعائية عنصرا لازما لنشاط الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية العسكري والسياسي - الخارجي . ففي قسم من اجواء واشنطن العليا وبظروف اعادة الموقف العام في العالم الى حالته الطبيعية والبدء بتحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يعتمد بشكل خاص الى تعزيز الوسائل الايدولوجية للصراع .

ان قادة المجمع الصناعي - الحربي الاميركي بالمقارنة مع الدوائر الرسمية على استعداد للذهاب الى ما هو ابعد في الدعاية اليومية والموجهة لنشر وجهات نظر وآراء العسكرية . فاجهزة الاعلام من راديو وتلفزيون وسينما وصحف ومطبوعات ينظر اليها من قبل هؤلاء القادة على انها الساحة التي تدور فيها المعركة من اجل كسب عقول الناس ومن اجل تثبيت هذا الخط او ذاك . ويعتقد قادة المجمع الصناعي - الحربي انه بمساعدة الحملة الدعائية الجارية على نطاق واسع يمكن تحويل الراي العام لصالحهم وتأجيج الميول الشوفينية وهوس العسكرية في البلاد والحصول على تأييد برامج السياسة الخارجية البعيدة عن المصالح الحقيقية للشعب . ويستخدم قادة المجمع الخدمات التي يقدمها منافقو الامبريالية من طبعة الدبلوم والصحفيين والمعلقين والناشرين بغية اعداد الراي

---

(١) لينين - المؤلفات الكاملة الجزء السادس ص ٣٩ - ٤٠ .

العام الاميركي والاجنبي لصالح الاعمال السياسية والعسكرية  
الوجهة ضد دول المنظومة الاشتراكية وضد حركات التحرر الوطني،  
وقد شهدت فلسفة العنف السياسي في الولايات المتحدة الاميركية  
في تطورها عددا من مراحل الارتقاء .

في سنوات ما قبل الحرب كانت خدمات الدعاية في مجملها  
تشكل اقساماً غير كبيرة في ادارة مخابرات الجيش والاسطول .  
والاحتكارات الكبيرة في ذلك الوقت والمرتبطة بالصناعة الحربية  
لم تعمل في حقل الدعاية بشكل انتظامي . وقد حدث الانعطاف  
في سنوات الحرب العالمية الثانية عندما قامت الهيئات العسكرية  
بشن حملة بيسيكولوجية واسعة ضد المانيا الفاشية . ثم اخذت  
الاجهزة العاملة في حقل المعلومات في تلك المرحلة ابعاداً هامة ،  
فبعد الحرب قام كل من الجيش والاسطول والطيران بتأسيس  
ادارات خاصة « للعلاقات مع الاوساط الاجتماعية » خاضعة للوزير  
المختص بكل فرع من فروع القوات المسلحة ، وبدأت هذه الادارات  
اعداداً ايديولوجياً واسعاً للمواطنين وحملة دعائية مضادة للشيوعية،  
يكن محتواها الاساسي في التهجم على النظام الاشتراكي ونزوير  
وتشويه سياسة وأهداف الاحزاب الشيوعية وتعاليم الماركسية -  
اللينينية ، وتحت ظل الشعارات الزائفة المضادة للشيوعية قام  
الايديولوجيون الامبرياليون بملاحقة وتسميم كل ما هو طليعي  
وثوري ، وسعوا الى شق صفوف الكادحين وبجهد كل القوى  
التقدمية ، وتحت الراية السوداء لمعاداة الشيوعية توّحد وفي  
الوقت الحاضر كل انصار « سياسة القوة » : الاوليفاربا المالية  
وألسة الحرب والفاشيون والتجمعات الرجعية وكل الانباع  
السياسيين والفكرين للامبريالية الرجعية . ووجد قادة المجمع  
الصناعي - الحربي انفسهم منقسمين أيضاً في النشاط  
الايديولوجي . وفي هذا الاوركستر المعادي للشيوعية يشغل مكاناً  
بارزاً رجال الدعاية العسكريون ذوي الميول الرجعية والجنرالات  
والدوائر الصناعية في الولايات المتحدة الاميركية . وقام هؤلاء

بتطبيق برنامج ما يسمى « بالصلات الشعبية » للهجوم الواسع على عقول ونفوس ملايين الناس . ويحاولون الحط من السياسة اللينينية الخارجية للاتحاد السوفياتي ومن خطواته المحبة للسلام على المستوى الدولي ومن مبادئ التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، وتبرير « ضرورة » تعزيز الاستعدادات العسكرية ... وبمحصلة كل هذه التغييرات صار ينظر الى البنتاغون ليس فقط كمركز يجري فيه اعداد المخططات الاستراتيجية وتعيين وتحديد أفراد القوات المسلحة او الانواع الجديدة من الاسلحة ، وانما أحيانا صارت تصدر عن وزير الدفاع ومساعديه المقربين التوضيحات حول مسائل السياسة الخارجية وصياغة مبادئ وتوجيهات النشاط الدبلوماسي في مناطق معينة من العالم . واذا ما قورنت من حيث المحتوى خطابات وزيري الدفاع والخارجية للولايات المتحدة الاميركية فانه من غير الممكن التمييز : ايمن ينتهي راس المؤسسة العسكرية واين يبدأ ناظر الخارجية .

ليس نادرا ما يأخذ قادة البنتاغون على عاتقهم دور مجلس الدولة ويعرضون في تصريحات عامة الخط الرسمي للولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي . ففي هذا الشأن تؤكد جريدة « نيويورك تايمز » أن « البنتاغون يلعب الآن دورا أكثر أهمية في التصريحات حول السياسة الخارجية ، وفي تنفيذ هذه السياسة أكثر من أي وقت مضى » . وبالمناسبة فقد أكدت بشكل رسمي حكومتنا الحزب الديمقراطي لدى كل من الرئيسين كيندي وجونسون أسبقية البنتاغون على مجلس الدولة ( مجلس الوزراء ) في اعطاء المعلومات للرأي العام عن العلاقات الدولية . عندئذ انيطت بوزير الدفاع مسؤولية تقديم تقرير سنوي للكونغرس عن الموقف العسكري في العالم . في عام ١٩٧٠ حاول وزير الخارجية وليم روجرز استعادة امتيازات مجلس الدولة وتقديم مشروع مناسب ، الا أن الرئيس نيكسون نفسه تقدم الى الكونغرس برسالته عن

## السياسة الخارجية .

لفي النشاط الايديولوجي والدعائي للبتاغون نهوضا خاصا بعد التعليمات الخاصة لمجلس الامن القومي والمصادق عليها من قبل الرئيس ايزنهاور في عام ١٩٥٨ حول اعطاء الهيئة العسكرية صلاحية « مهمة ايصال المعلومات الى المواطنين المدنيين عن الاخطار التي تهدد الولايات المتحدة الاميركية » ، عندئذ كان من الطبيعي ان يدور الحديث قبل كل شيء عن « التهديد الموهوم من جانب الشيوعية » ، وكان قد اشار ايزنهاور نفسه الى ذلك عندما اكد في عام ١٩٦٢ لدى معالجة مسائل الدعاية في الكونغرس على أن « الحاجة الى دعاية مناهضة للشيوعية هي اكثر من واضحة » (١) .

حسب رأي المعلقين السياسيين - العسكريين الاميركيين اعطيت للضباط الكبار حرية كبيرة فيما يتعلق بطرق تنفيذ تلك التعليمات ، وفي الدوائر الصناعية - العسكرية لم يتلکؤا في استخدام الحرية الموفرة لهم للقيام بحملة دعائية نشيطة مناهضة للشيوعية في اوساط الطبقات الواسعة من السكان . وقد أصبح هذا النوع من النشاط باعتباره شكلا من أشكال الصراع الطبقي دائما وصار يتخذ ابعادا اكبر فأكبر .

عمليا من غير الممكن تحديد الجهة المشتركة في أعمال الدعاية للمجمع الصناعي - الحربي بدقة ومهما بذل من جهد على ذلك . وفي كل الاحوال حتى رجال الكونغرس المهتمين بشكل خاص بهذا الموضوع لم يتمكنوا من الحصول على معلومات كاملة حول ذلك . وفي حال ظهور بعض المعلومات في الصحافة من وقت لآخر عن نفقات وزارة الدفاع على برنامج « الصلات الشعبية » ، فان الاحتكارات الصناعية تمتنع قطعيا عن رفع الستار عن ابعاد عملها الايديولوجي الذاتي في اعداد الرأي العام بروح ديماغوجيا العسكرية الاميركية .

---

1) Military Cold War Education and Speech Review Policies. US Senate, 87th Congress, 2nd Session 1962, Part I, P. 6.

من عام ١٩٥٢ ولغاية ١٩٥٩ وضع الكونغرس سقوفا مالية خاصة . الا أنه كان يتم تجاوزها دائما من جراء نفقات أعمال الدعاية لوزارة الدفاع ، وفي عام ١٩٦٠ ألغيت هذه السقوف ولم تنجدد نهائيا . وزادت نفقات الدعاية بشكل حاد ، ففي عشر سنوات زادت أكثر من عشر مرات . ووفق الحسابات التقريبية المعمولة على أساس المعطيات الرسمية لوزارة الدفاع الاميركية تنفق مختلف أجهزة البنتاغون سنويا حوالي ( ٢٨ ) مليون دولار على برنامج « الصلات الشعبية » ، ومن الواضح أن هذه المعطيات الرسمية مخفضة ، فوفق حسابات « فوند القرن العشرين » مثلا تشكل النفقات العامة للبنتاغون على الدعاية ( ١٩٠ ) مليون دولار سنويا . في الصراع من أجل الاستحواز على فكر المواطنين المدنيين وافراد القوات المسلحة تستخدم الدوائر العسكرية الاميركية بشكل نشيط أحدث منجزات العلم والتكنيك ، هذا وان التطور العاصف في الوسائل التكنيكية للدعاية الذي مكن من إيصال الصحف والراديو والتلفزيون الى كل عائلة سمح عمليا بجعل كل انسان موضوعا للتأثيرات الايديولوجية ، وفي المستقبل القريب فان احتمالات التطور في هذا المجال أكثر ضخامة ، وفي البنتاغون يعتقدون أن دور وسائط الدعاية في السياسة والاستراتيجية سوف يزيد باطراد .

يتمتع الجنرالات الاميركيون الآن بإمكانات تكنيكية هائلة من أجل نشر افكارهم الرجعية داخل البلاد وفي الخارج . « اذا اخذ بالحسبان أن ( ٢٤ ) مليون ميل من اصل ( ٣٠ ) مليون ميل لشبكة الاتصالات القومية في الولايات المتحدة الاميركية تتبع للبنتاغون او تخضع له بشكل أو بآخر فانه يصبح من الواضح جدا دور الدوائر العسكرية في هذه الشبكة » . ذكر ذلك « شيلر » البروفسور في جامعة أليبنوي في كتابه « وسائط الاعلام والمعلومات والامبراطورية الاميركية » الذي صدر في عام ١٩٧٠ ، ويضيف المؤلف مشيراً الى أن « كل الوسائط التكنيكية لنشر المعلومات الأكثر ضخامة تبدو



في الولايات المتحدة الاميركية تحت تصرف المجمع الصناعي -  
الحربي وبدون مراقبة» - وبرأيه - «تعتبر مراقبة وسائط الاعلام  
والمعلومات اول خطوة نحو السلطة السياسية» .

تعتبر الولايات المتحدة الاميركية اعظم دولة صحفية في الغرب ،  
وتلعب أجهزة الاعلام الاميركية دورا رائدا في « سوق الاخبار »  
لنجزء الاشتراكي من العالم . وان للموضوعات العسكرية توارد  
دائم في الكثير من ال ( ١٥٠٠ ) صحيفة تصدر يوميا في الولايات  
المتحدة الاميركية وآلاف المجلات والمطبوعات الدورية الاخرى .  
وتقوم وكالتا الانباء الرئيسيتان « اسوشيتدپرس » و « يونيندپرس  
انترنشل » بتزويد كل الدول الاجنبية عمليا بالمعلومات . وبالتالي  
فان هذه الدول مضطرة بالنتيجة لان تنظر الى العالم بعيون هاتين  
الوكالتين . وتعتبر شبكات الراديو والتلفزيون « أي - بي - سي »  
و « سي - بي - سي » و « أن - بي سي » مصادر للاخبار بالنسبة  
للملايين الناس في الولايات المتحدة الاميركية وخارجها ، وعن طريق  
هذه الشبكات تنتشر على نطاق واسع وجهات نظر العسكرية  
الاميركية ، وتقوم بعض دور الطباعة والنشر الاميركية بخدمة المجمع  
الصناعي - الحربي بشكل صريح مثل مجلة « يونايتد ستيس نيوز  
اند وورلد ريبورت » . ويقوم المجمع الصناعي - الحربي باستخدامه  
وسائط الاعلام والاتصالات الضخمة بتوجيه دعاياته المسمومة الى  
كل بيت اميركي . وان لساعات المقالات الصحفية المحشوة بالاضاليل  
وبرامج الراديو والتلفزيون المليئة بما يلائم العسكريين والرجعيين  
في الولايات المتحدة الاميركية لهي كما قال الشاعر يفتوشنكو:

تدخل الجسم

تضرب الاضلاع من طيرانها

كما السهام المسمومة

ومن جديد تنطلق في أحد ما . (١)

---

(١) يفتيني يفتوشنكو ، باطن تمثال الحرية . مجموعة « الجسر الشادي » .

موسكو ، ١٩٧٢ ، صفحة ١٢٤ .

في دولة « النموذج الاميركي للحياة » الخادع و « حرية الصحافة » و « الديمقراطية » تخضع اجهزة الاعلام لرقابة السلطات الكاملة . ان تنسيق نشاط الدعاية الاميركية يجري بمختلف الطرق والاساليب ، الا ان خيوط الادارة والتوجيه تتجمع دائما في اعلى مستوى وتتركز في ايدي القيادة العليا - في البيت الابيض والبنتاغون والحكومة . وتحفظ آلة الحكومة المعقدة تحت مراقبتها بكل فصول النشاط الدعائي والايديولوجي وكل مؤسسة كبيرة للنشر والراديو والتلفزيون عمليا . وتحمل دوائر المجمع الصناعي - الحربي في هذه الآلة المعقدة المكان البارز ، اذ تلعب وزارة الدفاع دورا جوهريا بالغا في ادارة وسائط الاعلام والثقافة الاميركية . ان مهمة قيادة النشاط الدعائي والايديولوجي مناطة بوزير الدفاع الاميركي . ويدير العمل في هذا المجال بشكل عملي مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة مع الاوساط الاجتماعية الذي يتمتع بصلاحيات كبيرة .

حسب اوامر وزير الدفاع الاميركي الصادرة بتاريخ ١٩ تموز من عام ١٩٦١ تتكون دائرة مسؤوليات مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة من ( ١٢ ) مسألة اساسية . وتشمل هذه المسائل الاساسية اعداد خط دعائي عام للبنتاغون ، واقامة رقابة على كل المواد والمواضيع التي لها علاقة بشؤون نشاط وزارة الدفاع والنظر في الخطابات الرسمية والتصريحات الصحفية بفية تأكيد مطابقتها للخط الرسمي واعداد تحليل للاخبار والمعلومات لوزارة الدفاع وهيئة رؤساء الاركان ... (١) . ويعتبر مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة شخصية ذات نفوذ في نظام التسلسل الانضباطي للبنتاغون ، وهو يتمتع بحق المشاركة في اجتماعات القمة المدنية والعسكرية للبنتاغون لدى تقرير السياسة العسكرية العامة ، واتخاذ القرارات حول بناء نظم اسلحة جديدة ، ويملك

---

1) A. Yarno Linsky. The Military Establishment, P. 200.

حق الاطلاع على المعلومات السرية لوكالات استخبارات الولايات المتحدة الاميركية ، وهو في الوقت نفسه على صلة وثيقة ودائمة مع وزير الدفاع ونائبه الاول واعضاء هيئة رؤساء الاركان ، ويقوم بتنظيم تقرير يومي لوزير الدفاع عن مواد ومواضيع الصحافة والراديو والتلفزيون فيما يتعلق بالسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، ويعمل مع الوزير على اعداد مخططات دعم هذا الخط الدعائي أو ذاك في الصحافة وتكذيب الانباء غير المرغوبة فيها من قبل البنتاغون .

الى جانب المؤتمرات الصحفية يقوم ديوان مساعد الوزير بتنظيم لقاءات وزير الدفاع في الاحوال غير الرسمية مع المراسلين الاوائل المعتمدين لدى البنتاغون ، ويتراس مساعد الوزير للعلاقات العامة عملية وضع المخططات الدعائية - المعلوماتية الطارئة للاحوال غير المتوقعة والمشاريع العملياتية للحملات الدعائية المرتبطة باتخاذ القرارات الهامة والكبيرة في مجال السياسة العسكرية .

تعتبر مديرية المعلومات العسكرية فرعا قياديا من فروع ادارة شؤون العلاقات العامة ، وهي تقوم بدور « تروست دماغى » للادارة ، وهنا يجري اعداد التوجيهات والتعليمات لالة البنتاغون الدعائية واصدار كل البيانات الصحفية للوزارة .

يهتم العاملون في مديرية شؤون الرقابة بالعمل من اجل الا تحتوي مطبوعات وزارة الدفاع على انباء قد تكشف معلومات سرية ، ولدى كشف اي تسرب في المعلومات السرية يتم التحقيق في ذلك بتكليف من مساعد الوزير ، وبذلك يتم تحقيق هدف منع نشر معلومات صحيحة عن نشاط البنتاغون .

انشأ البنتاغون على نطاق واسع مراكز لوسائل الدعاية التكنيكية الضخمة ، ففي مديرية المعلومات العسكرية يوجد قسم ضخم لانتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية والافلام المصورة التي يتم توزيعها على نطاق واسع في اميركا وفي الخارج . ويقوم المخرجون الاميركيون الكبار بالتعاون مع رجال الدعاية العسكريين برغبة ، اذ ان هؤلاء

الرجال لا يعانون من نقص في الامكانيات والوسائط ، ويلزم هؤلاء الرجال لدى تمويلهم الافلام المخرجين - المنتجين بالتقيد بكل تعليمات وتوجيهات الضباط العسكريين ، لذا فان قسما كبيرا من مثل هذا الانتاج السينمائي يتميز بالمستوى الفني المتدني وبمديح مضجر ممل للعسكرية . وكمثال على ذلك يمكن ايراد فيلم « القبعات الخضراء » الذي يمجّد الاعمال الاجرامية للمعتدين الاميركيين في فيتنام .

تملك وزارة الجيش برنامجا ذاتيا ومستقلا لانتاج الافلام بما يعادل ( ١ ) مليون دولار . ويستخدم الانتاج السينمائي والاذاعي للجيش من قبل ( ٣٠٠ ) محطة تجارية و ( ٥٠٠ ) محطة ثقافية في الولايات المتحدة الاميركية و ( ٤٠ ) محطة نقل وارسال للقوات المسلحة الاميركية المنتشرة في الخارج .

اضافة الى ذلك وخارج اطار ادارة العلاقات العامة هنالك في البنناغون شبكة للراديو والتلفزيون تخضع لمساعدة الوزير لشؤون الافراد ( الذاتية ) . تعطى برامج هذه الشبكة طابعا « تعليميا » ، وتستخدم هذه البرامج من قبل ( ٣٢٠ ) محطة للراديو و ( ٧٠ ) محطة للتلفزيون في ( ٢٧ ) دولة اجنبية ومن قبل سفن البحرية الاميركية المنتشرة في اعالي البحار . وهذه الافلام شكليا موجهة فقط للجنود الاميركيين ، اذ يتم توزيعها في الواقع على الدول الاخرى وتستخدم من اجل الدعاية لأفكار « العسكرية » .

يشمل نشاط مديرية اخرى بعد - وهي مديرية العلاقات مع اجهزة الادارة المحلية - كل انحاء اميركا . وهذا الجزء من البنناغون يهتم بشكل اساسي بالدعاية « بحسن سلوك » آلة الحرب الاميركية ، ولهذا الهدف تنظم المعارض الدعائية وتقام التمثيليات والمسرحيات وتعزف الموسيقى وتلقى الخطابات في مختلف اللقاءات والاجتماعات . ففي واشنطن فقط وعلى مدى سنة واحدة نظمت المديرية مئات الحفلات للفرق الموسيقية العسكرية أمام أكثر من ( ٥ ) ملايين انسان . ومن أجل الدعاية

للعسكرية تستخدم الفرق التمثيلية - الفئائية ذات الطابع الكنائسي ، وفرقة الجيش المظلية « الفرسان الذهبيون » معروفة ، وكذلك الفرقة البهلوانية « طيور النورس » التابعة للقوات المسلحة الجوية ، وكذلك فرقة القوات المسلحة البحرية « الملائكة الزرق » ، وقد شهد تلك الحفلات على مدى سنة أكثر من ( ١٥ ) مليون انسان .

يقوم قسم المحاربين القدماء والمنظمات القومية المدنية التابع لمديرية العلاقات العامة بتوثيق الصلات مع حوالي ( ٥٠٠ ) منظمة ، بدءا من الفتيان الكشافة وانتهاء باتحادات المحاربين القدماء . يعتبر قسم شؤون العمل قسما بالغ الاهمية ضمن نظام إدارة شؤون العلاقات العامة ، فهنا يلتقي ممثلو البنتاغون مع مجموعات رجال الاعمال والقادة النقابيين ، واثناء اللقاءات الخاصة او العامة تناقش مسائل الانتاج الحربي والسياسة والاستراتيجية . ويصدر القسم نشرة شهرية مجانية « نشرة الصناعة الدفاعية » ، غير ان الصفقات الاساسية بين العسكريين والشركات لا تتم هنا بالطبع . ويقوم هذا القسم في كثير من ادواره من اجل صرف انتباه الناس عن النوايا الخفية لآلية المجمع الصناعي - الحربي .

يقوم البنتاغون على نطاق واسع بتنظيم الرحلات للصحفيين الى مناطق المنشآت العسكرية داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها بهدف الدعاية السياسية . وغالبا ما تمت هذه الرحلات الدعائية على طائرات سلاح الجو الاميركي بالتحديد وبشكل خاص الى فيتنام حيث ذهب مئات المراسلين ، وبالمقابل كان يطلب من الصحفيين تأييد المفامرة العدوانية للولايات المتحدة الاميركية في الهند الصينية . كذلك تقوم الاحتكاكات الضخمة من جهتها بتنظيم رحلات للمحققين الصحفيين الى المصانع والمعامل من اجل الدعاية والترويج للانتاج الحربي . فقد قامت شركة « جنرال داينميكس » مرة بتنظيم رحلة لأكثر من ( ٢٠ ) صحفيا الى معاملها في تكساس حيث كان يصنع طراز جديد لقاذفة - مطاردة . وكانت حصيلة

هذه الرحلة مقالات عديدة في الدفاع عن هذه الطائرة بالرغم من أن تصميمها تميز بعدم الدقة وفي نهاية المطاف عدلوا عن المشروع .  
بغير قيادة وزارة الدفاع الاميركية انتباها مركزا لعملية اعداد الاختصاصيين في مجال الدعاية . ففي حصن هاريسون ( ولاية انديانا ) يملك البنتاغون مدرسة للمعلومات العسكرية . في هذه المدرسة يتلقى الطلاب محاضرات نظرية ودروسا عملية في الصحافة والدعاية ، ويتعرفون على العمل في الراديو والتلفزيون ، ويتقنون اسرار انواع أخرى من تكنيك المعلومات . ويتعلم في هذه المدرسة سنويا اكثر من ألفي طالب من مختلف فروع القوات المسلحة الاميركية .

الى جانب المراكز والخدمات الدعاية التابعة لمساعد وزير الدفاع لشؤون العلاقات العامة يوجد هنالك في وزارات الجيش والاسطول والطيران اجهزة دعائية مستقلة يبلغ عدد العاملين فيها الدائمين والمؤقتين بضعة آلاف .

تقيم الهيئة العسكرية - البحرية الاميركية صلات تماس مباشرة مع ( ٦٠٠ ) محطة تلفزيون و ( ٥٠٠٠ ) محطة راديو ومئات من اجهزة الاعلام الاخرى . ويقود رجال الدعاية من القوات المسلحة البحرية عملا واسعا لنشر افكار العسكرية بين المواطنين في كثير من المدن الاميركية التي تبعد مئات الاميال عن شواطئ المحيطات . وهذا يشمل المطبوعات من الصحف والمجلات وملحقاتها الاسبوعية والرسائل البريدية والصلات المباشرة والارسال بواسطة الراديو والتلفزيون والدعاية والمنشورات واللوحات على الطرقات والتجهيزات الالكترونية ...

كل هذا النشاط الدعائي موجه لتبرير المخططات الباهظة الثمن لدى الراي العام الاميركي لتوسيع القوة البحرية الاميركية التي يناط بها دور هام في الحسابات السياسية - العسكرية الحالية للدوائر الحاكمة في اميركا .

وان مثل هذا الاعداد الايديولوجي الواسع للأفراد تقوم به ايضا

ورارات الجيش والطيران في الولايات المتحدة الاميركية . اذ تملك القوات المسلحة الاميركية حوالي ( ٢٥٠ ) محطة راديو وعشرات من امراكز التلفزيونية المنتشرة في مختلف مناطق العالم . وتعتبر الصحافة البرجوازية وسيلة هامة لتكوين وجهات النظر السياسية لدى عسكري الجيوش الامبريالية ، فوزارة الدفاع تصدر العديد من مختلف أنواع المنشورات السياسية والكتب والمجلات بمعدل ( ١٠ ) ملايين نسخة في العام . وتوزع الموضوعات الصحفية الدورية بانتظام على حوالي ( ١٥٠ ) صحيفة عسكرية . ويعرض سنويا على شاشات السينما ( ٢٤ ) مجلة - سينمائية معدة حسب طلبات البنتاغون . كل هذه « البضاعة » وغيرها تسخر لاقناع الناس وافراد القوات المسلحة بأضاليل الطابع التحريري والمهمة الديمقراطية والدور السلمي لالة الحرب الاميركية .

تكمل روابط الجيش والبحرية والطيران امكانات البنتاغون في الاعداد الايديولوجي للرأي العام والمواطنين ، فهي تلعب أكثر الادوار نشاطا في نشر وجهات نظر المجمع الصناعي - الحربي ، وكما يقول دونوفان « تقوم هذه الروابط بحملة علنية باسم القوات المسلحة لصالح توسيع الجيش والاسطول والطيران ومن أجل تسليح أكبر وأفضل ، وتحمل اعتقاداً أنهم طابعا حربيا وعسكريا معاديا للشيوعية » وتبدي الروابط نفوذاً هاماً في تكوين وتغيير وتسعير نظرات المجتمع » . وتتركز بين ايدي الروابط اذرة هامة للتأثير السياسي حتى في الاجواء العليا لواشنطن .

يوجد هنالك شكل خاص لتوزيع العمل بين الجنرالات وارباب الصناعة الحربية ، فهؤلاء الاخرون يبدون نشاطا أكثر لدى حل مسائل توزيع العقود وبرامج صنع نظم جديدة من الاسلحة ... ففي مثل هذه الاحوال - كما يقول الباحث الاميركي هانتفون في كتابه « العسكري المحترف » - تبدو الروابط ملكية أكثر من الملك - أي البنتاغون . وهي لا تتأخر في الدفاع عن مصالح القوات المسلحة الى تلك الدرجة مثل قادة القوات المسلحة انفسهم ، لذا

بهي تملك حرية أكبر بكثير في الترويج لهذه المصالح وتقدمها بمساعدة مجموعة أكبر من الوسائل السياسية» (1) .

لقد جرى عدد غير قليل من الحملات الدعائية لصالح قادة المجمع الصناعي - الحربي بغية دفع الحكومة نحو الاتجاه السياسي الذي من شأنه تلبية مصالح الدوائر العسكرية بشكل أكبر والحصول من البيت الأبيض على قرارات لتعزيز سباق التسلح وزيادة الميزانية العسكرية . وقام قادة المجمع على نطاق واسع وعلى مدى سنوات عديدة - حتى لقاء موسكو بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية - بنشاط فعال في مسألة اقامة نظام دفاعي مضاد للصواريخ .

في نهاية الستينات نظم المجمع الصناعي - الحربي حملة دعائية شاملة لتحجيد المعارضة في البلاد وفي الكونغرس ضد برنامج جديد لتعزيز سباق الصواريخ النووية. وعندما بدأت في الكونغرس مناقشة مشروع « سيفغراد » كانت قد اعدت في البنتاغون مذكرة من سبع عشرة صفحة تتحدث عن ضرورة « استخدام كل اشكال العلاقات مع الرأي العام والاطراف الاجتماعية بهدف تأمين قرار ايجابي حول مسألة الشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ ، ووقعت على العاملين في وزارة الدفاع مهمة اعداد انفسهم ومساعدة الصحفيين المعروفين والكتاب والمخرجين السينمائيين لتحضير واعداد « المقالات الملائمة » لنشرها في الصحف والمجلات وعمل الافلام واللوحات والمعارض واقامة المؤتمرات لدعم افكار نظام الدفاع المضاد للصواريخ .

انطلقت مسيرة في البلاد من جيش كامل من المسؤولين السياسيين والعسكريين الحكوميين الذين يشغلون مناصب هامة والعلماء والاساتذة لاقناع الرأي العام والمواطنين في « الضرورة الحياتية » للشبكة الدفاعية المضادة للصواريخ . ولقد قام شخصيا

---

1) S. Huntington. The Common Defense. New York, 1961, P. 297.



كل من وزير الدفاع ليرد ووزير الخارجية روجرز باتخاذ خطوات لجذب أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات العمال الذين لم يأخذوا لذلك الحين موقفا بعد لصالح النظام الدفاعي المضاد للصواريخ نحو جهتهم . وبدأ الضغط على النقابات يفعل فعله واتخذت قيادة النقابات موقفا يؤيد اقامة شبكة « سيفغراد » المضادة للصواريخ ، وقد عارض اقامة هذه الشبكة فقط اتحاد نقابات عمال صناعة السيارات والطائرات الذي صار رئيسه والتر ريز منذ القطيعة مع الاتحاد العام لنقابات العمال يشغل مواقع ليبرالية و « باتشيه » ( ١ ) . وكذلك اتحاد عمال المناجم الذي يناهض مبدئيا تطوير الطاقة النووية المنافسة للفحم ، وتبنى قادة الاتحاد العام للنقابات موضوعا قادة المجمع الصناعي - الحربي القائلة بأن اقامة الشبكة المضادة للصواريخ تعتبر نعمة للبلاد ، اذ ان برنامج « سيفغراد » يهيء على وجه الاجمال عملا للمليون انسان في ( ١٥ ) ألف مصنع في ( ٤٢ ) ولاية .

لم تقف الاجهزة الدعائية للاحتكارات العسكرية الضخمة التي لها مصححة مباشرة في المليارات من الدولارات التي ستنفق على اقامة شبكة « سيفغراد » بدون تأثير ، فبفضل جهودها نظم اختبار للرأي العام وكانت نتائج الابحاث السوسولوجية « باعثة على الارتياح » : صوت ٨٤ بالمئة من الاميركيين لصالح الدفاع المضاد للصواريخ ، وقام ( ٣٥٥ ) من الشخصيات المعروفة بتوقيع عريضة لصالح هذا البرنامج . وكلف نشر هذه العريضة ما يسمى بلجنة السلام والامن ( ٧٠ ) ألف دولار . كان من بين موقعي العريضة ( ٦٤ ) مديرا او مسؤولا اداريا كبيرا للشركات المدعوة لأن تساهم

---

(١) باتشيه : صفة من كلمة بانسيفيزم : وهو مذهب سياسي برجوازي مغادع يرفض كل أنواع الحروب بما فيها حروب التحرر الوطني والحروب الثورية والحروب العادلة الاخرى .

( المترجم ) .

في تنفيذ برنامج الدفاع المضاد للصواريخ . ووزع مجلس شيكاغو للأمن الأميركي في ذلك الوقت ( ٢٠ ) ألف نسخة من منشور مكرس لبرنامج « سيفغراد » . وقد استقبلت دوائر المجمع الصناعي - الحربي بتحفظ شديد المعاهدة السوفياتية - الأميركية الموقعة في أيار من عام ١٩٧٢ في موسكو حول تحديد الشبكات المضادة للصواريخ ، وتحت قبة الكابيتول انطلقت أصوات غير قليلة من أنصار توسيع السباق الصاروخي - النووي ننادي ضد الانفراج ومن أجل العودة الى « الحرب الباردة » وحاولت هذه الأصوات التشكيك في مدى الحاجة الملحة لهذه المعاهدة الدولية البالغة الأهمية .

إن نظام مراقبة وسائل الاعلام المعقد والمختلف الاشكال المطبق في أميركا يصل الى أهدافه بالمساهمة النشيطة لدوائر المجمع الصناعي - الحربي ، وأن الجزء الاساسي من الصحف والبراديو والتلفزيون يتناول القضايا الدولية الرئيسية يقوم بنشر المعلومات بالشكل والحجم اللائمين للدوائر الرسمية ، وأن امكانيات القاء الضوء بشكل موضوعي على الاحداث محدودة ، وأجهزة الدعاية انحطت حتى أصبحت سلاحا طيعا لاتجاه السياسة الخارجية للرأسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الأميركية ، تلك الدولة ذات آلاف الصحف والمجلات وذات أكبر شبكة متطورة للوكالات الاعلامية نجد سكانها مزودين اعلاميا بشكل سيء ، وليسوا مطّعين على القضايا والاحداث الجارية على المستوى الدولي ، ولا يملكون تصورا صحيحا عن التغيرات الجارية في العالم .

الا انه على وجه الاجمال أمكن للعسكريين الأميركيين باستخدامهم لامكانيات الجهاز الدعائي والايديولوجي الاحتفاظ بالمواطنين الأميركيين وبطبقات معينة في دول أخرى تحت تأثير دوغمائياتهم ، وتتابع الدوائر العسكرية الأميركية زرع مفاهيم « سياسة القوة » وما يسمى بنظرية « عدوانية » الاتحاد السوفياتي في أذهان الناس . وبلاستناد الى هذه الاسطورة المجردة والمفتقدة الى أية

أرضية على الإطلاق تسعى الدعاية الرجعية الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية الى اعاقه العملية الايجابية للتخفيف من حدة التوتر الدولي البادية بعد زيارة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الى الولايات المتحدة الاميركية . وبفض النظر عن كل محاولات الدوائر العسكرية لقلب واقع الامور في داخل الولايات المتحدة الاميركية وخارجها فان الشعب الاميركي يحمي التحسن الملحوظ في العلاقات السوفياتية - الاميركية . وكثيرون الآن يعتقدون أن الإرادة المتوفرة لدى الطرفين بشكل واضح في احترام حقوق ومصالح كل الشعوب تعتبر العنصر الهام للتحسين الجذري للموقف الدولي ، وتفتح امكانيات كبيرة للتعاون البناء بين كل الدول الاخرى ، وهذا هو ما يفسر سعي بعض المنظرين البرجوازيين الى اخفاء المحتوى الحقيقي لسياسة المجمع الصناعي - الحربي بأي شكل من الاشكال وطمس تعارضها مع المصالح الجذرية للشعب الاميركي والخطر الجدي الكامن في هذه السياسة على قضية السلام الشامل .

يعطون في الاجواء القيادية للمجمع الصناعي - الحربي افضلية لاشكال الدعاية الهجومية لا الدفاعية . وهذا المبدأ يتجسد في الاعلام السريع وبشكل أعظمي للصحافة عن الخطوات أو الاعمال المتخذة أو المخططة وفي معالجة الاحداث الجارية أو تكذيب الانباء غير المرغوب فيها من قبل الدوائر العسكرية . ولدى التفكير والبحث في الحلول المتعلقة بمختلف فصول السياسة يجري في البنتاغون وفي المراكز العسكرية الاخرى اعداد مجموعة كاملة من الاجراءات المناسبة من أجل تأمين رد الفعل اللازم للرأي العام والكونفرس . بهذا الهدف مثلاً تنظم المؤتمرات الصحفية لوزير الدفاع ولناثبه والمسؤولين الكبار الآخرين في البنتاغون ، وتخطط حملات خطابية لرئيس هيئة الاركان ولجنرالات وادميرالات البنتاغون . . . . والموضوع الاساسي لخطاباتهم هو محاولات وضع أسس لضرورة « الوحدة الوطنية من أجل احراز النصر » والترويج

لصالح تحضير انواع جديدة من الاسلحة وتبرير النشاطات العسكرية الاميركية التي تشكل خطرا على قضية السلم في مختلف مناطق العالم .

يقف فيلق المراسلين الاميركيين المعتمدين لدى وزارة الدفاع الاميركية على اهبة الاستعداد دوما ، ويبلغ عدد هؤلاء المراسلين ثلاثة آلاف شخص ، ومن خلالهم تنشر اسبوعيا كتلة ضخمة من المواضيع والمواد والصور ودعايات الشركات الكبيرة العاملة في حقل الصناعة الحربية في الصحف ومجلات الاعلان الاخرى ، وان هذا التيار الدعائي الصادر عن البنتاغون يضع البصمة الضرورية للجنرالات على طابع نشاط الجزء الاساسي من وسائل الاعلام حتى ولو من جراء حجمه الكبير .

اما فيما يسمى « لائحة الاسماء » للبنتاغون فيرد عدد اقل بكثير من الصحفيين . فهنا يرد حوالي ( ٧٠ ) اسما من المحققين الصحفيين الموثوقين بشكل خاص ، والذين يحاطون علما قبل الجميع في وزارة الدفاع بالاحداث الجارية ، وينتمي كذلك الى اصحاب الامتيازات المعلقون في واشنطن ومحوري الاقسام الرئيسية في الصحف والاذاعة . وفي النتيجة يوجد هناك حوالي ( ٢٥٠ ) شخصا ممن يشكلون الشريحة الصحفية لوزارة الدفاع الاميركية . وبواسطة هذه الشريحة يتم تأمين النشر الدوري والمنظم « للمقالات والتعليقات القيمة مع شرح لمواقع ومواقف المجمع الصناعي - الحربي وللمواضيع المقررة للقارئ العادي بذلك القدر الذي تقرر فيه لدوائر كونغرس وحكومة الولايات المتحدة الاميركية » ( ١ ) .

لتلزم قيادة البنتاغون بمبدأ آخر وهو الانتقاء الدقيق للمواضيع ذات الصفة المستقبلية والمعدة للنشر في الصحافة والالتزام الصارم بالسرية ويجب الا تضلل احدا وفرة المعلومات الصادرة عن

---

1) A. Yarmolinsky. The Military Establishment, P. 211.

البتاغون والبساطة الظاهرية في الوصول الى مصادر الاخبار :  
فهذا الشيء يحفظ فقط يافطة « الحكومة المفتوحة » و « حرية  
الصحافة » في اميركا .

في الواقع الامر مختلف فكل قنوات المعلومات في البتاغون هي  
موضع اهتمام ثابت من قبل السلطات العسكرية . اذ ان القنوات  
التي من الممكن عبرها نشر معطيات غير مرغوب بنشرها بالنسبة  
للعسكريين ورجال الصناعة الحربية هي مغلقة حتى الصمم .

تتوافر بين ايدي موزعي المعلومات العاملين في البتاغون  
مجموعة كاملة من اجراءات الملاحقة التي من الممكن تطبيقها ضد  
الصحفيين الذين يتجاوزون الحدود غير المسموح بها . واقل هذه  
الاجراءات ضررا هو الابعاد الكامل عن مصادر المعلومات . فمثلا  
بعدها قامت صحيفة « نيويورك تايمز » بنشر موضوعات ومواد عن  
مخططات لارسال مجموعة جديدة من الجنود الاميركيين الى  
فيتنام ، منع المراسل الحربي لهذه الصحيفة من تخطي عتبة  
البتاغون على مدى أشهر عديدة حتى بأبسط المواضيع .

غالبا ما تلجأ آلة الحرب الى اجراءات اشد قساوة وتقوم بتنظيم  
حملات الافتراء والملاحقة ضد الناس الذين يقومون بنشر مواد  
ومواضيع من المفروض ان تبقى في حيز السرية والكتمان ، وتلصق  
بهم تهمة « خيانة الامة » و « مساعدة اعداء اميركا » ، وتجرحهم الى  
المحاكمات القضائية ، وبواسطة مثل هذه الاساليب البوليسية  
تحاول الدوائر العسكرية الاميركية ابقاء « الصحافة الحرة » في  
الولايات المتحدة الاميركية في حالة طواعة دائمة .

يعتقدون في الاجواء العسكرية العليا في واشنطن ان الخاصة  
اللازمة للمعلومات المنشورة هي أن تكون هذه المعلومات ذات توجه  
مستقبلي وذلك لكي تتم عملية التضليل المباشر للرأي العام فيما  
يتعلق بجوهر سياسة الطبقة الحاكمة .

من المعروف على نطاق واسع في هذا الشأن نصريح مساعد  
وزير الدفاع الاميركي للعلاقات العامة سيلفرستر : « ان لأجهزة

الاعلام الحكومية الحق في الكذب وخداع الشعب نفسه في سبيل الانقاذ القومي» (١) - وقد اعترف غولدينغ الذي خلف سيلفرستر في منصب مساعد وزير الدفاع للعلاقات العامة في السنوات الاخيرة من رئاسة جونسون في الكتاب المنشور «صادق أو انقض» انه على مدى اربع سنوات «ضلل الشعب الاميركسي وزوده بمعلومات مغلوطة» .

ان الكذب والخداع يملأ كل سياسة الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية وخاصة في المسائل المتعلقة بتحضير وشن الحروب العدوانية والتدخل المسلح في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى وسباق التساح ، وقد توافقت الحرب في الهند الصينية التي امتدت لسنوات عديدة بحملة من النفاق والكذب اللفظ لم يسبق لها مثيل . لقد كان جوهر سياسة حكومة الولايات المتحدة الاميركية في فيتنام مغطى بغيمة كثيفة من المعلومات المغلوطة . قال ذلك أوثانت السكرتير العام السابق للامم المتحدة ، وقد رجع في ذلك عندئذ الى عوامل ملموسة تشهد على ان الانباء الواصلة الى المواطنين الاميركيين عن الاعمال العسكرية في الهند الصينية هي انباء محضرة وتمت تصفيتها رسميا بشكل يلائم البنتاغون والدوائر العسكرية الاميركية .

كان الخداع والطابع المجرم لأعمال المعتدين الاميركيين ضد الشعب الفيتنامي مكشوفين بشكل كامل ومفصوحين أمام الرأي العام العالمي في الوثائق الرسمية العديدة وفي شهادات شهود العيان وفي المقالات الصحفية وفي الابحاث المتخصصة العائدة لمؤلفين من مختلف بلدان العالم . من بين هذه الادلة تحتل وثائق البنتاغون السرية حول سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الهند الصينية المنشورة في عام ١٩٧١ أهمية خاصة ، اذ بان فيها من الداخل المطبخ السياسي القذر الذي قام بتحضير واعداد مخططات

---

1) A. Yarmolinsky. The Military Establishment, P. 220.

الحرب الاميركية القذرة . وقد اتسمت بالكذب الوقح كل المراحل الاساسية لتصعيد العدوان الاميركي على فيتنام . وقبل أن تتخذ حكومة جونسون قرارها بالبدء بالقصف الشامل لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية وبالمساهمة المباشرة للقوات العسكرية الاميركية في الاعمال الحربية فقد تمت عملية تحضير مسبق « لرواية التمويه » بفية خداع الشعب الاميركي والكونغرس والرأي العام البرجوازي مرة أخرى . فلقد ورد في الوثائق الرسمية المعلنة للبيتاغون أن الحكومة أنهت لتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٦٤ وضع مشروع قرار يؤمن « المبرر القانوني » للهجوم على جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتلا ذلك - حسب السيناريو المعد سلفا - التحرش الاستفزازي في خليج تونكين الذي جرى خلاله « تعرض مدمرتين اميركيتين لهجوم من قبل الفيتناميين الشماليين » . وهكذا في ٧ آب ١٩٦٤ ظهر الى النور « بيان كونغرس الولايات المتحدة الاميركية بشأن تونكين » الذي سمح لجونسون ببدء الاعمال الحربية ضد جمهورية فيتنام الديمقراطية . وفي الحقيقة يمكن أن تأخذ هذه الوثيقة الباعثة على العار مكانها في « القائمة السوداء » الى جانب « اعلان إسمارك » و « برقية إيما » وتحرش الهتلريين ضد الاذاعة في « غليفتسه » واعمال العنف والقرصنة الاخرى . واستنادا الى « الحق » الصادر عن « بيان تونكين » بدأت حكومة الولايات المتحدة الاميركية في الايام الاولى من عام ١٩٦٥ بشن قصف جماعي وشامل لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وتابعت أعمال القصف في السنوات التي تلت بقسوة متزايدة ، الا أن هذا الفصل من عدوان الامبريالية الاميركية لم يحطم - كما هو معروف - ارادة الشعب الفيتنامي في النضال من أجل الحرية والاستقلال بالرغم من الخسائر الفادحة التي الحقها به هذا العدوان .

وصفت صحيفة « نيويورك بوست » أعمال العسكريين الاميركيين بأنها « ملف من الكذب تراجيدي وملئ بالوقائع » ، وبالنسبة لهذا الموضوع فقد اثارت استياء خاصا لدى الرأي العام الاميركي وقائع

انتخابات عام ١٩٦٤ المرتبطة مباشرة بقرار حكومة جونسون حول توسيع ابعاد العدوان في الهند الصينية .

حاز ليندن جونسون عند ذاك على اكثرية الاصوات بفضل نقده للمواقف المتطرفة لمنافسه في صراعه على البيت الابيض « صقر الحروب » باري غولدووتر . فقد كان جونسون يردد : « هنالك من يؤكد بأنه يجب علينا أن نرمي بالقنابل على الشمال ، نحن لا نريد أن يجد شبابنا الاميركي نفسه متورطا في حرب برية في آسيا » . في نفس اللحظة صادق جونسون على قرار تصعيد العدوان . ومن المفهوم طبعاً ان « قرار تونكين » كان قد تم وضعه من قبل ، الا ان تنفيذه العملي كان مؤجلاً انطلاقاً من حسابات سياسية . وقد ذكر في الوثيقة السرية للبتاغون ان « عدداً من الاجتهادات التكتيكية قد اعاق عملية الانتقال المباشر الى حيز العمل ، وقد كانت الحملة الانتخابية للرئيس على أشدها ، وقد ظهر فيها مرشحا تقوده مبادئ الحكمة والتريث على عكس المتهور باري غولدووتر » .

بعد كشف أسرار القصر في واشنطن لدى الشعب صرح غولدووتر قائلاً : « أنني كنت أعرف دائماً بشكل جيد المخططات الحربية لزعيم البيت الابيض » . فعلاً يا له من منظر للآلهة . فزعيماً حزبي الولايات المتحدة الاميركية المتنافسان والمتطلعان نحو سفل أهم منصب سياسي مسؤول في السياسة الاميركية يعرفان بشكل رائع انهما بعد الانتخابات سوف يتبعان خطاً محفوفاً بأكثر العواقب الدولية جدية . فأحدهم رائد لهذا الخط - يقول تقرير البنتاغون بأنه لا يمكن ان يكون هنالك شك في ان « الرئيس نفسه كان الشخصية الرائدة في عملية اذكاء القوة في بداية عام ١٩٦٥ » - والآخر مطلع بشكل كامل على مخططات منافسه ، لكنه يحتفظ بصمت مطبق حول ذلك ، وكلاهما يقولان « الحقيقة » لناخين ، ولا يخفيان شيئاً عنهم في شروط « الديمقراطية الاميركية » . وهذا لا يعتبر المثال الوحيد على الانحطاط واللامبدئية . فتقرير البنتاغون المؤلف من ( ٤٧ ) جزءاً يحتوي عليها بوفرة .



نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » في أحد أعدادها مقتطفات من تقرير البنتاغون ، وقارنتها بالتصريحات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الاميركية ، فكانت المحصلة مدهشة ، فلقد كان هنالك تناقض تام بين ما يحكى للناس وبين ما يطرح في المجالس الخاصة فيما يتعلق بنفس المواضيع .

من بين مختلف الفصول الدعائية لحكومة جونسون يعطى مكان خاص للمذكرة بعنوان « خمس وعشرون جهدا سلميا للولايات المتحدة » . وقد كرست هذه المذكرة اساسا لكيل المديح « للثوقات » الدورية المعلنة من قبل واشنطن للقصف المجرم لأراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية . أما التعرف على الوثيقة السرية للبنتاغون المتعلقة بهذا الموضوع فانه يقع في عكس ذلك : فقد تمت التوقيعات في القصف الجوي على جمهورية فيتنام الديمقراطية باصرار من الكونغرس بهدف تبرير واعداد التصعيد اللاحق للحرب . وقد كانت القيادة العليا للولايات المتحدة الاميركية تعتبر الانقطاعات في القصف « وسيلة لاضعاف ومن ثم تعزيز التوتر » . واستخدم رفض الجانب الفيتنامي الشمالي « التجاوب » مع ايقاف القصف تنوع من « الحجة » لصالح التصعيد اللاحق للعدوان الاميركي . اذ جاء في البرقية الايضاحية المرسلة من الحكومة الاميركية الى كل السفارات الاميركية في الخارج ما يلي : « يجب عليكم أن توضحوا أن هانوي ترفض خطط الايقاف الجزئي للقصف مع المقترحات المرافقة له في كل الاحتمالات ، وبذلك تفتح لنا أيدينا » . ومن المفهوم أن ذلك يعني تنفيذ فصول عدوانية جديدة ضد الشعب الفيتنامي .

« كذب . كذب ، وليس هنالك شيء غير الكذب ، الخداع والفسخ في كل مكان . وهذا طبعا ينسف ثقة الشعب الاميركي بالحكومة » بمرارة قال ذلك السيناتور ماكغفرن حول « أخلاق الغابة » في القمة الحاكمة في واشنطن لدى تعليقه على ما نشر في ملف البنتاغون .

انار فضح الميكانيكية الكواليسية للعدوان الاميركي استياء واسعا ومشادات حادة خارج الولايات المتحدة الاميركية ايضا . ففي الدوائر السياسية وأوساط الراي العام للعديد من البلدان بما فيها حلفاء واشنطن في الاحلاف العسكرية تضاعف نقد العدوان الاميركي والسياسة المخادعة ، وتزايدت العوامل التي تؤكد مخاطر العمل المشترك مع المسؤولين العسكريين الاميركيين .

لقد أثارت التعليقات الاستفزازية لجونسون حول افكار الرئيس الفرنسي ديغول بشأن حياد الهند الصينية والتي عرفت من وثائق البنتاغون رد فعل حاد في الدوائر السياسية الفرنسية . وقد اعطى الرئيس الاميركي امرا في تعليماته لكاتودج بالرفض الحازم لوجهات النظر الفرنسية . والراي العام الكندي كان مستاء من ان الولايات المتحدة الاميركية قد استخدمت لأكثر من مرة المندوب الكندي في لجنة المراقبة الدولية في فيتنام من أجل تنفيذ مهماتهم السرية . والحكومة البريطانية التي ساندت بالاساس كل « روايات التغطية » كانت مضطرة تحت تأثير ضغط الراي العام لأن « تعبر عن قلقها » ازاء تصرف الاميركيين في الهند الصينية . ويتضح من وثائق البنتاغون كيف أن واشنطن ابدت القليل من الحياء في جرها لكل من استراليا ونيوزلاندا الى المفامرة الفيتنامية . وتزايد الالاحاح بالابتعاد عن سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الهند الصينية في بلدان غربية كثيرة بعد اقتضاح ما كان ينطوي عليه ملف البنتاغون .

كتب لينين في معرض فضحه لنشاطات الدعاية البرجوازية ان هذه النشاطات تفضي الى المبدأ القائل : « اكذب ، اصرخ ، اصنع ضجيجا » . ثم كرر الكذب فان شيئا ما سيبقى » . فبهذه القاعدة بالذات يتمسك العسكريون الاميركيون اكان ذلك ابان الحرب الطويلة العدوانية في فيتنام او في الظروف الحالية للانفراج الدولي والتعاون البناء السلمي ذي المنفعة المتبادلة بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . غير أن الزيف والافتراء والكذب أكثر

ما نغلب ضد المسؤولين العسكريين أنفسهم ، فكم من مرة وجد قادة المجمع الصناعي - الحربي أنفسهم في زاوية العار من جراء فزع مخططاتهم المغامرة وأعمالهم الإجرامية .

وهكذا ففي بحث من الأبحاث الأولى لنتائج الحرب بالنسبة لولايات المتحدة الأميركية كتب المعلق المعروف جيمس ريسنور ما يلي : « تخرج أميركا الآن من فيتنام بعد أطول نزاع مرير منذ الحرب الأهلية ، إلا أن فيتنام لم تخرج من أميركا ، إذ أن تأثير هذه الحرب - على الأرجح - سوف ينعكس على الحياة الأميركية لسنوات عديدة ، وبالرغم من السابق لاوانه بعد اجراء عملية تمييز بين الآثار المؤقتة والآثار البعيدة المدى ، إلا أنه هناك شيء واضح جلي : لقد طرأ من جراء هذه الحرب تدنٍ حاد في احترام الشخصيات المسؤولة في الولايات المتحدة الأميركية ، تدنٍ ليس فقط في احترام السلطة المدنية للحكومة ، وإنما كذلك السلطة الأخلاقية للمدارس والجامعات والمطبوعات والكنائس وحتى الاسرة ... » ( ١ ) .

يعطي الاتحاد السوفياتي - انسجاما مع برنامج السلام - أهمية مبدئية لازالة بؤرة الحرب في الهند الصينية على أساس احترام الحقوق المشروعة للشعوب المتعرضة للعدوان .

ان ما جرى تثبيته أثناء المحادثات السوفياتية - الاميركية في حزيران من عام ١٩٧٣ من ضرورة التنفيذ الصارم لاتفاقية باريس حول فيتنام بدون أي تدخل من الخارج ليخدم قضية السلام ، الشيء الذي يؤمن لكل شعوب الهند الصينية تحقيق امكانية العيش بسلام .

## — الاداة الصلبة

في مقالته « الثورة البروليتارية والمردد كاوتسكي » أكد لينين

---

1) «The New York Times», January 24, 1973.

على ان « الجيش في الدول الامبريالية هو اداة صلبة للحفاظ على النظام القديم والسند الاكثر صلابة للانضباط البرجوازي والمحافظة على سيطرة راس المال ، والحفاظ على الخضوع العبودي والتربية عليه ، واخضاع الكادحين له » (١) .

هذه الكلمات اللينينية ذات الدقة المتناهية تكشف الوظيفة الاجتماعية - السياسية للقوات المسلحة المعاصرة للولايات المتحدة الاميركية وجوهر النظرة العالمية لالة الحرب وذلك الجزء من الراسمال الاحتكاري المرتبط بها . ولقد كان الشيء المميز بالنسبة لزعماء المجمع الصناعي - الحربي الاميركي هو الحقد العارم نحو دول المعسكر الاشتراكي وافكار التقدم ، ووقوفهم بعداء ضد سياسة التعايش السلمي وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية . ما زال البعض من هؤلاء المسؤولين الذين حازوا على « مجد » من جراء « الحرب الباردة » ، والذين يشعرون بالضيق في الموقف الجديد يحاول العمل كالسابق ، فهم يظهرون الشكوك في اخلاص الدول الاشتراكية ويحذرون الناس من « التهديد السوفياتي » الخفي ، ويكررون الشعارات القديمة « لدلاس » عن « ابعاد الشيوعية » .

ان تفكيرهم موجه نحو الحفاظ على حدة التوتر الدولي وتنمية القوة العسكرية لبلوغ الاهداف العدوانية التآمرية .

بالرغم من نشاطات وادعاءات هذه المجموعات فانه ليس باستطاعتها الآن عرقلة الانفراج في أوروبا وفي العالم كله ، ومن البديهي انه لا يمكنها الا تحذير الناس من الارادة الطيبة . هذا بالاضافة الى ان الامبريالية الاميركية تتابع بشكل نشيط عملية سباق التسلح ، والنفقات الحربية لم تقلص ، وما زالت تحتفظ تحت السلاح بالجيوش الجرارة والقواعد العسكرية العديدة . بالرغم من ان القوات المسلحة الاميركية ولدت ابان الحركة

---

(١) لينين - المؤلفات الكاملة - الجزء ٣٧ ص ٢٩٥ .

السياسية الثورية والنضال ضد الاستعمار ، إلا أن الجيش الأمريكي كان تاريخيا سندا لأكثر الدوائر رجعية . ففي هذا الجيش تغلبت وجهات نظر المزارعين الجنوبيين الذين تمكنوا من ابقاء عدد كبير من المناصب القيادية تحت نفوذهم حتى بعد انتصار الشماليين عليهم في الحرب الاهلية .

نكونت فلسفة الدوائر العسكرية الاميركية و « قواعد شرف » القوات المسلحة الاميركية تحت تأثير افكار الارستقراطية التي خاضت المستعمرات الاميركية المعارك ضدها ، وكانت التقاليد وطرق التفكير في الجيش والاسطول منقولة من العالم القديم من حيث خرجت الكتلة الاساسية من الضباط .

في وقتنا الراهن نجد أن الضباط العسكريين الاميركيين ميالين نحو العادات الارستقراطية وتقاليد الجيوش القديمة لانكلترا وفرنسا والمانيا . وهم يقلدون حتى الانظمة المتبعة في الدكتاتوريات العسكرية في امريكا اللاتينية . وقد استعارت الشريحة العسكرية الاميركية من التقاليد القديمة للارستقراطية الانكليزية مثل هذه الاوضاع مثل : يعتبر الضباط فقط « جنتمانيون » ، وتعتبر اطاعة القائد واجبا شخصيا للمرؤوس ، والعسكريون المحترفون هم عبارة عن اخوة مغلقة لها قوانينها الذاتية وهكذا ... وفي الحيز السياسي للولايات المتحدة الاميركية اخذ الجزء الاكبر من العسكرية الاميركية جانب اليمين من هذا الحيز .

كان الجيش الاميركي يعتبر تقاييدا مستودعا واسعا للافكار الرجعية ، وفيما يتعلق بهذا الموضوع فقد بدت باهرة تلك الاستنتاجات التي خرج بها الاستاذان الاميركيان « مينسلند » و « ريدمي » ، فقد قاما بعملية بحث سوسيولوجية بهدف اظهار وجهات النظر السياسية للقيادة العليا للقوات المسلحة الاميركية ، فقد اعطي لحواشي ( ٦٠٠ ) عقيد وجنرال من ضباط الجهاز المركزي لوزارة الدفاع والهيئة المشتركة لرؤساء الاركان السؤال التالي : هل تعتقدون انفسكم في مجال السياسة الداخلية محافظين او

قريبين منهم أم ليبراليين أو قريبين منهم ؟ فكان هنالك حوالي ٢٢ بالمئة من الجنرالات الاميركيين الذين لم يجدوا انه من اللازم اخفاء توجهاتهم الرجعية جدا ، وحوالي ٤٥ بالمئة من الذين طرح عليهم السؤال سبروا عن وجهات نظر قريبة من المحافظين ، وه بالمئة فقط من التادة العسكريين الاميركيين بدوا انصارا لفلسفة الدوائر الليبرالية البرجوازية (١) .

من بين الاوساط العسكرية الاميركية خرج اكثر من مرة مسؤولون فاشيون يتطلعون نحو اقامة دكتاتورية عسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، ففي سنوات الثلاثينات بات معروفا من وجود تأمر بنكي - جنرالي هادف الى زرع الفاشية في الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٣٥ وفي جلسة للكونغرس الاميركي اعترف الجنرال - ماجور « باتلر » بفخر عن اقتراح قدم له لترويس هذه المؤامرة . فقد وعد رجلا الاعمال من « وول ستريت » المليونيران « ماكفاير » و « كلارك » الجنرال « باتلر » بتقديم ( ٣ ) مليون دولار من أجل انشاء جيش فاشي مؤلف من ( ٥٠٠ ) ألف رجل . واخذت الشركة الصناعية - الحرية « ريمفون آرمز » على عاتقها مسؤولية تزويد هذا الجيش بالسلاح . « جوهر الاقتراح - صرح الجنرال باتلر - هو ان اتراس منظمة عسكرية في واشنطن ، وآخذ على عاتقي ادارة الدولة » . ماكفاير سمى ايضا اسماء مرشحين اثنين لمنصب « جنرال على حصان ابيض » .

بذلت مثل هذه المحاولات ايضا في السنوات اللاحقة ، ففي حمى النشاط الفاشي الاسود للسيناتور مكارثي اقام العقيد « ماكورميك » منظمة عسكرية « في سبيل أميركا » التي كانت مركز تجمع لأكثر ممثلي العسكرية الاميركية والدوائر المالية رجعية الذين لا يخفون آراءهم الفاشية . وقد دخل في عضوية مجلس القيادة عسكريون معروفون أمثال الجنرالات : سترتيمير ، فان

1) M. Janowitz. The Professional Soldier, 1960, P. 238.

فليت ، كلارك ، فيديمير وعدد من رجال البنوك الكبار . يفضي برنامج منظمة « في سبيل أميركا » الى الفناء بقايا الحريات البرجوازية في البلاد وغرس الانظمة الدكتاتورية . وفي مجال السياسة الخارجية دعت مجموعة ماكورميك بصراحة من اجل اندلاع الحرب العالمية . في الولايات المتحدة الاميركية وفي تلك المرحلة نشطت ما تسمى بلجنة « الحرية المحاربة » التي نشأت بوصاية وحماية رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال « ريدفورد » تحت شعار « النصر سيكون حليف اولئك المحاربين في امنياتهم » . وقد جمعت اللجنة الاتحادات الفاشية السوداء للعسكريين والاحتكاريين .

على مشارف سنوات الخمسينات - الستينات أصبح « خطر اليمين » في الولايات المتحدة الاميركية يزداد بوتائر حادة - عملية تنشيط حركة التطرف - . وقد اعتمد هذا النهوض الرجعي بدرجة بالغة على نشاط دوائر المجمع الصناعي - الحربي الاميركي ، وقد نمت الفاشية الجديدة في كثير من جوانبها من « العسكرية » . وكان المجمع الصناعي - الحربي يعتبر « الاب الروحي » لحركة التطرف التي تستمد قوتها من المواقع المادية والمالية والسياسية لقادة آلة الحرب ورجال صناعة السلاح .

لم يات نهوض الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية في بداية الستينات عبثا ، فاحداث هذه الفترة والفترة التي سبقتها - التعزيز الدائم لجبروت الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية ونمو رواج افكار الاشتراكية في كل العالم ونجاحات حركات التحرر الوطني - غيرت من توازن القوى على المستوى الدولي وانزلت ضربة قاصمة بالمعتقدات المعلنه عن جبروت أميركا . اصيب المجتمع الاميركي بانقسام عميق ، ففي الوقت الذي تجمع فيه أنصار العدوان المتعصبون حول قطب واحد نما على القطب الآخر معسكر متزايد من معارضي العدوان . وقد ساعدت الحرب العدوانية ضد الشعب الفيتنامي على تنامي الافكار الرجعية،

فأبان هذه الحرب أشعل العسكريون الأميركيون نيران التيارات الشوفينية ، وكانوا يلحون على تكثيف كل الجهود والطاقات من أجل « ضرب الشيوعية » .

تعززت يمينية الآراء والنظريات في ظروف الازمة الجديدة للسياسة الأميركية والايديولوجيا البرجوازية في دوائر الجنرالات والاحتكارات الأميركية . ففي أحد البحوث كتب المؤرخ البرجوازي الأميركي المعروف هانفتون عن القلق العميق الذي أصاب هذه الدوائر بشأن الضعف الجدّي في مواقع السياسة الخارجية الأميركية ، وانهيار الآمال في بسط « الزعامة العالمية » لأميركا ، وشير الباحث الى انه « من الصعب بالنسبة للعسكريين التكيف مع الوضع الجديد وخيبة الأمل تضطربهم على الانصياع لصوت المتطرفين اليمينيين » .

تعززت الآراء لصالح الانتقال الى اتجاه أكثر رجعية في البلاد وعلى المستوى الدولي في موقف الازمة الجديدة وفي الجزء الأكثر عدوانية ورجعية من الدوائر الاحتكارية الأميركية التي كانت ترنو الى جعل الحياة الأميركية فاشية وبسط حكم « اليد الصلبة » ونفي الديمقراطية كوسيلة انقاذ من أجل استعادة الجبروت الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة الأميركية وتعزيز وضع أميركا الدولي .

في أميركا اليوم من براهن على الفاشية الجديدة بشكل أساسي هي احتكارات الجنوب والجنوب - غرب أي بمعنى آخر احتكارات المناطق الأساسية للصناعة الحربية . وكما ورد سابقا فهنا بالذات تراكمت في الفترة الأخيرة مجموعات رجال صناعة أحدث العتاد الحربي - صناعة الصواريخ - الفضاء - الإلكترونيك . ومن أجل طرد المراكز المالية القديمة للشمال - شرق من مواقع السيطرة في الاقتصاد والسياسة امرئيتين يلجأ قادة المجمع الصناعي - الحربي في الجنوب والجنوب - غرب الى حركة التطرف ، معبرين أياها كراس صدامي من أجل ضرب كل مقاومة يمكن لها ان تظهر .



وقد كتبت مجلة « التايم » مرة قائلة : « تحمل حركة اليمين طابعا معينا معاديا للشرق ، الشيء الذي يعكس المنافسة الجوهرية بين المناطق » . وكذلك تلعب المجموعات الشمالية - الشرقية القيادة دورا كبيرا في الصناعة الحربية ، اذ لا تنهض دوما وبشكل دائم ضد حركة « التطرف » . وتمثل الفاشية بالنسبة لها احتياطا خفيا تلجأ اليه عند احتداد الحالة السياسية والاقتصادية . تتلقى حركة « التطرف - ( الاولترا ) » الدعم والتمويل المالي بشكل اساسي من شركات الصناعة الحربية في تكساس وكاليفورنيا ولولايات الاخرى الجنوبية والغربية التي تشكل مركزا لنشاط ومصالح المجمع الصناعي - الحربي . وفي هذه المنطقة بالذات يلاحظ النشاط الاكبر لحركة اليمين المتطرف . ولولا الدعم المقدم من جانب « الاموال الفتية » لاحتكارات تكساس وكاليفورنيا المكتنزة من التوريدات العسكرية لما تمكنت حركة « اليمين المتطرف » من اكتساب تلك القوة التي اكتسبتها متنقلة من الاضطرابات المكارثية التي سببتها مجموعة غير كبيرة نسبيا من غلاة الرجعيين الى النشاطات الواسعة في كل انحاء البلاد . في عام ١٩٦٤ وخلال انتخابات الرئاسة الاميركية نظم هجوم جبهوي لليمينيين من مناطق الغرب والجنوب بالذات بهدف نفس كل ما تبقى في السياسة الاميركية من « الافاق الجديدة » لكيندي . وقد حاز السيناتور غولدووتر في ذلك الوقت على ( ٢٧ ) مليون صوتا من أصوات الناخبين . وكان غولدووتر يصرح بأنه : « يجب الانتصار على الشيوعية قبل أن يتوطد السلام المتين » ، وكان هذا يعكس رأي الدوائر العسكرية العازمة في البداية على تدمير الشيوعية وبسط الهيمنة العالمية للأقلية المالية « الاوليفاريا » للولايات المتحدة الاميركية ومن ثم تأكيد السلام . في تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ أصبح حاكم ولاية الاباما ويليس الحائز في الانتخابات القومية العامة على ( ١٠ ) ملايين صوت حاملا للواء الرجعية ، ونهض معه لنعمل جنرال الطيران الرجعي المعروف « ليمي » المتعطش للحصول

على منصب نائب الرئيس. يكرس لنشاط المجمع الصناعي - الحربي في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية العدد الأكبر من المنظمات اليمينية المتطرفة الموجودة اليوم في الولايات المتحدة الاميركية والتي يبلغ عددها حوالي ( ١٠٠٠ ) منظمة ، وهي عبارة عن روابط ولجان ومنظمات فاشية مختلفة من حيث العدد والتركيب والشعارات مثل « رابطة جون بريتش » و « الحملات الصليبية » ، وبعض هذه المنظمات مثل « الائتلاف الاميركي للروابط الوطنية » تعد بضعة مئات الآلاف من الاعضاء . اما فروع اللجنة التي تحمل الاسم الصارخ « نحن الشعب » فان نشاطها يمتد في كل انحاء الولايات الاميركية . في السنوات الاخيرة نشأت في الولايات المتحدة الاميركية « لجنة النضال من أجل حقوق الولايات المتحدة الاميركية » و « مجلس الغضب القومي » و « رابطة عموم اميركا » وعشرات اخرى من منظمات اليمين المتطرف . بعد الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٨ وفي اجتماع لقادة « الحزب الاميركي المستقل » - حزب ووليس - وعدد آخر من التجمعات المتطرفة كان قد اتخذ قرار بوضع أسس لتأسيس حزب قومي عام للرجعية الاميركية ، واتخذ اعضاء هذا الاجتماع عددا من التوصيات التي طلبوا في احداها شن حرب شاملة مع استخدام الانواع الضرورية من الاسلحة ضد الشعب الفيتنامي .

يحمل نشاط الصهيونية المتطرفة في الولايات المتحدة الاميركية طابعا اجراميا . و « رابطة الدفاع عن اليهود » والمنظمات اليهودية الرجعية الاخرى توجد منذ زمن بعيد ، غير أنه فقط في الوقت الاخير أصبحت هذه المنظمات تنشط بشكل خاص وعدائي ضد القوى التقدمية في اميركا ، وتنظم التحرشات الوقحة المعادية للسوفيات . وتلمس بشكل واضح العلاقة بين الصهيونيين والمجموعات المالية الأكثر رجعية والدوائر العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية التي تقوم بدعم السياسة العدوانية « لاسرائيل » في الشرق الاوسط . على مدى السنوات العشرين الاولى من

اقامة « اسرائيل » قدمت لها المنظمات الصهيونية ( ٤ ) مليار دولار فقط كنوع من الهبة . « عندما يسيل الدم تجري الاموال » - هذه الكلمات تعود لمدير منظمة « الوكالة الاوروبية من أجل اسرائيل » هامر الجامع الرئيسي للتبرعات لصالح « تل ابيب » التي تزداد بشكل خاص ابان تأزم الموقف في الشرق الاوسط نتيجة تحرشات « اسرائيل » . ويعمل المتطرفون الاوروبيون على توسيع أي نوع من انواع المساعدة وقبل كل شيء ما يتعلق بالامدادات العسكرية للمعتدين « الاسرائيليين » . ويمارسون الضغط على الحكومة الاميركية ويلحون على السلطات في واشنطن لدعم خط تل ابيب المعرقل للتسوية السلمية للنزاع في الشرق الاوسط .

هنالك مغزى هام من وجهة نظر تأمين سلم وطيء في هذه المنطقة لما جرى تثبيته في البيان المشترك السوفياتي - الاميركي مع السعي لتسوية النزاع في الشرق الاوسط انطلاقا من مبادئ تأمين حقوق ومصالح كل شعوب ودول الشرق الاوسط بما فيها مصالح الشعب الفلسطيني . وفي المباحثات السوفياتية - الاميركية على مستوى القمة في حزيران من عام ١٩٧٣ تم عرض الموقف السوفياتي فيما يتعلق بهذه المسألة . ان اساس الحل العادل لقضية الشرق الاوسط هو في انسحاب « القوات الاسرائيلية » من كل الاراضي العربية المحتلة . ان كل محاولات الصهونيين المتطرفين وأنصار « الحرب الباردة » الرامية الى عرقلة تحسين المناخ السياسي في هذه المنطقة من العالم سوف تبوء في نهاية الامر بالافقار والفشل . فعلى هذا يشهد كل سير تطور الاحداث على المستوى الدولي في السنوات الاخيرة . وبدون شرط يجب عدم المبالغة في تسمين التأثير المتزايد لهذه العوامل على الواقع المعاصر . فمن غير الصحيح عدم الاخذ بالحسبان النشاطات المشبوهة للدوائر الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية وعدم اعطائها التقييم الموضوعي اللازم .

يسمى « بيرلينغيم » الكاتب الاميركي البرجوازي مباشرة كل

التجمعات المختلفة لليمين المتطرف في أميركا « بالطاير السادس » الذي يتكون أعضاؤه من « الادعاء المعادين للشيوعية الذين يقومون بنشر الخوف والدعر بين الشعب الاميركي ، ويشيرون الاصدقاء والجيران ضد بعضهم البعض ، ويشيعون الطرق البوليسية للدولة ، وبحاولون سحق حرية الكلمة والاجتماع » . ويلخص بيرلنغيم بحثه - المسمى « الطاير السادس » - قائلا : « ان اليمين المتطرف اكثر خطرا على الولايات المتحدة الاميركية من « الطاير الخامس » الذي كان يمثل منذ زمن الحرب الاهلية في اسبانيا بتلك القوى المشبوهة في داخل البلاد التي تعمل بتوجيهات من الخارج » (١) . من بير « طاير » الرجعيين والمتطرفين الاميركيين تجد الخطوة الاثر عرضا ووقاحة لدى تلك الفصائل التي ترتبط بشكل وثيق بالمجمع الصناعي - الحربي .

تعتمد الاكثية الغالبة من قادة اليمين المتطرف - « الاولترا » بدءا من زعماء عموم اميركا امثال « غولدووتر » او « ويليس » وانتهاء بمتزعمي خلايا المتطرفين لمدينة او مقاطعة معينة على آلة الحرب وعلى الهبات التي تقدمها شركات الصناعة الحربية ، وتستخدم فلسفتهم العدوانية وامكانياتهم المادية الواسعة ، وتقوم حركة اليمين المتطرف بمساعدة آلة الحرب الرجعية وشركائها من دوائر الصناعة الحربية بتوسيع مواقعها في السياستين الداخلية والرجعية للولايات المتحدة الاميركية واختراق أوجه عديدة من الحياة الاميركية .

كان المجمع الصناعي - الحربي يعتبر « الاب الروحي » لاضخم تنظيم متطرف « رابطة جون بيرتش » ، اذ يمكن تكوين هيئة اركان كاملة من الجنرالات من بين أعضاء هذه الرابطة الذين يعملون من حيث الجوهر كمنظمة عسكرية ، وهم يرون هدفهم في التوسيع الاعظمى للرابطة واقامة « مجموعات ارهايية سرية » لاستخدامها

---

1) R. Burlingame. The Sixth Column. New York, 1962.

في « عمليات القضاء على الخيانة » ، وهناك اعتماد خاص على القوة وعلى استخدام السلاح . فقد قامت « رابطة جون بيرتش » بتوزيع منشور على أعضائها يدعوهم الى اقتناء السلاح والذخيرة والتعرف على « أساليب النضال السري » ، وقد كتبت صحيفة « التايمس » الصادرة في فلوريدا في معرض تعليقها على مخططات زعماء الرابطة هذه قائلة : « لقد تجاوز أعضاء رابطة جون بيرتش بدعواتهم الصريحة للتسلح حدود ما هو مسموح به ، وهذا يعني الفوضوية والدعوة لاستخدام القوة والعنف » .

تلعب منظمة ما يسمون بـ « المينيتيمين » (١) دور « الفضيل الضارب » الممول من قبل المجمع الصناعي - الحربي . وكما صرح أحد زعمائهم « فانهم يقومون بالتدريب على الاعمال العسكرية معتبرين انفسهم آخر خط دفاعي ضد الشيوعية ، ومن الواجب وقف التفكير فيما اذا كانت الحرب العالمية الثالثة ستنشب ومتى ، فهذه الحرب بدأت ونحن انفمسينا فيها حتى الاذان » ، وغالبا ما يسعى « المينيتيمينيون » في انتخابات الرئاسة الى تأمين فوز غولدووتر وويليس . بعد اخفاق قادة التطرف هؤلاء - كما كتبت عنهم الصحيفة تحت تسمية مميزة : « على الدريثة » - فقد المتطرفون الايمان في قوة البيانات الانتخابية . « مضى ذلك الوقت الذي كان الشعب الاميركي فيه يستطيع انقاذ نفسه بواسطة النظام الانتخابي السياسي ، وتبددت في الهباء آمال ملايين الاميركيين في امكان الكواكب الانتخابية وقف هجوم الشيوعية عوضا عن

---

(١) « مينيتيمين » : تسمية أطلقت على الرجال الوطنيين الاوائل الذين اول من امتشق السلاح في عام ١٧٧٦ من أجل حرية واستقلال الولايات المتحدة الاميركية ضد المستعمرين الانكليز ، وكانت هذه التسمية تعني انهم موجودين في حالة استعداد دائم وآني من أجل امتشاق السلاح ضد العدو . اما الآن فان « مينيتيمين » الاسم المجيد في الماضي اتخذه لانفسهم فاشيون صغار رافعون لشعارات تتفق مع ادعاءات أعداء الثورة الاميركية في القرن الثامن عشر .

«لرصاص» - تخلص الى ذلك الصحيفة . كيف يمكن اذن انقاذ الشعب الاميركي ؟ لدى « المينيتمينيون » الجواب الجاهز : يستطيع الاميركيون عمل ذلك بانضمامهم الى جيش سري وتلقيهم التدريب العسكري .

في وضع نهضت فيه القوى الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية صار الفاشيون العلنيون يرفعون رؤوسهم أيضا . وهؤلاء بخلاف « البرتشييين » و « المينيتمينيين » لا يعتقدون بضرورة اخفاء آرائهم النازية . فقد اعلن المدعو روكويل الذي قام بتأسيس الحزب النازي الاميركي نفسه خليفة لهتلر في عام ١٩٥٩ . في سنوات الحرب كان روكويل في الطيران البحري معتقداً ذلك اكبر خطيئة . « لو كنت قرأت وقتئذ كتاب « كفاحي » لهتلر لذهبت الى رئيسي وطلبت منه ارسالي الى الجانب الالمانى » - صرح بذلك روكويل في عام ١٩٥٨ لدى وجوده في الاحتياط . فقط في عام ١٩٦٠ سرحت قيادة القوات المسلحة البحرية روكويل بسبب « نشاطه المدني » .

اقيم مقر اركان الحركة الفاشية في أرلنفتون ولدى الحزب الاميركي النازي فروع في المدن الاميركية الكبرى . ويرتدي النازيون اللباس العسكري مع شارة مميزة حمراء وبيضاء على الذراع ، ويرد الحزب النازي الاميركي رسميا في دليل النلفون ، وتظهر بياناته الجديدة في الاكشاك مرتين في الشهر ، ويصدر مجلته « الصاعقة » ست مرات في السنة ، وقد ظهر روكويل نفسه بشخصية مرشح « مستقل » لمنصب حاكم ولاية فيرجينيا في الانتخابات التي جرت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٦ ، لكنه هزم جامعا كمية مهمة من الاصوات ، وبعدها بوقت قليل قتل على يد احد اعضاء المنظمة ، غير انه بعد موت « الفوهرر » يتابع النازيون الاميركيون نشاطهم ، واعلنوا أن « هدفهم » العام هو الاستيلاء على السلطة في الولايات المتحدة الاميركية .

غالبا ما يطلقون على امتداد المجمع الصناعي - الحربي في تكساس تسمية كو - كلوكس - كلان . وكم هي متينة روابط وصلات رجال كو - كلوكس - كلان مع الشركات الرائدة في الجنوب . وتمتد حدود « الامبراطورية غير المرئية » لكلان الى الغرب والشمال ، ويزداد عدد اتباعها ، ففي الوقت الاخير يجتمع بمناسبة « حرق الصليب » ما يقارب الثلاثة آلاف انسان احيانا او ما يزيد .

اذا كان قادة المجمع الصناعي - الحربي عادة ينشطون في اكثرية منظمات اليمين المتطرف - الاولترا - من وراء الكواليس ، وبوجهون من الخلف نشاطات وشعارات وبرامج « البرتشيين » و « المينيتيمين » ، فانهم في عدد من الحالات ينشطون بدون قناع . ففي اميركا يوجد عدد من منظمات العسكريين ورجال الصناعة الحربية والمتمتعة بنفوذ للغاية . وتعتبر « الرابطة الاميركية - ليجيون - » الاكثر اهمية من بين هذه المنظمات ، فهذه الرابطة تعد ( ٢٦٥ ) مليون عضو متوزعين على ( ١٧ ) الف فرع في كل انحاء الولايات . وهناك حوالي مليون زوجة وأخت وابنة لرجال « الليجيون » متجمعات فيما يسمى « بالليجيون الاميركي المساعد » ، وكل ممارسات رجال « الليجيون » مكرسة وموجهة ومحسوبة من أجل تثبيت تفوق المواطن الاميركي مثة في المنة على القوميات الاخرى وعلو منزلة الولايات المتحدة الاميركية على الشعوب الاخرى في اذهان المواطنين وخاصة في المدن غير الكبيرة وفي الارياف . « يبقى الليجيون - يصرح زعماءه - مناهضا دائما للشيوعية وللتيارات الاخرى غير الاميركية ويفتخر بأنه عدو خطر ودائم للشيوعية » (١) .

يقبل « المحاربون القداماء المشاركون في الحروب الاجنبية » في صفوفهم العسكريين الحاملين للاوسمة لمساهمتهم في العمليات

1) A. Yarmolinsky. The Military Establishment. P. 206.

الخارجية فقط ، وهم يرون هدفهم الرئيسي - كما هو الامر بالنسبة لرجال « الليجيون » في تأكيد « الوطنية الاصلية » والدفاع عن اميركا من « كل اعدائها » وبلغ تعداد هذه المنظمة العسكرية ( ١٦٥ ) مليون عسكري متقاعد .

اعلن حوالي ( ٦٠ ) ألف عضو في جمعية الضباط - الاحتياط برنامجهم في « دعم تلك السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية التي تضمن امانا قوميا اكيدا » ، وبلغة مبسطة تعني هذه المعادلة انشط مساهمة في اشغال جو الحمى الحربية في البلاد والدعوة الى سباق التسلح ، وحسب اقوال السيناتور راسيلا تملك الجمعية « واحدا من اضخم النوادي « لوبي » في واشنطن ، الذي تسخره للعمل من اجل مصالح المجمع الصناعي - الحربي .

تحولت « الجمعية القومية للسلاح » المؤسسة في عام ١٨٧١ من قبل مجموعة من الضباط الآن الى واحدة من المنظمات العسكرية انراثة في الولايات المتحدة الاميركية ( اكثر من مليون عضو ) . وتمارس الجمعية تحت شعار متواضع « مساندة الامن القومي من خلال دراسة السلاح الشيطاني » نشاطا دعائيا واسعا لصالح ابنتاغون . ومن خلال اعضاء هذه المنظمة تنتشر على نطاق واسع في كل أنحاء اميركا مختلف الاسلحة من المسدسات حتى المتفجرات التي يستخدمها المتطرفون في اعمال ارهابية ضد الرجالات البارزين التقديميين المساهمين في حركة الزنوج السود ( الملونين ) والحركة المناهضة للحرب .

يمارس قادة المجمع الصناعي - الحربي باستخدامهم « البيرتشيين » و « المينيتمين » ومنظمات التطرف الاخرى اوسع نشاط « توجيهي » متسم بطابع شبه رسمي ، و يقيمون حلقات البحث والمناقشة والمؤتمرات في وحدات الجيش وفي اوساط السكان المدنيين . وان مثل هذا النشاط يحتل مكانة هامة في حساباتهم . اذ يعطي الطابع « الاجتماعي » « الارشاد والتوجيه » للقادة العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية امكانية الترويج



للآراء والافكار العسكرية الاكثر تطرفا بشكل لا رسمي . والمؤتمرات وحلقات البحث والدراسة والمناقشات تستخدم كمبرر لاكثر الرجعيين انحطاطا ، وهم بنشاطهم « الارشادي » يدعون الى جعل النظم في « دولة الحرب » الاميركية قوانين فاشية . يتلخص جوهر فلسفة « العسكرية » في استحضار تقاليد الماضي الديمقراطي للدولة في محاولة لجر الامة الاميركية نحو طريق الرجعية والوطومية .

كان من الممكن عدم تسمية الرجعي العريق الذي شغل منصب قائد الفرقة الرابعة والعشرين للجيش الاميركي السابع المرابط في جمهورية المانيا الاتحادية الجنرال « ووكر » الذي كان يتفاخر بشكل يبعث على الاسى بنشاطه الفاشي العلني . الا انه للعدالة نشر الى ان احدى موضوعاته الرئيسية كانت التأكيد على وجود « خيانة » في واشنطن وعلى مشاركة غير مباشرة لمسؤولين حكوميين معروفين ، بمن فيهم الرئيس السابق ترومان « بمؤامرة شيوعية » ، وبشارك في مثل هذه التأكيدات التي تبدو ظاهريا مجردة الكثير من دوائر المجمع الصناعي - الحربي وخلف التصريحات المعادية للشيوعية والانهامات في « الخيانة » تستتر عملية اغتيال كل النظام الديمقراطي البرجوازي . بما ان نظام الحكم القائم حاليا لا يمكن ان يقي الولايات المتحدة من السلسلة المتواصلة من الاخفاقات والفشل على المستوى الدولي ، لذا من الواجب تغيير هذا النظام بنظام حكم آخر ذي « شكل اشد تأثرا » - هذا ما صرح به المتطرفون .

تشكل البرجوازية الديمقراطية حتى في ذلك الشكل المسوخ الذي توجد عليه اليوم في الولايات المتحدة الاميركية عقبة على طريق تحقيق مآرب الرجعية . فلدى زعماء هذه الرجعية « وصفة » جاهزة لشكل الحكم الذي يمكن ان يحل محل المعتقدات القديمة المتخلفة للحكومة الانتخابية . انه دكتاتورية « الرجل القوي » ، والصورة القادمة لثل هذا الشكل من الدكتاتورية يمكن ان تؤمنها

بشكل خاص منظمه « رابطة جون بيرتش » . هناك لا يتحملون أية انتخابات ولا أية محاسبة ، ويعتبر « البرتشيون » الديمقراطية « جملة خادعة وسلاحا للديماغوجية والكذب » ، والدكتاتورية السياسية « للشخصية القوية » نفهم مئة بالمئة على انها دكتاتورية الاوليفاريا المالية - العسكرية التي تخضع كل شيء من اجل مسألة تأمين الارباح القصوى للشركات الرأسمالية . ومن البديهي أن تكون ارباح المساهمين الماليين محصلة من جراء تكثيف استغلال العمال المنتزعة حقوقهم وافلاس المزارعين الصغار والمتوسطين .

بالرغم مما يبدو مفارقة فان قادة المجمع الصناعي - الحربي المستنفذين عمليا لكل فوائد نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية ينادون في نفس الوقت بالنظام الرأسمالي « البحت » . وهذا مبعثه قلقهم على مستقبل الرأسمالية الاميركية اذ تقف امامهم اليوم صعوبات كبيرة . نظراتهم متجهة نحو الماضي ، ويبدو لهم أن وضع النظام الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة الاميركية وقتها كان أكثر استقرارا . وقد لاحظ المسؤول السياسي المعروف « باولس » بحداقة أن هؤلاء الناس يصرون كل الوقت على قول : « أوقفوا العالم ، نحن نريد أن نسير » . وبالرغم من أن عمالقة المجمع الصناعي - الحربي لا يستطيعون أن يشكوا بشكل خاص لا من واقع الحال في الصناعة الحربية ولا من الأبعاد الهائلة للعقود والأرباح الناتجة عن صنع الأسلحة للبتاغون ، إلا أنهم كانوا يرغبون بالعمل والنشاط دون تدخل الأجهزة الاتحادية والتمتع بالحرية الكاملة في مجال الصناعة الحربية .

أن نشاطات الجزء الرجعي لآلة الحرب والدوائر الاحتكارية مشبعة بالتفرقة العنصرية . إذ يمكن لمختلف المجموعات داخل المجمع الصناعي - الحربي أن تختلف حول بعض المسائل إلا فيما يتعلق بالتمييز العنصري ، فهناك لديهم وحدة متينة حول هذه المسألة . فقد صنعت مجموعة كاملة من العناصر للبرهان على عدم مساواة المواطنين السود . ففي ولاية أوكلاهوما على وجه الخصوص

كانت قد أجريت حلقة بحث ونقاش حول قضايا التفرة العنصرية .  
وقد شارك في هذه الحلقة عدد من أعضاء الكونغرس وأصحاب  
الرتب العسكرية ، وقد صرح أحد المحاضرين للمستمعين قائلا :  
« لقد سبق العرق الأبيض العرق الأسود لآلاف من السنين ،  
وممارسة التعليم المشترك في المدارس هي تزيف علمي لهذا القرن  
تم تحقيقه تحت تأثير الشيوعيين » .

يساند أرباب الصناعة الحرية الهديان العنصري للمتطرفين طالما  
ان العنصرية تسمح ببقاء الجماهير السوداء تحت نير العبودية  
والاستغلال المضني للعمال السود في المصانع الحرية وحرمانهم  
من أبسط الحقوق المدنية . وتأتي ايدولوجيا التفرة العنصرية  
ملائمة تماما لقادة البنتاغون ، اذ انها تساعد على اخفاء الجندي  
الاسود ، ورميه كقطعة لحم رخيصة في اتون المفارقات المسلحة  
للامبرالية الامريكية .

يؤكد قادة آلة الحرب الرجعية أن مناقشة « الصراع مع  
الشيوعية » والعلاقات مع الاتحاد السوفياتي في حلقات البحث  
والدراسة لا تعتبر عملا « سياسيا » ، كما لا يمكن اعتبار ذلك  
تدخلا في الخط الذي تتبعه الحكومة الامريكية على المستوى  
الدولي . وبذلك فان توجهاتنا تعتبر غير ذات شأن « سياسيا » ،  
لذا لا يمكن أن يكون هنالك اعتراض من جانب السلطات الرسمية  
على ما يقال في اجتماعات المتطرفين من حملة البزات العسكرية  
والاطقم المدنية ، ويشهد على ذلك بشكل باهر محضر جلسة لاحدى  
لجان مجلس الشيوخ التي كان يرأسها السيناتور العسكري -  
الرجعي « تيرموند » الذي استدعي فيما بعد للاستجواب من قبل  
مدير ادارة المعلومات في وزارة القوات المسلحة البحرية الامريكية  
الادميرال سميث : السيناتور تيرموند : اعتقد أن اكثرية الناس بمن  
فيهم انت وانا موافقين .

على أن كل الضباط العسكريين يجب الا يدلوا بالتصريحات  
الرسمية ، والا يشتركوا في النشاط اللارسمي غير المطابق لخط

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية .

« الادميرال سميث : نعم ، سيدي .

السيناتور تيرموند : ادميرال ، أن التصريحات حول الشيوعية

كعدو محتمل هي موضوع آخر ، ليس كذلك .

الادميرال سميث : أنا موافق ، كذلك هو الامر ، سيدي .

السيناتور تيرموند : بكلمات أخرى . أنتم لا تعتبرون العمل ضد

الشيوعية تدخلا في السياسة الخارجية ؟

الادميرال سميث : كلا ، سيدي .

السيناتور تيرموند : أن الشيوعية هي العدو المشترك للولايات

المتحدة الاميركية والعالم الحر ، وكل وطني حقيقي ملزم

بالنضال ضدها ؟

الادميرال سميث : نعم ، سيدي .

السيناتور تيرموند : لذلك لا يمكن أن يكون هنالك اعتراض على

قيام العسكريين بطرح آرائهم وإلقاء خطاباتهم بشأن الشيوعية .

الادميرال سميث : نعم ، سيدي « (1) .

تنتشر الدعوات المناهضة للشيوعية على نطاقات واسعة وبدون

معيقات في كل انحاء اميركا بجهود النواة الرجعية للمجمع الصناعي

— الحربي وأولئك الرجعيين الغلاة من دوائر واشنطن أمثال

السيناتور تيرموند .

يبنى النشاط « الارشادي » الثقافي بأشكال مختلفة حسب

خصوصيات القاعة ، فمثلا في الكلية العسكرية القومية تمارس

الدعاية المعادية للشيوعية « بكل جدية » في حلقات البحث

والدراسة ، ويضم البرنامج السنوي لضباط الاحتياط محاضرات

حول مسائل « الصراع مع الشيوعية » والوضع الدولي العام

والقضايا الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . ويصرح

1) Military Cold War Education and Speech Review Policies, Hearings before the Special Preparedness Subcommittee on Armed Forces. US Senate, 87th Congress, 2nd Session, 1962, Part A, PP. 1819-1820.

مسؤولو حلقة البحث بأن : كل المواطنين المسؤولين يقفون في الخط الامامي من جهة « الحرب الباردة » مع أولئك الذين يقفون الان امام الصواريخ وشاركون في معارك « الحرب الساخنة » في الخارج » (٢) .

على هذه الصورة جرت أيضا حلقة بحث في الكلية الصناعية التابعة للقوات المسلحة الاميركية . وعن دور هذه المؤسسة في نظام النشاط « الارشادي » يحكي العامل التالي : في عام ١٩٦٨ وجه رئيس الولايات المتحدة الاميركية رسالة الى طلاب هذه الكلية قائلا فيها : « ان الكلية اداة هامة لزراعة مبادئ الحياة في العالم الحر لدى العدد المتزايد من الناس » . وهنا يقوم مسؤولون سياسيون وعسكريون معروفون بالقاء المحاضرات ، وهم يحاولون عدم تقييد مستمعيهم بأرائهم في المسائل المطروحة باستثناء مسألة واحدة وهي : « الخطر الذي تشكله الشيوعية على الولايات المتحدة الاميركية » .

لدى مواقف اخرى لا يعتقد العسكريون ان التحفظ ضروري وخاصة في المحاضرات والمؤتمرات المنعقدة في القواعد العسكرية خارج المدن المركزية الاميركية وبشكل خاص في الولايات الجنوبية والجنوبية - الغربية ، حيث تشكل هذه الولايات مناطق نفوذ للمجمع الصناعي - الحربي .

تحمل طابعا استفزازيا حلقات البحث والدراسة المنظمة في ولاية أركانساس المكرسة لمناقشة « استراتيجيات المحافظة على البقاء في موقف التهديد الشيوعي » ، وقد كتب أحد الحقوقيين الذين حضروا هذه الحلقات وهو من أركانساس قائلا : « ان ما يقلقني اكثر من أي شيء هو دور الجيش في تخطيط وإعداد مثل هذه النقاشات ، فقد قام قائد المنطقة العسكرية الجنرال - ماجور ويليم بلوك برحلة خاصة الى مدينة ليتل - روك ( عاصمة

---

2) Defense Strategy Seminar. June 17-18, 1968, «Syllabus», the National War College. Washington D.C.

اركانساس ) لاقناع لجنة القوات المسلحة لدى غرفة التجارة بتنظيم مثل هذه الحوارات في هذه المدينة . وقد استدعي احد ضباط الاحتياط الى الخدمة الفعلية ، وانيطت به مهمة اعداد مثل هذه الحوارات ، وتم توزيع الدعوات بمساعدة الحرس الوطني لاركانساس وفصائل الاحتياطيين ، وبهذا الشكل تبدو حلقات البحث والحوارات في عيون الجمهور متمعة بموافقة الجيش والحكومة القومية للولايات المتحدة الاميركية » .

في مدينة بتسبرغ ( ولاية بنسلفانيا ) جرت حلقة بحث ودراسة حول « الحرب في البعد الرابع » مكرس « للنشاط المشبوه للحلف السوفيياتي ضد الولايات المتحدة الاميركية » . وتم تعريف دوائر رجال الاعمال والاحتياطيين « بتكتيك الشيوعيين المشبوه والماكر ضد الولايات المتحدة الاميركية » ، وعين مسؤولا عن الحلقة مساعد وزير الدفاع « هيوز » . وقد تضمن البرنامج المطبوع للحلقة رسالة هيوز للاعضاء المشاركين في هذه الحلقة ، وقد كتبت الرسالة على اوراق وزارة الدفاع الرسمية مع خاتم « المساعد المدني لوزير الدفاع » . وفي مكان آخر من البرنامج يرد ما يلي : « يذكر مسؤولو الحلقة بامتنان مساعدة ودعم قائد الجيش الثاني الاميركي الجنرال - ليفتانت واركاهه وقائد الفرقة ( ٢١ ) الجنرال - مايو « كوبر » ومساعديه وكذلك الآخرين .

ضم برنامج الحلقة قائمة مقترحات تحت عنوان مشترك : « ماذا يمكنكم أن تفعلوه من أجل النضال ضد الشيوعية » ، واقترح على الحاضرين بشكل خاص ما يلي :

« - البحث عن العناصر المتعاطفة مع الشيوعية في كل دائرته ، وابداء الثقة بالذين يصيفون الرأي العام والوعي العالمي لدى الشبيبة .

- ابداء الحذر فيما يتعلق بدعم مختلف الحركات الى الدرجة التي يتم فيها ابرام صفقات العمل .

- قبل الانضمام الى عضوية هذه المنظمة او تلك او التوقيع على

أية وثيقة من الضروري التأكد من سلامة هذه المنظمة واللجوء من أجل هذا إلى طلب مساعدة أجهزة الأمن المحلية .  
- التصدي للمسؤولين الذين يظهرون ليونة تجاه الشيوعية ومطالبتهم ببدء وجهات نظر وطنية .  
- تجنب الأفلام التي تركز الاهتمام على الشرور الاجتماعية والاخلاقية » .

كان الأدميرال المتقاعد وورد المحاضر الرئيسي في الحلقة . في بتسبرغ كان الأدميرال قبل كل شيء يقول لـ ( ٣٠٠ ) مستمع أن كل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية كانت « بشكل خائن في صالح الروس » . في عملية الأعداد الأيديولوجي التي تمت ممارستها في تكساس وكاليفورنيا وأوكلاهوما والولايات الأخرى للمواطنين الأميركيين والعاملين العسكريين بروح ديمافوجيا معاداة الشيوعية يتم التأكيد كيفما كان على عدم إمكانية التعايش السلمي مع دول المعسكر الاشتراكية ولا معقولة علاقات حسن الجوار مع تلك الدول التي تم فيها إلغاء النظام الرأسمالي . ويلج العسكريون بتخويفهم المواطنين الأميركيين بنظرية « الصدام الحتمي » مع الاتحاد السوفياتي المختلفة من قبلهم على توجيه كل الإمكانيات والطاقات من أجل التحضير لهذا الصدام ، ويستمررون في خطهم الاستفزازي ، وبحماس يلاحقون مسألة تلبية كل متطلبات وزارة الدفاع من النفقات العسكرية الإضافية التي تقدر بمليارات الدولارات .

يجري مجلس الأمن الأمريكي مثلاً الذي يضم بين صفوفه الجنرالات ورجال الصناعة الحربية بشكل منتظم ما يسمى بعملية « الأنداز » وهي عبارة عن حملة دعائية على امتداد كل أميركا للالاحاح على إجراء زيادة حادة في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأميركية .

في عام ١٩٧٢ من أجل إجراء عملية اقناع أكبر أجريت مسرحية مأكرة بين مجلس الأمن الأمريكي وقيادة وزارة الدفاع الأميركية .

في رسالة مساعد وزير الدفاع المنشورة والمتعلقة بعملية « الانذار » ردت الاتهامات الموجهة الى الحكومة بسبب « الاهتمام غير الكافي » باحتياجات آلة الحرب . وكان يتم التأكيد عندئذ على ان « البنتاغون بحاجة الى كل دولار يطلبه لدى الكونغرس من اجل المحافظة على المواقع » ، وقد اثار تصريح وزارة الدفاع حفيظة العسكريين ، فقد قام رئيس مجلس الامن الاميركي بشن هجوم على اعضاء الكونغرس ماسكي وبروكسمير وآخرين من الذين ينادون بتحديد النفقات العسكرية ، ووصف نشاطهم بأنه « انتحاري » . ان الجناح العسكري للسياسة الاميركية على استعداد لان يسخن حدة التوتر الدولي حتى الانفجار الشامل ، ومعارضة اي اجراء لا يحمل طابعا حازما معاديا للشيوعية بشكل كاف ، ووضع نشاطات الهيئات الحكومية الاميركية بشكل دائم تحت المراقبة الصارمة .

تزداد عملية الاستقطاب والتوضع الطبقي للمجتمع حسب القضايا الملحة للعصر الراهن كمحصلة لتعارض مختلف توجهات الحياة السياسية الاميركية ، وتباين الآراء ووجهات النظر ، وتنشط حملات الناس المعادين للعسكرية انصار الحقوق الديمقراطية في الاحتجاج على تعزيز دور دوائر المجمع الصناعي - الحربي ، وتشكل الشبيبة وجماهير السود وبعض فصائل الطبقة وممثلي المثقفين القاعدة الجماهيرية للمعارضة . ويزداد الانحلال والتفسخ في الجيش الاميركي ، ففي سنوات الحرب الفيتنامية سجلت حالات عديدة رفض فيها الجنود بشكل جماعي تنفيذ اوامر القيادة ، وكان الهروب من الجيش الاميركي شيئا عاديا كاحتجاج ضد السياسة المجرمة العدوانية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية التي ورطت البلاد في حرب طويلة الاجل ضد شعوب الهند الصينية .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع لا يمكن الا الاشارة الى تلك الظاهرة المبررة لدرجة عالية وهي اصدار صحف عسكرية ذات نفس سلمي



بحوالي ( ٥٠ ) تسمية وبحدود ( ٣٠٠ ) ألف نسخة ، وكانت « البوند » أول صحيفة ظهرت في عام ١٩٦٧ من هذه الصحف ، ومن ثم بالقرب من القواعد العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية واليابان وحتى في جنوب فيتنام صارت تظهر صحف أخرى للجنود تنتقد العسكرية الاميركية .

تصدر في كاليفورنيا اكبر صحيفة للجيش الاميركي « ايلاي » ، وتتألف هيئة تحرير هذه الصحيفة الصغيرة ( مجموع عدد أعضاء الهيئة ( ١٥ ) انسانا ) من الجنود السابقين ، وبعضهم ممن كان في فيتنام ، وقد اكتسبت « ايلاي » شعبية كبيرة من جراء مناهضتها للحرب المجرمة لواشنطن في الهند الصينية ونقدها لرجل المجمع الصناعي - الحربي .

أعنت الصحيفة في المقالة الافتتاحية لعددتها الاول عن استعدادها للاجابة على أسئلة الجنود الاميركيين حول مغزى الحرب الفيتنامية وعن الضحايا التي اوقعوها وعن الدمار الذي أحدثوه ... وباختصار عن كل شيء تصمت عنه الحكومة الاميركية . وتركت الصحيفة في اعدادها مكانا كبيرا لرسائل الجنود الاميركيين ، وكانت تتحدث عن الرشاوي والسوق السوداء وعمليات القتل الجماعية وعن التسبب والاهمال تجاه الجنود الجدد وتعاطي المخدرات على نطاق واسع .

فضحت المواضيع المنشورة في صحيفة « ايلاي » السياسة العدوانية لامبريالي الولايات المتحدة الاميركية الذين قاموا باشغال حرب قدرة في فيتنام ضارين بعرض الحائط مصالح الشعب الاميركي . وقد طرحت الصحيفة في أحد اعدادها وبمقالة مؤلفة من عمودين تاريخ المفامرة الفيتنامية للولايات المتحدة الاميركية ، وقد كشفت هذه المواضيع المصالح الجشعة للدوائر الاحتكارية الاميركية في هذه الحرب . في اكتوبر من عام ١٩٧٠ وفي مقال بعنوان « الشرق الاوسط مسرح قادم لعملياتكم الحربية ! » ذكر ان « السبب الاصيل لاستعراض القوة الذي قام به نيكسون

بالنسبة لعبد الناصر ولحفائذه الروس هو النفط ، وإذا كان هناك شيء ما مقدس في الشرق الاوسط فهو الارباح الهائلة للاحتكارات الضخمة » .

في شباط من عام ١٩٧١ نشرت في « ايلاي » مواد عن وثائق رسمية ورد فيها انه في حال استخدام السلاح النووي التكتيكي في فيتنام فان القيادة العليا للبنتاغون كانت على استعداد للتضحية بالقوات المستخدمة لهذا السلاح .

في السنوات الاخيرة نشطت في القوات المسلحة حركة المستخدمين العسكريين السود من اجل رفع مكانتهم . ففي عام ١٩٦٩ نشبت معركة حقيقية بين رجال المشاة البحرية البيض والسود في القاعدة البحرية العسكرية كيمب ليدجون ( كارولينا الشمالية ) . وقد افاد أحد الجنود السود لنائب مساعد وزير الدفاع الذي وصل الى القاعدة للتحقيق عن اسباب التمرد قائلا : « هلك الكثيرون من اخوتي في العرق في فيتنام . وان نفسي غامرت بحياتي هناك . والان وبعد العودة الى الوطن ارى انه لم يتغير شيء بالنسبة لـ اخوتي واخواتي في نيويورك وشيكاغو وتسينيتسيناتي ، في كل مكان تميز عنصري » . ومع ذلك لا ينوي زعماء البنتاغون حل ملزمة الاضطهاد العنصري في الجيش ، ويعتقدون بإمكانية ترسيخ لا مساواة السود في القوات المسلحة الاميركية الى الابد بمساعدة المتطرفين والمنظمات الرجعية .

ان نهوض ومحتوى نشاط المجمع الصناعي - الحربي في الاعداد العسكري المعادي للشوعية للمواطنين وللجيش يستدعيان القلق لدى قسم من ممثلي القيادات السياسية العليا للولايات المتحدة الاميركية ، حيث تظهر المخاوف من انه لدى تحويل أميركا الى « دولة - قلقة » ، سيجد القادة المدنيون انفسهم في المستقبل وبمثل تلك الوتائر السريعة مضطرين لترك مناصبهم في واشنطن للجنرالات . فمئذ بضع سنوات فقط اعد السيناتور فولبرايت مذكرة خاصة لوزير الدفاع « النشاط الدعائي للفرد العسكري

المعد للرأي العام » . في هذه الوثيقة الموجهة من السيناتور الى وزير دفاع البلاد يتم التذكير بالتقاليد الاميركية القديمة التي « تفرض على العسكريين الخضوع لمراقبة الوجوه المدنية ، وليس من شأنهم ارشاد الجمهور في المسائل السياسية » . من المحتمل انه كان الامر هكذا في الماضي ، الا انه تغير الكثير في الولايات المتحدة الاميركية ، وهذا ما يعترف به السيناتور فولبرايت اذ يقول : « الآن فهمت ضلالاتي ، فكما يبدو فان مبدأ الدستور الذي يسمح للوجوه المدنية بممارسة رقابة على القوات المسلحة يشكل الآن في الواقع مسألة سياسة مختلف عليها » . ويورد السيناتور في معرض تأكيد استنتاجه عوامل عديدة لتدخل آلة الحرب في الحياة السياسية للبلاد ، اذ يقول : « كقاعدة تشهد اإدلة على مساهمة العسكريين في البرامج المتعلقة بطابع التهديد الشيوعي وبطرائق الصراع معه . ويساهم العسكريون من مختلف الرتب وصنوف الاسلحة على نطاق واسع في الاجراءات المعروفة بكل التسميات الممكنة « حلقات البحث والدراسة » ، « الاشكال المقبلة للحرية » « مؤتمرات اعداد استراتيجيات المحافظة على البقاء » ، « حلقات البحث حول الاساليب غير العادية للحرب » ... الخ » .

ان المخاوف الجديدة للسيناتور فولبرايت يستدعيها محتوى النشاط الدعائي للمجمع الصناعي - الحربي اذ يستطرد قائلا : « طبعا برامج مختلفة ذات محتوى مختلف ، الا انها جميعا تتناول موضوعا مركزيا : الخطر الرئيسي بالنسبة لبلادنا يجسده التغافل الشيوعي الداخلي . ولهذا الخطر بالذات غالبا ما تنسب التعقيدات الدولية الراهنة ، أو يفسرونها « بالليونة » و « بالتراجع » و « بالمهادنة » ... الخ ، يمثل هذه البرامج ينهض بشكل أساسي ممثلو اليمين المتطرف » .

ان السيناتور فولبرايت متأكد من ان « العسكريين الاميركيين مصابين بفيروس الراديكالية اليمينية » ، وان اشاعة هذه العدوى في الشعب الاميركي من جراء « النشاط الارشادي للعسكريين »

من الممكن أن تؤدي إلى تزايد هذا الخطر . في عام ١٩٧٠ أصدر فولبرايت كتاباً بعنوان « آلة دعاية البنتاغون » ، في هذه الدراسة لآلية الاعداد الايديولوجي للمواطنين الاميركيين ولافراد القوات المسلحة التي يقوم بها البنتاغون وعواقب عملية الاعداد هذه يشير السيناتور بتحديد أكبر إلى تدخل آلة الحرب والدوائر الصناعية في الحياة الروحية لأميركا (١) .

في الماضي غير البعيد عندما بدأ الحديث في الولايات المتحدة الأميركية عن الخطر المتزايد من اليمين ، كان الجواب التقليدي يفضي إلى العبارة المهدئة للنفس « عندنا هذا مستحيل » ، لم يكن المواطن الأميركي البسيط يستطيع أن يتصور أن الحركة الجماعية للمتطرفين يمكن أن تجد لها أرضية في بلاده ، أما لا يستطيعون وراء المحيط أن يقطعوا في تأكيد ذلك بشكل نهائي . فقد أعطى التاريخ السياسي لأميركا في السنوات العشر الأخيرة أسس جديدة جداً لقلق ملايين الأميركيين الواعين يومياً للخطر الواقعي من اليمين . أصبح نشاط المتطرفين العسكريين وحركة اليمين المتطرف يشكل أزمة حادة في الولايات المتحدة الأميركية ، فبغض النظر عن الظواهرات الإيجابية الجديدة في المناخ الدولي تستمر في أميركا عملية إشاعة الآراء المحافظة في الطبقات الواسعة للحياة السياسية الأميركية . أن دعم ملايين الناخبين لفولديوتر وويليس ، « والأكثرية الصامتة » المؤيدة لأكثر القرارات مفامرة والمواقع الراسخة « للصقور » في الاجواء القيادية يدل على أن « الخطر من اليمين في أميركا أصبح جدياً للغاية . وجوهر الخطر من اليمين لا يكمن في التهديد بالقيام بانقلاب فاشي في الولايات المتحدة الأميركية ، وإنما فيما يقوم به اليمين المتطرف من عملية تسميم للمناخ السياسي العام في البلاد ، والدفع باتجاه الاعمال الخطرة على المستوى الدولي ، ومحاولة بث جو « الحرب الباردة » .

كل هذا يجري في ظروف بالإضافة إلى مشاكل السياسة

1) W. Fulbright. The Pentagon Propaganda Machine. New York, 1970.

الخارجية يتفاقم فيها عدد من المسائل الداخلية - التضخم ، حركة السود ، انتفاضات الشبيبة ، الحملة المعادية للحرب ، الجريمة . ولقد لعب العدوان الاميركي على فيتنام دورا منشطا ومتعدد الاشكال في كل تلك المسائل الى ان بلغت حد الازمة ، وزاد الاستياء حدة ، ونسفت الثقة بالقيادة السياسية .

ان جو الحرب المؤجج من قبل ارباب المجمع الصناعي - الحربي ، وحمل العنف التي لم تعرف سابقا والتي اودت دائما بحياة اولئك الساسة الذين اثاروا استياء اليمين المتطرف ، واغتيال الرئيس جون كيندي والسيناتور روبرت كيندي وزعيم الزنوج السود الحائز على جائزة نوبل مارتن لوتركنغ ، واعمال القمع القاسية ضد قادة حركات السود والشبيبة والنقابات ، والدعاية العلنية المكشوفة للآراء المنحطة الحاقدة على الانسان ، كل ذلك بدد ما كان يزعم به كما لو انه لا يمكن ان تنبت في التربة الاميركية بذور الفاشية ، اذ يبقى الجيش الاميركي الاداة الصلبة لدعم سيطرة رأس المال والدوائر الرجعية للمجمع الصناعي - الحربي .

ومع ذلك لا يمكن اخفاء وقائع العالم الجديدة وراء حواجز الدعاية الكاذبة ، الشيء الذي يتحدث عنه تغير الامزجة الفكرية لدى الراي العام الاميركي الذي صار يعطي بشكل أوضح افضلية للتنايش السلمي ولتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وليس « للحرب الباردة » . هذا التغير حددته بدقة استفتاءات الراي العام التي اجريت مؤخرا من قبل مؤسستين كبيرتين - غيلاب وهاريس . فقد وضعت استقصاءات هاريس انه اذا كان حوالي ٦٠ بالمئة من الذين جرى الحوار معهم في عام ١٩٧٢ عشية لقاء القمة يعتقدون ان « الحرب الباردة » ما زالت تسود العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، فانه في عام ١٩٧٣ كان هناك ٦٦ بالمئة من الاميركيين الذين يعتقدون بأن العلاقات بين الدولتين الاعظم تتحسن . وقد صوت حينئذ حوالي ٧٠ بالمئة لصالح الاتفاقيات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية

حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتطوير العلاقات الاقتصادية  
وتصل غيلاب في معرض تقييمها لنتائج الاستفتاء الى الاستنتاج  
التالي : « ان التغيير في علاقات الاميركيين تجاه الاتحاد السوفياتي  
لم يسبق له مثيل في تاريخ استفتاءات الراي العام » (١) .

هــسـنـ ابراهيم

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

---

(١) البرافدا ٢٣ حزيران ١٩٧٣ .



## الفصل الرابع

الجمع الصناعي الحربي والسياسة الخارجية





# الحسين يوسف الدويهي

— سواب الامبراطورية —

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تغلب في السياسة الخارجية الاميركية خط « سياسة القوة » باسم الهدف البراق لتحقيق السيطرة الاميركية على العالم . واصبحت دوائر المجمع الصناعي - الحربي تمارس خطا متصلا في المجابهة والعدوان المسلح ضد الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطني . في تلك المرحلة لم يترسخ بعد ذلك الحلف الصلد بين الجنرالات ورجال صناعة الاسلحة ، كما هو الحال بعد مضي عشر سنوات . ومع ذلك كانت مواقعهم حينئذ في الجهاز الحكومي والاقتصاد والايديولوجيا متينة لدرجة كافية من اجل ممارسة التأثير الفعال على السياسة الخارجية الاميركية .

كان قادة دوائر المجمع الصناعي - الحربي في نواياهم ومخططاتهم يسرون على اقل تقدير بخطوة متقدمة على البرامج والمفاهيم الاكثر عدوانية وتطرفا التي كانت الحكومة الاميركية تقوم باعدادها كخط رسمي في مجال السياسة الدولية . فهم لم يتقبلوا فقط موضوعات السيطرة العالمية للاحتكار الراسمالي الاميركي المطروحة من قبل واشنطن في الايام الاولى لما بعد الحرب ، وانما كانوا يسعون ايضا الى بلوغ هذه الاهداف بالطرق الخاصة . وقد اول العسكريون اعلان ترومان « ليس هنالك دولة اقوى من الولايات المتحدة

الاميركية ، ونحن بامتلاكنا هذه القوة ملزمين بأن نأخذ على عاتقنا قيادة العالم » كدعوة الى التصرف بحزم وتنظيم « حملة صليبية » ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى .

كان قادة الدوائر المالية - الصناعية على مدى خمس عشرة سنة واقفين من ان اميركا من القوة بحيث تصنع الدول الاخرى في تبعية لها متينة وطويلة الاجل ، وقد ترامت اطراف « الامبراطورية الاميركية » في كل انحاء قارات الارض ، وكان الاعتماد بالدرجة الاولى على القوة العسكرية لاميركا بشكل احد اساليب احراز السيطرة العالمية .

لم يكن كل الساسة في واشنطن يقفون على عتبة ( بلاتفورم ) التوسع ومناهضة السوفيات او يشاطرون افكار « الامبراطورية الاميركية » ، وكان البعض منهم ينظر بشيء من الحذر الى العهد المقطوعة « بضرب الشيوعية » . لذا حاول العسكريون إقناعهم بشتى الاشكال بعدم خطورة نشوب صدام شامل مع الاتحاد السوفياتي بالنسبة لاميركا . وبرأيهم كما لو ان ظروفنا خاصة أمنت لاميركا امكانية القضاء على مقاومة أي منافس بالقوة المسلحة وفرض « قيادتها للعالم » على الآخرين .

وقد عمد « حزب العسكر » في السياسة الاميركية الى الاعتماد الخاص على السلاح النووي ووسائط نقله الى أي مكان من الكرة الارضية وعلى الافضلية الجغرافية لاميركا على الدول الاخرى . وكان العسكريون الاميركيون يحاولون تبديد المخاوف في دوائر واشنطن وأوساط الرأي العام بشأن مخططاتهم ، فقاموا باشاعة الاعتقاد عن « منأى » الولايات المتحدة و « عدم قهرها » بضربة من الخارج . في دوائر البنوك والجنرالات كانت تنطلق في الولايات المتحدة الاميركية الدعوات النشيطة المجردة من أية مخاوف للقيام بعدوان مباشر ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . وكانت قد شنت حملة شعواء من الملاحقات والمطارادات والافتراءات ضد معارضي مخططات « الامبراطورية الاميركية » . وقوطعت

محاولات تحويل تطور سياسة واقتصاد اميركا في دروب السلام ،  
واطلق في المناخ الروحي للبلاد تيار « الحرب الباردة » ، وكان  
الفرض من كل هذه الاعمال واحد وهو زرع العداء بين الشعبين  
الاميركي والسوفيياتي .

استخدم الايديولوجيون البرجوازيون وضع عدم التعايش بين  
الايديولوجيتين الشيوعية والراسمالية للبرهنة على عدم امكانية  
قيام علاقات طبيعية بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .  
وكان يتم التأكيد حينئذ على ان العداء ينطلق حصرا من الايديولوجية  
الشيوعية للاتحاد السوفيياتي ، فقد كتب كينان الذي شغل منصبا  
مرموقا في حكومة الولايات المتحدة الاميركية في تلك السنوات قائلا:  
« ان عداء الاتحاد السوفيياتي هو العامل المؤثر الدائم الذي لن  
يضمحل طالما لم يتم تدمير العالم الراسمالي » (١) .

من بين المبررات التي كانت تبرز لصالح التصرفات « الحاسمة »  
بالاضافة الى ما سبق ذكره كانت الرجوعات الى الازمة الداخلية  
الجديدة في كل النظام الراسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية .  
فقد نما بشكل حاد مستوى الحركة الشيوعية والعمالية في الدول  
الراسمالية المتطورة ، في الوقت الذي تراجعت فيه المواقع  
السياسية للأحزاب البرجوازية ، وخرجت الى الابد دول بكاملها  
من العالم الراسمالي ، ونمت حركة التحرر الوطني في آسيا  
وأفريقيا ، لذا قرر الرجعيون الاميريكيون التدخل باصرار في  
هذه العمليات .

عمل « احتكار » القبلة الذرية ووسائل نقلها والقوة العسكرية  
المبالغ بها بغية تخويف الشعوب الاخرى كأساس لمنطلقات  
« التصدي » التي صاغتها حكومة الرئيس ترومان . وهذه المنطلقات  
موجهة بحدتها ضد طليعة القوى التقدمية - الاتحاد السوفيياتي .  
وفي الاجواء القيادية لواشنطن كانوا يعملون على عزل دول المنظومة

---

1) «Foreign Affairs», July, 1947.

الاستراتيجية عن طريق تصعيد التسليح وتدعيم السيطرة الرجعية في دول المعسكر الغربي وخاصة في تلك الدول التي تقع بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، وكذلك عن طريق الاستخدام المباشر للقوات المسلحة الاميركية . كانت استراتيجية « التصدي » تدعم الدور القيادي لأميركا في العالم الغربي الذي وضعت طاقاته وامكانياته في خدمة الاهداف التوسعية للولايات المتحدة الاميركية . وتنطلق من المساعي العدوانية الشاملة للدوائر الاحتكارية - المالية الاميركية لبسط السيطرة العالمية لأميركا .

كانت التوجهات « الامبراطورية » الاداة الهامة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية لما بعد الحرب المتجسدة في منطلقات « التصدي » . ولمثل هذا الاستنتاج يصل مؤرخون اميركيون معروفون ليس فقط من عداد العلماء المتقدمين وانما باحثون برجوازيون أيضا . اذ يشير المؤرخان المعروفان د. كولكا و غ. كولكا في بحثهم الصادر في عام ١٩٧٢ بعنوان : « حدود القوة . السياسة الخارجية الدولية والاميركية في أعوام ١٩٤٥ - ١٩٥٤ » (١) الى أنه « في مرحلة ما بعد الحرب كانت النوايا والحسابات في الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة لاحراز السيطرة على العالم عاملا مثيرا للجدل في اتجاه السياسة الخارجية الاميركية ، وكانت الاختلافات تظهر فقط في المسائل التي تدور حول اساليب وطرق احراز السيطرة العالمية . في المراحل الاولى استخدمت بشكل فعال أكثر من أي شيء ممارسات الضغط الاقتصادي ، بالإضافة الى أن الكثير من هذه الممارسات - مثلا تقديم القروض لانكلترا والدول الاخرى - كان يمس حلفاء واشنطن وبهدف لف هذه الدول بحبل التبعية الاقتصادية . وبرأي المؤرخين هنالك ميل في أجواء واشنطن نحو اعداد الوصفات والاقتراحات المنطلقة من الجزء الأكثر رجعية

---

1) D. and G. Kolko. The Limits of Power. The World and United States Foreign Policy, 1945-1954. Harper and Row, 820 pp., 1972.

لرأسمال الاحتكاري وآلة الحرب . ومن ثم تتابع الأعمال ذات الأبعاد « العالمية » والمنحى العسكري الواضح - « منطلقات ترومان » . « مشروع مارشال » ، إقامة حلف ناتو ، إعادة تسليح أوروبا الغربية ، عسكرة أوروبا الغربية وألمانيا الغربية واليابان . لقد تمت ممارسة كل هذه النشاطات والأعمال تحت ستار الرواية المختلقة عن « التهديد الروسي العسكري والسياسي » ، أما في حقيقة الأمر لم يكن الخطر الحقيقي بالنسبة لزعماء واشنطن يأتي من جانب روسيا ، وإنما من إمكانية تدعيم السلام وتقليص العدوف كما يذكر المؤرخان . وكان قادة الجناح اليميني في السياسة الأميركية يصرون على إبقاء حالة الحرب البسيكولوجية مع روسيا . فالولايات المتحدة الأميركية تستطيع أن تفوز فقط في حالة تحويلها الجزء الأكبر من العالم إلى انصاف مستعمرات تابعة لها ، وبدون ذلك لا يكون بإمكان تأمين الأرباح الضرورية لبقاء الرأسمال الأمريكي .

يشير المؤرخان إلى أنهم في واشنطن يقدسون القوة العسكرية ، وقد كان القادة العسكريون المتجمعون حول الإدارة الديمقراطية مقتنعين بأن الدبلوماسية بدون الاعتماد على القوة العسكرية المتفوقة تعتبر اعتدالا بسيطا ، لذا أعلنوا عن أن مهمة السياسة الأميركية هي حشد إمكانات الولايات المتحدة في المجال السياسي والاقتصادي وبشكل رئيسي في المجال العسكري من أجل صد « التهديد الشيوعي » .

إن الإجراءات الأساسية لمرحلة « التصدي » قد بنيت من زاوية نظر متطلبات دوائر الرأسمال الأمريكي الأكثر عسكرية . ومثل هذا الطابع بالذات حمل الفصل الأول من السياسة الخارجية لهذه المرحلة وهي « منطلق ترومان » : العدوانية بالنسبة للاتحاد السوفياتي ولقوى الاشتراكية والتقدم ، وحساب المصالح « العالمية » للولايات المتحدة الأميركية ، والمحافظة على الانظمة الرجعية ودعمها ، والعمل على استقرار النظام الرأسمالي .

لدى اعلانه في خطابه بتاريخ ١٢ آذار عام ١٩٤٧ امام الجلسة المشتركة لمجلسي الشيوخ والنواب لهذا البرنامج ( النضال ضد الاشتراكية والتقدم ) وبالرجوع الى رأي المستشارين العسكريين والسياسيين لفت الرئيس الاميركي الانتباه الى الوضع الحرج بشكل خاص في تركيا واليونان (عني بذلك مواقع الدوائر الرجعية المحلية ) قائلا : « مع سقوط تركيا واليونان يمكن ان تسود الفوضى والاضطرابات كل الشرق الاوسط وحتى مناطق اخرى . والامن الاميركي يتعلق بالمحافظة على مثل ذلك النظام الدولي الذي تستطيع معه الشعوب ان تدعم معاهدها الحرة وسلامتها القومية ضد الحركات العدوانية الرامية الى فرض أنظمة فردية استبدادية عليها » . وطلب الرئيس الاميركي من الكونغرس تخصيص مبلغ ( ٤٠٠ ) مليون دولار لتقديم المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان .

كان للاجراءات التي اتخذت بموجب « منطلق ترومان » توجهها عدوانيا بارزا ، وقد اثارت هذه الاجراءات المخاوف حتى لدى بعض أنصار الاتجاه الرسمي للبيت الابيض . فقد اثار مثلا حجم التحضيرات الحربية ( الاستعدادات العسكرية ) استياء احد واضعي سياسة « التصدي » الرئيسيين د. كينان . فقد اعترض هذا على حجم المساعدة العسكرية المزمع تقديمها الى اليونان وتركيا اذ ان ذلك - برأيه - يمكن ان يؤدي الى حرب شاملة في ظروف استراتيجية غير مناسبة للولايات المتحدة الاميركية .

وقد أبدى ايضا المعلق الاميركي المعروف ايبمان مخاوفه فيما يتعلق بمتطلبات آلة الحرب ، وقد كان من الصعب عليه فهم فكرة تدخل الولايات المتحدة الاميركية بهدف « صد الشيوعية » في أي مكان من العالم ، وكان يعتقد ان مثل هذا الخط في اتجاه السياسة الخارجية الاميركية من شأنه ان يفرض على اميركا التزامات عسكرية لا تستطيع البلاد تأمينها لا ماديا ولا سيكولوجيا . وقد أبدى مثل هذا الاهتمام القلق بعض اعضاء الكونغرس ، اذ كانوا يطرحون

بعدل التساؤل التالي : « أوليس من الممكن أن يؤدي « منطلق برومار » الى الافلاس بتوريثه أميركا في محاولات لا نهائية لمساندة الانظمة البالية بالقوة العسكرية ؟ وكتب معلق صحيفة « نيويورك تايمز » ريستون فيما يتعلق بالجدل العسكري حول « منطلق ترومان » قائلا : « لم يعرف التريخ على مدى الوقت الاخير حالة كتلك التي استدعى فيها مشروع قانون جائر على قدر موح من الاصوات ذلك القدر من الخلافات ، وبذر مثل ذلك الاضطراب في العقول » (١) .

غطيت أصوات معارضي « منطلق التصدي » المبعثرة هنا وهناك بفيض من قبل تجمع الاحتكاريين الاميركيين وزعماء آلة الحرب الذين قادوا حملة عسكرية في كل انحاء البلاد . وبدا « منطلق ترومان » طردا بريديا للسياسة الخارجية الاميركية . وبعده امتدت سلسلة كاملة من فصول السياسة الخارجية الاميركية التي مارستها الحكومة الاميركية والتي غيرت بشكل حاد طابع العلاقات الدولية ، ودفعت باميركا الى طريق المغامرات والصدمات العسكرية . الآن وفي ايامنا هذه صرحت صحيفة « نيويورك تايمز » قائلة : « ادى « منطلق ترومان » الى اعتماد « مشروع مارشال » واقامة معاهدة حلف شمال الاطلسي ، وتشكيل شبكة من الحلفاء العسكريين في أوروبا وآسيا ، وفي النهاية قاد الى التدخل العسكري الاميركي في جنوب فيتنام » (٢) .

اذا كان « منطلق ترومان » مدعوا لأن يملأ فكرة « التصدي » بالمحنوى العسكري فان « مشروع مارشال » المتخذ في حزيران ١٩٤٧ كان محسوبا لتدعيم القاعدة الاقتصادية لراسمالية الولايات المتحدة الاميركية في أوروبا ، والمحافظة على الانظمة الرجعية واستقرارها في دول أوروبا الغربية ، وتعزيز الهجوم على المعسكر

1) «New York Times», May 11, 1947.

2) «New York Times», March 11, 1967.



الاشتراكي . وقد هيأت اجراءات « مشروع مارشال » الارضية لاقامة حلف شمال الاطلنطي العدواني (١) . في هذه المرحلة بالذات ظهر بشكل خاص عامل التعاون الوثيق بين الدوائر المالية-الصناعية الاميركية وزعماء آلة الحرب . فلقد كان سعي هذه الدوائر الى ربط اوربا الغربية بتبعية اقتصادية لا يتعارض مع اهداف اولئك في تحويل القارة الاوروبية الى ساحة عمليات للبنتاغون . وقد اوضح الرئيس ترومان الخلفية العسكرية للاجراءات الاقتصادية « لمشروع مارشال » بشكل واضح وكاف عندما صرح في رسالته الى الكونغرس حول ميزانية عام ١٩٥٢ قائلا : « يجب أن يكون برنامجنا للمساعدة الاقتصادية لاوروبا موجها نحو دعم إعادة التسليح ، وليس نحو التوسع الاقتصادي العام » (٢) .

بدأت الولايات المتحدة باقامتها لحلف ناتو تحضيرا مكثفا لحرب شاملة ضد معسكر الاشتراكية ، وقد حازت وقتئذ على مساندة الدوائر الحاكمة في البلدان الغربية الاخرى . وقد كتب دالاس مباشرة ان زعماء البنتاغون راوا مغزى حلف ناتو في تحويل اوربا الى مسرح عسكري يؤمن « تفوقا استراتيجيا معنا » وبالذات

---

(١) في ٤ نيسان ١٩٤٩ وقعت في واشنطن كل من : الولايات المتحدة الاميركية وكندا وانكلترا وفرنسا واطاليا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ والدانمارك والنرويج وايسلندا والبرتغال معاهدة حلف شمال الاطلنطي ( ناتو ) ، وقد قبلت في عضوية هذا الحلف في عام ١٩٥٢ كل من تركيا واليونان ، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت ألمانيا الاتحادية العضو الخامس عشر في هذا الحلف . في ١٢ ايلول من عام ١٩٤٧ وفي ريو دي جانيرو وقعت معاهدة بين دول اميركا اللاتينية والولايات المتحدة الاميركية ، وقد اعترف جون فوستر دالاس بان الحلف المعقود في ريو دي جانيرو يعتبر السابقة التي على اساسها انتقلت الولايات المتحدة الى اقامة حلف ناتو الاكثر اهمية .

---

2) «The Budget of the U.S. Government for the Fiscal Year Ending June 30, 1952». Washington, 1952, P. 20.

القواعد العسكرية في غرينلاند وإيسلندا وفي جزر الآزور وفي  
ممرات جبال الألب » . وفي سبيل هذا الهدف جرت تركيا -  
الدولة الآسيوية إلى « العائلة الأوروبية » نانو ، فالمعوقات  
الجغرافية عوضت بالأهمية الاستراتيجية الكبيرة لهذه الدولة  
الواقعة على مشارف الجنوبية للاتحاد السوفياتي . وجلست  
البرتغال الفاشية صاحبة جزر الآزور الهامة من الناحية العسكرية  
على طاولة واحدة مع إيسلندا التي لا تملك حتى جيشا خاصا بها ،  
ولدى اختيار الدول الأوروبية في حلف شمال الأطلسي من قبل  
الأميركيين أخذت بعين الاعتبار العوامل التالية : صلاحية هذه  
الدولة أو تلك كمسرح للعمليات العسكرية وابعاد الطاقات والمصادر  
البشرية والمادية والقدرة الكامنة الاقتصادية - العسكرية . الخ .  
قامت الدوائر الحاكمة الأميركية بجرها الدول الأوروبية الغربية  
إلى حلف ناتو العدواني بربط هذه الدول بإجراءات تكوين « حالة  
القوة » . إذ في يناير من عام ١٩٥٠ أقر مجلس حلف ناتو أول  
مشروع مشترك أعده العسكريون الأميركيون لتحديد مساهمات  
دول الأطلسي . وقد التزمت الولايات المتحدة الأميركية بموجب  
هذا المشروع بتقديم الطيران الاستراتيجي والأسطول البحري  
العسكري بالاشتراك مع انكلترا ، وأعطى لدول أوروبا القارية دور  
تقديم « قوات المشاة » ، وقد أعلنت الدورة الرابعة لمجلس حلف  
ناتو ( أيار ١٩٥٠ ) رسميا أن تشكيل القيادة العليا للقوات المسلحة  
لحلف ناتو يجب أن يتم من بين القادة العسكريين الأميركيين . وفي  
عام ١٩٥٠ نفسه كانت قد وضعت أسس استراتيجية « الدفاع  
المتقدم نحو أقصى الشرق » ، ومن هنا كان العزم على إنشاء الجيش  
الأطلسي المؤلف من ( ٦٢ ) فرقة من بينها عشر فرق من  
ألمانيا الغربية .

كان نشاط دوائر المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة  
الأميركية في مجال السياسة الخارجية في الكثير سببا في انقسام  
أوروبا ، فقد جزء « مشروع مارشال » أوروبا اقتصاديا ، وادى

حلف ناتو الى المجابهة في اوروبا بين حلفين عسكريين معارضين .  
وداست حكومة ترومان نهائيا مبادئ التعاون الودي بين الاتحاد  
السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية والدول العظمى الاخرى ،  
تلك المبادئ التي ترسخت في سنوات النضال المشترك ضد المانيا  
الهيترية ، ولو تمت المحافظة على مبادئ ذلك التعاون لتمكن تأمين  
امكانات واقعية لتنظيم العلاقات الدولية لما بعد الحرب على قاعدة  
من الامن الجماعي والسلم الوطيد على كل الارض ، لكن العسكريين  
الاميركيين وضعوا اهدافا اخرى تماما .

دفع قادة المجمع الصناعي - الحربي الاميركي السياسة الاميركية  
باستخدام نفوذهم المترايد في حكومة ترومان الى طريق العدوان  
والمغامرة . فقد كانوا يسعون بالاضافة الى التحضير لحرب نووية  
عالمية ضد الاتحاد السوفييتي الى اثارة النزاعات المسلحة على  
امتداد حدود المعسكر الاشتراكي ، واعادة الانظمة الرجعية الى  
الديمقراطية الشعبية . وهكذا اثرت في عام ١٩٤٨ ازمة برلين ،  
وفي العام التالي حاولت الدوائر الرجعية في تشيكوسلوفاكيا  
بمساعدة من الدوائر الغربية القيام بانقلاب برجوازي ، وعززت  
الولايات المتحدة تدخلها في الحرب الاهلية في الصين ، وقدمت  
لطفمة نشان كاي شيك مساعدة بحوالي ( ٦ ) مليار دولار ، وفي  
٢٥ حزيران من عام ١٩٥٠ شنت الحرب ضد جمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية .

سعى جنرالات البنتاغون لاستخدام الحالة الكورية من اجل  
تكثيف التحضيرات الحربية ، فقد كتب الباحث البرجوازي  
الاميركي هيموند حول هذا الموضوع في كتابه « التنظيم من اجل  
الدفاع » ما يلي : « كان اهتمام الحكومة في سنوات الحرب الكورية  
منصرفا للدرجة القصوى نحو المسائل التي تشمل التوسيع الطويل  
المدى للقوات المسلحة الاميركية ، وتسريع اعادة تسليح حلفائنا » .  
في ٣٠ تموز من عام ١٩٥٠ رفع الرئيس ترومان « سقف » تعداد  
القوات المسلحة الاعظمى حتى ( ٥ ) ملايين انسان ، وبعد مضي

سنة صدر قانون الخدمة الالزامية للشباب البالغين من العمر ( ١٨ ) سنة ، وفي ٣٠ آب من عام ١٩٥١ وقعت معاهدة عسكرية بين الولايات المتحدة الاميركية والفيليبين . وفي اليوم التالي أبرمت معاهدة مماثلة مع كل من استراليا ونيوزيلندا ، وبذلت الولايات المتحدة الاميركية اهتماما خاصا « بعسكرة » اليابان ، وحصلت الولايات المتحدة الاميركية بموجب معاهدة الامن المبرمة مع اليابان على قواعد عسكرية كثيرة من أجل مرابطة قواتها العسكرية فيها .

في هذه المرحلة بدا قادة حكومة ترومان الاكثر رجعية بتبني مشروع الاستيلاء على الهند الصينية . وقد أشار معلق « نيويورك تايمز » « شين » الذي نشر التقرير السري للبننتاغون حول المسألة الفيتنامية الى أن « قرار حكومة ترومان حول تقديمها المساعدة العسكرية لفرنسا في حربها الاستعمارية ضد فيتنام التي يقودها الشيوعيون قد ادى الى المساهمة المباشرة للولايات المتحدة في احداث فيتنام ، واعطى ملامح السياسة الاميركية لكل المرحلة المقبلة » . ان الحقد على حركة التحرر الوطني والسعي لتحويل جنوب شرق آسيا الى مسرح عمليات للبننتاغون - كمصدر للارباح - دفع السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية الى التدخل المساح في شؤون الهند الصينية .

في الدوائر العسكرية وقوات اركان الاحتكارات العاملة في حقل صناعة الاسلحة كانت تجري عملية اعداد آلة الحرب الاميركية للعدوان على الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر الوطني وصياغة النظريات الاستراتيجية الملائمة . وبما ان الدوائر الحاكمة الاميركية في تلك السنوات كانت تفكر في بسط السيطرة العالمية فان الاستراتيجية الاميركية لمرحلة « التصدي » قد حملت ملامح « العالمية » فشملت كل مناطق العالم . وكانت حدة المخططات الاستراتيجية لواشنطن موجهة ضد العقبة الرئيسية على طريق هذه الاهداف - الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . في القيادة السياسية العسكرية العليا للولايات المتحدة الاميركية

كان قد ساد تحت تأثير حجج قادة البنتاغون حول « الاحتكار النووي الاميركي » في تلك المرحلة استنتاج خاطيء يقول بأن الولايات المتحدة الاميركية تتمتع بأرجحية عسكرية غالبية على الدول الاخرى بما فيها الاتحاد السوفياتي ، لم يأخذ هذا التحليل الكاذب بالحسبان العوامل الهامة السياسية والاجتماعية والعسكرية ، لذا قاد هذا التحليل الولايات المتحدة بالنتيجة الى عدد من الهزائم الجدية على المستوى الدولي ، في الوقت الذي وضع فيه هذا التحليل على اساس المذهب الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة « التصدي » ، وكانت المبادئ الاساسية لهذا المذهب قد صيغت في عام ١٩٤٨ في اجتماع عقد في مصيف « كي - وست » بمساهمة وزير الدفاع فوريستول وقادة كل فروع القوات المسلحة الاميركية .

امام اجتماع « كي - وست » كانت تقوم الى جانب المسائل الاخرى مسألة صعبة وهي التوفيق بين مصالح ومطامع كل من الجيش والاسطول والطيران . فقد كان كل فرع من فروع القوات المسلحة الاميركية يتطلع الى الدور القيادي في اعداد وتنفيذ مخططات الحرب النووية ، وخرج المجتمعون بنتيجة نقاشهم الحاد برأي نسوي ( من كلمة تسوية ) يقول « بالقوات المسلحة المتوازنة » ، وقد تم التأكيد في المنطلقات المتخذة على توزيع دقيق للاوامر : يقوم الطيران بالسيطرة على الاجواء ، ويقود الجيش عمليات القوات البرية ، اما الاسطول فيقوم بتأمين التفوق في البحار والمحيطات ، وينزل الضربات النووية بالاهداف البحرية البالغة الاهمية . وتم تخصيص اعتمادات متساوية تقريبا لكل فرع من فروع القوات المسلحة .

صار السلاح الذري اساس الاول لكل المخططات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . وقد أصبح التفوق النووي يشكل الخط العام « لسياسة القوة » للقيادة العسكرية الاميركية . وقد كتب الباحث البرجوازي الاميركي المعروف اوسكود عن عملية

حياغة المنطلقات العسكرية لإدارة ترومان ما يلي : « ان الأميركيين مأخوذون الى حد التنويم المغناطيسي بالقوة الهائلة وغير العادية للقنبلة الذرية ، وقد أظهرت حكومة الولايات المتحدة الأميركية ثقة عمياء تقريبا في احتكار هذا السلاح » .

لم تنل القوات المسلحة الجوية في السنوات التي سادت فيها نظرية « القوات المسلحة المتوازنة » ، بفضل النظر عن استقلالها الذاتي . ذلك الوضع الرائد كالذي نالته فيما بعد ، اذ تصدرت القوات المسلحة الجوية في نهاية الأربعينات المقام الاول في النظام العسكري الأميركي . وجرى العمل على تهيئة الطيران الأميركي للقيام بالحرب النووية - الحرارية ، وعلى نطاق واسع تم انتاج نماذج جديدة من الطائرات القاذفة الحاملة للسلاح النووي الذي ازدادت مخزوناته بسرعة فائقة . وفي عام ١٩٤٧ تم تشكيل القيادة الاستراتيجية ٩ للطيران التي اتخذت من قبل قادة البنتاغون « كسيف نووي » ، وفي حزيران من العام التالي اتخذ الكونغرس قانونا حول زيادة القوات المسلحة الجوية الأميركية حتى ( ٧٠ ) جناحا عوضا عن ( ٥٥ ) جناحا ثم اقترحهم سابقا .

سمى كذلك قادة القوات المسلحة الجوية والجيش الى احتلال المكان المتصدر في المخططات الاستراتيجية للبنتاغون ، أما المسؤولون العسكريون البحريون فقد كانوا يؤكدون بشكل خاص على أهمية حاملات الطائرات كوسيلة هامة من وسائل الحرب النووية . وقد شاركت في هذا الصراع بشكل مباشر الدوائر الصناعية المرتبطة بهذا الفرع أو ذاك من فروع القوات المسلحة .

يذكر الكاتب البرجوازي « تاغويل » بأن سياسة واستراتيجية « التصدي » كانتا تهدفان الى محاصرة العالم الشيوعي في الفم الكراكاويلي ( من كلمة كراكاديل - تمساح ) للشبكة المنتشرة المزودة بالقاذفات العابرة للقارات ، وفيما بعد بالصواريخ المهيئة لايصال القنابل الذرية الى أي مكان في الاتحاد السوفياتي . حاز الطيران الاستراتيجي الأميركي على أول قواعد أجنبية له في صيف عام

١٩٤٨ عندما وافقت الحكومة البريطانية على وضع ( ٦٠ ) قاذفة في انكلترا . وبمضي عام على تشكيل حلف الاطلسي اقدمت آلة الحرب الاميركية على انشاء قواعد جديدة في الدول الفريية الاخرى . وفي السنوات الاولى لما بعد الحرب انشئت المئات من مراكز الاستناد للبنتاغون على طول حدود المعسكر الاشتراكي وفي دول اوروبا وآسيا واقامت القواعد العسكرية العديدة في افريقيا واميركا اللاتينية .

كان القادة العسكريون الاميركيون ينشطون في الاستعداد للعدوان على الاتحاد السوفياتي كما لو أنهم واثقين من ان اميركا في مأمن من « الضربة الجوابية » ، وعلى مدى كل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، كانت القارة الاميركية محمية بشكل مضمون بواسطة المحيطات ، ولم تجر عمليا هناك أية عمليات حربية ، ولم تلمس كذلك الحرب العالمية الثانية حدود اميركا : فقد بلغت الضحايا بين السكان المدنيين للولايات المتحدة الاميركية ( ٦ ) اشخاص قتلوا صدمة نتيجة انفجار قنبلة يابانية . بعد الحرب افترضت آلة الحرب الاميركية بمنتهى الثقة ان « احتكار المني » ستبقى المحافظة عليه ، وأعدت في البنتاغون مخططات أكثر الحروب هجومية ، مع الاخذ بالحسبان القيام بالاعمال الحربية على بعد آلاف الاميال من شواطئ اميركا .

بنيت المخططات الحربية لذلك العهد الى درجة هامة على أساس توجيه ضربة مفاجئة للاتحاد السوفياتي ، فقد نوقشت في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات مسألة الحرب الوقائية ضد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشكل جدي في الاجواء الاحتكارية - العسكرية لواشنطن ، فقد ضمنت القنبلة الذرية بالاشتراك مع الطيران الاستراتيجي - حسب مقترحات قودة البنتاغون - إمكانية ائزال « الضربة الخاطفة الناجحة » بالاتحاد السوفياتي . وقد دعا العسكريون الاميركيون ذوو الرؤوس الحامية الى استخدام التفوق من اجل تصفية الحسابات مع المنافس

الرئيسي للولايات المتحدة الاميركية في السياسة العالمية ، وكانوا يحورون على استخدام القوة العسكرية لالة الحرب الاميركية بدون تلكؤ لانزال الضربة الخاطفة الاولى بالاتحاد السوفياتي . كانت بوجهات ادارة برومان نحو الهجوم الوقائي وكل « سياسة القوة » اللاحقة تعكس مخططات الحكومة الاميركية العدوانية ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

شكل جبروت الاتحاد السوفياتي حاجزا ضخما على طريق المساعي التوسعية ( العالمية ) للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، ومع الاتحاد السوفياتي سارت على طريق التقدم دول الديمقراطية الشعبية التي ترسخت فيها أسس المجتمع الاشتراكي . وبانت أهداف الدوائر الحاكمة الاميركية مستحيلة التحقيق ، الا انه امكن للولايات المتحدة في المرحلة الاولى « لسياسة القوة » ان تقوم ببعض الممارسات التي عززت الوضع القيادي لاميركا في المعسكر الغربي من جراء زيادة حدة التوتر الدولي .

لم تتمكن لا الاعمال الدبلوماسية ولا الحصار الاقتصادي ولا النشاطات التآمرية ولا استخدام القوات المسلحة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها من اعاقاة عملية تقدم ونمو المنظومة العالمية للاشتراكية . فلدى الاتحاد السوفياتي كان وما يزال كل ما هو ضروري - سياسة السلم الصادقة والجبروت العسكري وتلاحم الشعب السوفياتي - من أجل تأمين عدم المساس بحدوده من قبل أي معتدي والدفاع عن منجزات الاشتراكية . ولقد وقف الشعب السوفياتي على طريق التطوير المخطط والمنظم لاقتصاده بانجازه في مرحلة قصيرة جدا مهام مرحلة بناء ما كان قد فقد ، وفي عملية تدعيم الامكانات الدفاعية للاتحاد السوفياتي كانت قد حلت مسألة السلاح الذري ، وبذلك تم انتزاع « الاحتكار النووي » من الولايات المتحدة الاميركية . وازدادت الاشتراكية قوة من سنة الى سنة ، مما اضطر جون فوستر دالاس لأن يعترف في عام ١٩٥٢ بأن « التصدي » لم يستطع إيقاف الشيوعية



السوفييتية جوهريا » .

في نهاية عمل ادارة ترومان الديمقراطية لوحظ في الولايات المتحدة الاميركية مد جديد لنشاط الدوائر الرجعية - العسكرية ، فقد امارت اخفاقات سياسة « التصدي » والحرب الكورية في اوساط رجال صناعة الاسلحة والسياسة الرجعيين استياء كبيرا بسبب عدم الاستخدام الفعال - برايم - « للقوة المتفوقة » في الصراع ضد الاتحاد السوفياتي .

لامت الدوائر العسكرية حكومة الديمقراطيين « لليونتها » و « سلبيتها » و « عدم حزمها » بشأن الشيوعية . واعنبرت الضعف الذي اصاب المواقع السياسية الخارجية والعسكرية لأميركا نتيجة للاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الادارة الديمقراطية حتى في مؤتمرات طهران وبوتسدام التي هيأت الارضية « للمد الشيوعي » فيما بعد الحرب .

في انتخابات الرئاسة التي جرت في عام ١٩٥٢ تجمع العسكريون الاميريكون حول المجموعة الرجعية للجنرال ايزنهاور وجون فوستر دالاس المعروف بعدائه الشديد للشيوعية . ولم يكن هؤلاء القادة يخفون استعدادهم للمحافظة على مصالح الرأسمال الاحتكاري الاميركي . وقد طربت الدوائر الصناعية - الحربية لشعيرات البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري التي كانت تعد باتخاذ الاجراءات السريعة لرفع القدرة القتالية للولايات المتحدة الاميركية وتعزيز سباق التسلح . . الخ .

تعلق العسكريون بالتصريحات الديماغوجية لجون فوستر دالاس حول أن « أميركا تبذل جهودها وتحمل وتنفق الاموال ، لكن ليس في سبيل التخلص من الخطر الشيوعي ، وانما للتعايش معه وربما بشكل دائم » ، اذن تنحصر مهمة السياسة الاميركية - حسب اقوال دالاس - « ليس في التعايش الى امد غير محدود مع عامل وجود خطر شيوعي » ، وانما في ازالة هذا الخطر .

استفبل العسكريون الاميريكون بترحاب برنامج السياسة

الخرجية لادارة الجمهوريين الرجعية ، ويقوم جوهر هذه السياسة على محاولة بلوغ توسيع اجواء سيطرة الراسمال الامركي في العالم على اساس تقويض المنظومة الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي . تميزت سياسة « التحرير » عن انجاه السياسة الخارجية الاميركية السابق بالعدوانية الاكبر وبروح المغامرة . ونالت « الحرب الباردة » نهوضا جديدا . اذ تبقى هذه المرحلة في التاريخ المعاصر واحدة من اكثر المراحل توترا . فمن جراء نشاطات قادة الدوائر الاحتكارية وآلة الحرب الاميركية الرجعيين بدا العالم اكثر من مرة على حافة صدام نووي - حراري ، حول قادة الحزب الحاكم في واشنطن عملية التهديد باشغال حرب عالمية الى اسلوب لتحقيق اهداف السياسة الخارجية لأميركا ، وقد اعتقد الزعماء الاميركيون انهم بسياستهم هذه يستطيعون ممارسة الضغط على الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية وكسر ارادتهم واصرارهم على الصدد ، وبلوغ اهداف سياسة « التحرير » .

في دوائر المجمع الصناعي - الحربي الاميركي عولجت بشكل علني مخططات الهجوم على الدول الاشتراكية . ففي كتاب « الاستراتيجية الاميركية في العصر النووي » يبرهن الباحث الرجعي « رينهارد » على ان « سياسة « التحرير » يجب ان تعتمد على القوات المسلحة المرابطة بشكل فعال وصحيح استراتيجيا التي تستطيع في اللحظة الضرورية ان تدخل الى اراضي هذه الدولة او تلك من دول المعسكر الاشتراكي ، وسوف لن يستطيع الاتحاد السوفياتي تقديم المساعدة للدولة المتعرضة للتدخل ، وسوف يتراجع امام التهديد باندلاع حرب عالمية يستخدم فيها السلاح النووي » . بمثل هذا الصوت وهذه الآراء التوسعية العدوانية تصدح دعوات العالم العسكري « برنفهام » حول استخدام السلاح من اجل تحقيق اهداف « تحرير الشعوب المستعبدة » ، وهدف برنامج « التحرير » يتلخص - حسب اعتقاده - في العودة القسرية

( بالعنف ) للرأسمالية الى بلدان الاشتراكية وتفكيك الاتحاد السوفياتي وفي نهاية الامر تفتيت المعسكر الاشتراكي الى دول متناحرة فيما بينها .

لم يكتف العسكريون الاميريون بالتصريحات الاستفزازية انفاشية ، وانما حاولوا الاقدام على مغامرات خطيرة ، ففي ١٧ حزيران عام ١٩٥٣ نظمت العملية الاستفزازية في برلين الموجهة ضد جمهورية المانيا الديمقراطية ، وقد استهدف منظمو العملية الاستفزازية اثاره التمرد في كل انحاء المانيا الديمقراطية ، وفصلها عن دول المنظومة الاشتراكية ، الا انهم اخطأوا الى حد كبير ، فقد اعطى كادحوا جمهورية المانيا الديمقراطية اللتفون حول الحزب الاشتراكي الالماني الموحد المتمردين ردا صاعقا .

في اكتوبر من عام ١٩٥٦ نظمت قوى الرجعية الدولية تمردا مضادا للثورة في هنغاريا ، فقد تجسد التطبيق العملي لسياسة « التحرير » في محاولة لاجراج هنغاريا من صفوف المعسكر الاشتراكي ، وضرب وحدة بلدانه . وقد قام الشعب الهنغاري بصد كل محاولات المس بالاستقلال الوطني وسيادة البلاد .

لم تبخل قيادة واشنطن في الامكانات والوسائل في سبيل النشاط المشبوه التأمري ضد الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي . ففي صيف عام ١٩٥١ اقترح عضو مجلس النواب « كيرسن » اضافة تعديل استفزازي على قانون الامن المتبادل يقضي باضافة ( ١٠٠ ) مليون دولار للحرب السرية ضد الاتحاد السوفياتي ودول الديمقراطيات الشعبية ، وقد اقر التعديل فيما بعد واصبح قانونا . وبامكانات الحكومية انشئت عشرات المراكز التجسسية ومعاهد المهمات الخاصة . وخصصت امكانات غير قليلة لتنظيم النشاط التأمري المشبوه من خلال وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية الاميركية ، وقد بلغت الحرب السرية للولايات المتحدة الاميركية ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في هذه المرحلة ابعادا واسعة للغاية .

في ظروف الخمسينات وفي بعض مناطق العالم كانت الولايات المتحدة الاميركية من القوة بحيث قامت بأعمال عدوانية تآمرية من مؤامرات واتقلابات وتدخل سافر في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . الا أنه بعد مضي عدة سنوات لم تعد الولايات المتحدة الاميركية لتتشجع على مثل هذا التصعيد للعدوان بسبب التغيير الجوهري الذي طرأ على توضع القوى لصالح الاشتراكية العالمية . جهد الجنرالات والساسة الرجعيون « في غلق الدائرة » حول الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بانشاء حلف بغداد ، الا أن هذا الحلف سرعان ما سقط ، وسمي بحلف « السنسو » بعد خروج العراق ، وكذلك اقيم حلفا « سياتو » و « انزوس » ، وقامت الامبريالية الاميركية بتنظيم مؤامرة قلب حكومة مصدق في ايران ، وازاحة حكومة آربنس الشرعية في غواتيمالا . في تلك السنوات مورست « سياسة القوة » بقسوة وعدوانية فائقتين .

كانت الدوائر العسكرية - الاحتكارية تنظر بشغف الى جنوب شرق آسيا ، فقد بدأت هذه المنطقة تحتل مكانا هاما في برنامج الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت سياسة هذه الدوائر موجهة نحو اكتساب المواقع المتفوقة في الهند الصينية ، وتأکید « الهيمنة العالمية » لأميركا ، ومن البديهي أن واشنطن لم تعط اية اسس لمبرراتها ، فكثيرا ما كان الايديولوجيون الرجعيون الاميركيون يتحدثون عن « الدفاع عن الديمقراطية » وعن مصالح « العالم الحر » في جنوب - شرق آسيا .

في المذكرات السرية « ملف البنتاغون الفيتنامي » المنشورة في الصحافة الاجنبية والمؤلفة من ( ٤٧ ) جزءا كانت اللفة ايسط ، وصار الهدف ملموسا اكثر وهو عدم السماح بتوحيد فيتنام على بدايات ديمقراطية ، وعدم تمكين الشعب الفيتنامي من التعبير عن رابه بشكل حر ، والحفاظ على جنوب - شرق آسيا كمنطقة محرمة للنهب الامبريالي ، ومن تحليل وثائق البنتاغون السرية يخرج استنتاج اكيد : وراء مخططات التدخل الاميركي في فيتنام

كان يقف قبل كل شيء المجمع الصناعي - الحربي للولايات المتحدة الاميركية . في التصريح المبرمج « حول مهام الولايات المتحدة وخطها فيما يتعلق بجنوب - شرق آسيا » يحكى بشكل مبشر عن أن « ففدان جنوب - شرق آسيا يستدعي « عواقب اقتصادية جدية » بالنسبة لدوائر الاعمال الاميركية . كان العمل ( البيزنس ) الاميركي الضخم يالج على مسلك هذه المنطقة بين يديه . اذ « تعتبر هذه المنطقة مصدرا عالميا للكاوتشوك والزيتون ، وهي غنية بالنفط والثروات الدفينة الاخرى ، بالاضافة الى ذلك تعتبر هذه المنطقة سوقا كامنا هاما للتصريف بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية .

كنت الاهمية الاستراتيجية لجنوب - شرق آسيا تلعب دورا حاسما من بين دوافع التدخل . فالنوابض الحقيقية التي تحرك المغامرة الاميركية في الهند الصينية هي النهب المغلف بالعبارات الكاذبة عن « نصره الحرية » ، والسعي نحو ضم هذه المنطقة الى جو استراتيجي البنتاغون .

في بداية عام ١٩٥٤ عندما اصبح من الواضح جدا انهيار السياسة الاستعمارية الفرنسية في الهند الصينية - وهذا بفض النظر عن الدعم الثمين المالي والعسكري الذي قدمته واشنطن - تدخلت حكومة ايزنهاور بدون تردد في شؤون الهند الصينية . وبدا جنرالات البنتاغون - بكلمات المذكرة السرية لايزنهاور - بتخطيط « الاجراءات الفعالة الضرورية من أجل الحيلولة دون فقدان اية دولة من دول جنوب - شرق آسيا .

تكشف وثائق البنتاغون كيف تم في عهد حكومة الجمهوريين الاعداد التفصيلي والتنفيذي لعملية اسقاط قرار مؤتمر جنيف لعام ١٩٥٤ حول اجراء الانتخابات في فيتنام . فقد وضع ساسة وجنرالات الولايات المتحدة الاميركية هدفهم الرئيسي في عدم السماح بالانتخابات لأنها يمكن أن تعني في نهاية الامر توحيد

---

(١) « وثائق البنتاغون » .. تورنتو - نيويورك - لندن ١٩٧١ .

فيتنام تحت قيادة هوشي منه » . وقد أرسلت هذه التعليمات بـبرقية - شيفرة الى عدد من سفراء وزير الخارجية دالاس . على كل لم يكن ليلانم واشنطن أي قرار يصدر من الشعب ضد نظام العملاء في سايفون . ويعترف واضعوا التقرير السري للينتاغون بأن « قرارات حكومة ايزنهاور حول انقاذ جنوب فيتنام ، وحول محاولة اسقاط النظام الشيوعي الجديد في فيتنام الشمالية ادت الى أن تقرر الحكومة بأن تأخذ على عاتقها في نهاية الامر دورا مباشرا في نقض معاهدة جنيف حول الهند الصينية التي تم التوصل اليها في عام ١٩٥٤ » (١) .

مع انهيار معاهدة جنيف سدت الطريق أمام التسوية السياسية في الهند الصينية ، واعتمدت حكومة ايزنهاور في سياستها بشكل اساسي على الوسائل العسكرية والقوة المسلحة . واستمر بالتزايد تأثير دوائر المجمع الصناعي - الحربي على ما كان يدور من نقاش في الحكومة الاميركية حول مسائل الهند الصينية . وعلى الخط الامامي للصراع مع الحركة الوطنية تتقدم القوات العميلة المحلية التي تم انشاؤها بأموال واشنطن . والتي تمثل الصورة المبدئية لما عرف فيما بعد « بالفتنة » . اذن في يناير من عام ١٩٥٤ نوقشت مسألة ارسال القوات الاميركية المزودة بالعتاد الحربي الى فيتنام ، وحسب مقتطفات من وثيقة عائدة لمجلس الامن القومي كان الاستراتيجيون العسكريون الاميركيون يعتقدون في ذلك الوقت بأنه « من أجل احراز النصر في فيتنام يلزم لواشنطن ( ٧ ) فرق عسكرية مع الدعم البحري والجوي اللازم » . ولدى مناقشة الحكومة الاميركية للتدخل العسكري في فيتنام عرض رئيس هيئة الاركان الادميرال ريدفورد عندئذ مخططا للهجوم الذري ليس على الاهداف الواقعة في فيتنام فحسب ، وانما على الاهداف الواقعة ايضا في اراضي الصين .

وبالتالي أصبحت قضية الهند الصينية حتى في عهد حكومة

1) «New York Times», June 13, 1971.

ايزنهاور واحدة من قضايا الحياة السياسية الاميركية المركزية  
 والاكثر حدة ، فالاهداف الامبريالية للولايات المتحدة الاميركية  
 فرضت الحرب ، وقد اندلقت هذه الحرب بمساعدة الوسائل  
 الامبريالية بشكل نموذجي ، وكان قد اعطي الامر بالتدخل المباشر  
 للولايات المتحدة ، وجعل منطق وجوهر « سياسة القوة » من  
 المحتم توسيع ابعاد التدخل ، وصياغة المخططات الاكثر عدوانية ،  
 واستخدام الوسائل الاجرامية للحرب ضد شعوب هذه المنطقة  
 المدافعة عن حريتها واستقلالها ، وصارت عملية توسيع مشاركة  
 قادة المجمع الصناعي - الحربي في اعداد وتنفيذ السياسة  
 الخارجية الاميركية امرا لا مندوحة عنه ، فقد تمت بمساهمة  
 مباشرة من قبل دوائر المجمع الصناعي - الحربي مراجعة المنطلقات  
 الاستراتيجية للولايات المتحدة باتجاه تعزيز توجهاتها العدوانية ،  
 وقد صاغ دالاس استراتيجية « الانتقام الشامل » التي اصبحت  
 تشكل الاتجاه العسكري الرسمي للولايات المتحدة على الشكل  
 التالي : « ان المبدأ الرئيسي لسياستنا يقوم على توفير إمكانيات  
 واسعة تحت تصرفنا من أجل توجيه الضربة الجوية الخاطفة  
 بواسطة الوسائل وفي الامكنة حسب اختيارنا المناسب » . وهكذا  
 وضعت الاستراتيجية الجديدة عملية التحضير لحرب نووية شاملة  
 ضد الاتحاد السوفياتي وعلى رأس ابرة ، اذ يقول واضعوا  
 استراتيجية « الانتقام الشامل » : لقد قام قادة اميركا السابقون  
 بهدر الامكانيات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، فقد « كانوا  
 يستعدون للقتال في اميركا ، وخط الاستواء ، وآسيا والشرق  
 الاوسط وأوروبا ، في البحر والبر والجو وبواسطة الانواع القديمة  
 والجديدة من الاسلحة » عوضا عن « الاستخدام المبعثر للطاقة  
 العسكرية الاميركية طرح زعماء حكومة الجمهوريين مذهب التحضير  
 لضربة مكثفة في وقت يحدده البنتاغون مسبقا وفي مكان ملائم  
 بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية » .

في الدوائر العسكرية - المصرفية كانوا يفترضون بأن الولايات

المسحده الاميركية تمتلك تفوقها في السلاح الذري والطيران الاستراتيجي . وتحافظ كذلك على « احتكر المناى الأمن » لأميركا . وقد أعطى هذا أساسا للدوائر الحاكمة في أميركا لأن تعتقد بأن الحرب الشاملة يمكن أن تكون سلاحا واقعا من أسلحة السياسة . يرى واضعوا استراتيجية « الانتقام الشامل » أن أي تصادم يشترك فيه الاتحاد السوفياتي يمكن أن يكون ذريعة لتوجيه « الضربة الخاطفة المكثفة » ، فيما إذا اعتبر هذا التصادم في واشنطن « ماسا بالمصالح القومية لأميركا » . ومع انتشار حركات التحرر الوطني أصبحت مخططات حكومة ايزنهاور موجهة بشكل أكثر تحديدا ضد الشعوب المناضلة أيضا من أجل استقلالها الوطني، من وجهة النظر هذه كانت « استراتيجية الانتقام الشامل » تفهم كما لو أنها تحذير موجه للاتحاد السوفياتي ضد الخطوات الممكنة لدولنا ( الدولة السوفياتية ) لدعم شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية . كن الحساب يقوم على الآتي : أن الاتحاد السوفياتي لدى وقوفه أمام حرب لا خيار فيها أو عدم امكانية مقاومة الاعمال العدوانية للامبريالية سيتجنب ويتراجع تحت ضغط الولايات المتحدة الاميركية .

صارت استراتيجية « الانتقام الشامل » أساسا لنشاط حلف « ناتو » ، ففي كانون الاول من عام ١٩٥٤ وفي الدورة الخامسة عشر لمجلس حلف شمال الاطلسي اتخذ قرار لاجراء اعداد كل مخططات اركان القائد الاعلى للقوات المسلحة في أوروبا مع حساب « امكانية استخدام القذائف النووية » ، وقد أعطي دور المنفذ الرئيسى للمخططات الاستراتيجية الجديدة لحلف ناتو للطيران الاستراتيجي التابع للولايات المتحدة الاميركية وللوحدات النووية الاميركية الخاصة المرابطة في أوروبا ، وقد بقيت استراتيجية « الانتقام الشامل » محور البرامج العسكرية الجديدة لحلف شمال الاطلسي على مدى ( ١٣ ) سنة . فقط في أيار من عام ١٩٦٧ صادق مجلس حلف ناتو على مفهوم « التفاعل المرن » كأساس



## لاستراتيجية الحلف .

كان الجوهر العدواني للمخططات الجديدة لآلة البنتاغون الحربية واضحة جدا بالنسبة لطبقات واسعة من الرأي العام والمسؤولين كثيرين في الدول الاخرى التي ترتبط مع واشنطن بأحلاف عسكرية، حتى في ظروف تفشي وهيمنة الكارثية في أميركا تعرضت استراتيجية « الانتقام الشامل » الى نقد حاد جدا ، وبصعوبة أمكن للدبلوماسية الاميركية ان تقوم بتهدئة شركائها ، فقد استدعى تبني استراتيجية « الانتقام الشامل » مخاوف جدية في أوساطهم .

في الدوائر الحكومية للدول الغربية كانوا ينظرون بحذر وخوف الى عزم الولايات المتحدة الاميركية على « توجيه ضربة خاطفة بالوسائل وبالمواضيع حسب الاختيار المناسب » ، ففيما يتعلق بهذا الشأن توجه بشكل علني الى الحكومة الاميركية وزير خارجية كندا « بيرسون » نيابة عن عدد من دول حلف « ناتو » وعدد من القادة الآخرين لدول ناتو بالتساؤلات التالية : هل يجب فهم تعبير « خاطفة » بالمعنى الحرفي ؟ اذا كان الجواب بالإيجاب أفلا يستدعي هذا من جانب الولايات المتحدة التصرف المنفرد في حالة الازمة دون أية استشارات مع الحلفاء ؟ هل يعني « حسب الاختيار المناسب » استخدام الامكانيات العسكرية لكل الدول أعضاء حلف ناتو ؟ اذا كان الجواب بالإيجاب أفلا يعني هذا أن التخطيط العسكري للبنتاغون يتجاهل المبدأ المتفق عليه وهو « اجماع دول حلف ناتو » الذي يقول بأن أي جزء من القوات المسلحة لاتحاد شمال الاطلسي ( بما فيها القوات الاميركية المربطة في أوروبا ) لا يمكن استخدامه دون موافقة ومصادقة كل أعضاء الحلف ، اذ ان استخدام القوات الاميركية في أوروبا من الممكن أن يورط آليا كل دول الحلف في حرب نووية من أجل مصالح الولايات المتحدة الاميركية . ماذا يختفي وراء تعبير « الوسائط » ، أفلا يشمل ذلك القنبلة الهيدروجينية ؟ اذا كان الجواب بالإيجاب فان ذلك يعني أن كل الدول التي تتواجد على اراضيها قواعد عسكرية أميركية ستجد نفسها متورطة في

صدام نووي .

كان المسؤولون الاميركيون يحاولون عبثا اخفاء الجوهر العدواني لمنطلقات البنتاغون الجديدة ، غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، فقد بقيت استراتيجية « الانتقام الشامل » في نظر الرأي العام استراتيجية عدوانية ومغامرة .

بموجب حيثيات استراتيجية « الانتقام الشامل » أعلن في التخطيط العسكري الاميركي عما يسمى « بالخط الجديد » في التأكيد على تطوير السلاح النووي ووسائل نقله . وتم تثبيت القوات المسلحة الجوية نهائيا كفرع رئيسي للقوات المسلحة الاميركية ( تشمل الصواريخ والقذائف الموجهة المتمركزة في الاساس بين ايدي قادة القوات المسلحة الجوية ) . وقد كانوا يصرحون في دوائر صناعة الطيران قائلين : « نحن متأكدون من أن نفوذ الولايات المتحدة الاميركية في السياسة الدولية يزداد أو يتناقص تبعاً لحالة الطيران الاميركي ، فباستخدام القدرة الضخمة للقوات المسلحة الجوية يمكن التوصل الى نتائج حاسمة في ممارسة سياستنا القومية في سائر اجزاء العلاقات الدولية » (١) . لقد تم الترويج للطيران الاميركي الاستراتيجي كضمانة في أية ازمة دولية حادة ، في الحروب المحدودة والشاملة .

في الدوائر العسكرية للولايات المتحدة الاميركية أصبحت من جديد مشهورة نظريات « دوي » و « ميتشل » حول « الانتصار العام » بواسطة الحرب الجوية ، فلدى اعداد مخططات العدوان ضد الاتحاد السوفياتي فكر قادة القوات المسلحة الجوية قبل كل شيء بتدمير الوسائط النووية على اراضيه ، وبالرغم من أن واضعي « الحرب الجوية » نادوا بتدمير الاهداف العسكرية بالدرجة الاولى ، إلا أن المراكز المدنية وملايين السكان المسالين كانوا سيعانون قبل كل شيء من الضربة الذرية .

---

1) «Reporter», Febr. 6, 1958.

في تلك المرحلة تعوضت في الصناعة الحربية الاميركية واصبحت تعمل بشكل نشيط فروع جديدة من الصناعة - الفضائية ، الالكترونية ... الخ المرتبطة اساسا بالقوات المسلحة الجوية الاميركية ، كان اصحاب هذه الشركات الصناعية الضخمة الجديدة يدعمون بشكل كامل ادعاءات انصار استراتيجية « الانتقام الشامل » حول اعطاء الاولوية لتطوير وسائل الضربة النووية من طيران وصواريخ . هذه الاستراتيجية « الوحيدة والفعالة » مدعوة لان تؤمن لاميركا الفوز في النزاع الشامل وفي نفس الوقت ضمان الولايات المتحدة الاميركية من الحرب المحدودة ، وذلك لان الاتحاد السوفياتي سيكون متخوفا من التورط في حرب ساخنة قد تتطور الى حرب شاملة . كان ممثلوا صناعة الطيران والصواريخ يأملون في مناهضة التهديد بالحرب المحدودة بدون اجراءات تحضيرية خاصة ، يمكن - برايم - ان تؤخذ بالحسبان لدى التحضير للحرب الشاملة . هذه الاجراءات كما لو أنها يمكن ان تضر « بفعالية نظام التخويف ( الردع ) » : اثاره الشك في الاقدام على استخدام قوى الردع ( الانتقام ) في حال الازمة .

يخصص سنويا لاحتياجات وزارة الطيران حوالي نصف الميزانية العسكرية ، ولايضاح ذلك يمكن اجراء المقارنة التالية : اذا كان تعداد افراد القوات المسلحة الجوية الاميركية الداخلة في عداد وزارة الحربية عشية الحرب العالمية الثانية لم يتجاوز الـ ( ١٨ ) ألف عسكريا ، وكان بحوزتها ( ١٣ ) طائرة - قاذفة من طراز ( ب - ١٧ ) ، فانه في عام ١٩٥٧ بلغ تعداد افراد القوات المسلحة الجوية الاميركية ( ٩٢٠ ) ألفا ، وفي نهاية الخمسينات ضم سلاح الطيران الاستراتيجي حوالي ألفي قاذفة - استراتيجية .

كان الاسطول الجوي للطيران الاستراتيجي موجها نحو النشاطات العدوانية ضد المعسكر الاشتراكي ، فمنذ نهاية عام ١٩٥٧ وثلاث هذا الاسطول يوضع في حالة التأهب الدائم والصعود الى الجو خلال ( ١٥ ) دقيقة من لحظة اعطاء الامر . وكما يستدل من كتاب

قائد سلاح الجو الجنرال « باويرا » فقد بنيت مخططات الطيران الاستراتيجية على أساس الاعتقاد الجازم بإمكانية انزال الضربة الجوية النووية الاولى في الحرب المقبلة . وقد كتب الاخصائي العسكري الاميركي المعروف « برودي » في معرض تحليله لاستراتيجية حكومة ايزنهاور ما يلي : « تتصق فكرة الردع ( الانتقام ) الشامل في بعض الممارسات مع مبدأ الحرب الوقائية » ، ومن الممكن العثور على مثل هذه الآراء في أعمال ومؤلفات مسؤولين سياسيين وعسكريين في تلك المرحلة .

بالإضافة الى القوات المسلحة الجوية اعطي للأسطول البحري - العسكري الاميركي مكان كبير في مخططات الردع ( الانتقام ) الشامل . وقد استخدمت القوات المسلحة البحرية الاستراتيجية الجديدة وتطور التكنيك البحري انطلاقا من اعتبار إمكانية المساهمة المباشرة للأسطول في الهجوم الذري والقصف الاستراتيجي لأراضي الاتحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي . وكان الادميرالات يؤكدون أن الأسطول البحري - العسكري من القوة بحيث يتمتع بدائرة واسعة من المهام لتنفيذ الهجوم النووي . وكان قادة الأسطول عندئذ يتمسكون بالراي القائل بأنه لا يمكن الانتصار على الاتحاد السوفياتي بالاعتماد فقط على القصف الذري للقواعد الجوية والصاروخية والاهداف العسكرية الأخرى ، اذ يرى الادميرالات ان الطيران نحو النصر يمتد ليس من خلال تدمير المراكز العسكرية فحسب ، وانما المراكز الأهلة بالسكان أيضا .

طرح الادميرالات الاميركيون ورجال الصناعة الحربية المرتبطون بدوائر الأسطول من أجل تبرير اطماعهم في احتلال دور « الفرع الرئيسى » من فروع القوات المسلحة عددا من الموضوعات ، وقد جرى التأكيد في واحدة منها على أن القواعد الثابتة للطيران الاستراتيجي الاميركي يمكن أن تكون خارجة من المعركة خلال وقت قصير من بدء العمليات الحربية . فالقواعد العسكرية البرية لحلف ناو ولغيره من الاحلاف المزروعة بالقرب من حدود الاتحاد

السوفيياتي يمكن الا تستخدم نتيجة رغبة الحكومات المحلية المعنية في عدم التورط في صدام خطير . بينما تبقى القوات المسلحة البرية المتنقلة بعيدة المزل . « بعد ثمان واربعين ساعة من بدء الحرب المقبلة - يقول رئيس اركان القوات المسلحة البحرية الاميركية الادميرال بيرك - من الممكن ان تبقى لدينا قوات الاسطول في البحر فقط » .

ادت استراتيجية « الردع الشامل » المتطلبة لتركيز الكتلة الاساسية من الوسائط النووية لدى القوات المسلحة الجوية والبحرية الى التقليل المعروف من دور جيش المشاة ضمن النظام العام للقوات المسلحة الاميركية .

انعكس الوضع المتغير للجيش على حجم الاعتمادات المخصصة لاحتياجات وزارة الجيش ، فقد انخفضت حصة الجيش من الميزانية العسكرية العامة للولايات المتحدة الاميركية بمقدار الضعف لعام ١٩٥٩ ، وتوزعت اعتمادات مشتريات الاسلحة الجديدة على الشكل التالي : حصلت القوات المسلحة الجوية على حوالي ٦٠ بالمئة من الاعتمادات ، والقوات البحرية حصلت على ٣٠ بالمئة ، بينما بقي للجيش ١٠ بالمئة .

في هذه الظروف طالبت قيادة الجيش والاحتكارات العسكرية المرتبطة بها اعادة النظر في المنطلقات الاستراتيجية العامة للولايات المتحدة الاميركية . وقد ابدى رئيس اركان الجيش السابق ( حتى عام ١٩٥٨ ) الجنرال تايلور نشاطا خاصا ، فقد كان يبرهن باصرار على ضرورة تحويل آلة الحرب الاميركية نحو سكة منطلق جديد يشمل مفهوم « الحروب الصغيرة » . كان تايلور في معرض تعليقه لوجهة نظره يؤكد على انه منذ عام ١٩٤٥ جرت في العالم ( ١٧ ) حرب صغيرة ، شارك فيها ( ٧٥٠ ) الف جندي اميركي . وقد اعتبر كتاب تايلور « الاستراتيجية اللامأمونة » ضربة محسوسة لاستراتيجية « الردع الشامل » ، وقد صدر هذا الكتاب في عام ١٩٦٠ بعد استقالة تايلور من منصبه من جراء خلافه مع المفاهيم

الاستراتيجية الرسمية لحكومة ايزنهاور .  
تشدد الإلحاح على إعادة النظر في السياسة العسكرية الاميركية  
بعد اطلاق أول قمر صناعي سوفياتي ، فقد كان قادة الجيش  
يؤكدون على أنه في الظروف المتراكمة تفقد استراتيجية « الانتقام  
الشامل » فعاليتها ، وتحفظ بقيمتها « كوسيلة لدرء الحرب  
الشاملة » ، وبتأثير ذلك انبثقت ضرورة الاهتمام من جديد  
بالتحضيرات التي من شأنها أن تؤمن نشاطا ناجحا في الحالات  
الآخري ، وقد كان جنرالات المشاة يتحدثون عن أنه في شروط  
التصدي المتبادل من الضروري اعطاء تحديد جديد لمفهوم « الحرب  
المحدودة » مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالات النزاعات المسلحة في  
منطقة حلف ناتو ، إذ أن التحديد السابق كان يستثني مثل هذه  
النزاعات ، وكانوا يصرون على انشاء قوات خاصة ، لتحدد مهمتها  
في خوض الحروب المحدودة .

بلغ الخلاف أشده بين الطيران والاسطول والجيش في اجتماعات  
مجلس الامن القومي في ٢٥ تموز من عام ١٩٥٧ لدى مناقشة  
البرنامج العسكري للولايات المتحدة الاميركية لأعوام ١٩٥٩ -  
١٩٦١ . بعدما جرى طرح لوجهات نظر قادة كل فرع من فروع  
القوات المسلحة ونقاش متوتر تم التأكيد مرة أخرى على أن أساس  
السياسة الاميركية يقوم على مخططات « الانتقام الشامل » ، وكان  
المرسوم الصادر عن مجلس الامن القومي ينظر في التعزيز اللاحق  
للاعتناء على السلاح النووي ، ولسوء حظ قادة الجيش أشير  
فقط بشكل ضبابي الى القوات ذات الاستخدام العام . وكان  
المرسوم يدعم مفهوم الحرب قصيرة الأجل ( الخاطفة ) ، ويحدد  
استعدادات القوات المسلحة حسب احتياجات الشهور الأولى  
فقط من الصدام ، عندئذ عولج مفهوم « الحرب المحدودة » بشكل  
أوسع ، وصارت تعبر عن شكل الصدام المسلح الذي يمكن أن يقوم  
فقط في المناطق المتخلفة من العالم ، والذي يمكن أن تتحمل أعباءه  
فصائل غير كبيرة من القوات المسلحة الاميركية .

كان الانجاز الوحيد لقادة قوات المشاة هو انشاء فيلق الجيش الاستراتيجي الذي يبلغ تعدادده ( ٥٠ ) ألف رجل في أيار من عام ١٩٥٨ ، ونلقى تسمية مختصرة ( ستراك ) . يمثل ( ستراك ) - حسب تصريحات المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية - « قوات متحركة من الجيش مستعدة للعمليات القتالية ، ومخصصة لتلبية الحاجات الاولى للحرب المحدودة » ، وان هذا الفيلق لهو عبارة عن وحدات مهيئة بشكل خاص للاشتراك في العمليات الاستعمارية - الجديدة للامبريالية الاميركية في دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . وقد كان اول « تدشين قتالي » لستراك في عام ١٩٥٨ عندما أنزلت بعض وحداته في فنزويلا ضد مواطني كاراكاس ، وبعد بضعة اشهر نقل عدد من وحدات فيلق الجيش الاستراتيجي الى القاعدة العسكرية الاميركية في أضنة ( تركيا ) من أجل الاشتراك في غزو لبنان .

على وجه الاجمال بقيت السياسة الاميركية في مرحلة تواجد ادارة ايزنهاور الجمهورية في السلطة متوجهة حسب متطلبات استراتيجية « الردع الشامل » .

حتى نهاية حكم ادارة ايزنهاور استمر تغيير ميزان القوى العالمية العام لصالح الاشتراكية بوتائر أكثر سرعة بعد . وكان يلاحظ في المجال التكنيكي - العسكري الضعف في مواقع الولايات المتحدة الاميركية . فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية خلال مرحلة من مراحل سياسة « التصدي » تملك الاحتكار النووي ، فانه في مجال صنع السلاح الهيدروجيني لم تكن لتستطيع أن تتبوا المكانة الاولى .

قرر الاتحاد السوفياتي حسم مسألة صنع القنبلة الذرية في اقصر وقت ممكن ، واستطاع أن يحرز نجاحات هائلة في انتاج السلاح الهيدروجيني ، وفي آب من عام ١٩٥٣ كانت اللجنة الاميركية لشؤون الطاقة الذرية مضطرة لأن تعلن ما يلي : « في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية جرى تفجير هيدروجيني

على مستوى تكتيكي رفيع » ، وقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تنمّل باجراء مثل هذه التجربة في ربيع عام ١٩٥٤ فقط (١) .  
في العرض العسكري الأول من أيار في عام ١٩٥٤ عرضت لأول مرة قاذفة استراتيجية سوفياتية مهيئة لان تتغلب على المسافات الهائلة مع حمولة كبيرة على متنها . وكان ذلك يبرهن بشكل ساطع على ان الاتحاد السوفياتي يملك صناعة طيران ضخمة مهيئة لان تنتج الطائرات الضرورية للدفاع عن الحدود السوفياتية وردع المعتدي . وبدأت الآن القاعدة المادية للبنتاغون غير كافية بشكل واضح من أجل تنفيذ مخططات « الضربة الشاملة » ، واصبحت الامكانات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية غير متناسبة أكثر فأكثر مع مهام سياسة « التحرير » الاميركية . وقد أكد القمر الصناعي هذا بشكل نهائي .

كان القمر الصناعي الأول الذي أطلق في الاتحاد السوفياتي في ٤ أكتوبر من عام ١٩٥٧ يمثل ظاهرة متعددة الوجوه ، فقد كان يشهد على المستوى الرفيع لتطور القوى الانتاجية والطاقة الصناعية الضخمة الكامنة للاتحاد السوفياتي ، وعلى قدرة الشعب السوفياتي على حل أكثر المسائل العلمية - التكنيكية تعقيدا ، وكذلك مسائل تدعيم القدرة الدفاعية لوطنه . وقد ترافق تغيير ميزان القوى الدولي الذي بدأ منذ تلك اللحظة بنتائج جدية على الوضع الاستراتيجي الدولي العام ، بالإضافة الى أن هذه النتائج سارت باتجاه غير ملائم بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . فقد كتب وزير الطيران الاميركي السابق « فينليتر » عن عواقب إطلاق القمر الصناعي بالنسبة للولايات المتحدة ما يلي : « انني لا اعرف أية أحداث أخرى بعد الثورة الروسية في عام ١٩١٧ غيرت الى تلك الدرجة ونحو الاسوأ أمن وقوة بلادنا » (٢) .

(١) د. إيب الذرات والناس موسكو ١٩٥٨ ص ١٥٧ .

1) F. Finletter. Foreign Policy: The Next Phase. New York. 1957, P. 23.



لم يكن رد فعل زعماء المجمع العسكري - السياسي ازاء اطلاق القمر الصناعي السوفياتي واحدا ، فمن جهة حاولوا في البدء تصوير النجاحات السوفياتية في الفضاء وكأنها « غير ذات معنى كبير » من الناحية العسكرية ، وان تغيرا جوهريا في ميزان القوى بين اميركا وروسيا لم يجر . ومن جهة ثانية قامت في الولايات المتحدة الاميركية حملة واسعة للقيام بانتاج الاسلحة الصاروخية على نطاق كثيف وتوسيع مخزونات الحرب النووية الشاملة من طيران استراتيجي وقنابل ذرية ، واصبح سباق التسليح الصاروخي - النووي المكثف احدى المهام الرئيسية لادارة الجمهوريين في المرحلة الاخيرة من ادارتهم .

في ١١ تشرين ثاني من عام ١٩٥٧ أعطيت للجنة رؤساء الاركان التعليمات حول تحضير لائحة بأنظمة الاسلحة وانواعها الضرورية التي لم تدرج في الميزانية الاساسية ، والتي تتطلب اعتمادات اضافية . في ١٧ تشرين ثاني من نفس العام قدمت اللجنة لوزير الدفاع اللائحة المطلوبة : كان المبلغ المطلوب والذي يقدر بـ ( ١.٥ ) مليار دولار يتعلق بمشروعات تطوير القذائف الموجهة ذات المدى البعيد والطيران الاستراتيجي وقوى الدفاع الجوي (١) . كن هذا بداية فقط ، ففي الشهور التالية اكتسب برنامج صنع الاسلحة الصاروخية في الولايات المتحدة الاميركية طابع « استثنائيا » . فقد اعلن وزير الدفاع ماكلروي في خطابه امام مجلس الشيوخ في ٢٧ تشرين ثاني عام ١٩٥٧ عن قرار البدء في نفس الوقت بصنع الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط « تور » و « جوبيتر » ، بالرغم من الضرورة التي كانت تفرضها عملية انتاج موسع لاحد هذين الصاروخين فقط . عندها وصف مدير برنامج القذائف الموجهة في وزارة الدفاع « هوليدي » هذا القرار بأنه « لعبة متحمسة » تتطلب « كتلة اموال » ( حتى ذلك الوقت كان قد انجز

---

(١) م. تايلور « الاستراتيجية اللامامونة » . موسكو ١٩٦١ .

حوالي ١٠ بالمئة من الاعمال التحضيرية فقط ) .  
اجري أول اختبار ناجح للصاروخ الاميركي عابر القارات في  
تشرين ثاني من عام ١٩٥٨ فقط ، وحتى عام ١٩٦٠ لم تبلغ  
الصواريخ الاميركية العابرة للقارات تلك الضخامة التي تسمح  
بوضع هذه الصواريخ قيد الاستخدام ، فحسب شهادة الخبراء  
الاميركيين كان هيكل الصواريخ من هذا الطراز يحتوي على كثير  
من العيوب التقنية . وببطء كاف كان يتقدم موضوع صنع  
الصواريخ الموجهة ذات المدى المتوسط . ومن معلومات المصادر  
الاميركية يمكن الحكم بأنه لعام ١٩٦٠ لم يكن البنتاغون يملك عمليا  
صواريخاً قيد العمليات من ذلك الطراز .

اقدمت القيادة العسكرية الاميركية وهي لم تمتلك بعد صواريخاً  
جاهزة على بناء مكثف لقواعد الصواريخ . ثم البدء ببناء أول قاعدة  
من هذه القواعد في ولاية فايومينغ ، واقيمت المحطات من أجل ربط  
شبكات الصواريخ الموجهة العابرة للقارات كذلك في ولايات  
كاليفورنيا ، نبراسكا ، واشنطن ، كانزاس وكولورادو .

اعد البنتاغون مخططات واسعة لبناء قواعد الصواريخ الموجهة  
ذات المدى المتوسط في أوروبا الغربية . ففي دورة كانون أول  
لمجلس حلف ناتو في عام ١٩٥٧ انيط بالحلفاء الاوروبيين مخطط  
بناء قواعد للصواريخ الاميركية على اراضيهم . وقد عدل حلفاء  
انبتاغون عن متطلباتهم السابقة « بالمراقبة الشائبة » ، واقرروا  
« بحق المراقبة الاستثنائية للولايات المتحدة الاميركية » على منصات  
الاطلاق ورؤوس الصواريخ النووية . وانتقل حثق استخدام  
الصواريخ الموجهة بشكل كامل الى قيادة الطيران الاستراتيجي  
الاميركية التي كانت مسؤولة امام الرئيس الاميركي فقط فيما يتعلق  
بهذا الموضوع . كان القادة العسكريون الاميركيون يخططون لاقامة  
شبكة متفرعة لمحطات الهجوم النووي - الصاروخي بالقرب من  
حدود الاتحاد السوفياتي ، واعطاء « سيف » ناتو طابعا صاروخيا .  
اول معاهدة حول نصب الصواريخ الاميركية كانت قد ابرمت

مع انكلترا في بداية عام ١٩٥٨ ، فقد أنشئت على أراضيها أربع قواعد للصواريخ الموجهة من طراز « تور » و « جوبيتر » ، كما استطاع البنتاغون أن يحصل على امكانية اقامة بعض قواعد للصواريخ في المانيا الغربية وايطاليا وفرنسا وتركيا . ونظر كذلك في مرابطة الصواريخ الموجهة في اليونان وهولندا والدول الاطلسية الاخرى .

نصبت الصواريخ « تور » و « جوبيتر » على اراضي اوروبا الغربية ، ووجهت على اهداف في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، غير ان اقامة هذه الصواريخ هناك لم تدم طويلا نسبيا ، اذ ان عدم نجاح بناء هذه الصواريخ وصنع صواريخ عابرة للقارات اكثر قدرة دفع بالقيادة السياسية - العسكرية الاميركية لان تقوم في بداية الستينات باخلاء الصواريخ المتوسطة عن اوروبا الغربية .

نظرا لتوتر القوى الكبير امكن لحكومة ايزنهاور صنع احتياطي محدد من الاسلحة الصاروخية ، الا انه لبداية الستينات لم يكن هذا الاحتياطي هاما بذلك القدر الذي يؤمله لان يلعب الدور الاساسي من بين كل وسائل الحرب النووية الاخرى . عندها رأى قادة البنتاغون المخرج في ان تعتمد مخططاتهم الاستراتيجية على « مزيج » يضم كل فروع الاسلحة بما فيها القاذفات وحاملات الطائرات والقواصات واسلحة المشاة والصواريخ في النهاية .

بالاضافة الى التعزيز الحاد لسباق التسلح نشطت في دوائر المجمع العسكري - السياسي محاولات البحث عن حلول ومفاهيم جديدة ، الا ان جوهر هذه الجلول والمفاهيم لم يؤد الى تغيير سياسة الولايات المتحدة الاميركية بالتكيف مع الواقع ، وانما تجسدت في « شحذ » الطاقات العسكرية واستخدامها بشكل اكثر حدة ، واعداد نظريات سياسية - عسكرية جديدة مع الاحتفاظ بالتوجه السابق نحو القوة العسكرية . وقد طرحت هذه النظريات في عدد مما نشر في تلك المرحلة من كتب وتقارير

وأبحاث . ففي اطرار مجلس العلاقات الدولية كان قد أعد كتيب هنري كيسنجر « السلاح النووي والسياسة الخارجية » الذي دفع بالمؤلف الى صفوف المنظرين الرواد للولايات المتحدة الاميركية . في نهاية الخمسينات صدرت في الولايات المتحدة الاميركية سلسلة كتب : « السياسة العسكرية والامن القومي » لكافمان وهيلسمن وخبراء آخريين ، و « الحرب المحدودة » تحدي الاستراتيجية الاميركية « لاوسكود ، و « الاستراتيجية السوفياتية في العصر النووي » لمفتش وزارة الدفاع غارتوف ، وقد جرى في هذه الكتب تحليل للسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في ظروف لم تستطع فيها الامكانات الاستراتيجية للولايات المتحدة ان تؤمن بالشكل اللازم الاهداف البعيدة المدى على المستوى الدولي للطبقة الحاكمة لأميركا . فقد أدى نمو جبروت المسكر الاشتراكي ومنجزات العلم والتكنيك السوفياتيين الى نفس أسس الاستراتيجية الاميركية واحدا تلو الآخر - من الاحتكار النووي ، الى التفوق في وسائط نقل السلاح النووي ، الى شبكة القواعد العسكرية الخارجية والاحلاف العدوانية .

في هذه الظروف كان يصرح منظروا العسكرية بأن الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان تحرز نجاحات اكثر في مجال السياسة الخارجية ليس عن طريق التلويح بالحرب الشاملة كوسيلة لبلوغ أي هدف ، وانما عن طريق استخدام القوة المسلحة المناسبة مع أهمية وحجم الهدف السياسي - الخارجي . اذ يجب استخدام القوة بشكل « متدرج » و « على دفعات » حسب ابعاد مقاومة العدو ، وسيكون التفوق لدى الجانب الذي يتمتع بإمكانات تنظيم وممارسة الاعمال الحربية ذات النطاق المحلي اللاتوسعي التي كما تسمى « بالحروب المحدودة » أو « الصغيرة » . وكتائج عملية للجهود العسكرية يمكن ان يكون التراجع أو التحالف السياسي أو العسكري ذي البعد المحلي للعدو المحتمل . بالرغم من ان هذه الآراء تعني إعادة تقييم نقدية لاستراتيجية

« الردع الشامل » ، فان أصحابها كانوا يصرون - بدون شرط - على متابعة الاستعدادات الكثيفة للحرب النووية الشاملة . واستراتيجية « الردع الشامل » مع التلويح بالحرب النووية الشاملة أكملت فقط مفهوم « الحروب الصغيرة » الموجهة ضد دول المعسكر الاشتراكي والدول المتحررة حديثا ، أو التي تناضل في سبيل تحررها من الاضطهاد الاستعماري . فقد عرض أحد أكثر « صقور » البنتاغون صراحة الجنرال تشيفولت جوهر الآراء الجديدة على الشكل التالي : « من المهم جدا تغيير سياستنا القومية ، اذ يجب علينا أن نساعد أصدقاءنا في كوريا الجنوبية وفورموزا وفيتنام الجنوبية على تنظيم الحروب المحلية ، ان الحروب الوقائية خارج حدود الولايات المتحدة ضرورية » .

سعى قادة المجمع السياسي - العسكري باصرارهم على اعطاء استراتيجية الولايات المتحدة عدوانية أكثر بعد الى اقناع الرأي العام بأن مفهوم « الحروب الصغيرة » الذي اضيف الى استراتيجية « الردع الشامل » سوف لن يزيد من خطر الحرب الكبيرة ، وبالأحرى - على العكس - فانه يوفر امكانية السيطرة والتحكم بالصدام المحلي ، وعدم السماح له بالتطور الى صدام عام . هذا ممكن عمله - كان منظروا العسكرية الاميركية يؤكدون - اذا اتفق الطرفان بشكل مسبق حول استخدام السلاح الذري التكتيكي فقط ، غير انه لم يكن هذا رايا موحدا حول جوهر السلاح الذري التكتيكي ، فالبعض ينسب الى هذا الصنف من السلاح القنابل التي تصل استطاعتها الى ( ٥٠٠ ) كيلو طن ، والبعض الآخر يأخذ مستوى أعلى بكثير أو كان يتهرب بشكل عام من التحديد الدقيق . وقد بدلت محاولات نظرية عديدة « لتحديد » الحرب المحلية بمنطقة معينة ، وعدم السماح لها بتطورها الى حرب عالمية . فقد دعا واضعوا مفهوم « الحروب الصغيرة » الى التقيد بالاهداف العسكرية والمدنية وعزل المدن الكبرى الخالية من الاهداف العسكرية عن الهجوم الذري لدى القيام به .

لدى تقديمهم نظاما كاملا للتحكم بالصدمات الذرية « المحدودة » كان منظروا البنتاغون يصرحون مباشرة بأن الصدام الذري يجب أن يجري بموجب النظم والقواعد الاميركية ، وعلى الجهة المعادية أن تقبل بدون تحفظ بشروط الحرب الموضوعة من قبل الولايات المتحدة ، وبدون ذلك تمتنع الولايات المتحدة عن اية « تحديدات » . ولقد جاء في كتاب « السياسة العسكرية والامن القومي » ما يلي : « ان السعي بشكل ما لتحديد الحرب شيء مشكور جدا ، الا ان محاولة عمل ذلك يمكن ان تكون مبررة اذا لم يجر تقليص للمصالح الجذرية للولايات المتحدة الاميركية ولا بدرجة من الدرجات اثناء بلل هذه المحاولة » (١) .

كان الهدف الرئيسي للبحوث النظرية التي كانت تجريها آلة الحرب الاميركية في نهاية الخمسينات هو محاولة استخدام الحرب كوسيلة واقعية لسياسة « التحرير » المتبعة من قبل الطبقة الحاكمة في اميركا في ظروف ميزان القوى الدولي الجديد . وقد كانت هذه البحوث واهية ، فقد بات بالنسبة للكثيرين في اميركا واضحا اكثر فاكثر ان التحرك الذري « الساخن » ضد الاتحاد السوفياتي الذي يمتلك كل انواع الاسلحة سوف يؤدي حتما الى عواقب مأساوية وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . وفي نهاية الخمسينات بالذات وصاوا في دوائر واشنطن العسكرية الى استنتاج حول لا مستقبلية حساب الحفاظ على الصدام النووي ضمن « الاطار المحدود » ، وعدلوا عن مفهوم « الحروب الذرية الصغيرة » ، الا ان اعداد نظرية الصدام اللاذري والاقل مستوى من الحرب الشاملة استمر بنشاط . حددت منطلقات المرحلة الاولى من « سياسة القوة » الاميركية تطور اتجاه السياسة الخارجية الاميركية كاتجاه عسكري وخطير عنى السلم . ولئن ذهبت في الماضي مفاهيم « التصدي »

---

(١) « السياسة العسكرية والامن القومي » . موسكو ١٩٥٨ . ص ١٢٤ .

و « التحرير » والبنى الاستراتيجية للبتناغون المطابقة لها الا ان الشحنة الموضوعية في السياسة الاميركية في تلك السنوات من قبل الدوائر العدوانية في الولايات المتحدة الاميركية من مناهضة للشيوعية ومعاداة للاتحاد السوفياتي ولقوى التقدم الاجتماعي ما زالت تبدي تأثيرا على سلوك وممارسة القمة الحاكمة في اميركا .

### — انقياد مفهوم الرسالة « المقدسة »

استبدلت مرحلة التوسع في السياسة الاميركية ما بين الخمسينات والستينات بمرحلة جديدة اضطرت فيها الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لا لان تفكر بالتوسع المستمر لحدود « الامبراطورية الاميركية » ، بقدر ما هي مضطرة لان تفكر بالاحتفاظ بما قد احرزته . ومن الطبيعي ان الامبريالية الاميركية لن تمتنع ولا باي حال من الاحوال عن محاولات بسط نفوذها على مناطق جديدة من العالم ، ووضع شعوب ودول العالم في تبعية دائمة لاحتكارات الولايات المتحدة الاميركية وتلك الدول والشعوب التي ما تزال واقعة خارج حدود الشهية النهمه للراسمال الاميركي .

اعلن جون كيندي بكل الثقة من على منبر الكابيتول لدى تسلمه منصب رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦١ ما يلي : « سندفع اي ثمن ، وسنتحمل اي عبء ، وسنعاني اي تقشف ، وسندعم اي صديق ، وسننهض ضد اي معتدي من اجل الحفاظ على الحرية . وانتصارها » . في هذا الاعلان وكذلك في عدد كامل آخر من خطابات كيندي وجونسون حول « زعامة اميركا في النضال من اجل الحرية » يتبين دون غناء السعي لتنشيط الصراع ضد افكار الشيوعية والتحرر الوطني ، وتظهر المساعي العدوانية للامبريالية ، وهنا يكمن الكثير من الفلسفة السياسية والممارسات العملية للحكومات السابقة ، الى جانب ان ادارة ايزنهاور الجمهورية ربطت بشكل عميق حكومة الديمقراطيين التي

خلفتها بالارمة في الهند الصينية ، وحول كوبا ، وفي المسألة الألمانية ، وأورثتها الاعلانات الخادعة حول « تحرير الشعوب المستعبدة » ، فان الاهتمامات الاساسية للحكومات الديمقراطية لكيندي وجونسون التي تابعت على السلطة في سنوات الستينات قد قادت في ظروف الازمة الجدية للرأسمال العالمي الى المحافظة على اجواء النفوذ الاميركي في الخارج في حجمها السابق ، وتجنب اضعاف النظام الراسملي وسقوط بعض دول هذا النظام التي كانت تسعى شعوبها للانتقال نحو طريق التطور التقدمي والمستقل ، كان زعماء الامبريالية الاميركية مضطرين قبل كل شيء الى التفكير في مسألة الدفاع امام العملية التاريخية لنهوض قوى التقدم الاجتماعي .

في الدوائر الحكومية لواشنطن كانت قد صيغت في تلك المرحلة نظرية « الحفاظ على توازن القوى العالمية » التي كان ينظر اليها كمبتدئ لنشاط الولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي . وقد كانت هذه النظرية تقول بأنه في ظل تناسب القوى القائم بين المعسكر الاشتراكي والحلف الغربي من الضروري وضع تحفظ ، اذ ان كل تغيير لاحق لهذا التوازن ولغير صالح الولايات المتحدة الاميركية بما في ذلك خروج بعض البلدان في افريقيا وآسيا من الحلف الغربي يعتبر خطرا على الوجود القومي لاميركا .

بكلمات أخرى طرح قادة الولايات المتحدة الاميركية فكرة « تجميد » العالم ، وحاولوا ان يصفوا السدود على طريق تطور التقدم التاريخي ، وكما لو أن حكومتي كيندي وجونسون اقترحتا على الاتحاد السوفياتي الانطلاق من معاهدة صامته « البقاء هناك » ، حيث يوجد كل طرف الآن » ، مع طلب كف الاتحاد السوفياتي عن دعم الحركة المناهضة للامبريالية في الدول الفتية لآسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية من تلقاء نفسه .

كان المسؤولون في حكومة الديمقراطيين مضطرين مع ذلك لأن يأخذوا في حسابهم الموقف الدولي المتراكم وغير الملأئم بالنسبة



لولايات المتحدة الاميركية ، وادخال التصحيحات المناسبة في وجهات نظر السياسة الخارجية والممارسات العملية على المستوى الدولي .

اذا كانت الحكومات السابقة لاميركا ، من حيث الجوهر ، قد سافت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى المجابهة العسكرية العارية وتوازن جبروت القوات المسلحة ، فان ادارة الديمقراطيين كانت مضطرة لان تجعل هذه العلاقات تأخذ اشكالا اكثر اختلافا وتنوعا ، فهم استخدموا الى جانب الوسائل العسكرية وسائط الدبلوماسية والاقتصاد ضمن اطارات التنافس المتوتر ولكن السلمي . كان جون كيندي في كتابه « استراتيجية السلام » الصادر في حى الحملة الانتخابية لعام ١٩٦٠ يشير - بوجه الخصوص - الى امكانية الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول « التخلص من الولادة المدمرة لسباق التسلح » ، وكان يؤكد على مصلحة الطرفين في درء الحرب النووية ، ووصف امنية « تبادل البضائع والافكار والناس بين الدولتين على نطاق اكبر » (١) بانها امنية مشتركة .

عزز كيندي طرح الملامح العامة لمفاهيمه في السياسة الخارجية « الآفاق الجديدة » بالسعي في اسرع ما يمكن لاطهار كل المجالات التي يمكن التعاون فيها مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى . اذ ان ذلك - حسب اعتقاده - من الممكن ان يساعد على « استخدام معجزات العلم ، وليس تلك النواحي التي تثير الفزع » . اثار النواحي الجديدة ذات الطابع الايجابي في سياسة حكومة كيندي معارضة حادة من جانب المجمع الصناعي - الحربي وكل القوى الرجعية في اميركا . وليس صدفة ما لوحظ في بداية الستينات في الولايات المتحدة الاميركية من تصاعد لحركة اليمين المتطرف وآلة الحرب . فقد احتجت دوائر رجال الاعمال الكبار

---

(١) ج. كيندي « استراتيجية السلام » . نيويورك ١٩٦٠ ، ص ١٠١ .

والساسة الرجعيين ضد اية تراجعات عن سياسة العداء نحو الاتحاد السوفياتي وعن الاتجاه المفلس للرأسمال الاحتكاري الاميركي في تحقيق السيطرة العالمية . وكانوا يلحون على متابعة هذا الخط بأي ثمن ، وليس نادرا ما حققوا ما يربهم . فهكذا تراجعت حكومة كينيدي ( ودرجة اكبر ادارة جونسون ) امام ضغط اليمين ، وكانت تسير نحو كمية متطلبات آلة الحرب وقوى الرجعية . وفي النتيجة تميز خط السياسة الخارجية والسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية طوال سنوات الستينات بالتناقض وعدم التسلسل الشيء الذي شكل خطرا على السلام الشامل .

نتيجة للنشاط العدواني للجانب الرجعي من الصناعة الاميركية وآلة الحرب والجناح اليميني لاساسة واشنطن تبدو ازمة بحر الكاريبي في عام ١٩٦٢ اكثر تعقيدات الموقف الدولي خطرا في الوقت الاخير ، فالبنتاغون ومن يدعمه من المسؤولين الرجعيين من دوائر الاحتكارات الاميركية كانوا يطلبون من الحكومة خطوات حاسمة ( من حيث الجوهر مغامرات ) ، وكانوا يسعون الى تخويف الاتحاد السوفياتي « بالقوة » . واشيع الاعتقاد حول ازالة « الانقطاع الصاروخي » ( التخلف في ميدان الصواريخ ) ، والتدعيم الجدي للقدرة الصاروخية - النووية ، لذلك يجب عدم تفويت الفرصة لاجراء « اختبار للادارة » في منطقة ملائمة استراتيجيا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، وبعيدة عشرات الآلاف من الكيلومترات عن حدود الاتحاد السوفياتي . وبدأت عملية حشد متسارعة قرب الشواطئ الكوبية لوحدة ضخمة من الاسطول والطيران ووحدات المظليين ومشاة البحرية ، وأرسلت التعزيزات العسكرية الى القاعدة الاميركية في غوانتانامو ، وأعلنت وزارة الدفاع عن اجراء مناورات بحرية ضخمة في البحر الكاريبي . كما أعلن الرئيس كينيدي في ٢٢ أكتوبر الحصار على كوبا ، وأعلنت حالة التأهب في القوات المسلحة الاميركية وحلف ناتو ، وخيم على العالم شبح حرب نووية - حرارية .

لقد أمكن درء خطر حرب عالمية بشكل رئيسي بفضل الاجراءات المرنة للاتحاد السوفياتي من اجل المحافظة على السلام . ولم تمض الازمة الكويتية ودور الدوائر العسكرية الاستفزازي فيها بدون اثر بالنسبة لأميركا والاجواء الحاكمة العليا في الدولة . فقد أصبحت أحداث الكاريبي بالنسبة لكيندي نقطة بدء لاعادة التفكير في السياسة الخارجية الاميركية ، فلقد تعرضت آراء الرئيس كيندي « لتغيرات نوعية بعد كوبا . فقد بدا له العالم الذي تهدد فيه الدول بعضها البعض بالسلح النووي الآن ليس فقط عالما غير عاقل فحسب ، وانما غير محتمل أيضا . . . كان شعوره الاول بعد ازمة الصواريخ استعادة الروابط مع معارضيه وتجديد البحث عن اجواء المصالح المشتركة » (١) .

في العاشر من حزيران عام ١٩٦٣ القى الرئيس كيندي خطابه المعروف في الجامعة الاميركية في واشنطن الذي يعتبر نوعا من الاعلان الرسمي عن ضرورة التعايش السلمي . « أنا اتحدث عن السلم الوطيد . . . لأن للحرب وجها جديدا . . . ليس للحرب الشاملة اي معنى في عصر تستطيع فيه الدول العظمى أن تحتفظ بفوى نووية كبيرة وبعبدة المنال نسبيا » .

اما قادة المجمع الصناعي - الحربي فقد عملوا لانفسهم استنتاجات اخرى . كلمة كيندي في العاشر من حزيران - كتبت جريدة « نيويورك بوست » « أثارت فورا حماس وغضب حمقانا وكتائب غولدووتر والقادة الاستراتيجيين في البنتاغون » الذين خلقوا في الولايات المتحدة ذلك الجو الذي صار من الممكن فيه اغتيال كيندي في دالاس بعد مضي نصف سنة ، بعد الازمة الكويتية صارت المجموعات العدوانية تصف أحداث الكاريبي بأنها نقطة تحول أعادت الى الوراء التطور غير الملائم بالنسبة للولايات المتحدة للاوضاع في العالم . وقد اشتدت هذه الحملة بشكل خاص بعد

---

1) A. Schlesinger. A Thousand Days. John F. Kennedy in the House. Boston, 1965, P. 893.

اطلاق أول قمر صناعي سوفياتي . بالطبع لم يكن لمثل هذه الاستنتاجات أية أسس . فقد تابع الاتحاد السوفياتي مسك زمام المبادرة بين يديه ، واستمر تغيير ميزان القوى العالمي بشكل دائم لصالح الاشتراكية . الا أنه لم يكن للعسكريين شأن بالحقائق والعوامل ، فقد سخروا كذبهم بصورة نشيطة بغية توجيه سياسة الرئيس جونسون - الذي جاء الى البيت الابيض بعد مأساة دالاس - في ساقية النشاطات العدوانية .

في النصول الاولى من السياسة الخارجية لجونسون كانت ترى بوضوح تام بصمات تأثير ونفوذ الدوائر العسكرية ، اذ في نهاية عام ١٩٦٤ وبداية عام ١٩٦٥ أصبحت ترسم في السياسة الاميركية عناصر جديدة من التصلب والعدوانية وعدم الرغبة في التعامل مع الواقع . فقد كانت أفكار الجناح اليميني المتطرف من المسؤولين الاميركيين متناسقة مع امزجة الرئيس نفسه . « سوف لن نجلس بدون اكرثات في الكراسي الهزأة ونشاهد كيف يستولي الشيوعيون على السلطة » - صرح بذلك جونسون في احدى المرات غامزا بذلك من سلبية كيندي ، وقد ترك لفهم بشكل واضح أنه لن يسمح بأي تراجع عن الخط المتصلب ، ولن تغره « المداعبة الليبرالية » في السياسة ، ورفضت موضوعة كيندي عن أن « لقدرة أميركا حدود » من وجهة نظر امكانيات الولايات المتحدة الاميركية للتأثير على الاحداث الدولية كموضوعة « لا تتجاوب » مع أهداف السياسة الاميركية .

تصريحات عديدة لجونسون تخللت الاعلانات عن « اللقب القيادي للولايات المتحدة الاميركية » ، وكم هي قريبة وغاليلة بالنسبة لعمالة الرأسمال الاحتكاري - المالي هذه الاعلانات . ففي جامعة برينستون في بداية عام ١٩٦٥ صرح الرئيس جونسون مثلاً : « ان التاريخ ومنجزاتنا القوا علينا ( أي على أميركا ) المسؤولية الرئيسية في الدفاع عن الحرية في الارض ... ، ولم يملك أي شعب آخر أبداً مثل هذه الامكانية العظيمة للعمل والمخاطرة من

أجل حرية كل البشرية .

يمثل هذا النوع من الفلسفة لرئيس الولايات المتحدة الاميركية اربطت حسابات معينة تماما لنخبة الجنرالات والاحتكاريين في الولايات المتحدة الاميركية . وقد اشاعت هذه النخبة في « الاروقة السياسية » لواشنطن التأكيدات عن الظروف الملائمة المقبلة من أجل الهجوم المعاكس على الشيوعية ، ونضجت نظرا لذلك فكرة محاولة الضغط على قوى الاشتراكية « من مواقع القوة المستعادة » وبكلمة كان الحديث يدور عن النوايا « في اعادة اللعب » بسير الاحداث على الجانب الرئيسي من السياسة الدولية - العلاقات السوفياتية - الاميركية المتبادلة ، والعلاقات بين الاشتراكية والراسمالية .

الى جانب « الصراع مع الاتحاد السوفياتي » في اركان الراسمال الضخم كانوا يعتقدون أن قمع قوى التحرر الوطني في دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية هي مهمة من الدرجة الاولى . فقد قامت الاحتكارات الاميركية الناهبة لشعوب كثيرة من « العالم الثالث » ومعها جنرالات البنتاغون الحاليين بتحويل دول هذه المنطقة من العالم الى ساحات مخططاتهم الاستراتيجية بقرع اجراس الانذار بسبب التصاعد الهائل فيما بين سنوات الخمسينات والستينات لحركة التحرر الوطني . وقد كان مقررا النظر الى حركة التحرر الوطني « كشكل معاصر للحركة الشيوعية » ، وكان يشار الى ان اميركا مستعدة لأقصى اجراءات الصراع معها . فالسلام الشامل - كانوا يؤكدون فيما وراء المحيط - غير ممكن اذا استمرت التغيرات الاجتماعية الداخلية والصراع الطبقي والحروب الاهلية .

شدت الاحتكارات الاميركية لدى وقوفها أمام احتمال حقيقي وواقعي لفقدانها مصادر الارباح الكبيرة في مناطق آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية من ضغطها على الحكومة ، واصرت على ممارسة سياسة كولونيالية مكشوفة . وصيغت مجموعة كاملة من المنطلقات لمختلف مناطق العالم ، ويقود الفحوى العام لهذه المنطلقات الى انه

بغض النظر عن كل الاتفاقيات الدولية الراهنة أو آراء الحلفاء ستكون الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لأن تستخدم أية وسائل بما فيها القوات المسلحة من أجل الصراع ضد حركات التحرر الوطني ، وقد قام الامبرياليون الاميريكيون ومعهم البريطانيون والبلجيكيون في نهاية عام ١٩٦٤ بالفتوى المشترك للكونغو ، محاولين هنا القضاء على قوى حركة التحرر الوطني الكونغولية ، وراقبت الدوائر الرجعية الاميركية بانتباه تطور الاحداث في المناطق الاخرى من افريقيا ، وتعاونت مع المستعمرين البرتغاليين والعنصرين في روديسيا وجنوب افريقيا .

كان المسؤولون العسكريون في الولايات المتحدة الاميركية والمرتبطون قبل كل شيء بالدوائر الصهيونية يصرون على ممارسة سياسة موالية لاسرائيل بدون تحفظ في مسألة الشرق الاوسط . ومن البديهي انه بدون الدعم الاميركي المباشر لم تكن الدوائر الحاكمة الاسرائيلية لتخاطر بعدوانها على الدول العربية في حزيران عام ١٩٦٧ ، وتقوم بعرقلة التسوية السياسية لازمة الشرق الاوسط في الآونة الاخيرة .

وقد اثار قلقا خاصا في الدوائر الاحتكارية للولايات المتحدة الاميركية تطور الحركة الوطنية في اميركا اللاتينية كانت تلك الدوائر تريد الاحتفاظ بها كارث . وكانت تلح على الحكومة الاميركية من اجل ان تأخذ على عاتقها التزاما يذهب بعيدا وهو « عدم السماح بظهور كاسترو آخر في نصف الكرة الغربي » ، وبوقاحة لا مثيل لها كان يصرح زعماء الاحتكارات وآلة الحرب عن « الحق الاعلى » للولايات المتحدة الاميركية لأن تقرر في المستقبل ومن طرفها فقط أي نظام اجتماعي يجب أن يكون في اية دولة من دول اميركا اللاتينية وبشكل مستقل عن ارادة الشعب . ولتنفيذ هذه الاطماع الامبريالية ارسلت المشاة البحرية الاميركية في ٢٨ نيسان من عام ١٩٦٥ الى جمهورية الدومينيكان من اجل قمع الحركة الوطنية في البلاد بالقوة المسلحة ، واقامة الدكتاتورية

## الملائمة للاحتكارات الاميركية الشمالية .

كان قادة المجمع الصناعي - الحربي يركزون على القوة وعلى التفوق العسكري - التكنيكي للولايات المتحدة الاميركية ، وكانوا يعتقدون أن السلاح النووي - الصاروخي هو القاعدة الرئيسية للسياسة ، ويشكل « أرضية » للمجابهة السياسية مع الاتحاد السوفياتي . وكانوا في الدوائر العسكرية لأميركا يفترضون امكانية استخدام السلاح النووي - الصاروخي ، بغض النظر عن ادراك طابعه الانتحاري ، كنوع من الاجراءات المتطرفة في بعض الحالات . ومن هنا ينبع الاهتمام الاعظمي بالسلاح النووي - الصاروخي الذي بقي تكديسه على نطاق كثيف البند الرئيسي لبرامج رجال البنوك والجنرالات طوال مرحلة الستينات كلها .

في واشنطن الرسمية قبلت بالموافقة طلبات الاحتكار وآلة الحرب عن طريق التعبئة الاعظمية للطاقات والمصادر وزيادة اعباء الميزانية الحكومية ليس فقط التغلب على تخلف الولايات المتحدة الاميركية في ميدان الصواريخ ، وانما خلق فائض ايضا للمستقبل في السنوات الاولى لوجود الديمقراطيين في السلطة . وكان يفترض عندئذ تأمين تفوق الولايات المتحدة الاميركية في احدث انواع التكنيك العسكري ، ومن « موقع القوة » بناء العلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى في العالم . وقد ازدادت النفقات العسكرية بشكل حاد ، وبموجب « نظام طوارئ » ابتدأت الاعمال على الانواع الحديثة من الاسلحة المعاصرة . وجرى سباق التسلح على نطاقات اوسع مما كان عليه الامر في عهد الجمهوريين .

في اول رسالة ( كانون الثاني من عام ١٩٦١ ) من الرئيس كيندي الى الكونغرس حول « وضع البلاد » أعلن عن قرار اتخاذ اجراءات سريعة لتسريع برنامج بناء القواصات الحاملة لصواريخ « بولاريس » وانتاج الصاروخ الموجر العابر للقارات « مينيتمن » العامل على الوقود الجاف . في آذار عام ١٩٦١ زيدت النفقات العسكرية

بمقدار ( ٢ ) مليار دولار ، وبعد عدة أشهر ازدادت ميزانية وزارة الدفاع الأميركية بمقدار ( ٣٤٥ ) مليار دولار تقريبا ، وضيف الى افراد القوات المسلحة الأميركية ( ٣٤٢ ) ألف شخص ، وارتفع عدد المستدعين الى الجيش من الاحتياط حوالي مرتين ثلاث مرات . وتوقف العمل على فك الكثير من السفن والطائرات . ثم قادت الدوائر العسكرية الأميركية الامور بشكل واع نحو زيادة حدة التوتر الخطرة للموقف الدولي حاسبين بذلك كسر التطور غير الملثم بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية للاحداث العالمية وامتلاك زمام المبادرة .

ان استخدام القوة العسكرية كوسيلة للسياسة في المجال الدولي في سنوات الستينات قد خطط من قبل قيادة الولايات المتحدة الأميركية بموجب مبادئ استراتيجية « التفاعل » ( الرد ) المرن » المصدقة في اجتماع خاص لمجلس الامن القومي في كانون الثاني عام ١٩٦٢ كمنطلق رسمي عسكري للولايات المتحدة . وقد انطوت هذه الاستراتيجية على ثلاثة عناصر اساسية : التحضير للحرب النووية - الحرارية ، مفهوم « الحروب الصغيرة او المحدودة » ، ومخططات ما يسمى بالحروب « الخاصة » المضادة لحرب الانصار .

بهذا الشكل وضعت برامج السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية على قاعدة استراتيجية اوسع بالمقارنة مع استراتيجية « الردع الشامل » . وفي هذا كانت تظهر رغبة القيادة السياسية - العسكرية لواشنطن في التلاؤم والتكيف مع الظروف العالمية للستينات الاكثر تنوعا من السابق . وقد لعبت الاحتكاكات العسكرية العاملة في حقل صناعة اسلحة الصواريخ دورا جوهريا في اعداد وتأكيد وتثبيت استراتيجية « التفاعل المرن » . ان تحول آلة الحرب الأميركية نحو دروب الحروب المحدودة والحروب المضادة لحرب الانصار الى جانب سباق وسائط الحرب النووية - الحرارية قد فتح اكثر المجالات اتساعا امام الشركات



المنتجة للأسلحة غير الذرية والذخيرة من أجل الحروب العادية .  
لقد كان لكل الفرقاء في المجمع الصناعي - الحربي مصلحة حتى  
الدم في الممارسة الأكثر نشاطا لسياسة « التفاعل المرن » على  
المستوى الدولي .

في البداية أبدى المسؤولون المرتبطون بصناعة الطيران والصواريخ  
مخاوفهم . إذ افان يؤدي التوجه نحو الحروب المحدودة والمضادة  
لحرب الانصار الى اضعاف الاهتمام بمسائل الحرب النووية الكبيرة ،  
والن يتقلص دور السلاح النووي - الصاروخي في السياسة  
العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ؟ الا ان وزير الدفاع ماكنمارا  
وصف مثل هذه المخاوف بأنها « هراء » ، وحسب راي وزير العدل  
الاميركي روبرت كيندي : يبقى الاعتماد على السلاح النووي -  
الحراري رئيسيا في السياسة الاميركية ، واميركا « مستعدة لأن  
تستخدم القنبلة النووية - الحرارية من أية طاقة كانت وبأية  
كمية » . وقد صدر عن الجهات العليا في واشنطن التوضيح  
التالي : ان محور السياسة العسكرية الجديدة للولايات المتحدة  
الاميركية يبقى عمليا مفهوم « الضربة الشاملة » ، وان التوسع في  
التسليح العادي لن يمس ولا بحال من الاحوال مخزونات الحرب  
النووية الكبيرة ، وانما يتم من جراء الجهود الاضافية .

حازت الشركات العملاقة العاملة في حقل انتاج الاسلحة النووية  
الاستراتيجية وكذلك قادة البنتاغون الذين قاموا باعداد مخططات  
استخدام هذه الاسلحة على الحرية الكاملة ، فقد أزيلت كل  
التحديدات في مجال سباق وسائط الحرب النووية - الحرارية .  
كان التحديد الوحيد هو الاعلان عن طلب « امتلاك امكانية مضمونة  
لانزال ضربة ثانية » . بكلمات أخرى كان على الولايات المتحدة  
الاميركية أن تمتلك امكانية « امتصاص » الضربة النووية -  
الصاروخية ، والحفاظ على امكانية الرد . وبلغة البنتاغون كان  
هذا يعني تأمين « الاختراق المضمون » الى مراكز العدو الهامة  
حياتها حتى في حالة اخراج جزء من القوى الاستراتيجية للولايات

## المتحدة الاميركية من المعركة .

في الدوائر الحكومية الاميركية ( خاصة في عهد وزير الدفاع ماكنمارا الميال الى العقلانية ) كانت تبدل من وقت لآخر محاولات لاجراء تحديد تقريبي لحجم وحدات الاسلحة الصاروخية - النووية الضرورية لتأمين « الاختراق المضمون » ، الا أن كل الارقام كانت تعتبر غير كافية ، وكانت توضع ارقام جديدة . حتى هذه المحاولة التي بذلت لوضع سقف لاحتياطي السلاح النووي - الصاروخي ، والتي لم تعط نتائج عملية اثارت معارضة قادة المجمع الصناعي - الحربي . اذ ان آلة الحرب وصانعو الاسلحة كانوا يلحون في الوصول الى « تفوق نووي دقيق وبارز » على الاتحاد السوفياتي ، ويصرون على تأجيل سباق التسليح الذي لم يكن ليحده شيء بدون ذلك .

من بين مخزونات وسائط العدوان المسخرة لتأمين احتياجات استراتيجية « السر المرن » اعطي الدور الرئيسي للصواريخ الموجهة العابرة للقارات « مينيتمن » التي لم يتم اطلاقها من حفر تحت الارض . حتى نهاية عهد ادارة الديمقراطيين شكل الوزن النوعي لتلك الصواريخ في الميزان العام للقوات الاستراتيجية الاميركية حوالي ٤٠ بالمئة ، والى جانب صواريخ « مينيتمن » وضع استراتيجيون البنتاغون الصواريخ الموجهة « بولاريس » التي يتم اطلاقها من الفواصات . هذا وقد اعطي المكان الثالث في مخططات الحرب النووية - الحرارية للطيران الاستراتيجي الذي اعتبر لسنوات عدة مضت الواسطة الاساسية لحمل السلاح النووي الى اهدافه .

في اوساط عمالقة الصناعة الحربية بنيت الحسابات التي تذهب بعيدا فيما يتعلق بآفاق المستقبل لاقامة شبكة ( نظام ) دفاعية مضادة للصواريخ ، وقد عولج هذا الموضوع بشكل عملي على نطاق واسع في عهد كيندي . ففي عام ١٩٦٣ بدى في الولايات المتحدة الاميركية باعداد النظام الدفاعي المضاد للصواريخ

« نيكاسا - اكس » ، وفي السنوات التالية انتقلت الولايات المتحدة الاميركية الى مشروع اكثر انجازا « سينتينل » ، وفي ١٨ ايلول ١٩٦٧ كان قد أعلن عن قرار الحكومة الاميركية ببناء نظام « رفيع » أي جزئي للدفاع المضاد للصواريخ . وقد قامت الصناعة الحربية وآلة الحرب بدعم نشيط من رجال الكونغرس الرجعيين وآخرين من سياسة واشنطن بدفع الولايات المتحدة الاميركية باصرار نحو حلقة جديدة من حلقات سباق الاسلحة الاستراتيجية اكثر خطورة وتكاليفا . ولم تحدد حكومة جونسون بشكل نهائي مصير مسألة الدفاع المضاد للصواريخ واستمرت المشاورات الحادة في عهد ادارة نيكسون .

بالرغم من أن منظري العسكرية استمروا في التأكيد على أنه وفي ظروف الستينات ما زالت امكانية « الحد » من الصدام النووي ( حسب طاقة السلاح المستخدم ) ، وحسب رقعة الاعمال الحربية ، وحسب الاهداف ) تحتفظ بمكانتها ، إلا أن الكثيرين من المسؤولين وحتى اليمينيين قد اعترفوا بالخطر الجدي لتصفيد قدرة السلاح النووي الى تلك الابعاد عندما يتطور الصدام الى حرب نووية عالمية ، ولذلك فإنه الى جانب التحضير للحرب النووية - الحرارية ركزت دوائر المجمع الصناعي - الحربي الانتباه نحو مسائل استراتيجية الحروب العادية وتوسيع مستودعات السلاح من أجلها .

قامت الولايات المتحدة الاميركية بتشديد ضغطها على حلفائها في حلف « ناتو » ، وطلبت منهم أن يأخذوا على عاتقهم نصيبا أكبر من المسؤولية لتأمين الكفاءة اللازمة لممارسة الحروب المحدودة . وإذا كانت مسألة تزويد جيوش أوروبا الغربية بالسلاح النووي قد نوفشت في الولايات المتحدة الاميركية في نهاية الخمسينات ، فإنه لم يعد الآن من الملائم للمصالح الاميركية اعطاء السلاح النووي للحلفاء الاطلسيين ، الشيء الذي يفسر دعوة الاميركيين للاوروبيين الغربيين لأن يجعلوا « اعتمادهم أكثر على القوات العادية لناتو » ،

وفي نفس الوقت أعلن عن عزم الولايات المتحدة الأميركية على « ابقاء وسائل الردع النووية قوية » . ولهذا الهدف عبرت الولايات المتحدة عن استعدادها لاعطاء قيادة ناتو خمس غواصات حاملة لصواريخ « بولاريس » .

غير أن مثل هذه النية لم تتحقق وعوضا عن هذا طرحت العسكرية الأميركية في النصف الثاني من الستينات مخططا لإنشاء قوات نووية تابعة للحلف الأطلسي . وكان استراتيجيو البنتاغون يحسبون بسماعهم للدول الأوروبية الغربية لامتلاك السلاح النووي بشكل محدد ربط هذه الدول بسياسة الولايات المتحدة الأميركية بشكل أوثق ، واضعاف الميول في دول الغرب نحو تطوير التعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . وفي هذا المخطط رأت الاحتكارات الأميركية الضخمة مربحا لها ليس بقليل ، معتقدة بهذا الشكل ليس فقط الأثراء من جراء طلبات الشراء المقدرة بمليارات الدولارات ، وإنما أيضا التغافل النشيط في اقتصاد دول أوروبا الغربية .

كم أراد زعماء آلة الحرب وصناعة الأسلحة في انزال الاسطول النووي لناتو الى البحر ، إلا أن ذلك لم يتم لهم ، فالموقع السلبي الذي اتخذته فرنسا ، والشكوك التي أبدتها حكومات كندا والنرويج وبعض الدول الأوروبية الأخرى حال دون تحقيق رغبتهم ، وإن الشيء الرئيسي الذي قرر مصير الاسطول النووي لناتو هو النضال الحاسم للاتحاد السوفياتي ضد المخططات الخطرة . وفي النهاية تم رفع مسألة إنشاء قوات نووية تابعة لحلف ناتو على الرف في نهاية رئاسة جونسون .

بعد الاخفاق الذي شهدته مخططات إنشاء اسطول نووي تابع لحلف ناتو تابعت دوائر المجمع الصناعي - الحربي الاصرار على توسيع مخزونات الأسلحة التقليدية لدى الحلفاء . وقد صرح وزير الدفاع ماكنمارا في معرض اشارته الى النمو المتزايد للقوات المسلحة التقليدية لحلف ناتو بأن القوات النووية الأميركية تعمل

« كدرع » ، أما القوات غير النووية فهي « نصلة سيف » الغرب . كان هنالك تحت أمره الاستراتيجيين الاميركيين ضمن قوام حلف ناتو في عام ١٩٦٨ - حسب مصادر الصحافة الاجنبية - ٦٧ فرقة وأكثر من ( ١٧ ) الف دبابة و ( ١٠ ) آلاف طائرة حربية ، وآلاف معدات اطلاق مختلف الصواريخ واسلحة المدفعية الذرية . وفي عام ١٩٦٨ أنشئت قوات بحرية - عسكرية دائمة تابعة لحلف ناتو في المحيط الاطلنطي ، وقد دخلت فيها سفن الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وهولندا والدانمارك ، وتأسست كذلك القيادة العسكرية - البحرية ومقرها في نابولي من اجل ملاحقة تحركات السفن السوفياتية في البحر الابيض المتوسط . كان « سيف » العدوان هذا يوجد بين يدي واشنطن بشكل كامل بعد ان اختطفت بشكل غيور حق اتخاذ القرارات في حلف ناتو حول اهم مسائل الحرب والسلام دون التشاور الجدي الحقيقي مع الحلفاء .

في النصف الثاني من الستينات صار من الواضح جداً ان الافضليات لم تعد تعطى في دول أوروبا الغربية للمجابهة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، وانما لتطوير التعاون ضمن اطار القارة الاوروبية كلها . وقد فقدت الآراء حول « التهديد السوفياتي » التي كانت من قبل تسمح لواشنطن بابقاء حلفائها في حالة التوتر الدائم ذيوعها . وبالعكس فقد وجد ادراك خطر الاستراتيجية الاميركية بالنسبة لأوروبا تعبيره في الحملات الواسعة لدول أوروبا الغربية ضد مخططات وحسابات البنتاغون .

بشكل خاص كان لخروج فرنسا من الجهاز العسكري لحلف ناتو عواقب جدية بالنسبة للسياسة الاميركية في الحلف . فحتى الاول من نيسان عام ١٩٦٧ تم سحب القوات التابعة للولايات المتحدة الاميركية ولحلف ناتو من اراضي فرنسا واغلقت المستودعات الاميركية والمنشآت العسكرية الاخرى . وكذلك تم سحب حوالي ( ٣٠ ) ألف عسكري من القوات الاميركية من ألمانيا الغربية وبلجيكا ، واضطر الامر الى البحث في الاراضي البلجيكية عن ملجأ لأركان

القوات الاميركية وقوات حلف ناتو ، وبذلك سقطت حلقة هامة من الآلية العسكرية لحلف شمال الاطلسي .

كثيرا ما يتوصل الامبرياليون الاميريكيون في الآونة الاخيرة الى استنتاج غير مطمئن للذات ، وهو أنه نتيجة لحركة التحرر الوطني تجرى عملية اضعاف وتقويض للانظمة الموالية للقرب في دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . لذلك صاروا في الدوائر الحاكمة الاميركية يولون اهتماما خاصا بمنطلقات ما يسمى بالحروب المضادة لحرب الانصار التي تشكل العنصر الثالث من استراتيجية « التفاعل المرن » .

ان قمع حركة التحرر الوطني - كما كانوا يفترضون في واشنطن - سوف يجبر الولايات المتحدة الاميركية الى صدمات مسلحة جزئية ، بالرغم من أنه في مثل هذه الصدمات سوف لن يكون هناك التحام مباشر بين القوات المسلحة السوفياتية والاميركية . وكان يعتبر من الواضح جدا ان الاتحاد السوفياتي اصبح يقدم مختلف أوجه المساعدة للشعوب المناضلة من اجل الحرية التي تضاعف من قواها ونجعل مسألة الفوز الاميركي المسح مسألة بالغة التعقيد بما لا يقارن . وبالنظر لهذا فان الولايات المتحدة الاميركية - كما صرح بذلك الرئيس كيندي - يجب ان تكون مستعدة لفرض « مساهمتها الجوهرية » في شكل صيغ خاصة من اجل تنفيذ مهمات « خاصة » للصراع مع حركة التمرد .

رد المجمع الصناعي - الحربي باستحسان كبير على طرح المخططات الجديدة بالنسبة للاستراتيجية الاميركية . وقد كان لمنطلقات الحروب المضادة لحرب الانصار طابعا استعماريًا مكشوفًا ، ففي هذه المنطلقات رأى الرأسمال الاحتكاري - الاميركي وسيلة لقمع حركة التحرر الوطني لشعوب « العالم الثالث » . وقد أشيد مثلا في احدى وثائق البنتاغون المعلنة الى ان « الحرب الخاصة تعتبر وسيلة للاطاحة بالانظمة غير المرغوب فيها بدون خطر نشوب حرب شاملة أو حتى حرب محدودة » . بتطويرهم هذه الفكرة كان

منظروا البنتاغون يأملون باقامة الانظمة العميلة لهم في اي بلد من البلدان عن طريق ارسال فصيل الى هذه الدولة او تلك واقامة « قاعدة من أجل مختلف أوجه المساعدة الاميركية العسكرية والاقتصادية والسياسية والبسيكولوجية » .

لقد اكتسب التحضير للحروب المضادة لحرب الانصار ابعادا واسعة في الولايات المتحدة الاميركية . ففي « الرسالة الطارئة » التي بعثها الرئيس كيندي الى الكونغرس بتاريخ ٢٥ ايار من عام ١٩٦١ تمت الاشارة الى الضرورة الملحة « لزيادة واعادة توزيع « القوات الخاصة » والوحدات من أجل الحرب غير العادية » . في الولايات المتحدة الاميركية وفي القواعد الخارجية للبنتاغون كانت قد أنشئت المدارس من أجل اعداد وتدريب « القبعات الخضراء » ، وقد وجهت اولى فصائل « الخبراء » بالحرب المضادة لحرب الانصار الى جنوب فيتنام .

كانت الولايات المتحدة الاميركية وهي مواظبة على بذل محاولاتها لتأكيد سيطرتها العالمية مضطرة في بعض القضايا لأن تتكيف بعض الشيء مع الوضع العالمي الجديد . غير أنه في قضية مناهضة شعوب الهند - الصينية التي تنهض بدور الفصيل المتقدم لحركة التحرر الوطني بقي الارتكاز الرئيسي على السلاح بشكل ثابت . في عهد حكومة كيندي تم اتخاذ قرار الاشتراك المباشر للمسكرين الاميركيين في العمليات القتالية في فيتنام ، وقد تم الاشتراك في البداية تحت ستار « مستشارين » . أما عمليا فقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مسؤولية القيادة المباشرة للعمليات العسكرية التي كان يقوم بها نظام سايفون العميل .

في الحادي عشر من ايار عام ١٩٦١ صادق الرئيس كيندي بناء على « المذكرة السرية رقم ٥٢ » على « برنامج العمليات السرية » التي ورد فيها من جملة ما ورد عملية ارسال عملاء ومجموعات للمهام الخاصة الى اراضي جمهورية فيتنام الديمقراطية ولاوس ، واقامة قواعد سرية هناك ، واختراق الطائرات الاميركية المجال

الجوي لفيتنام الشمالية (١) . في عام ١٩٦١ اقترح كل من رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال تايلور ومستشار الرئيس لشؤون الامن القومي روستوي ، الذي سبق أن كان في سايفون بمهمة خاصة ، على الرئيس ارسال فيلق ضخّم من القوات المسلحة الى فيتنام على شكل « مجموعة عملياتية للتأمين الفني - المادي من أجل تقديم المساعدة لنظام نفو دين ديما العميل » .

أصر تايلور في برقيته التي ارسلها من الفلبين في اكتوبر من ذلك العام والمهورة بعبارة « للرئيس فقط » على عملية ارسال ثمانية آلاف من المشاة الاميركيين « بدون ابطاء » . وقد اعترف تايلور بأن « تدخل القوات المسلحة الاميركية يمكن أن يؤدي الى زيادة التوتر وخلق تهديد بتصعيد الحرب وتحولها الى حرب واسعة في آسيا » ، الا أن استخدام القوات الاميركية - برأيه - خلق تفوقا أكثر بدلا من المخاطر . وقد اضطر الرئيس كيندي للتراجع تحت ضغط آلة الحرب ، فحتى نهاية فترة رئاسته تواجد في فيتنام الجنوبية ( ١٦ ) ألف جندي وضابط اميركي ، كما ورد في التحليل المعد في عام ١٩٧٢ من قبل لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ فيما يتعلق بهذا الموضوع أن مجموعة الجنرالات مارست ضغطا على حكومة كيندي وطلبت ممارسة « استعراض القوة في فيتنام من أجل تهدئة الحلفاء الآسيويين لأميركا » (٢) .

ان السياسة الاميركية التي بدون ذلك مشبعة بالروح العدوانية والمغامرة قد وصلت في الهند الصينية الى الحد النهائي في منتصف الستينات . ففي هذه المرحلة بذلت محاولة عامة للقضاء على حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة ، وربط الشعب الفيتنامي بما تمليه عليه واشنطن بقوة السلاح ، الامر الذي من شأنه أن ينزل ضربة جديّة بمواقع الاشتراكية العالمية .

١) «The Pentagon Papers», Toronto - New York - London, 1971.

٢) نيويورك تايمز ، ١٣ آذار ١٩٧٢ .



سارت الامبريالية الاميركية في تصعيد العدوان في الهند الصينية حتى أعلى نقطة ، ونالت قمة الجنرالات ورجال البنوك في اميركا ما كانت تبقيه : ففي ٥ آب من عام ١٩٦٤ قام القراصنة الاميريكون بالهجوم على سفن الدورية التابعة لجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وقصفوا سواحلها ، كما قام الطيران الاميركي بقصف عدة مراكز أهلة بالسكان شمالي خط العرض ١٧ . وبدأ عدوان الولايات المتحدة الاميركية المكشوف على جمهورية فيتنام الديمقراطية . في الاول من نيسان عام ١٩٦٥ اتخذت القيادة السياسية - العسكرية للولايات المتحدة الاميركية قرارها حول الاستخدام الشامل لقوات المشاة الاميركية في جنوب فيتنام . هذا « التغير الجذري في السياسة » كان قد جرى تثبيته في المدكرة رقم ٣٢٨ تاريخ ٦ نيسان الصادرة عن مجلس الامن القومي . كان باستطاعة قادة المجمع الصناعي - الحربي أن يحتفلوا بالنصر ، فلقد تمكنوا من ربط الحكومة بخطهم العدواني السافر وقرصنتهم في الهند الصينية . وتمت مضاعفة القوات المرسلة الى فيتنام فورا الى ( ٤٤ ) لواء بنعداد عام يبلغ حوالي ( ٢٠٠ ) ألف جندي ، لقد جرى تناول كل جملة الاجراءات هذه - كما ورد في احدى وثائق التقرير السري للبيتاغون - كمقدمة للاقدام على حرب آسيوية برية . وخلال السنتين التاليتين زادت حكومة جونسون حجم القوات الاميركية الفازية حتى بلغت نصف مليون عسكري . وبهذا الشكل بات الشعب الاميركي متورطا في مغامرة دموية في اقصى آسيا بدون أية حاجة لذلك .

في عهد جونسون وضع الجنرالات من جديد مسألة استخدام السلاح النووي التكتيكي في فيتنام ، وقد جرى الحديث عن القنبلة الذرية في الثاني من حزيران عام ١٩٦٤ في اجتماع للشخصيات الرسمية العليا في هونولولو والذي حضره وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ووزير الخارجية دين راسك وسفير الولايات المتحدة الاميركية في سايفون كابوت لودج والجنرال تايلور

وقائد القوات المسلحة الاميركية في المحيط الهادي فيلت ومدير وكالة المخابرات المركزية ماكاون . وقد ورد في محضر هذا الاجتماع ما نصه بالحرف : « ومن ثم بدا الوزير ماكنمارا بالحديث عن أن احتمال قيام عمليات برية ضخمة سيؤدي حتما الى طرح مسألة استخدام السلاح النووي ، اذ من غير الممكن صد الشيوعيين بالعمليات البرية وحدها دون استخدام السلاح النووي التكتيكي . هذا ما اكده بدوره الاميرال فيلت ، لذا من الضروري اعطاء القيادة الحرية لدى استخدام السلاح الضروري الذي عالجته مختلف المخططات » .

في وثائق الاجهزة الحكومية العليا الاميركية المتعلقة بالمسألة الفيتنامية في الآونة الاخيرة من رئاسة جونسون تظهر لغة جديدة ، اذ بالإضافة الى المخططات العدوانية والمغامرة أخذت تظهر الاعترافات بعدم امكانية بلوغ الاهداف الموضوعة ، واستحالة قهر الشعب الفيتنامي بقوة السلاح . وقد انقلبت مخططات الطبقة الحاكمة لاميركا في الفزو والتهبي كانت الولايات المتحدة الاميركية تسعى لتحقيقها اكثر من عشرين سنة الى افلاس للمعتدي ، وافاقت القمة العسكرية في واشنطن على صحو من بعد ليل مجنون معربد . في الفصل الاخير من تقرير البنتاغون المسمى « ايبيلوغ » يرسم المؤلفون الافاق البائسة للسياسة الاميركية بعد هجوم الوطنيين في راس السنة لعام ١٩٦٨ : « ان امكانية النصر العسكري ، كما يبدو ، ضعفت والانفاقات اصبحت عالية على الصعيد السياسي كما على الصعيد الاقتصادي ، وهذا فقط ساعد على تقييم واعادة النظر في اهدافنا النهائية . والآن ندرك أن نصرا عسكريا بارزا ، كما يبدو ، لم يكن ممكنا ولا ضروريا » .

سابقا حدث أن وردت من بعض القادة الاميركيين والضباط العسكريين الكبار التقارير المتشائمة . وكقاعدة كان يتم هذا عن سابق عمد وتصميم ، وتداخلت الالوان وتكاثفت ، فالتشاؤم المتعمد استخدم من أجل نضج اعتمادات جديدة والوية جديدة من أجل

المعارك في جنوب شرق آسيا . عادة كانت تلبى هذه الطلبات على نحو كامل . اما الآن فان هذا التشاؤم يعود الى استيعاب عدم جدوى العمليات الحربية في الهند الصينية . وقد توصل الكثيرون الى الاستنتاج التالي : ان آلاف الجنود الجدد ، والطلعات الجوية الكثيفة لم تعد لتغير من شيء . وعندما طلب الجنرال ويستمورلند من البيت الابيض في بداية عام ١٩٦٨ ارسال ( ٢٠٦ ) آلاف عسكري ( زيادة عن الـ ( ٥٢٥ ) ألف جندي وضابط كانوا في حوزته ) كان جواب الحكومة الاميركية سلبيا لأول مرة .

عللت هيئة رؤساء الاركان رفضها ليس فقط « بنفاذ المصادر الاستراتيجية » للولايات المتحدة الاميركية ، وانما ايضا « امكانية تمرد المدنيين المنتشرة على نطاق واسع في الولايات المتحدة الاميركية » ، وكان رؤساء الاركان يصرون على الاحتفاظ بالجزء الهام من القوات في الولايات المتحدة الضروري من أجل قمع مثل هذه الاعمال « الفوضوية » .

في عام ١٩٦٨ لم يضطر جنرالات البنتاغون لاستخدام القوات بشكل شامل ضد المناضلين الاميركيين من أجل السلام في فيتنام . هذا حدث فيما بعد وعلى وجه الخصوص في ايام ايار من عام ١٩٧١ عندما انزل آلاف الجنود ضد أعضاء الحركة المناهضة للحرب ، الذين ملأوا شوارع واشنطن والمدن الاميركية الاخرى . بغض النظر عن المطاردة والملاحقة التام في الحركة الداعية الى وقف المفامرة في فيتنام اكثر ممثلي المواطنين الاميركيين حتى توقيع معاهدة باريس حول السلام .

وقف الرئيس جونسون امام ضرورة - مع استخدام لغة واثاق البنتاغون - اعادة النظر في السياسة الفيتنامية من « الالف » حتى « الياء » . فلدى تصريحه في آذار من عام ١٩٦٨ عن رفضه تجديد الرئاسة أعلن جونسون كذلك وقف قصف جمهورية فيتنام الديمقراطية ، وعن قبوله ببدء معالجة القضية الفيتنامية حول طاولة المفاوضات .

لا القصف البربري لفيتنام ، ولا جيش الغزاة المؤلف من نصف مليون جندي ، ولا الاعداد لاستخدام اكثر الاسلحة همجية لم يحملوا النجاح لسياسة الولايات المتحدة الاميركية العدوانية . ان النضال البطولي للوطنيين الفيتناميين وعلى وجه الخصوص هجومهم الناجح في فيتنام الجنوبية في بداية عام ١٩٦٨ « قد نسف الثقة في مخرج نهائي للحرب » . ومع ذلك لم تكن آلة البنتاغون ترغب في التعامل مع الواقع . فقد اقترح الجنرالات الاميركيون بشكل مشدد على حكومة جونسون مبادئ سياسة « الفتنمة » ، واعلن جونسون في كلمته في ٣١ آذار عام ١٩٦٨ متقيدا بتوجيهات البنتاغون « نحن نسرع عملية تجهيز القوات المسلحة لفيتنام الجنوبية ، وهذا يعطيهم امكانية ان يأخذوا على عاتقهم بالتدريب الفسط الاكبر في المشاركة بالعمليات الحربية ضد الشيوعيين » . وقد ادى ارتكاز الامبريالية الاميركية في حل مسألة الهند الصينية على الحل العسكري ومقاومة الدوائر العسكرية الاميركية العنيدة لفكرة التسوية السلمية الى اطالة ميزان السياسة الاميركية في فيتنام سنوات اربع طوال ايضا .

في الستينات كان يلمس في السياسة الاميركية بشكل خاص التأثير الوخيم للمخططات العدوانية وآراء قادة المجمع الصناعي - الحربي . في هذه المرحلة شكل حلف العسكريين والراسمال الاحتكاري قوة مؤثرة ، لم يستطع القادة الكبار للولايات المتحدة الاميركية الا ان يحسبوا حسابها . كان العسكريون يسعون لأن يعطوا القرارات الحكومية عدوانية اكثر ، وقد فتحوا النار على التراجع الاجباري عن « سياسة القوة » وعلى اية مناورة اضطرارية قام بها البيت الابيض . وحققوا ما يريدونه من تقييد شديد بخط تصعيد العدوان وتعزيز التحضيرات الحربية .

هذا ما يفسر الى درجة غير قليلة طابع المفاهيم السياسية والمنطلقات العسكرية - الاستراتيجية والنشاطات العملية للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة حكم الديمقراطيين . فتعزيز سباق

التسلح والمحافظة على « سياسة القوة » في القضايا الدولية والعدوان على فيتنام والتدخل في المناطق الاخرى قادت العالم اكثر من مرة الى شفا خطر ، وبغض النظر عن التصريح المعروف حول ان « للحرب وجها آخر جديد » لم تبد حكومة الديمقراطيين استعدادها للتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى المحبة للسلام تحت راية الامن ، ولاتخاذ الخطوات المموسة التي من الممكن لها ان تسمح بتقليص خطر نشوب صدام نووي - حراري . وتقع على عاتق قادة المجمع الصناعي - الحربي مسؤولية عدم استغلال الفرص ( الامكانات ) في تلك الفترة من اجل تخفيف حدة التوتر الدولي ، واقامة العلاقات بين جميع الدول على اساس مبادئ التعايش السلمي .

انتهت في السياسة الاميركية مرحلة اخرى بعد ، وان مغزى المحصلات التي وصلت معها الولايات المتحدة الاميركية لبدابة السبعينات يقوم على « الاعتراف بانها دور اميركا المقدس في العالم ، الذي بموجبه كان تقريبا كل شكل من اشكال الاضطراب في الخارج يتطلب غزو الولايات المتحدة ، كائنة هذه الاضطرابات من شأن دولة كبيرة او صغيرة ، ام نشأت هذه الاضطرابات نتيجة اسباب خارجية او داخلية » (١) .

### — العسكرية « الميلتاريزم » تذكير

وصل القادة المسؤولون للادارة الجمهورية الى السلطة في الولايات المتحدة الاميركية في مرحلة تم فيها « انقضاء عهد كامل » في السياسة العالمية دفع الولايات المتحدة الى حيز جديد في العلاقات الدولية . فقد ورد في رسائل نيكسون الاولى الموجهة للكونغرس حول مسائل السياسة الخارجية ان « ترتيب العلاقات

1) A. Schlesinger. Jr. The Crisis of Confidence: Ideas, Powers and Violence in America. Boston, 1969, P. 176.

الدولية الذي تلا الحرب - توضع القوى نتيجة الحرب العالمية الثانية - لم يعد له بعد من وجود .

يصنف نيكسون كشيء لم يعد صالحا لعالم اليوم تصريح كيندي عن « المسؤولية العالمية » لأميركا ، وعن استعداد الولايات المتحدة الأميركية لان « تدفع اي ثمن من أجل انتصار الحرية » . الخ ، في عالم اليوم تبتعد أميركا عن تلك المرحلة عندما « كانت تنهض مرارا بدور الدركي الدولي » ( ١ ) .

ان العامل الاهم الذي أرغم زعماء الولايات المتحدة الاميركية لان يقدموا على تقييم الوضع في العالم بشكل مغاير كان النمو المستمر لجبروت الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى ، وتعميق حركة التحرر الوطني للشعوب المعادية للامبريالية . وقد تقلصت بشكل جوهري في مشارف السبعينات امكانيات الامبريالية الاميركية في مجال الوسائل السياسية - العسكرية والاقتصادية للصراع ضد قوى الاشتراكية والتقدم .

لقد تغير وضع أميركا وفي داخل المعسكر الرأسمالي ، وان المسؤولين الاميركيين انفسهم يحللون وضع الشؤون العالمية هكذا : لقد مضى العصر الذي كان فيه العالم ثنائي القطبية ( الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ) . واليوم يتأكد عالم « الاقطاب ( المراكز ) المتعددة » الذي يتوضح فيه الى جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية « مراكز قوى » أخرى .

ان طرح مفهوم « تعدد الاقطاب ( المراكز ) » يكرس بحد ذاته اعترافا بضعف مواقع الامبريالية الاميركية في الظروف الراهنة . اذ الى جانب أميركا في عالم الرأسمالية تعمل « كمراكز قوى » السوق الأوروبية المشتركة ( اتحاد الدول الأوروبية ) واليابان . فبينها وبين الولايات المتحدة الاميركية تتعمق التناقضات، وتتكشف المصالح السياسية - الخارجية القطبية ( الفردية ) ، ويتضح ان

---

(١) نيويورك تايمز ، ٢١ كانون الثاني ، ١٩٧٢ .

الطاقة النووية - الصاروخية للولايات المتحدة الاميركية لا تتحول  
أوتوماتيكيا الى نفوذ سياسي على حلفاء اميركا ، وواشنطن الآن  
بحاجة الى اشكال جديدة أكثر مرونة للحفاظ على الزعامة في  
المعسكر الامبريالي ، ولاستخدام امكانيات ومصادر الحلفاء في  
الصراع الطبقي الحاد الجاري على المستوى الدولي .

لقد بدا عبثا ثقيلا على الولايات المتحدة الاميركية « حمل  
مسؤولية » الحفاظ على أوضاع العالم الملائمة للعماقة الصناعيين -  
الماليين في اميركا . وان الخيط الواهن من « الالتزامات العالمية »  
والحلفاء العسكريين واجواء النفوذ الذي يربط حلقات « الامبريالية  
الاميركية » كان ينقطع دائما مرة في هذا المكان وتارة في مكان  
آخر . وحسب رأي الباحث الاميركي بارنت فانه « من منتصف  
الستينات أصبحت قيمة الحفاظ على نظام الامبراطورية تفوق  
الارباح التي جنيها فيها » . ولقد كشفت حرب السنين الطويلة  
في الهند الصينية عن الخواء الكامل لأفكار زعماء الولايات المتحدة  
الاميركية حول الاحتفاظ بالحدود المارة بالدول البعيدة والقارات .  
ويشير السيناتور ادوارد كيندي في كتابه « حلول للسنوات العشر ،  
سياسة وبرامج للسبعينات » لدى تعرضه لافاق السياسة الخارجية  
الاميركية الى « ثقل كاهل » السياسة الاميركية بالالتزامات الخارجية  
وخاصة في القارة الاوروبية : « لم تعد أوروبا الغربية تلك المنطقة  
الضعيفة والمهددة والمرتبطة بالحماية الاقتصادية والعسكرية  
الاميركية ، والمستعمدة لأن تخضع اتجاهها للولايات المتحدة  
الاميركية » . لذا ينصح ادوارد كيندي بالعدول عن دور المقرر  
الوحيد للمصائر الاوروبية . « في السنوات العشر القادمة - يقول  
ادوارد كيندي - يجب أن تبدأ مساهمة اميركا في الشؤون  
العسكرية والاقتصادية لأوروبا بالتقلص » .

ولدى تناوله للقارة الآسيوية يشير ادوارد كيندي الى أن :  
« الولايات المتحدة الاميركية جعلت من الوجود الكثيف للاميركيين  
في آسيا سياسة رسمية . وان مثل هذه السياسة لا يمكن أن

تبرر نفسها في المستقبل ، ويعتبر خداعا للنفس ذلك الرأي القائل بأن التواجد العسكري الاميركي يؤمن الاستقرار في آسيا . والسيناتور الاميركي لا يدعو الى رفض الالتزامات اتجاه آسيا ، وانما هو فقط يقطع بأنه « من مصلحتنا (مصلحة الاميركيين) بشكل كامل تقليص النفوذ العسكري واعطاء شروطنا السياسية توجهها حديدا » . وبمثل هذه الآراء والافكار والتوصيات يتطرا ادوارد كيندي الى آفاق السياسة الاميركية في اميركا اللاتينية وافريقيا . كما أن الوضع الداخلي في داخل الولايات المتحدة نفسها اكتسب تحولا متازما ومعقدا ، « سنوات الستينات - يقول نيكسون في احدى رسائله - أصبحت مرحلة الاحتضار الكبير - احتضار الحرب والتضخم والنمو السريع للاجراء وسوء حالة المدن وبروز الامال ومن ثم الخيبة ، الاستياء وعدم الرضى التي قادت في نهاية الامر الى العنف والى اشد الاضطرابات المدنية وطأة لمئة سنة كاملة » . ان الحرب في فيتنام - بكلمات الرئيس نيكسون - انجبت الى حد كبير الازمة الروحية ، وربط في عقدة صعبة « جذور المشاكل الاقتصادية » وان محاولة تمويل هذه الحرب بواسطة الميزانيات العاجزة أثارت موجة التضخم وارتفاع الاسعار .

ان مسؤولية المشادات في « البيت الاميركي » تقع على عاتق الديمقراطيين اذ يهتمونهم « بالفجور والعار » ، واشاعة اجواء « الهلع المتزايد » في البلاد ، « وبالانقسام والتشكيك » ، وحسب كلمات نيكسون « في السنوات الاخيرة من العشر التي مضت كانت البلاد مقسمة الى اجزاء الى درجة صار الكثيرون يتساءلون معها هل من الممكن بشكل عام قيادة اميركا ؟

وضع الموقف الدولي الجديد والصعوبات الداخلية الجدية امام القيادة الاميركية المهام المعقدة لصياغة الخط السياسي للمرحلة المقبلة . واذا كان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات قد ثار في الولايات المتحدة الاميركية نقاش حاد حول التغييرات الجذرية في السياسة الخارجية الاميركية ، واشكال تكيفها مع الظروف



الجديدة ، فانه في السبعينات بدأ صراع في الطبقة الحاكمة على مستوى آخر : كيف بالذات يمكن التكيف ( التلاؤم ) مع الموقف الجديد في العالم ؟

نصح قسم من المسؤولين السياسيين-الاميركيين في الظروف الحالية اجراء تصحيح للسياسة نفسها الى جانب تطوير اساليب السياسة السابقة مع حساب واقع العالم المعاصر ليس فقط من حيث الشكل ، وانما من حيث الجوهر والمضمون ( وذلك في اطار المصالح الطبقية للبرجوازية ) . اما القسم الآخر من السياسة الاميركيين فينصح باجراء تلاؤم مع حساب فقط الاساليب والاشكال ، والبحث عن طرق اكثر تطورا ومكرا لممارسة نفس تلك السياسة الداخلية الرجعية والخط السياسي الخارجي القديم الموجه نحو تحقيق الاهداف التوسعية للرأسمال الاحتكاري الاميركي . ويقف زعماء المجمع الصناعي - الحربي بكاملهم في مواقع هذا الائتلاف الاخير ، ويضيفون الى فلسفته وممارسته العملية دوغمائية ورجعية اكثر .

تحت تأثير الصراع داخل الدوائر الحاكمة للولايات المتحدة الاميركية يتوضع خط السياسة الخارجية للادارة الجمهورية . وقد صيغت ملامحه الاساسية في المنطلقات التي أعلنها نيكسون في ٢٥ تموز ١٩٦٩ في جزيرة « غوام » ، والتي تعرف « بمنطلقات غوام » او « منطلقات نيكسون » (١) .

ان الركيزة الاولى « لمنطلق غوام » بالنسبة لادارة الجمهوريين تبقى ذلك الاعلان عن حماية مصالح الرأسمال الاحتكاري الاميركي « من أي تهديد وفي أي وقت وفي أي مكان من الكرة الارضية » . وبهذا الشكل تم الاحتفاظ بكل المحاكمات الاساسية الاستراتيجية السياسية للحكومات الاميركية السابقة . وفي الحقيقة ترد الاضافة

---

1) United States Policy for 1970's. A New Strategy for Peace. A Report by President Richard Nixon to the Congress. Febr. 18, 1970. Washington, D.C. GPO.

التالية : هناك حيث لا تمس مصالح الولايات المتحدة الاميركية أو الالتزامات ضمن نطاق المعاهدات يبقى الدور الاميركي محدودا ، وسوف لن تقوم الولايات المتحدة الاميركية بالتدخل العسكري ، واستخدام النفوذ من أجل تجنب الحرب » .

شبهها بمفاهيم ما بعد الحرب التي سادت الولايات المتحدة الاميركية مثل « التصدي » و « التحرير » ، تظهر « منطقات غوام » المساعي الطبقية للدوائر الحاكمة في اميركا لمتابعة خط تأمين وضمّان المواقع العالمية للرأسمال الكبير ، وبدون شك فان جوهرها الامبريالي المعادي للمصالح الجذرية لشعوب العالم ينطوي على استعداد للتوسع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى . بالاضافة الى أن الموضوعات الحديثة للسياسة الخارجية الاميركية تعكس تطور ضعف الامبريالية الاميركية ، وتشهد على انهيار المساعي التوسعية للدوائر الحاكمة في اميركا على المستوى الدولي .

من تصريحات واعلانات زعماء الحكومة الاميركية يتراكم موزاييك مزركش لخط السياسة الخارجية الاميركية : فمن ضرورة الاستناد على القوة ، الى علاقة احداث العالم بقدرة الاميركيين على اجراء المفاوضات « من موقع القوة » ، الى الضرورة القاسية « لسياسة تأمين السلام على مدى جيل كامل » ، الى « توسيع مخزونات المستودعات العسكرية » ... الخ .

ان الولايات المتحدة الاميركية الآن تنوي في ممارساتها ونشاطاتها على المستوى الدولي الانطلاق من مبدأ ما يسمى « بالمشاركة » ، وتعليمات البيت الابيض توضح ذلك بشكل خاص ، فباختلاف العهود السابقة تملك الولايات المتحدة الآن شائنا مع « حلفاء اكثر قوة » ، وقد اكتسب هؤلاء الحلفاء امكانية حل الصدامات المحلية » . لذا فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تستطيع احراز النجاح ليس من جراء « التدخل في شؤون الآخرين » ، وانما عن طريق اثارة حماس الدول الاخرى لأن تضع ثقلها الذاتي » .

لقد طرحت الموضوعات الجديدة البناء للسياسة الخارجية

الاميركية في الدوائر الحاكمة في واشنطن عوضا عن صيغ « الزعامة العالمية لاميركا » التي خلفتها الحياة وراءها . لذا فان كل هذه المبادئ استقبلت بحذر من قبل الجانب الرجعي للرأسمال الكبير وزعماء البنتاغون وساسة اليمين . وعندما أرسى نيكسون في تموز من عام ١٩٦٩ فكرته حول « تقليص التدخل المباشر للولايات المتحدة الاميركية في القضايا الدولية » ، فان الدوائر العسكرية والمخابرات الاميركية « ليس لم تدعم فقط هذا المفهوم ، وانما أبدت المخاوف والشكوك ، وكان المجمع الصناعي - الحربي على استعداد لانهاج ادارة الجمهوريين بالانزامية والاهمال نحو حماية وتوسيع المواقع الاميركية في العالم » (١) .

ولا يقل أهمية ذلك العنصر الجديد في السياسة الاميركية - حسب تصريحات مسؤولي الادارة الجمهورية - وهو « استعدادهم لاجراء المباحثات » واميركا مع حلفائها على استعداد لان تصل الى « اتفاقية حول تسوية النزاعات ، والتغلب على التنافس » .

من كل العناصر الاساسية الثلاثة المكونة « لمنطلقات غوام » والراسمة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الرسمية تقبل المجمع الصناعي - الحربي بدون أية تحفظات ذلك الجزء منها الذي يتناول مسائل « تنمية القوة » و « زيادة القدرة العسكرية » . ولقد كان هذا الموضوع اللازمة المتكررة في خطابات قادة حلف الجنرالات واصحاب البنوك ، وامامه تتراجع الى الخلف التصريحات عن « المشاركة » و « الاستعداد للمفاوضات » .

اثناء سير الحملة الانتخابية في عام ١٩٦٨ قامت الدوائر العسكرية للجمهوريين ضد نظرية « توازن القوى » ، وكانوا يصرون على احرار « التفوق » على الاتحاد السوفياتي . وبوصولهم الى السلطة ابتعد قادة الجمهوريين عن صيغة « التفوق » . ان العدول عن « التفوق » هو بحد ذاته شيء كبير ، ويشهد على المحاولات

1) «Foreign Service Journal», November 1970.

المؤوبة للولايات المتحدة الاميركية لتحقيق الرجحان على الاتحاد السوفياتي في ميدان الصواريخ النووية . وكان قد ارسى في اساس الاستراتيجية الاميركية الرسمية مفهوم « التصدي الواقعي » الذي بموجبه لا يلزم للبتاغون الا مستوى فوق عال « من الكفاية » لوسائل الحرب النووية - الصاروخية .

كما ورد في الوثيقة التي قدمتها هيئة رؤساء الاركان الى الكونغرس « هنالك للكفاية معنيان اثنان : عسكري ويعني توفر القوى الضرورية من اجل تكبيد العدو الخسائر الكافية لمنعه من القيام بهجوم . وسياسي واسع يعني الاحتفاظ بالقوى الكامنة من اجل عدم السماح بالضغط على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها . كما ان الكفاية تعني تأمين كمية ونوعية وتنوع القوى الاميركية ، الشيء الذي لن يستطيع معه الاتحاد السوفياتي ان يقيمه بأساس كتهديد متعمد بضربة تجرد من السلاح » (١) .

في حقيقة الامر يبقى هذا المفهوم المطاط جانبا مسألة حدود « الكفاية » . فعدم تحديدها هو ما يلائم الاحتكارات والبتاغون ، اذ تبقى امامهم الامكانيات مفتوحة لعملية تكديس واسعة من احتياطي اسلحة التدمير الشامل .

بالقدر الذي تم فيه تعزيز التحضيرات الحربية فقد انضم قادة المجمع الصناعي - الحربي الى حملة النقد الموجهة الى المنطلقات الاستراتيجية السابقة للولايات المتحدة الاميركية ، والتي اعتبرت الآن « غير مضمونة بشكل كاف » ومجردة من « التفاعل المرن » و « العزم الحاسم » . كانوا في دوائر المجمع الصناعي - الحربي يشكلون خاصة وبقوة من استراتيجية « التفاعل المرن » ، التي بافصاحها عن نوايا واشنطن في معالجة عدد كامل من الحالات كنزاعات ذات طابع غير نووي قد قلصت من دور اسلحة الصواريخ

1) Arms Control Implications of Current Defence Budget. Hearings before Subcommittee on Arms Control. International Law and Organization of the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, 92nd Congress, June 16, 1971, PP. 18-19.

النوعية الأميركية في مجال السياسة الدولية ، وقلصت أيضا من  
امكانات الابتزاز ( الشانتاج ) النووي .

إن معالجة العسكريين الأميركيين لاستراتيجية « التفاعل المرن »  
— نسوء حظهم — كانت مقيدة بالعامل الاقتصادي — المالي . إذ لم  
تكن المصادر المحدودة لأميركا تسمح لهم بمتابعة غير محدودة لنسباق  
التسلح وكان لضرورة التوفير في الوسائط أن تمس مخزونات  
أنواع الاستراتيجية أيضا . لذا ذهب القيادة العسكرية الى  
معالجة بناء واستخدام القوات ذات المهام العامة ( التقليدية ) .

إن بنية قوات المهام العامة ( التقليدية ) الأميركية في سنوات  
الستينات افترضت حسب استراتيجية « التفاعل المرن » الاستعداد  
للقيام « بحربين ونصف » في آن واحد . عندها وضعت أمام القوات  
المسلحة الأميركية مهمة المساهمة في الأعمال الحربية غير النووية  
على مدى ثلاثة أشهر في القارة الأوروبية ، و « الحرب الشاملة في  
الصين » في آسيا ، وكذلك في « العمليات الطارئة غير الكبيرة »  
في أي منطقة من العالم .

بقدر ما ظهر أن الاحتفاظ بقوات مسلحة على مثل هذا المستوى  
فوق طاقة الولايات المتحدة الأميركية ، بقدر ما تم من تقليص لدائرة  
وظائف القوات المسلحة ذات المهام العامة ( التقليدية ) . فقد كانت  
مهمتها الرسمية المعلنة هي الاستعداد لممارسة « حرب ونصف » :  
« حرب كبيرة » أما في أوروبا أو آسيا — وبالإضافة الى ذلك —  
تأمين السلام في حالة « نشوء أحوال طارئة » في الامكنة  
الآخري « (١) أي بمعنى آخر القيام بدور الدركي لقمع حركة  
التحرر الوطني .

جرت عملية إعادة تنظيم جوهرية في القوات المشكلة في المرحلة  
السابقة للمشاركة في الحروب المضادة لحروب الانصار او في  
العمليات الخاصة . ولم تحقق « القبعات الخضراء » الآمال التي  
كانت معقودة عليها كاحدى الوسائل الأساسية للصراع ضد حركة

1) «U.S. Foreign Policy for the 1970's...», P. 19.

تحرر اسعوب في دول « العالم الثالث » . وقد تعرضت نظرية الحروب المضادة لحرب العصابات لاختراق كامل في فيتنام ، حيث بدت القوات الاميركية عاجزة عن تصحيح الاوضاع المحزنة لآلة الحرب الاميركية ، وكنتيجة للمصلحة غير المرضية لنظرية الحروب المضادة لحرب العصابات اعترف الرئيس نيكسون بأن « الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تعتمد على قدرتها العسكرية في التصدي لكل التهديدات ... ويتعلق هذا قبل كل شيء بالنشاط التأمري وحرب العصابات وبما يسمى بحروب التحرير الوطنية » (١) .

خفض تعداد « القبعات الخضر » في عام ١٩٧٢ حتى ( ٦ ) آلاف شخص ، وقد بقيت مهمة هذه القوات المختارة هي القيام بأعمال الارهاب والسابوتاج والاعمال الخاصة ، وكذلك القيام بالنشاطات التجسسية والتأمرية مع استخدام أحدث الوسائل العصرية . الى جانب ذلك ظهر لدى « القبعات الخضر » دور جديد وهو القيام باعداد وتدريب رجال المهمات الخاصة من بين العسكريين العاملين في جيوش الدول الحليفة للولايات المتحدة الاميركية (٢) . حسب الدوائر العسكرية الاميركية امكانية التهويض عن بعض التعديلات والتصحيحات في المنطلقات الاستراتيجية الاميركية الحالية المتعلقة بأساليب وطرق ممارسة الحروب غير النووية بالاستخدام الاكثر

1) «U.S. Foreign Policy for the 1970's...», P. 19.

(٢) في نايلند مثلاً : أوردت صحيفة « نيويورك تايمز » في عام ١٩٧٢ أن ( ٥٢٥ ) شخصاً من العاملين العسكريين الاميركيين يعملون في حقل تدريب وتعليم فصائل خاصة من الجيش التايلندي على أساليب وطرق الانتفاضات ، وتشير الصحيفة الى أن ( ٢٢٥ ) شخصاً من هؤلاء العاملين العسكريين يعتبرون « مستشارين » في الوحدات النظامية للجيش التايلندي و ( ٢٨٠ ) رجلاً من الوحدات الخاصة الاميركية يقومون بتدريب فصائل خاصة من الجيش الايرلندي التي تقوم بدورها بتدريب جنود الجيش النظامي الايرلندي والبوليس على تكتيك قمع الانتفاضات في البلاد ( نيويورك تايمز - ١١ شباط ، ١٩٧٢ ) .

فعالية للقوات المسلحة التقليدية للحلفاء ، وبشكل رئيسي على أساس التطوير الحديث لوسائط الحرب الصاروخية - النووية التي شكل أساس استراتيجية « التصدي المرن » ، وقد أقبلت الآلة العسكرية الاميركية بالتحرك المشترك مع شركات الصناعة الحربية الضخمة على اتخاذ الاجراءات الواسعة لانتشار القوات الاستراتيجية التي يجب أن تكون « كبيرة من حيث العدد الى حد كاف ، وتتمتع بالميزات النوعية الضرورية » من أجل « تدمير العدو بشكل اكيد » . ان الجزء الاكبر والاكثر عدوانية من آلة الحرب الاميركية يلح في المضي الى ابعد ، وذلك باعطاء مخططات « التصدي المرن » طبعاً توسعياً مكشوفاً ، ويؤكدون على أن امتلاك وسائط « الضربة الثانية » يعتبر قليلاً ، وهذا يفترض الانتقال الى مفهوم وسائط « الضربة الاولى » . أي الانتقال الى انشاء قوات صاروخية ضرورية من أجل التدمير الكلي لمصادر طاقة العدو ، وليس فقط من أجل تدمير مدنه ومراكزه الصناعية . « ان القوة المؤهلة للرد على « الضربة الاولى » للروس بانزال الضربة الجوابية بمدن الاتحاد السوفياتي بطلت ان تكون وسيلة للتصدي - ورد ذلك في احدي وثائق البنتاغون - ، وبالنظر لذلك - تستطرد الوثيقة - « من الضروري انشاء مثل تلك القوات التي من الممكن أن تكون مؤهلة لتدمير الصواريخ العابرة للقارات المخبأة في مكانها » .

ان مثل هذا النوع من النشاطات العدوانية لآلة الحرب الاميركية في تلك المرحلة استدعى اهتماماً جدياً في الدوائر السياسية وأوساط الراي العام للولايات المتحدة الاميركية ، فحسب شهادة صحيفة « نيويورك تايمز » : « ان القوات الاستراتيجية الجديدة نوعياً يمكن أن تكون مستحدثة في غرض هجومي - أي من أجل توجيه الضربة الاولى للاتحاد السوفياتي . ان محاولة الولايات المتحدة الاميركية تأمين مثل هذه القدرة لن تساعد على استعادة التفوق الاميركي الى ذلك القدر ، بقدر ما ستعطي دفعا للانزلاق

في حلزون جديد لسباق التسليح الصاروخي « (١) .  
 في الآونة الأخيرة تنشط داخل المجمع الصناعي - الحربي بشكل  
 خاص ودؤوب دوائر الاسطول البحري - العسكري وشركات بناء  
 السفن المرتبطة بها . وتعطى لمسائل استراتيجية الولايات المتحدة  
 في المحيطات أهمية متزايدة . ويتردد عن قادة البنتاغون وأرباب  
 الاحتكارات الحربية الرأي القائل بأن النشاط السياسي - الخارجي  
 لأميركا سيكون عموما مرتبطا الى درجة متزايدة « بضمانة » القوات  
 الاستراتيجية المنتشرة في محيطات العالم . ففي بحث خاص لمركز  
 القضايا الدولية والاستراتيجية في واشنطن تركز مجموعة من  
 المسؤولين العسكريين المرموقين ( من بينهم الأدميرالان بيرك  
 واندرسون ونائب وزير القوات المسلحة البحرية سابقا يلبو  
 وآخرون ) على ضرورة « أن تفرض الولايات المتحدة على نفسها  
 أكثر بكثير اتجاه برامجها البحرية ، وإذا لم يتم هذا فان الدور  
 العالمي للولايات المتحدة يمكن أن يتقلص جديا » (٢) .

كذلك تسمى الفروع الأخرى للقوات المسلحة الأميركية لأن  
 تشغل المكانة الأولى في الاستراتيجية الأميركية « التصدي المرن » .  
 فجنرالات الطيران والجيش ومعهم بالمقابل شركاتهم الصناعية  
 الحربية يصرون على إيجاد أنظمة تسليحهم الخاصة بهم ، ويجري  
 الصراع داخل المجمع الصناعي - الحربي بشكل حاد جدا ، فقد  
 وجه وزير الطيران الى وزير الدفاع الأميركي مذكرة سرية ، انطوت  
 على نقد حاد لتطلعات الاسطول البحري - العسكري للحصول على  
 القسط الأكبر من الاعتمادات العسكرية . كما أشير في المذكرة الى  
 فقدان المقومات في تحليل الموقف الاستراتيجي الذي أجراه رجال  
 البحرية مع حساب الاهتمام المتزايد بالقوات المسلحة البحرية

(١) صحيفة « نيويورك تايمز » ١ تشرين ثاني ، ١٩٧٠ .

2) Soviet Sea Power. The Center for Strategie and International  
 Studies.



## الاميركية (١) .

انضم قادة الجيش والشركات الصناعية العاملة لحساب هذا الجيش الى الهجوم المضاد على دوائر البحرية - الحربية ، فقد نشرت في مجلة الجيش « ميليتاري ريفيو » في عام ١٩٧٢ مقالة لها دلالتها تنفذ مخططات قوات الاسطول البحري . وبشكل خاص اشير الى ان دوائر البحرية - الحربية تقوم بتضليل القيادة الاميركية فيما يتعلق بدور حاملات الطائرات . فهذه تقوم بدور مفيد في ظروف الازمة ومن اجل استعراض القوة ، غير انه من اجل تحقيق مثل هذه المهام يكفي ( ٩ ) او على الاغلب ( ١٢ ) حاملات طائرات . والان تجري بناء ستة عشر منها . وعلى هذا الاساس قدم طلب تقليص برنامج القوات المسلحة البحرية لبناء حاملات الطائرات ، وتوجيه الامكانيات المادية المتوفرة من ذلك نحو سد احتياجات الفروع الاخرى للقوات المسلحة (٢) .

من البديهي وبفض النظر عن المشاحنات فان الجيش والطيران يحصلون على اعتمادات بمليارات الدولارات التي تنضح في نهاية الامر الى خزائن اصحاب صناعة الاسلحة . ويحاول ارباب الاحتكارات وآلة البنتاغون الحربية صرف اهتمام الاميركيين عن هدير الدولار الدائر لسباق التسلح بتأكيداتهم حول الحفاظ على الاستقرار في العالم عن طريق القوة . وتصور الاجهزة الايديولوجية تنمية القدرة العسكرية الى حد أنها تشكل الشرط الاساسي لتسوية القضايا الدولية المتنازع عليها في المستقبل بالوسائل السلمية .

كذلك يحاول قادة المجمع الصناعي - الحربي تكييف مفهوم « المشاركة » الذي نادى به حكومة الجمهوريين مع مخططات اعادة استراتيجية « سياسة القوة » الباطلة .

لبداية السبعينات أخذت الولايات المتحدة الاميركية تفتنع اكثر

---

(١) « واشنطن بوست » ١٨ آذار ، ١٩٧٢ .

(٢) المجلة العسكرية « ميليتاري ريفيو » شباط ، ١٩٧٢ .

فاكثر في عدم امكانية الحفاظ على اجواء نفوذها في مناطق كثيرة من العالم بالوسائل السابقة ، وتحقيق الالتزامات لتلبية مصالح الراسمال الاحتكاري الاميركي . فقد بدا الجيش الاميركي الجرار المجهز بأحدث الاسلحة غير مؤهل للانتصار على الشعب الفيتنامي البطل وخنق حركة التحرر الوطني في الدول الاخرى . وكان نجاحا باهرا ورائدا لقضية السلام وحرية الشعوب انتصار الشعب الفيتنامي في نضاله ضد العدوان الامبريالي الذي تم احرازه بمساعدة الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى وكل القوى المحبة للسلم في العالم .

يقف الاتحاد السوفياتي الآن والدول الاشتراكية الشقيقة وكل البشرية التقدمية مع التطبيق الصارم للاتفاقيات السلمية حول فيتنام ولاوس ووقف الحرب في كامبوديا .

يشير السيناتور وليم فولبرايت المناهض الثابت للتدخل الاميركي في الهند الصينية في كتابه « العملاق المشوه » الى ان التدخل اعطى عواقب جدية بالنسبة للولايات المتحدة : « ان هذه الحرب كالفيروس في الجسم الصحيح ، فقد انتزعت من مجتمعنا الثقة بالنفس والامل ... نحن تنكرنا لافكار الرحمة والانسانية ، ونظرنا الى الحرب فهي فيتنام من وجهة نظر تجريدات لادموية كمبيوترية ( من كلمة كمبيوتر ) . كانت سياستنا تصاغ في عالم آخر بعيد عن المناطق الآهلة بالبشر المدمرة بفعل القنابل » .

يظهر في الكتاب بشكل جلي ومقنع خط البنتاغون في فيتنام ، اذ يكتب فولبرايت : « لقد سقطت سفينتنا الفضائية الخلية من الملاحين في مستنقع فيتنام ، وفجأة عوضا عن الطيران الهادف غرقنا في القذارة ... وهذا ما هزنا وقادنا الى الضياع . يجب ان نأمل من ان هذا سيعيدنا الى صحونا ، وسنتمكن من الخروج من المستنقع ، وليس من أجل الاقدام من جديد على طيران مشابه ، وانما من أجل الوقوف على اقدامنا ، كما هو مهيا لنا من

## الطبيعة « (١) » .

بقدر ما هي غنية أميركا فإنه ليس في مقدورها الاحتفاظ بمليون جندي وآلاف القواعد العسكرية في الخارج في ظروف أزمة نقدية - اقتصادية حادة . وبقدر ما هي عظيمة هيبة الدولة الامبريالية الاعظم ، فان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تتجاهل كالمسابق مصالح الدول الاخرى .

في هذه الظروف اضطر القادة الاميركيون للتفكير في تقليص نفقات الولايات المتحدة الاميركية السياسية - العسكرية والاقتصادية لنشاطاتها على المستوى الدولي . هذه الاهداف بالذات هي ما كانت ترمي اليه تصريحات واشنطن المتفقة مع « منطلقات غوام » ، ففي هذه التصريحات يجري الحديث فقط عن مساهمة الولايات المتحدة الاميركية في الدفاع وتطوير الحلفاء » ، وكان يتم التأكيد عندئذ على أن « أميركا سوف لن تقوم باعداد وصنع كل مخططاتهم وبرامجهم وتنفيذ القرارات ، ولن تأخذ على عاتقها شؤونهم العسكرية في حجمها الكامل » .

يسمى الجزء الرجعي من الدوائر العسكرية - الصناعية الاميركية الى اعطاء « مشاركة » واشنطن مع الدول الاخرى طابع تعزيز الاستعدادات العسكرية ومعارضة العمليات الايجابية في الموقف الدولي . ونولي الاهمية الاولى الآن لمنطقة أوروبا الغربية وللحلفاء في حلف شمال الاطلسي .

ان القيادة الاميركية مضطرة على الصعيد العملي في الكثير لان تأخذ في حسابها الحالة الجديدة التي تكونت في أوروبا في الآونة الاخيرة ، فنتيجة للسياسة المبادرة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشقيقة تتعمق اكثر فاكثر مبادئ التعايش السلمي في علاقات دول القارة ، ويتوطد التعاون المتعدد الوجوه فيما بينها . وتجري تغييرات جوهرية في مواقع دول أوروبا

الفريبة ، فكثير من الحلفاء الاوروبيين الغربيين يتحدثون بدون موارد التطلعات الاميركية لأخذ الدور الرئيسي في مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والاستراتيجية ، وقد كانت صحيفة « واشنطن بوست » مضطرة لأن تعترف بأنه : « ينبثق اليوم بشكل بطيء ولكنه ملموس شعور في لندن وبون وباريس بأن الاوروبيين لدى تصديهم لعناد السياسة الاميركية ملزمين بالتغلب على خلافاتهم الذاتية من أجل إقامة أوروبا الأوروبية » ، لذا فإن الولايات المتحدة بالنظر لذلك مضطرة لاتخاذ خطوات معينة تتجاوب وآراء تطوير علاقات حسن الجوار والعلاقات ذات النفع المتبادل لدول أوروبا الغربية مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية .

كان لفهم التبادل الذي تم التوصل اليه اثناء مباحثات القمة السوفياتية - الاميركية في حزيران ١٩٧٣ من قبل الدولتين لدى مناقشة قضايا الامن الاوروبي وبوجه خاص سعيهما لعقد المؤتمر العام الاوروبي في اقصر وقت ممكن أهمية كبيرة من وجهة نظر تأمين سلام وطيد في هذه القارة .

الا ان الدوائر العسكرية الاميركية لم تكن راغبة في ملاحظة التغيرات الايجابية في القارة الأوروبية ، فهي تصر على تنمية الاستعدادات العسكرية ضمن اطار حلف شمال الاطلسي ، وتمارس ضغطها على اعضاء حلف ناتو الآخرين طالبة منهم زيادة نصيبهم في نفقات التسليح ، وقد بلغت نفقات اعضاء حلف ناتو على سباق التسليح في مدى ( ٢٠ ) سنة من تاريخ إقامة هذا الحلف أرقاما خيالية - حوالي تريليون ونصف من الدولارات . ويسمى جنرالات البنتاغون الى جر حلفائهم في أوروبا الغربية الى حلقة جديدة من النفقات الحربية ، فحسب البرنامج الطويل الامد المقرر في دورة بروكسل لمجلس حلف ناتو في كانون اول عام ١٩٧٠ « دفاع الحلف في سنوات السبعينات » ( آد - ٧٠ ) وعدت عشر دول أوروبية ( في هذه المجموعة المسماة المجموعة الأوروبية لا تدخل كل من فرنسا والبرتغال وايسلندا ) أن تضيف حوالي المليار دولار الى

« دفاع ناتو » على مدى خمس سنوات ، وبذلك يزداد بشكل مستمر ثمن « المشاركة » بالنسبة لدول غرب أوروبا .

حتى لا يكون جوهر المخططات الأوروبية للمجمع الصناعي - الحربي الأميركي استفزازيا الى قدر كبير في ظروف تحسين الموقف الدولي اطلقت في الدورة الدعائية نظرية « الاستراتيجية المزدوجة » التي تنظر « بالعلاقة المتبادلة بين استراتيجية الدفاع وتخفيف حدة التوتر » ، وتقول هذه النظرية باتباع التعزيز الكامل لحلف ناتو واجراء المباحثات مع الشرق « من مواقع القوة » التي - كذا - تعتبر الشرط الوحيد لأي انفراج في القارة .

في ظروف استعادة السلام في الهند - الصينية شدد ممثلوا المجمع الصناعي - الحربي من الحاحهم « على نقل مركز ثقل القوات الاميركية الرئيسية في الخارج الى أوروبا الغربية » ، واصر على ذلك بوجه خاص حامي مصالح المجمع الصناعي - الحربي في لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة السيناتور المعروف تايوير ، وقد قام في ربيع عام ١٩٧٣ برحلة الى أوروبا الغربية بهدف تقصي طرق « الحفاظ على المواقع العسكرية القوية » للولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة « (١) . وحسب رأيه : « انه من الضروري اكثر تعزيز القدرة العسكرية الاميركية في أوروبا من حيث النوعية ، واستخدام الامكانيات المحررة من جراء وقف الحرب الفيتنامية » . غير أن تايوير وأمثاله يضعون الحسابات الرئيسية ليس على جهود الولايات المتحدة نفسها ، وانما على الخزينة والطاقة البشرية لأعضاء حلف ناتو الأوروبيين الغربيين .

يحمل مفهوم « المشاركة » محتوى عسكريا أكثر بروزا فيما يتعلق بدول آسيا ، فهنا يصل موضوع التعاون السياسي الى الحد الأدنى : فمنطقات غوام أعطت للحلفاء الآسيويين دور توريد اللحم المفروم وتوفير ساحة لنشاطات آلة الحرب الاميركية العدوانية .

---

(١) « نيويورك تايمز » ٢ آذار ، ١٩٧٣ .

واليابان لا تشكل استثناء في هذا الخط ، فواشنطن تنظر اليها كسند استراتيجي - عسكري للولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاقصى . فهنا يملك الجنرالات الاميركيون ( ٤٨ ) منشأة عسكرية ضخمة ، تتبع ثلاثون منها للجيش واحدى عشر للاسطول وسبع للطيران . وبالرغم من ان الاميركيين نقلوا في عام ١٩٧٢ الى السيادة اليابانية جزيرة اوкинаوا وبعض الجزر الاخرى - ريوكيو المحتلة عمليا بعد الحرب العالمية الثانية - يرى الخبراء العسكريون انه لن يكون لذلك « عواقب سلبية » على « مقتضيات أمن » اميركا في الشرق الاقصى . فقد تم الحفاظ على القاعدة الاساسية لقوات الاميركية في هذه المنطقة ضمن جو نفوذ البنتاغون .

يشير قادة البنتاغون دائما الى ان الولايات المتحدة عازمة على ان تطلب من اليابان « ان تأخذ قسطا كبيرا في حفظ الدرع النووي الاميركي وزيادة النفقات العسكرية الاخرى ضمن اطار معاهدة ثنائية للامن » . ولدى قادة المجمع الصناعي - الحربي الاميركي نظرة اخرى لحسابات توريث اوسع للحليف الاسيوي في مخططاتهم العسكرية » . اذ انهم يطلبون من اليابان زيادة مشترياتها العسكرية من الولايات المتحدة الاميركية ، بقدر تنامي ميزانيتها العسكرية . وترى الصحافة الاميركية في هذه التطلعات نوعا من « التعويض » عن ملايين الدولارات تلك التي تنفقها الولايات المتحدة الاميركية سنويا للحفاظ على القواعد والقوات الاميركية في اليابان . في الوقت الحاضر تشتري اليابان من الولايات المتحدة اسلحة بمقدار ( ٢٠٠ ) مايون دولار في السنة ، وتريد الولايات المتحدة زيادة هذا المبلغ .

اما ازاء الحلفاء الآسيويين الآخرين فان البنتاغون يتصرف معهم بمنتهى الاستخفاف ، فهو يطلب منهم فقط تقديم فيالق القوات المستخدمة من قبله في مهاماته العسكرية . كان في عام ١٩٧٣ يوجد في القواعد العسكرية الاميركية المنتشرة في كوريا الجنوبية واليابان واوكيناوا وتايوان والفلبين وتايلند وكذلك على متن

سفن الاسطول السابع حوالي ( ٦٠٠ ) ألف عسكري أميركي وضابط . ويتواجد الآن في كوريا الجنوبية أكثر من ( ٤٠ ) ألف من العاملين العسكريين الأميركيين . وتقوم على أراضي الفلبين خمس قواعد عسكرية أميركية ، يربط فيها ( ١٥ ) ألف جندي أميركي . ويملك البنتاغون ( ٧ ) منشآت عسكرية في تايلند وقواعد في تركيا وتايوان (١) .

تشير صحيفة « نيويورك تايمز » إلى أن « سحب القوات الأميركية من فيتنام يجبر الولايات المتحدة في المدى الاستراتيجي على الاعتماد أكثر على امبراطوريتها في المحيط الهادي » ، حيث للولايات المتحدة في هذه المنطقة ممتلكات عديدة . فهنا بالذات تمارس واشنطن من حيث الجوهر حكما استعماريًا مباشرًا . وثبتت الصحيفة « أن البنتاغون في الآونة الأخيرة ضاعف بشكل حاد جهوده من أجل تدعيم هذه المنطقة وجعلها ساحة كبيرة للاستراتيجية الأميركية » (٢) .

يرابط في أميركا اللاتينية ( ٢٥ ) ألفًا من العاملين العسكريين الأميركيين ، وتقوم على الأراضي الأجنبية حوالي ألفي قاعدة عسكرية للبنتاغون ، وينفق عليها سنويًا ( ٢٥ - ٣٠ ) مليار دولار . ويسعى البنتاغون بكل الطرق إلى تدعيم امتداداته العسكرية الخارجية ، واشباعها بأحدث الأسلحة ، واستخدامها للعدوان والاستفزاز ضد الشعوب التي اختارت طريق التطور المستقل ، وآلة الحرب الأميركية ليست ضد الحصول على قواعد أجنبية جديدة وقبل كل شيء في المناطق العازمة على النضال ضد قوى الامبريالية ، والتي تعمل فيها حركات التحرر الوطني . وعن هذا تشهد شكل خاص الاتفاقية المبرمة في عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة الأميركية والنظام العسكري في اليونان حول اعطاء الاسطول السادس الأميركي قواعد له في الميناء اليوناني « بيري » . أن اقامة

1) «U.S. News and World Report», Febr. 19, 1973.

2) «New York Times», March 17, 1972.

مركز عسكري - بحري جديد على الارض اليونانية يضيف الى البؤرة الخطرة في الشرق الاوسط مصدرا آخر للتعقيدات في البحر الابيض المتوسط . وكما ذكرت مجلة « يو. س. نيوز أند وورلد ريبورت » : « من المحتمل ان يصبح المحيط الهندي منطقة للتحشيدات الكثيفة للقوات الاميركية ، فهنا - توضح المجلة - تقوم الولايات المتحدة الاميركية ببناء قواعد لها في استراليا وفي جزيرة ديو - غارسيا » (١) .

في دوائر الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية وآلة البنتاغون الحربية تعتبر « اسرائيل » أحد أهم الحلفاء ، فالطفمة الحاكمة فيها تقود خطأ عدوانيا ضد الشعوب العربية في الشرق الاوسط . وفي مخططات الامبريالية الاميركية يعطى « اسرائيل » دور ساحة هامة في الصراع ضد حركة التحرر الوطني للشعوب ودور مخفر أمامي للمحافظة على المواقع الاميركية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الاوسط . وحماة « اسرائيل » من وراء المحيط لا يبخلون على تل أبيب بالامدادات الكبيرة من السلاح بما في ذلك الطائرات الحديثة والصواريخ ومئات الدبابات . وتخصص الاعتمادات للمعتدين الاسرائيليين بمئات الملايين من الدولارات لتغطية مشترياتهم من الاسلحة . ان الراسمال الاحتكاري للولايات المتحدة الاميركية من خلال دعمه لعرقلة القادة « الاسرائيليين » للتسوية السلمية في الشرق الاوسط ، وحل النزاع العربي - « الاسرائيلي » على اساس سحب قوات المعتدي من المناطق المحتلة ، وتوطيد السلام ، يهدف الى عرقلة حركة البلدان العربية على طريق التقدم ، وقمع ارادة الشعوب العربية في الحرية والاستقلال .

في هذا الوضع أدى الفيتو الذي وضعته الولايات المتحدة الاميركية على مشروع قرار ثمان من دول عدم الانحياز حول الوضع في الشرق الاوسط في مجلس الامن الدولي الى تعقيد محاولات

---

1) «U.S. News and World Report», Dec. 27, 1972.



البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط .  
وقد كانت سياسة الفتنة التي طبقها البنتاغون في الهند  
الصينية أحد تطبيقات مفهوم « المشاركة » في جنوب - شرق آسيا .  
ولقد عمل امبريالوا الولايات المتحدة الاميركية حسابهم في  
تأمين « دعم قدرة حكومة وشعب فيتنام الجنوبية لصد عدوهم »  
عن طريق سياسة الفتنة ، لذا تمت عملية تبديل القوات الاميركية  
بقوات عميلة تتحمل اعباء المشاركة المباشرة في المعرك ، وقام  
الرهان على اساس صراع الاسيويين مع الاسيويين ، او كما صرح  
السفير الاميركي في سايفون « بانكر » بكل وقاحة : « يجب تبديل  
لون الجثث » في حرب الهند الصينية . الا ان سياسة فتنة  
الحرب لم تحمل للبنتاغون النتائج المرجوة ، اذ ان قوى الحرب  
العميلة بدت عاجزة عن صد تقدم القوات الوطنية . وفي المرحلة  
الختامية للحرب في فيتنام امكن للبنتاغون ان يجمع جيشا سايفونيا  
كبيرا ، لقد ارادوا تبديل البزات الاميركية التي مرغها وطنيو الهند  
الصينية ببزات عميلة ، لكن البطنة السياسية بقيت كما هي ،  
اميركية .

خاضت قوات سايفون - تحت القيادة المباشرة للاميركيين -  
المعارك الاساسية ضد القوات الوطنية في جنوب فيتنام . وفي  
ابريل عام ١٩٧٠ تم الفوز الاميركي - السايفوني المسلح لكمبوديا  
تحت ستار القضاء على قواعد ومراكز استناد جيش التحرير  
الفيتنامي المتواجدة على الاراضي الكمبودية . وقد جرى التأكيد  
في اعلان الحكومة السوفياتية حول هذا الموضوع على انه :  
« بالاضافة الى المسؤولية الثقيلة التي تتحملها الولايات المتحدة ازاء  
الحرب ضد الشعب الفيتنامي - اضيفت مسؤوليتها ازاء العدوان  
الذي شن ضد شعوب كمبوديا » (١) .  
وفي كانون الثاني من عام ١٩٧١ وبدعم من الاميركيين اخترقت

---

(١) البرافدا ، ٥ ايار ١٩٧٠ .

قوات سايفون اراضي لاووس ، وكان لهذا التدخل في حسابات البنتاغون أن يقدم استعراضا « لفعالية » سياسة الفتنمة ، الا أن الذي حدث في الواقع هو العكس ، إذ اضطر أحد « صقور » واشنطن « أولسوب » لأن يثبت ما يلي : « كانت عملية لاووس اخفاقا عسكريا في لاووس ، وكارثة سياسية في الولايات المتحدة الاميركية » .

لم تستطع فتنمة الحرب في فيتنام ، ولم يستطع كذلك توسيع العدوان ضد كمبوديا ولاووس ان يسحبا أميركا من برائن الحرب القدرة في الهند - الصينية ، وانقاذ أنصار أيديولوجيا العدوان من الافلاس . مع ذلك فإن الاعتماد على محاربي سايفون المزودين بالسلاح الأميركي تحت قيادة البنتاغون قد سمح للأميركيين بتقليص مساهمتهم المباشرة في المعارك البرية ، وتخفيف الخسائر الأميركية البشرية ، وقد أعطى هذا الواقع الدوائر العدوانية والرجعية للبرجوازية الأميركية مبررا لتشديد الضغط على الحكومة الأميركية من أجل « عدم الاسراع » في التسوية السلمية ، والمحاولة مرة أخرى لاحتراز نصر عسكري في الهند الصينية بالاستخدام الشامل للتكنيك العسكري الأميركي .

تحرك مركز ثقل المشاركة الأميركية في الحرب نحو تكثيف الحرب الجوية ، ففي ٢١ تشرين ثاني من عام ١٩٧٠ بدأ البنتاغون قصفه البربري للعاصمة هانوي والميناء الهام هايفون والمدن الفيتنامية الأخرى ، وتمت عملية لغم شواطئ جمهورية فيتنام الديمقراطية . وكان البنتاغون يملك المخططات الجاهزة لفزو أراضي فيتنام الديمقراطية . في البدء خطط للفزو الأميركي ، ثم فيما بعد عام ١٩٦٩ خطط لأن نفزو قوات فيتنام الجنوبية أراضي فيتنام الديمقراطية .

أظهرت الحرب في الهند الصينية كل لا معقولة سياسة العدوان الامبريالية واضطهاد الشعوب من قبلها . فلم يتمكن المعتدون من كسر صلابة ورجولة شعوب الهند الصينية المحبة للسلام والمؤيدة

بالدعم الثابت من الشعب السوفييتي وشعوب الدول الاشتراكية الاخرى والحركة الشيوعية العالمية وكل القوى التقدمية الاخرى لا بالغزو العسكري المباشر ، ولا بعرقلة المفاوضات ، ولا باستخدام المرتزقة تحت ستار « مشاركة » واشنطن مع الدول الخاضعة للامبريالية الاميركية .

لقد سبب العدوان الامبريالي لفيتنام ولجاراتها لاوس وكمبوديا مآسي لا تحصى ، فحسب المعطيات الرسمية للبنتاغون القى الطيران الاميركي بدءا من عام ١٩٦٦ على دول الهند الصينية اكثر من سبع ملايين طن من القنابل ، اي اكثر من ثلاث مرات ونصف مما القى من قنابل على جميع الجبهات في الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك لم يبق المعتدي ايضا بدون عقاب ، فقد بلغت خسائر القوات المسلحة الاميركية - حسب معطيات البنتاغون - ( ٤٥٩٤٠ ) قتيلا واكثر من ( ٣٠٠ ) الف جريح ، الشيء الذي يعادل ويفوق بمرة ونصف عدد الجرحى الاميركيين في الحرب العالمية الاولى ، وقدرت النفقات العسكرية للخزينة الاميركية على مدى عشر سنوات فقط - من عام ١٩٦٣ ولغاية عام ١٩٧٢ - ارقاما خيالية ( ٩٨٠ ) مليارا من الدولارات . وعلى مدى كل سنوات الحرب في فيتنام بلغت النفقات العسكرية المباشرة للولايات المتحدة الاميركية على المغامرة في فيتنام ( ١٤٠ ) مليار دولار (١) . وقد زادت الحرب الى حد فائق من حدة المشاكل الداخلية العديدة في اميركا ، وهبطت بشكل حاد سمعة البلاد الخارجية ، وكان على الولايات المتحدة الاميركية ان تدفع ثمنا باهظا لمساهمتها في المغامرة التي امتدت سنوات عديدة ، والتي ورطها فيها الراسمال الاحتكاري والسياسة الرجعيون وآلة البنتاغون الحربية العدوانية .

في دوائر المجمع الصناعي - الحربي الاميركي استقبلوا بحذر

---

(١) انظر مجلة « الولايات المتحدة الاميركية : الاقتصاد ، السياسة ، الايديولوجيا »

شديد اعلان حكومة نيكسون عن استعدادها للتفاوض . وكانت هذه المبادرة جزءا من هيكل منطلق السياسة الخارجية ، وكانت موجة نحو صعيد العلاقات المتبادلة مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . واستمر العسكريون ويستمرّون في تخويف الرأي العام الاميركي بأوهام « عدوانية الشيوعية » ، ويقفون ضد توسيع الصلات مع الاتحاد السوفياتي . فقد صرح أحد ممثلي المجمع الصناعي - الحربي السيناتور هنري جاكسون بصراحة بما يلي : « انني لا أستطيع أن أوافق على تصريح الرئيس نيكسون حول أن سنوات السبعينات ستكون سنوات المفاوضات وليس المجابهة في الشؤون الدولية . بالرغم من أن أميركا لا تستطيع أن تقوم أكثر بوظيفة الدركي في سائر انحاء العالم . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن ترفض هذا الدور لصالح الامن القومي » .

طيلة المرحلة الطويلة « لسياسة القوة » كانت عبارة المفاوضات شبه محظرة في التداول الدبلوماسي للمسؤولين العسكريين في أميركا . فقد نفى قادة الادارة الجمهورية السابقة ايزنهاور - دالاس نفيًا قاطعا امكانية وقابلية التعايش السلمي ، وحتى عقد بعض الاتفاقيات مع الاتحاد السوفياتي . وبغية عرقلة اقامة صلات عريضة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي انطلق قادة البنتاغون الى اثارة مختلف الاستفزازات - رحلات طائرة التجسس ( يو - ٢ ) ، وافتعال ما يسمى « بأزمة الكاريبي » ... الخ ، وانتهت امكانيات الحوار السوفياتي - الاميركي العاقل الى لا شيء نتيجة خط الولايات المتحدة في التدخل في شؤون الشعوب الاخرى ، وضرب حقوقها المشروعة وسيادتها ، واذعان الدول الاخرى ومناطق كاملة من العالم لارادتها بالقوة .

بفض النظر عن مقاومة آلة الحرب والرجعية الاميركية ، اضطر قادة الولايات المتحدة الاميركية لأن ينظروا الى المفاوضات كواقع حتمي من وقائع السياسة الدولية . حتى دالاس نفسه قبل وفاته بقليل ( كان ذلك بعد اطلاق القمر الصناعي السوفياتي ) اضطر

لأن يتراجع بعض الشيء عن موضوعه عدم امكانية التفاوض والاتفاق مع الاتحاد السوفياتي حول عدد من القضايا الدولية الملحة . وaban حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية عام ١٩٦٩ أبرز نيكسون العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كبند هام في السياسة الخارجية السوفياتية . « بعد عهد المجابهة يحين عهد المفاوضات » صرح بذلك وقتها نيكسون ، وعندما أصبح نيكسون رئيسا كان يعود دوما الى « القضية السوفياتية » ، وكان يعتبرها على رأس اولويات السياسة الخارجية للحكومة .

ان وضع العلاقات السوفياتية - الاميركية يؤثر الى درجة غير قليلة على السير العام للاحداث العالمية وعلى الوضع الدولي بأسره . واذا ما تم تحايل الازمات العالمية والتكتلات في ربع القرن الاخير لتبين أن كثيرا منها كان مرتبطا بالعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، وبالنسبة للعديد من المسائل الدولية غالبا ما كانت مواقع الطرفين السوفياتي والاميركي متباعدة بشكل جوهري ، وفي أغلب الحالات يعارض الواحد الآخر . لقد كان هذا يجري بسبب من أنه كان وسيبقى هنالك خلافا مبدئية بين اتجاه السياسة الخارجية المحبة للسلام لمعسكر الاشتراكية وسياسة الامبريالية العدوانية . وتحدد أهمية العلاقات السوفياتية - الاميركية بالعلاقات المتبادلة لأعظم دولتين من الناحية العسكرية ، وتنميتان الى نظامين اجتماعيين متعارضين ، وتساهمان في التعارض ( التناقض ) التاريخي لهذين النظامين .

على مشارف سنوات الستينات - السبعينات كانوا في واشنطن مضطرين لأن يخرجوا باستنتاجات عملية من العامل الراسخ وهو عدم توفر المقومات في حسابات واشنطن لاحراز التفوق على الاتحاد السوفياتي بواسطة القوة ، واضعافه وحلفائه ونسف حركة التحرر الوطني للشعوب . فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي فالى جانب المنهج العدائي القديم صار يلاحظ السعي نحو عدم السماح بتفاقم التناقضات الجوهرية حتى الصدام

المسكري المباشر ، وابقاء الباب مفتوحا امام امكانيصة اللقاء والتفاض ، وكذلك التوصل الى بعض الاتفاقيات على أساس مقبول من الطرفين .

اضطرت الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الى أن تأخذ في حسابها التغيرات التي طرأت على امزجة وآراء المواطنين الاميركيين . فاذا كان من السهل في الحملات الانتخابية السابقة الحصول على تأييد الناخبين من موقع « الحرب الباردة » ، وترويج التصريحات عن ضرورة « تدمير الشيوعية » ، وممارسة خط متصلب في السياسة ازاء الاتحاد السوفياتي . . . وهكذا دواليك ، فان الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٢ عشية سفر نيكسون الى موسكو أظهرت مصلحة المواطن الاميركي المتوسط في انفراج التوتر وتخفيف ووقف سباق التسلح وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي .

ان الاجراءات المتخذة من قبل الجانب السوفياتي لتسوية العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية قد جاءت مطابقة تماما لمقررات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي حول المسائل الدولية ، وتقف الى جانب المبادرات الاخرى في السياسة الخارجية المنبثقة عن برنامج السلام والامن الدوليين الذي طرحه المؤتمر . وقد تألف التصدي للمحاولات العدوانية الامبريالية بشكل ثابت في سياسة الاتحاد السوفياتي مع الخط البناء لتسوية القضايا العالقة ، واقامة العلاقات الطبيعية والمحافظة عليها مع الدول المنتمية الى نظام اجتماعي مغاير . فقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي المقدم الى المؤتمر الرابع والعشرين ما يلي : « أن خطنا المبدئي فيما يتعلق بالدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة الاميركية يقوم على التطبيق العملي المستمر والكامل لمبادئ التعايش السلمي ، وتطوير الروابط ذات النفع المتبادل ، والتعاون مع الدول ذات الاستعداد لذلك على صعيد تدعيم السلام ، واعطاء أقصى ما يمكن من الاستقرار للعلاقات المتبادلة معها . لكننا نحن مضطرين لأن نأخذ في حسابنا : هل نحن

بصدد سعي واقعي لحل المسائل حول طاولة المفاوضات أم محاولات ممارسة سياسة « من موقع القوة » (١) .

هكذا كانت مقدمات اللقاء السوفياتي - الاميركي على مستوى القمة في ايار عام ١٩٧٢ ، وقد جاء في اعلان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ومجلس السوفيات الاعلى والحكومة السوفياتية أن ، للمباحثات التي جرت في موسكو ، وللوثائق المصدقة في حصيلة اللقاء أهمية دولية بالغة وتجسد بنفسها خطوة جوهرية في تطوير العلاقات السوفياتية - الاميركية ، وستعمل على تدعيم مبدأ التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة وقضية السلم وامن الشعوب » (٢) .

في التاريخ السياسي العالمي من الصعب العثور على مثال آخر للمفاوضات التي من الممكن وضعها جنباً الى جنب مع اللقاء السوفياتي - الاميركي على مستوى القمة ، اذا أخذت بعين الاعتبار من جهة الاختلافات الاقتصادية - الاجتماعية الجذرية وتعارض مواقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في عدد من القضايا الدولية الملحة لهذا العصر . ومن جهة أخرى الطابع المثمر والمنتج للحوار الذي دار بين قادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وفي الايام السبع من ايار التي استغرقتها المباحثات واللقاءات في موسكو كان قد تم تناول صريح ووافر لدائرة واسعة لمسائل العلاقات الثنائية والوضع العام في العالم ، وحددت اجواء التعاون في المستقبل ، ووضحت مجالات اختلاف وجهات النظر في عدد من القضايا ، وتم التوقيع على الاثر على عشر وثائق هامة مشتركة .

يجب قبل كل شيء التنويه الى الاسس التي تم التوصل اليها في موسكو للعلاقات المتبادلة بين الاتحاد السوفياتي والولايات

---

(١) وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، ص ٢٨ .

(٢) البرافدا ، ٢ حزيران ١٩٧٢ .

المتحدة ، ففيها تم التركيز على ما هو اكثر اهمية وايجابية في العلاقات السوفياتية - الاميركية ، الا وهو تدعيم علاقات السلم فيما بينهما ، واقامتها قدر ما يمكن على قاعدة صلبة ، وبذل كل الجهود من أجل درء خطر الحرب ، ومن أجل انفراج التوتر ، وتدعيم الامن والتعاون الدوليين ، بمثل هذه الاهداف تمت المناذاة في هذه الوثيقة ، وقد ورد في نص الوثيقة ما يلي : « في العصر النووي ليس هنالك من اساس للمحافظة على العلاقات بينهما غير التعايش السلمي » .

ان للالتزامات التي جرى تثبيتها في الوثيقة مغزى عميقا : اذ انها اخذت على عاتق اعظم دولتين تتمتعان بقوى صاروخية - نووية هائلة ، ويتعلق الوضع العام على كوكبنا الى درجة جوهرية بطابع العلاقات المتبادلة بينهما . ومع توقيع مبادئ العلاقات المتبادلة في موسكو تدخل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لأول مرة في التاريخ ضمن اطرار دولية - حقوقية محددة مطابقة تماما لمفهوم التعايش السلمي ، ومن حيث الجوهر تبدو تلك المبادئ كاتفاقية بين دولتين ، تم فيها تثبيت مبادئ وآفاق تطور علاقاتهما المتبادلة .

أما الوثيقتان الاخريان للقاء موسكو - وهما المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول تحديد أنظمة الدفاع المضادة للصواريخ ، والاتفاقية المؤقتة حول بعض اجراءات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية - فانهما تملكان كل الاسس لان تشغلا مكانا خاصا بين الاحداث الهامة لوقتنا المعاصر . فلقد تمكن الطرفان من التوصل الى اتفاق حول قضية تمس اقدس المقدسات بالنسبة للجبروت العسكري لكلي الجانبين .

بموجب المعاهدة يلتزم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية بخفض كبير في اقامة الشبكات الدفاعية المضادة للصواريخ ، ويسمح للطرفين باقامة لا اكثر من شبكتين دفاعيتين مضادتين للصواريخ : واحدة حول موسكو وواشنطن ، والاخرى



للدفاع عن مناطق مرابطة منصات اطلاق الصواريخ الموجهة العابرة للقارات . ويجب الا تزيد كل شبكة من هذه الشبكات عن اكثر من ( ١٠٠ ) صاروخ مضاد وعدد مماثل من منصات الاطلاق وكذلك الكمية المطابقة من محطات الرادار . وبموجب الاتفاقية المبدئية سوف لن يبدأ اكثر في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اعتبارا من ١ تموز ١٩٧٢ ببناء منصات اطلاق جديدة ثابتة للصواريخ الموجهة الرابضة على الارض ، كذلك تحدد الاتفاقية المؤقتة كمية الفواصات الحديثة والمتطورة والمركب عليها منصات اطلاق للصواريخ الموجهة .

ان تحديد شبكات الدفاع المضادة للصواريخ يوفر امكانية فرملة الاستعداد لاتخاذ وتائر سريعة للتنافس بين الاسلحة الدفاعية والهجومية والمباراة بين « الرمح والسيف » التي من الممكن ان تجر البشرية الى حلقة جديدة من حلقات سباق التسلح التي سترافقها نفقات جديدة بمئات المليارات . ان تجميد الشبكات الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المستوى الراهن يعني - على اقل تقدير - انه سوف لن يزيد العبء النووي - الصاروخي الضاغط على كوكبنا ثقلا . لذا فان المعاهدة - الاتفاقية المؤقتة الموقعتان في موسكو تقيمان كاجراء هام جدا من شأنه ان يؤدي الى تخفيف خطر الحرب النووية ، ووقف سباق التسلح ، وفتح آفاق امام التحرك نحو نزع شامل للسلاح .

اعطى اللقاء الاميركي - السوفياتي على مستوى القمة نتائج اخرى حسنة ، فقد تم ابرام عدد كامل من الاتفاقيات حول التعاون في مجال العلم والتكنيك والتجارة . فنتيجة للقاء موسكو ابرمت في اكتوبر ١٩٧٢ عدة اتفاقيات حول مسائل تطوير التجارة السوفياتية - الاميركية . ان كل هذه الاتفاقيات تتجاوب مع المصالح الرسمية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وكذا الامر مع المتطلبات الحياتية المباشرة للناس ، وتخدم كذلك الاغراض السلمية .

ان معالجة واتخاذ الاجراءات التطبيقية لتنفيذ مضمون الاتفاقيات السوفياتية - الاميركية التي تم التوصل اليها يجريان ضمن صراع حاد بين مختلف تجمعات الشريحة الحاكمة في الولايات المتحدة . وكما اظهرت معطيات استفتاء مؤسسة هاريس ، فهناك اكثر من ٨٠ بالمئة من الاميركيين الذين اظهروا تأييدهم للقاء القمة السوفياتية - الاميركية ولنتائج هذا اللقاء ، الى جانب ذلك نشطت القوى الرجعية في الولايات المتحدة بعد لقاء موسكو ، اذ لم يأت على هواها ذلك الانعطاف من المجابهة النووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة نحو إعادة العلاقات السوفياتية - الاميركية الطبيعية . فممثلوا الدوائر الرجعية وقادة المجمع الصناعي - الحربي لا يرغبون بترك اشد « اساليب الحرب الباردة » فظافة ، ويحتجون ضد اعادة ترتيب اهداف ووسائل خط السياسة الخارجية لأميركا .

حسب شهادة صحيفة « صنداي ستار » الصادرة في واشنطن قادت دوائر المجمع الصناعي - الحربي حملة واسعة بعد لقاء القمة في موسكو لنسق الثقة بالاتفاقيات السوفياتية - الاميركية . ومن أجل هذا الهدف تستخدم كل الوسائل وبشكل أساسي طبعا الكذب والخداع والتصريحات المزيفة عن عمد . هكذا ، مثلاً ، يسعون للبرهنة على أن موسكو أصبحت « ميونيخ » جديدة ، وأن نيكسون قدم للاتحاد السوفياتي « أعظم هدية مؤمنا لهذا الصرح النيسوعي تفوقا نوويا » (١) .

اختار العسكريون المعاهدة والاتفاقية المؤقتة حول وقف سباق الاسلحة الاستراتيجية كهدف رئيسي لهجومهم . فالمعلق الرجعي المعروف اولسوب يتمادى حتى الاتهام المباشر للرئيس نيكسون : « لو وافق على مثل تلك المعاهدة التي تقدم للروس تفوقا في القدرة النووية - الاستراتيجية بنسبة ٣/٢ لعدة سنوات على أقل تقدير » .

---

1) «Washington Sunday Star», May 28, 1972.

ومع هذه الآراء يتفق تماما السيناتور جاكسون ، فقد ادخل تعديلا على الاتفاقية المؤقتة حول وقف سباق وسائط الاسلحة الاستراتيجية : « ان اتفاقيات موسكو مهيئة في المستقبل لان تضع الولايات المتحدة من حيث عدد وطاقة الصواريخ في وضع غير متكافئ » . وانطلاقا من هذه المقدمة المفتعلة كان جاكسون واتباعه ميالين لمقاطعة الاتفاقية المؤقتة ، والالاحاح على التفوق وحيد الجانب الولايات المتحدة في ميدان الصواريخ النووية » . (١)

لدى مناقشة المعاهدة حول شبكات الدفاع المضادة للصواريخ في مجلس الشيوخ اصرت مجموعة في الكايتبول على اتخاذ قرار لصالح المجمع الصناعي - الحربي يدعو الى تخصيص اعتمادات اضافية بمبلغ ( ٢٠ ) مليار دولار ( لمدة عشر سنوات ) ، وذلك لصنع طراز جديد من الغواصات « ترايدنت » والقاذفة « ب - ٥١ » وأنماط أخرى من الاسلحة الهجومية . وقد صرح وزير الدفاع السابق ميلفن ليرد في خطابه حول هذا الموضوع امام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة قائلا : « يمكن رمي المعاهدة حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية في المهملات ، اذا لم تتم المصادقة على اقتراح تحديث القوات الاستراتيجية الهجومية الاميركية » (٢) . اعطت عملية تحسين العلاقات السوفياتية - الاميركية التي تمت نتيجة لقاء موسكو تأثرا حسنا على الوضع الدولي بشكل عام ، وعلى عدد من القضايا السياسية الخارجية الهامة : كالامن الاوروبي وتقليص القوات المسلحة في أوروبا ، ومسائل نزع السلاح ، وحظر الحرب النووية ... الخ . وسمحت بالبداية باجراء المفاوضات بانسراك مختلف الدول . وحصلت الولايات المتحدة بهذا الشكل

---

(١) أشار السيناتور فولبرايت مثلا الى ان تصريح جاكسون يدل على السعي للعودة الى « منطلقات التفوق الاميركي النووي » البالية ، وقد صرح ايضا السيناتور ماسكي : « ان معادلة جاكسون هي وصفة لتسريع سباق التسلح » .

(٢) « نيويورك تايمز » ٢١ حزيران ، ١٩٧٢ .

على امكانية عملية لان تبرهسن في الواقع كم تحمل صيغة  
« الاستعداد للمفاوضات » التي اعلنتها في « منطلقات غوام » من  
محتوى جدي وعملي .

اما قادة الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة فلهم مفهومهم  
الخاص لهذه الصيغة في الظروف المعاصرة . فهم يطلبون من  
الحكومة الاميركية التعامل في المسائل الدولية الاساسية التي هي  
موضوع المفاوضات من مواقع « الضغط » ، وعدم التسرع في  
التوصل الى تسوية . فميزان القوى العالمي الراهن - بقناعتهم -  
يميل لصالح الولايات المتحدة الاميركية . ويجب المحافظة على هذا  
التفوق بأي ثمن ، ونتيجة للضغط المتواصل على الحكومة الاميركية  
من جانب المجمع الصناعي - الحربي والدوائر الرجعية الاخرى لم  
ياخذ خط المفاوضات والتسوية السلمية للقضايا الدولية الحادة  
ذلك التعبير الكامل الذي يتطلبه الانفراج الوطيد للتوتر الدولي .

ففي مسألة الهند الصينية حتى الآونة الاخيرة تغلب في السياسة  
الاميركية الرسمية اللجوء الى الوسائل العسكرية بشكل واضح على  
الاستعداد لاجراء مفاوضات عملية مع جمهورية فيتنام الديمقراطية  
والحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام .

ان موقف الولايات المتحدة الاميركية فيما يتعلق بالنزاع المسلح  
الذي نشب في عام ١٩٧١ بين الهند والباكستان يرهن مرة اخرى  
عن سعي الاستراتيجيين الاميركيين بالحديث عن التسوية السلمية  
لتغطية الاهداف العدوانية . فلقد كانت آلة البنتاغون الحربية على  
حافة التدخل المباشر في النزاع الى جانب الجنرالات الباكستانيين .  
ولدى معالجتها الرغبة في المفاوضات السلمية ارسلت القيادة  
السياسية - العسكرية الاميركية الى خليج البنغال السفن الحربية  
للاسطول السابع الاميركي بغية ممارسة الضغط العسكري على  
حكومة الهند ، وقد تميزت نشاطات الولايات المتحدة بسعيها بشتى  
الطرق - حتى استخدام السلاح - من اجل الحفاظ على النظام  
العسكري الباكستاني ، وعدم السماح باضعاف مواقع حلفي

السنتو والسياتو اللذين تدخل الباكستان في عضويتها . وهذا يفسر في الكثير واقع أن الولايات المتحدة لا تبدي استعدادا لحل أزمة الشرق الاوسط عن طريق المفاوضات ، وتدعم الخط العدواني لاسرائيل . الا انه مهما حاول العسكريون الاميركيون - الاسرائيليون الماطلة في حل مسائل التسوية السلمية في الشرق الاوسط ، فانهم ان يصلوا الى اهدافهم التوسعية ، فالعالم العربي اليوم غيره بالامس ، وقد تدعمت الانظمة التقدمية ، ونمت بشكل كبير القدرة الدفاعية العسكرية للدول العربية ويتوسع التضامن العربي . كل هذا عوامل مؤثرة وبعيدة المدى ، وهي التي بالذات سوف تحدد في نهاية الامر توازن القوى في الشرق الاوسط . ان القضية العادلة للشعوب العربية المستندة الى المساعدة الفعالة للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى سوف تكتسب حتما .

يخطر الآن قادة المجمع الصناعي - الحربي للاعتراف بأنه اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية في الماضي لم تفاضل في سلوكها لدى التفاوض مع الدول الشيوعية ، فان الشيوعية العالمية اليوم تحمل طابع تعدد المراكز ، واستغلال هذه الحالة لدى التفاوض « يعد السياسة الامبريالية بآمال اكبر » . وتستشعر آمالا خاصة لدى ذلك بالنظر الى النشاط الانقشامي للقيادة الماوية في جمهورية الصين الشعبية ، وكما هو معروف حتى وقت قريب نقض قادة واشنطن تحت ضغط آلة الحرب والدوائر الرجعية للبرجوازية الى درجة كبيرة اية امكانية لاقامة صلات مع جمهورية الصين الشعبية ، وفي الوضع الراهن لا تستطيع الطبقة المسيطرة الاميركية ان تقيم حساباتها فقط على قواها الذاتية والامكانات العسكرية لشركائها في الاحلاف العسكرية في مناهضة التقدم الاجتماعي العالمي ونمو جبروت الاتحاد السوفياتي السائر في طليعة الحركات المتقدمة للواقع المعاصر . ومن هنا تنطلق توجهات التجمعات العسكرية للرأسمال الاحتكاري الاميركي نحو استخدام الانقساميين الصينيين في السياسة الطبقيّة المعادية للسوفيات .

يلاحظ في الدوائر العسكرية واوساط المسؤولين الرجعيين السعي لاعداد المواقع في السياسة الخارجية فيما يتعلق بالصين الشعبية من شأنها ألا تسمح بخط عدائي صريح . ان تخفيف التوتر أو حتى اقامة علاقات طبيعية بين واشنطن وبكين من الممكن ان يسمح - باعتقادهم - « بتفريغ » هذا الجزء من السياسة الخارجية الاميركية ، وبقدر الامكان ازالة الحدة وتقليص حجم الالتزامات الاميركية المضادة للصين في آسيا والشرق الاقصى .

تطالب الدوائر الاكثر عدوانية مع ذلك باقامة التقارب الصيني - الاميركي على اساس معاد للسوفيات بشكل أكثر تحديدا ، وقطع ثمار سياسة بكين المؤدية الى تعقيد العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي ، اذ يصرح أحد منظري العسكرية الاميركية « بالدوين » قائلا : « لم تعد الولايات المتحدة تجابه أكثر جبهة موحدة من أعظم دولة في العالم من حيث السكان وثاني دولة عظمى صناعية . فالمخاوف المتبادلة تجبر بكين وموسكو على تحويل الاهتمام والقوى من مناطق العالم الحر الذي تهدده فلسفة الشيوعية النوسعية الى مركز القارة الآسيوية (١) . ان بالدوين وأمثاله واثقين من أن ذلك سوف يسهل على الولايات المتحدة متابعة السياسة المتجاوبة مع المصالح التطبيقية للرأسمال الكبير في آسيا والشرق الاقصى .

تجدر الإشارة الى أن قيادة بكين بسياساتها لا تسعى الى تفويض آمال استراتيجي البنّاعون والمجمع الصناعي - الحربي الاميركي . اذ انها تستمر في التشويش الحاد على النشاطات المنسقة للدول الاشتراكية الهادفة الى توطيد السلام ، وتدعيم المواقع الدولية للاشتراكية ، فهذه القيادة تنهض حرفيا في كل الخطوط كقوة معادية لسياسة ومصالح العالم الاشتراكي متحولة بذلك غالبا الى أداة مباشرة للدوائر الامبريالية الاكثر رجعية . في أوروبا تناهض

---

(١) بالدوين ، استراتيجية القذ ، نيويورك . ١٩٧٠ ، ص ٢٨١ .

بكين كل سياسة الدول الاشتراكية لتدعيم الامن ، وتأمل بالاتفاق مع « السوق الاوروبية المشتركة » على أساس معاد للسوفيات . أما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فانها تشكك في أفكار المنظومة الاشتراكية . وفي مسائل نزع السلاح يشغل القادة الصينيون غالبا نفس تلك المواقف التي يعمل من أجلها المجمع الصناعي - الحربي للدول العظمى الامبريالية . وفي الامم المتحدة ظهر المندوبون الصينيون أكثر من مرة في كتلة واحدة مع البرتغال الفاشية والنظام الفنصري لجنوب أفريقيا ، وذلك من أجل هدف واحد وهو عرقلة أية مبادرة سوفياتية .

يطلق قادة بكين في حملاتهم الدعائية بشكل خاص وبإصرار موضوع « الدولتين الاعظم » اللتان - حسب أقوالهم - تتواطآن وتبريدان اخضاع الدول الاخرى لرغبتهما . ومن حيث الجوهر تخدم هذه الدعاية فوجية تفضية للتواطؤ اللامبدئي لبكين مع الدول البرجوازية وتبريرا للنزاعات الزعاماتية للقيادة الصينية .

في السنوات الاخيرة قام الاتحاد السوفياتي باقتراحات بناءة لتطوير العلاقات السوفياتية - الصينية ، لكن كل هذه الاقتراحات اما كانت ترفض من قبل القيادة الصينية أو كانت تبقى بدون جواب . ولقد اكد اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في نيسان عام ١٩٧٣ من جديد السعي الدائم لحزبنا لاعادة العلاقات الطبيعية مع جمهورية الصين الشعبية على أسس التعايش السلمي . الآن عندما يتطور في كل أنحاء العالم الحوار البناء بين الدول يفض النظر عن نظامها السياسي تبدو العلاقات المتوترة بين الصين ومعظم الدول الاشتراكية - والتي ما زالت قائمة حتى الآن بسبب من القيادة الصينية نفسها - شيئا ناشذا وباليا (١) .

لقد اكد الزمن الذي مضى على المفاوضات الامريكية - السوفياتية على مستوى القمة في موسكو في ايار من عام ١٩٧٢ بكل الوضوح

---

(١) انظر « الجرافدا » : ٧ آب ، ١٩٧٣ .

على صحة الخطوات المتخذة عند ذلك بهدف تحسين العلاقات وعلى أنها جاءت في وقتها المناسب .

ان التجسيد الحياتي الناجح للاتفاقيات المبرمة في ايار عام ١٩٧٢ في موسكو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية يؤكد مرة اخرى ان هذه الاتفاقيات تتجاوب والمصالح الحياتية للدولتين ومنفعتهما المتبادلة .

وان نتائج المفاوضات السوفياتية - الاميركية على مستوى القمة في حزيران من عام ١٩٧٣ تحمل مساهمة هامة جديدة لقضية تدعيم عملية تخفيف حدة التوتر وتوطيد السلام الشامل وتحقيق امن الشعوب . ولقد وصفت الصحافة الاميركية الاتفاقيات الثنائية التسع المبرمة لدى زيارة ليونيد بريجنيف للولايات المتحدة بأنها « مجموعة وازنة من الوثائق لدائرة واسعة من القضايا » . وقد اشار المسؤولون والمعلقون السياسيون لدى استعراضهم لهذه الاتفاقيات بشكل خاص الى الاهمية الكبيرة والمبدئية للاتفاقية اللامحدودة الاجل حول درء الحرب النووية التي تعتبر خطوة هامة على طريق تقليص وازالة خطر نشوب حرب نووية في نهاية الامر ، ونحو خلق نظام من الضمانات الواقعية للامن الدولي . وان التنفيذ العملي للاتفاقيات المبرمة والتحول من المجابهة النووية للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي الى اتجاه عدم السماح بوقوع حرب نووية ، وحل المسائل المتنازع عليها عن طريق المفاوضات سوف يكون له في الحقيقة اهمية تاريخية بالنسبة لكل البشرية .

وتصف مجلة « نيوز ويك » هذه الاتفاقية بأنها « اعلان تاريخي » مشيرة الى انها تقيم طريقة ( كوديكس ) لسلوك الدول العظمى النووية . هذا وان المبادئ الاساسية التي جرت حولها مفاوضات الحد اللاحق للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والموقعة في واشنطن في حزيران ١٩٧٣ مدعوة لان تلعب دورا كبيرا .

اشار المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وهيئة مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ومجلس وزراء



الاتحاد السوفياتي في مقرراتهم حول نتائج زيارة السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الرقيق ليونيد بريجنيف الى الولايات المتحدة الاميركية الى انه : « استمرارا لخط الاتفاقيات السوفياتية - الاميركية المبرمة في ايار من عام ١٩٧٢ في موسكو ، تنظر هذه المعاهدة في متابعة العمل النشط الوجه ليس فقط نحو الحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية من زاوية كميتها وتطويرها النوعي ، وانما تعطي ايضا توجهها نحو اتخاذ الاجراءات لتقليصها لاحقا » (١) .

كما يشهد في الوثيقة المشتركة الى ان اجراء المفاوضات والنجاح الذي انتهت اليه وضعها اساسا طيبا من اجل التطور الطبيعي للعلاقات السوفياتية - الاميركية ، وتدعيم التعاون ذي النفع المتبادل بين دولتنا ، والمساهمة في تدعيم انفراج التوتر ، وتوطيد السلام الشامل وامن الشعوب .

كتبت مجلة « يو. س. نيوز اند وورلد ريبورت » في معرض تحليلها للمبادئ الاساسية للمفاوضات حول الحد اللاحق من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية قائلة : « ان اعتراف الولايات المتحدة الاميركية المؤكد من جديد حول مساواتها مع الاتحاد السوفياتي في تصنيف القوى العالمية » ينعكس في هذه المبادئ . ينظر المعلقون الاميريكيون الى الاتفاقيات الموقعة بشكل ايجابي اجمالا ، ويشيرون الى اهميتها الكبيرة من اجل التحسين المستمر للمناخ الدولي ودرء خطر الحرب النووية .

كما تشير الصحف الى ان لقاء القمة قد ساعد على تمتين المعاهدة وتحسين العلاقات الثنائية الى تلك الدرجة التي من الممكن الحديث معها عن ابرام اتفاقية فيما يتعلق بالحد من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في عام ١٩٧٤ ، ابي قبل ثلاث سنوات من انتهاء مفعول الاتفاقية المؤقتة الحالية المتعلقة بهذا الموضوع

---

(١) « البرافدا » ، ٣٠ حزيران ، ١٩٧٣ .

والموقعة في موسكو في ربيع عام ١٩٧٢ .  
هذا وان الاتفاقية المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية حول التعاون العلمي - التكنيكي في ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية اهمية غير قليلة ، اذ ان هدفها الرئيسي هو تهيئة مصادر جديدة للطاقة ذات مردود عال .  
ان التطور المتعدد الوجوه للتعاون السلمي للدولتين على مختلف الاصعدة وبشكل خاص على صعيد الافاق الجديدة المفتوحة امام تطور العلاقات التجارية - الاقتصادية بين الدولتين سوف يساعد على اعطاء العلاقات السوفياتية - الاميركية استقرارا كبيرا .  
ان مثل هذه الامزجة سوف تصبح اكثر انتشارا ليس فقط في اوساط الراي العام الاميركي ، وانما ايضا لدى قسم من الطبقة الحاكمة ، ولقد ميزها بشكل موفق جدا العالم الاميركي المعروف س. بارنيت الذي كتب ارباب الشركات الصناعية والتجارية في الولايات المتحدة انطلاقا من محاكمات اقتصادية بدأوا يصلون الى الاستنتاج القائل بان « القدرة الاقتصادية هي اداة عملية لتوسيع الاسواق ، والمحافظة على امكانية الوصول الى المواد الاولى دائما اكثر منها قوة عسكرية » .

ان هذا بالطبع لا يعني انه قد تغيرت طبيعة النظام الاجتماعي - الاقتصادي المسيطر في الولايات المتحدة الاميركية . ابدا ، ان طبيعته تتحد بنفس ما كنت تتحدد به سابقا ، المصالح المادية والاقتصادية للطبقة الحاكمة والاحتكارات ، وسعيها للمحافظة على النظام القائم وتدعيمه . غير ان هذه المصالح وهذه المساعي للسياسة الاميركية تفرض تلاؤم اتجاهاتها مع الظروف المتغيرة بشكل جدي .  
ان التحولات الايجابية الجارية في الآونة الاخيرة في العلاقات السوفياتية - الاميركية لا يعود مبعثها بالتاكيد الى عوامل الصدفة ، فهي في اساسها مشروطة بعوامل ترتيب موضوعي طويل الامد وبالتغيرات الجذرية في الموقف العالمي على الاجمال . هذه القوى بالذات المؤثرة موضوعيا تفرض على الدوائر الحاكمة في الولايات

المتحدة اجراء اعادة تقييم لسياستها والعدول عن « الحرب الباردة » لصالح علاقات السلم مع الاتحاد السوفياتي .

هذا يعني اذن أن كل عملية اعادة بناء العلاقات السوفياتية - الاميركية المبتدئة تحمل كذلك طابعا موضوعيا .

من المفهوم أنه لدى تقييم آفاق التطور اللاحق للعلاقات بين دولتيها من الضروري التذكير باننا مع الولايات المتحدة الاميركية نملك شأنا مع دولة امبريالية مع كل ما يفرضه واقع مثل هذه الدولة من تعارض مع مصالح الاشتراكية في ممارسة وجذور السياسة .

لذا فانه حتى في حالة توفر علاقات متبادلة طيبة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية فانه سوف يستمر الصراع الايديولوجي الحتمي تاريخيا بين الاشتراكية والراسمالية ، وسوف يستمر التنافس في مختلف المجالات بما فيها المجال الدولي .

من مثل هذا الفهم ينطلق ايضا الزعماء الاميركيون مصرحين بأن : « دولتيها متعاديتان ايديولوجيا وستبقيان متعاديتين » .

من المعروف على نطاق عام أنه توجد في الولايات المتحدة الاميركية قوى مؤثرة تعارض بشكل عنيد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وأي تحرك نحو انفراج التوتر . هذه القوى هي قبل كل شيء المجمع الصناعي - الحربي الذي يجمع تلك الفئات الاحتكارية التي ترتبط ارتباطا كاملا بالقيادة العسكرية وبطلبات شراء البنتاغون . كما أنه تشكل قوة جدية عناصر اليمين المتطرف وقادة الهجرة المضادة للثورة وقادة المنظمات الصهيونية وشريحة هامة من البيروقراطيين والعاملين في حقل العلم والصحفيين صنيعة « الحرب الباردة » والذين لهم مصلحة في اطلالتها الى الابد .

في اميركا اليوم يوجد الكثيرون ممن هواة المناادة عاليا بالاستعدادات العسكرية وسباق التسلح عوضا عن معالجة مسائل الانفراج والتعايش السلمي بروح بناءة - فهكذا مثلاً بعد لقاء القمة السوفياتي - الاميركي صرح نائب وزير الدفاع الاميركي كليمنتس

والمعتبر « رجل المجمع الصناعي - الحربي في البنتاغون - قائلا :  
« بغض النظر عما اذا كنا سنبادل الطلاب و فرق كرة السلة ، او  
اقمنا الاتفاقيات التجارية ، فان ما يهمني قبل كل شيء هو الارقام  
العالية للاعتمادات العسكرية » ، فبنفحة جديدة وضع قادة المجمع  
الصناعي - الحربي متطلباتهم لزيادة ميزانية البنتاغون ، وتخصيص  
مليارات اضافية لتحديث وتطوير القاذفات الاستراتيجية وشبكة  
القواصات الحاملة للصواريخ .

بالاضافة الى ان ذلك يتم في موقف تخفيف حدة التوتر الدولي  
العام ، وفي ظروف تنمو فيها في الولايات المتحدة الحركة من أجل  
تقليص الاستعدادات العسكرية ومن أجل تخفيض نفقات سباق  
التسلح . ففي تموز من عام ١٩٧٣ أعد فريق من المسؤولين الكبار  
السابقين في وزارة الدفاع وفي بقية الهيئات الحكومية الاميركية  
الآخري تقريراً هاماً جداً للكونغرس ، ورد فيه ان ميزانية وزارة  
الدفاع البالغة في العام المالي الجديد رقماً قياسياً ( ٨٣،٥ ) مليار  
دولار يمكن تخفيضها على اقل تقدير بحدود ( ١٤ ) مليار دولار  
« دون الحاق ضرر بالامن القومي للبلاد » . كما يشار في التقرير  
الى تخفيف حدة التوتر الدولي في الفترة الاخيرة نتيجة لتحسن  
العلاقات السوفياتية - الاميركية . ويصرح واضعوا التقرير بأن  
الاتفاقيات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات « تجعل عملية  
شراء انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية المطلوبة من الحكومة  
عملية غير لازمة » ، ويشيرون الى ان « الولايات المتحدة الاميركية  
والاتحاد السوفياتي بدءا بتطوير العلاقات الاقتصادية الواسعة التي  
تعني وجود العلاقات بعيدة المدى والمستقرة . وبين العوامل الآخري  
المؤثرة ايجابياً على الموقف الدولي المعاصر يحتوي التقرير على عوامل  
تعود الى انتهاء الحرب في فيتنام وبعض التحسن الذي طرأ على  
العلاقات الاميركية - الصينية .

ان لدى المتطرفين والعسكريين الاميركيين حلفاء في عدد من  
دول غربي أوروبا والمناطق الآخري الشيء الذي يعادله مثل هذا

« التعليق » على نتائج لقاء القمة السوفياتية - الاميركية الذي ابداه السكرتير العام لحلف ناتو « لونس » ، فالقرارات التي تم التوصل اليها خلال اللقاء - حسب اقواله - تعتبر « خطرة » ، وهي مهيئة لان تلقي تعبئة الجميع في أوروبا ، بما انه - كذا - بعد الانفاقيات المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة سيبدو الاوروبيون الغربيون « متروكين لعشوائية القدر » .

يقوم المجمع الصناعي - الحربي والقوى الرجعية في اميركا بوضع مراقبة شاملة على السياسة الخارجية الاميركية ، ويبدلون كل الجهود من اجل ان تتم عملية تكييف اميركا مع الظروف الجديدة ضمن اطرارات خط تنمية القوة المتفوقة ، ومن هذه الزاوية يقوم قادة آلة الحرب والصناعة الحربية بمعالجة مفهوم « المشاركة » المعلن من قبل الحكومة ، ويستغلون هذا « المفهوم » من اجل توريط أكثر لشركاء الولايات المتحدة الاميركية في التحضيرات العدوانية للبنتاغون . وترفض القوى العسكرية تحسين العلاقات السوفياتية - الاميركية ، وتسعى للعودة بها الى الوراء ... الى اسوأ فترة من فترات « الحرب الباردة » ، وتبدي مقاومة لاقامة روابط بناءة بين الولايات المتحدة والدول الاشتراكية . وتعرقل عملية انفراج التوتر الدولي . وتملي مصالحها وحساباتها في الكثير حدود السياسة الرسمية الاميركية في عدد من القضايا الدولية الهامة . ومن هنا لم يتم التوصل الى خطوات ايجابية في التسوية الشرق - اوسطية ، وفي حل مسائل سياسية - خارجية أخرى عالقة .

يعكس خط السياسة الخارجية الاميركية تعقيدات وتناقضات الاوضاع الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك المسافة المتزايدة بين التطلعات العالمية للراسمال الاحتكاري والحقائق الجديدة في العالم . فهذا الخط يتبلور كمحصلة ما لتداخل مركب ( معقد ) وصراع بين اتجاهين اثنين : عدم الرغبة في العدول عن الاهداف الاستراتيجية وليدة جوهر الامبريالية الاميركية اللامتغير ،

وفي نفس الوقت الوعي المتزايد لتقلص الامكانيات الذي تفرضه الحقائق الجديدة في العالم .

ان كل احتمالات التطور هذه تؤخذ بالحسبان من قبل الحزب الشيوعي والحكومة السوفياتية اللذين يؤكدان على ضرورة اليقظة الدائمة والاستعداد لصد أية محاولات مشبوهة تقوم بها دوائر الامبريالية العدوانية والرجعية ، بما ان القوى الرجعية والعسكرية في أميركا نفسها وفي بعض الدول الغربية الاخرى لم تكف عن بذل مساعيها من أجل تجميد عملية التقارب السوفياتي - الاميركي ، وانزال الاضرار بالمواقع السياسية الخارجية للاتحاد السوفياتي . وتعتقد اللجنة المركزية اللينينية للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية - آخذين بعين الاعتبار تلك العوامل - ان واجبهما هو ممارسة سياسة - بما في ذلك العلاقات السوفياتية - الاميركية - بشكل لا نستطيع فيه اية مفاجأة ان تباغتنا ، ومن أجل أن تلقى اية محاولة لاعادة العالم من جديد الى زمن « الحرب الباردة » الرد المناسب .



# لبنس يوسف (الدميني)

## الخاتمة

يسمى المجمع الصناعي - الحربي لأن يخضع لنفسه جوانب كثيرة من الحياة الاميركية - الجهاز الحكومي ، الاقتصاد ، الايدولوجيا ، والسياسة . وكما أشير في برنامج الحزب الشيوعي الاميركي ، فان السلطة المتزايدة للمجمع الصناعي - الحربي الاميركي تخيم على اجواء كثيرة من المجتمع الاميركي ، فهو يتحكم بالحياة الاقتصادية لمدن ومناطق كاملة من البلاد ، ولقد وقعت فروع هامة من الصناعة في تبعية كاملة للمشتريات العسكرية ، وفي هذه الفروع يملك المجمع الصناعي - الحربي الصوت الحاسم والمقرر في المفاوضات حول ابرام العقود الجماعية ، وهو الذي بالذات يقرر فيما اذا كان العمال يستطيعون اعلان الاضراب أم لا . ويتدخل في اجراء الحياة الثقافية والعلمية عن طريق تقديم المساعدات المالية والمادية لاجراء الابحاث ، وعن طريق اقامة ما يسمى « بمصانع الادمغة » ، وتقديم المساعدات للجامعات على أساس انتقائي ، وغالبا ما تلجأ أجهزة الدعاية في البنتاغون والاقسام المماثلة لها في الشركات الصناعية - الحربية الى الاساليب البهلوانية التي لا تحصى : « بدءا من تخريج مهرجين خاصين وانتهاء باصدار الاعمال



العلمية الكاذبة بغية تكوين الرأي العام بشكل مناسب « (١) .  
ان نشاطات ومطامع قادة المجمع الصناعي - الحربي تحمل خطرا  
جديا لشعوب الدول الاخرى ، فان ما تم اقتراحه في الماضي من  
قبلهم وضع العالم اكثر من مرة على حافة صدام نووي - حراري ،  
وفي سبيل اهداف الجناح العسكري للرأسمال الاحتكاري الاميركي  
تمت عشرات الاعمال العدوانية والغزو والمؤامرات والتدخل المسلح  
في قضايا الشعوب التي اختارت طريق التطور الحر والمستقل .  
ان المفامرة العسكرية الاميركية المريرة والدائمة والطويلة في الهند  
الصينية وقد سممت كل الموقف الدولي . لقد سبب العسكريون  
الاميركيون في ربع القرن الذي اعقب الحرب - بوضعهم نصب  
اعينهم هدفا من غير الممكن تحقيقه لسيادة « القرن الاميركي » على  
العالم ، واحراز السيطرة العالمية ، واخضاع الدول الاخرى لارادة  
الرأسمال الاحتكاري - لشعوب العالم مآسي لا تحصى ومعاناة  
وخسائر مادية وهزات روحية .

وفي نفس الوقت تغير ميزان القوى على المستوى الدولي بشكل  
حاد ، فالتفوق الاميركي في السلاح النووي كان قد تم تلافيه  
بسرعة ، والقوى الحية النشيطة للاشتراكية والقيادة الحكيمة  
لحزبنا والعمل المضحي للشعب السوفياتي قد حولت الاتحاد  
السوفياتي الى دولة عظمى لا ينال منها ، واكثر قوة بما لا يقاس  
منه في سنوات الاربعينات ، وكتفا الى كتف قامت الى جانب  
الاتحاد السوفياتي الدول الاشتراكية الفتية مشكلة منظومة  
منعونة اخوية .

في ظروف نمو جبروت الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية  
وتطور حركة التحرر الوطني للشعوب اضطرت القيادة الاميركية  
لان تفكر اكثر في كيفية الحفاظ على المواقع السياسية  
والاستراتيجية والاقتصادية التي احتلتها الامبريالية الاميركية

1) New Program of Communist Party. USA, New York, 1970.

البرنامج الجديد للحزب الشيوعي الاميركي ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

سابقا . ولدى ذلك ربطت القيادة الاميركية وبالدرجة الاولى دوائر المجمع الصناعي - الحربي حساباتها باستخدام السلاح أو التلويح باستخدامه . وقد ردت على ظهور أنواع جديدة مدمرة من الأسلحة بمحاولات تطوير وتحديث النظريات الاستراتيجية والمفاهيم بهدف تقليص خطر الاعمال الحربية النووية - الحرارية على انفسهم .

لدى دخولها السبعينات اضطرت الامبريالية الاميركية لان

تتموضع تحت ظروف دولية غير ملائمة بالنسبة لها ، وأن تدخل التعديلات على سياستها . فقرار الحكومة الاميركية بالذهاب نحو التسوية السياسية اللازمة في الهند الصينية والتوقيع في ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٧٣ على اتفاقية وقف الحرب في فيتنام يعتبر دليلا مباشرا على عدم امكانية متابعة خط التدخل المسلح في قضية شعوب الهند الصينية في الظروف الراهنة ، وتشكل « منطلقات غوام » المعبرة عن الجوهر العدواني الثابت للامبريالية انعكاسا موضوعيا لتقلص امكانات الولايات المتحدة الاميركية على المستوى الدولي .

« وهكذا لم يكن القرن اميركيا ... والولايات المتحدة سمعت لان تبتلع قطعة ليست من اسنانها ... هذا ما أقرته صحيفة « نيويورك تايمز » (١) معلنة افلاس الخط التوسعي للولايات المتحدة في معرض تقييمها لنتائجه . كان اخفاق مخططات احراز السيطرة العالمية من قبل احتكارات الولايات المتحدة نتيجة للصراع اللواهن والعنيد الآن بين قوى الامبريالية والرجعية والعدوان وقوى التقدم الاجتماعي والتحرر والسلام ، وفي مركز هذه المواجهة تقف أعظم قوة امبريالية للحياة المعاصرة - الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي السائر في طليعة القوى التقدمية لعصرنا .

يواجه الاتحاد السوفياتي السياسة الامبريالية القائمة على العنف والاغتصاب والاحتلال بخط لينيني في السياسة الخارجية

---

(١) « نيويورك تايمز » ، ٦ حزيران ، ١٩٧١ .

قائم على الدعم المستمر للمواقع ووحدة وجبروت المنظومة الاشتراكية العالمية ، وعلى دعم تلاحم الحركة الشيوعية والعملية الدولية وكل القوى الثورية التقدمية في حياتنا المعاصرة ، ولقد حدد المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي المسائل الاساسية للسياسة الخارجية لحزينا وللدولة السوفياتية ، وطرح برنامجا فعالا للنضال من اجل السلام والتعاون الدولي ، ويتقدم الشعب السوفياتي بنجاح لبلوغ الهدف الرئيسي للخطة الخمسية التاسعة التي اقرها المؤتمر وهو تأمين النهوض الكبير في المستوى المادي والثقافي لحياة الشعب على اساس وتأثير عالية لتطور الانتاج الاشتراكي . وهذا يسمح بتدعيم اكثر بعد للمواقع الدولية للاتحاد السوفياتي والقدرة الدفاعية لكل المنظومة الاشتراكية ، وخلق امكانات واقعية لوقف المخططات العدوانية للامبريالية .

يعتبر النضال من اجل ازالة بؤر الحرب وصد تطاولات الامبريالية على حرية واستقلال الشعوب واحدا من الاتجاهات الاله في السياسة السوفياتية الخارجية ، والاتحاد السوفياتي مؤكدا اخلاصه لواجبه الاممي حمل اكبر مساهمة جوهرية في نضال الشعب الفيتنامي البطل ووطني لاوس وكمبوديا ضد عدوان الامبريالية الاميركية ، كما يساند الاتحاد السوفياتي النضال العادل للشعوب العربية ضد عدوان اسرائيل ، وينهض لدعم القضية العادلة للشعوب الاخرى المدافعة عن استقلالها وحريتها .

يمارس الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الشقيقة خط التعايش السلمي للدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، ويقوم بالرد الحاسم على محاولات قوى الرجعية والعدوان الامبريالية ، ولقد لقيت افكار تدعيم السلم والامن والتعاون في أوروبا وآسيا المطروحة من قبل الاتحاد السوفياتي المساندة والاعتراف الدوليين ، ان مصالح السلم والتعاون هي التي تقود الاتحاد السوفياتي في تطويره لعلاقات الصداقة ذات النفع المتبادل مع جيرانه من الدول ومع الدول في كل القارات .

يلقى الاتجاه اللينيني للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في السياسة الخارجية الفهم الكامل والتأييد الجماعي من قبل الشعب السوفياتي . ان حزبنا وشعبنا يستقبلان بالرضى والاستحسان ذلك الشيء وهو ان الدول الاشتراكية الشقيقة والاحزاب الشيوعية العالمية ودوائر واسعة من الاوساط الديمقراطية تحيي وتساند النشاط الدولي للحزب الشيوعي السوفياتي والحكومة السوفياتية . وترى في الشعب السوفياتي صديقا وفيا وحليفا في النضال ضد الامبريالية والاستعمار وضد العسكرية ومن اجل السام والصداقة بين الشعوب ، ومن اجل الحرية والاستقلال الوطني . ومن اجل الديمقراطية والاشتراكية ، ليس لدى الاتحاد السوفياتي اية اطماع اقليمية اتجاه كائن ما كان ، وهو لا يهدد احدا ولا ينوي مهاجمة احد . الى جانب ذلك « ان لدى الاتحاد السوفياتي — كما اشار الى ذلك المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي — كل ما هو ضروري ، السياسة السلمية الصادقة والجبروت العسكري وتلاحم الشعب السوفياتي ، من اجل تأمين عدم المساس بحدودنا من اية محاولات للتطاول عليها والدفاع عن منجزات الاشتراكية » (١) .

ان ربع قرن من « سياسة القوة » وانتشار العسكرية والمناورات المشبوهة لقادة آلة الحرب والصناعة الحربية التي كانت قد اخذت ابعادا واسعة لم تستطع ان تمضي دون اثر بالنسبة لأميركا نفسها ، فالضعف قد نال جديا من مواقع السياسة الخارجية لواشنطن ، وعاشت البلاد تحت وطأة ازمة اقتصادية وسياسية وروحية . ان الاتجاه العدواني للرأسمال الاحتكاري الاميركي المتطلب لنفقات لا متناهية على سياق التسليح قد عطل على المشاريع المعلنة من وراء المحيط « كالاتفاق الجديدة » و « المجتمع العظيم » البراق امكانية تجسيدها في الحياة ، فالعسكرية الاميركية « تلتهم »

---

(١) وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، ص ٢٨ .

الثروات المتراكمة من جهد الشعب ، ولا تسمح بتحويلها لصالح المواطنين . ولهذا السبب بالذات طرحت ادارة الجمهوريين برنامج الإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي الفني بالوعود .

ان اغنى دولة عظمى في العالم الرأسمالي تتخبط بين فكي المصاعب العالقة الناتجة عن عملية ضخ الامكانيات الهائلة لصالح احتياجات المجمع الصناعي - الحربي . وهذا ما يعترف به اليوم الكثيرون في اميركا بما فيهم البعض من أولئك الذين يخدمون فعلا وعقيدة التيار اليميني للسياسة الاميركية . فمثلا كتب المعاق الصحفي المحافظ سألزبوري في كتابه « أكثر من اميركا سيكونون مع بعض من جديد » ما نصه : « ان التطور المتزايد بسرعة والحظر واللامضبوط عمليا والسائر في درب العسكرية هو الذي يكمن في اساس ازمتنا القومية ، وستستمر الازمة القومية لأميركا بالتطور طالما لا يوقف سعيها الحثيث نحو تطور آلة حربية مستقلة في نسطها وادارتها » .

هنالك عامل ثابت لا يمكن انفاق مليارات الدولارات على سباق التسليح وحرق الثروات المادية في بوتقة المفامرات العسكرية في سبيل « الزعامة العالمية » البراقة للاحتكارات الاميركية وفي آن واحد تسوية المشاكل الداخلية الآخذة في الحدة أكثر فأكثر . وهنا تتحقق كلمات لينين : « لكل الدول هنالك حد ، ولمختلف الدول حدودا مختلفة ، لكن حدا أبعد من أشكال الحرب في سبيل مصالح الامبرياليين غير ممكن » (١) . ولقد وصلت أميركا الى حدها ، وتزايد وعي اوساط الراي العام الاميركي لهذا العامل يهيء لعملية تنشيط مقاومة خط حلف العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية . لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الاميركية تنشأ في هذه البلاد معارضة ملحوظة لنشاط العسكريين وأرباب الصناعة الحربية وتلك الدوائر التي أقحمت البلاد في هاوية ازمة ثقيلة ، وان

(١) لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء ٣٨ ، ص ٤٩ .

الاستياء البادي في أشكال مختلفة ولأسباب عديدة ينضوي في الحركة المناهضة للعسكرية ضاماً مختلف طبقات المجتمع .  
ان نجاح النهوض ضد العسكرية يتعلق بالمساهمة النشيطة للعمل الأميركيين ، وبغض النظر عن ضغط الاحتكارات والموقف الخياني للقيادة النقابية صارت حركة الكادحين الأميركيين أكثر نشاطاً ضد قمع المجمع الصناعي - الحربي ، وفي موقف من ضعف المواقع العالمية عامة للإمبريالية الأميركية ، وارتفاع ثمن الحفاظ على « إمبراطوريتها » وقواعدها الخارجية ومسارح عملياتها ، تتفلسف إمكانية المناورة الاقتصادية للاحتكارات في داخل البلاد ، وتقديم الفئات الأرستقراطية العمالية ، وشراء طبقات معينة من العمال من أجل صرف الطبقة العاملة عن النشاط المعادي للعسكرية .

منذ بعض الحين أصبحت التجمعات ذات الميول المعارضة للمجمع الصناعي - الحربي تتدعم وفي الأجواء المؤثرة للطبقة الحاكمة في أميركا أيضاً . فبالنسبة للكثيرين منهم صار من الواضح جداً : ان الاقتصاد الأميركي لأول مرة لا يستطيع ان يسمح لنفسه « بقفزة حادة الى الامام » في سباق الاسلحة الاستراتيجية والتقليدية دون مواقف سلبية لمثل هذه الخطوة على المستوى الحياتي للمواطنين ، ودون اضرار فادحة بالنسبة لكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية الملحة ، وفي اوساط الطبقة البرجوازية الحاكمة على مدى السنوات الاخيرة تجد فهماً واسعاً أكثر فأكثر تلك الحقيقة وهي أن العداء العسكري للشيوعية والمغامرات العسكرية تنسف مواقع الولايات المتحدة الأميركية في صراع التنافس مع الدول العظمى الرأسمالية الاخرى ، وتسوق أميركا الى هزات مالية - نقدية ، وتفتت أسس نفوذها الاقتصادي - السياسي في العالم .

وفي الأجواء السياسية للولايات المتحدة الأميركية تتجمع القوى المعارضة لسياسة المجمع الصناعي - الحربي ، وكان غيلبرت وهو

الشخصية الاجتماعية والسياسية المسؤولة أحد الاوائل الذين رفعوا صوت الاحتجاج ضد النفوذ المتزايد لالة الحرب ، فباقتناعه العميق « يجري تغيير حاد في علاقة المجتمع بالعسكريين وحلفائهم الصناعيين » (١) .

ان البراهين التي تؤكد تلك الحالة اخذت تظهر اكثر فاكثر ، واحد هذه البراهين الاكثر علنية هو اخراج تقرير البنتاغون المؤلف من ( ٤٧ ) وثيقة سرية للغاية الى حيز العلانية . ان ذلك كله يشهد على وجود دوائر ذات نفوذ كبير في الولايات المتحدة تقوم بتحدي السياسة الحكومية العدوانية .

ان نشر وثائق التاريخ السري لمغامرة واشنطن في فيتنام ، والزوبعة التي ثارت حول هذا الموضوع يدلان على الصراع الضاري في الدوائر الاميركية الحاكمة نفسها ، وعلى الانقسام والازمة في الدوائر السياسية العليا في البلاد .

مع المعارضين من « البيت العسكري » تضامن المثلون السياسيون ذوو النفوذ لدوائر رجال الاعمال غير المرتبطين بالصناعة الحربية ، واستياؤهم من واقع الامور في الحياة السياسية للبلاد ينبع من عدم موافقتهم على متطلبات عمالقة المجمع الصناعي - الحربي فيما يتعلق بتوسيع سباق التسلح .

ربما ما كان ليتخذ نقد المجمع الصناعي - الحربي الجاري الآن فيما وراء المحيط تلك الابعاد لولا الصراع الحاد الجاري داخل الصناعة الكبيرة في امريكا . اذ ان الاحتكارات العسكرية لم تعد لتمثل الآن كل الطبقة الحاكمة ، غير انها في سعيها لفرض خطها تدخل في صدام مباشر مع تجمعات عديدة أخرى من الراسمال الاحتكاري الاميركي . فال ( ٥٠٠ ) شركة صناعية كبرى في الولايات المتحدة ليست كلها مرتبطة مباشرة بالانتاج الحربي ، وعدد غير قليل من الشركات - نتيجة المنافسة الحادة من جانب الشركات العملاقة في تكساس او كاليفورنيا - قد حرم من طلبات الشراء

1) «Harper's Magazine», June 1969, P. 32.

الحكومية الراححة ، ومن هنا تأتي الانعطافات السياسية صعبة الفهم للوهلة الاولى : قيام بعض مؤسسات « وول ستريت » ذات النفوذ بنقد الممارسات المربحة للمجمع الصناعي - الحربي ، وتمويل الحملات السياسية للمعارضة وادانة سباق التسلح المتهور . فمثلا ، شكل حوالي ( ٢٥٠٠ ) مسن رجال الاعمال والبنوك ومسؤولو جمعيات الضمان الاجتماعي حركة « رجال الاعمال من اجل السلام في فيتنام » ، وقد وصفوا هدفهم في تسريع عملية انتهاء الحرب وتقليص الديون العسكرية ، بالإضافة الى أن ذلك لم يكن من دواع عقائدية وانما من اجل الدفاع عن مصالح القطاعات المدنية من الصناعة ، وان مثل هذه الخلافات نفسها بنفسها لا تفتح امكانيات البحث الناجح عن حلول تقدمية في التفضّل ضد خطر الحرب والعسكرية ، ان مثل هذا الاحتمال للتطور يخلقه فقط النضال الجماهيري . غير أن المشادات في ممسك الاختكارات تستطيع في حالات معينة أن تهني نمو وتدعيم النشاطات المعادية للعسكرية .

وقد بدأت ولادة المعارضة للمجمع الصناعي - الحربي ومتطلباته الخطرة في الكابيتول وفي كونفرس الولايات المتحدة الاميركية ، ففي الوقت الاخير يشار الى أن أعضاء الكونفرس وخاصة الشيوخ لا يوافقون في عدد من الحالات بشكل آلي على كل طلبات آلة الحرب . فهم يعالجون متطلبات البنتاغون بصورة نقدية اكثر .

في « العصر الذهبي » للمجمع كان تصديق الحسابات العسكرية عملية شكلية بسيطة ، وقد اطلقت أول اشارة انذار لمخالقة المجمع الصناعي - الحربي في عام ١٩٦٨ ، اذ لأول مرة تطالب مجلس الشيوخ ثلاثة ايام من المشادات الصاخبة من أجل تصديق اعتمادات الصفقات العسكرية ، وفي العام المالي التالي لزم لمجلسي الشيوخ والنواب اربعة اشهر من أجل اعداد أسس اتفاقية فيما يتعلق ببرنامج لتطوير سلاح جديد يقدر بـ ( ٢٠،٧ ) مليار دولار . هذا بالإضافة الى أن المبلغ المطلوب من قبل البنتاغون قد تم تقليصه



بعض الشيء . في كانون أول من عام ١٩٦٩ خرجت الميزانية العسكرية من بين جدران الكونغرس وقد اقتطع منها حوالي ( ١٥ ) مليار دولار ، ولم يحدث مثل هذا منذ انتهاء الحرب في كوريا .

لوحظت التناقضات الحادة بين الكونغرس والادارة الجمهورية بشكل خاص في عام ١٩٧٠ لدى مناقشة اعتمادات اقامة الشبكة المضادة للصواريخ ( سيفغراد ) في مجلس الشيوخ ، وان تصديق اعتمادات هذا المبلغ بأغلبية بسيطة يعكس التغير الجدي في مواقف أعضاء مجلس الشيوخ ازاء طلبات الدوائر الصناعية - الحربية الاميركية .

في نهاية عام ١٩٧١ صوت مجلس الشيوخ الاميركي بأغلبية الاصوات ضد برنامج المساعدة الخارجية ، وقام من أجل الفاء البرنامج ائتلاف غير عادي بين « الصقور » و « الحمام » في مجلس الشيوخ . كان الشيوخ فولبرايت ومينسفيلد وسايمنفون وتشيرتش وآخرين من الناقدين النشيطين للمغامرة في السياسة الخارجية الاميركية ، وصوت ضد أيضا - أنصار « العصا الاميركية الفليضة » في العلاقات الدولية - الشيوخ غولدووتر وايستلند وداول وآخرون .

كانت مجلة « يو. س. نيوز أند وورلد ريبورت » قد اشارت الى العوامل التالية التي ساقطت « الحمام » و « الصقور » مع بعض في هذه المسألة :

- الميول المتنامية ضد متابعة الحرب في فيتنام ، وطلب تحديد النفقات في الهند الصينية وسحب القوات الاميركية من هذه المنطقة .

- السعي لتقليص التزامات الولايات المتحدة الاميركية ليس فقط في جنوب - شرق آسيا وانما في كل انحاء الكرة الارضية .

- القلق من جراء تزايد عجز الميزانية الاميركية المتفاقم من جراء ضرورة حل المشاكل الداخلية الحادة جدا .

— الاستياء من مساعدة الانظمة العسكرية في اليونان والباكستان وكمبوديا .

— هزيمة الولايات المتحدة الاميركية لدى التصويت في هيئة الامم المتحدة على المسألة الصينية (١) .

في الوقت الذي خصص فيه برنامج المساعدة للعام المالي ١٩٧٢ اعتمادات بـ ( ٢,٣ ) مليار دولار لتلك الدول الخمس والخمسين التي صوتت اما ضد او امتنعت عن تأييد الموقف الاميركي . مع اخفاق مشروع قانون المساعدة الخارجية في مجلس الشيوخ انعكس بشكل مكثف وفي واقع ملموس استياء الدوائر الاميركية ذات النفوذ — ليس فقط من حيث الاسلوب وإنما من حيث الجوهر ايضا — من ممارسات معينة للسياسة الخارجية الاميركية التي تتفارق بشكل واضح مع حقائق اليوم الراهن .

حتى في أقدس قدسيات العسكرية الاميركية — في القوات المسلحة الاميركية نفسها — لم يكن هنالك إجماع فيما يتعلق بالنظام والانضباط في البلاد والجيش الموضوعين من قبل القيادة العسكرية — الاحتكارية العليا . فقد كتب الجنرال دافيد شوب — الذي كان قائدا سابقا للواء في مشاة البحرية — في مجلة « اتلانتيك » ما يلي : « لقد أصبحت اميركا دولة عسكرية وعدوانية » ، وبشارك في هذا الرأي الكثيرون من اصحاب الرتب العسكرية ، وكلهم كانوا يشيرون الى التأثير الضار لنفوذ المجمع الصناعي — الحربي غير المقيد على المجتمع الاميركي .

ويشير الجنرال شوب والذين يشاطرونه آراءه بقلق الى أن فسر العسكرية في البلاد والمغامرة الطويلة في الهند الصينية تنعكس في نهاية الامر بشكل سلبي على الكفاءة القتالية للجيش الاميركي وعلى الحالة الاخلاقية للجنود . وقد كتب زميل الجنرال شوب العقيد دونوفان فيما يتعلق بهذه المسألة : « اذا كان الاجداد والآباء

---

1) «U.S. News and World Report», Dec. 17, 1971.

في البارحة يذهبون الى الحرب باسم البلاد ، فان أبناءهم اليوم يفضلون في أكثرتهم المتزايدة أكثر فأكثر الذهاب الى السجون باسم بلادهم رافضين الخدمة في الجيش والخضوع لفلسفة المجمع الصناعي - الحربي » (١) .

ان المظاهرات العاشدة للشبيبة الاميركية ضد الحرب ، وآلاف قوائم الدعوة للالتحاق بالجيش التي أحرقت ، والميداليات الحربية التي رماها عند البيت الابيض الجنود الشبان الذين أرسلهم البنتاغون الى أتون المفامرة العدوانية في الهند الصينية ، كل ذلك وأمثلة أخرى كثيرة يشهد على عزيمة العدل المتزايد من الاميركيين على عدم السماح بتحويل الولايات المتحدة الاميركية الى « دولة - مخفر » .

في دوائر واسعة من المسؤولين السياسيين ورجال الاعمال والشبيبة الاميركية يشتد الالاحاح على المعالجة الأكثر واقعية للاحداث في العالم ، والعدول عن المراهنة على القوة ، وتقوى الآراء لصالح انفراج التوتر في العالم ، وحل النزاعات بالوسائل السامية ، وترتبط الآمال الجديدة بأفاق توسيع العلاقات الاميركية - السوفياتية .

ان المحادثات على مستوى القمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في ايار من عام ١٩٧٢ والزيرة المثمرة للسكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف الى الولايات المتحدة في حزيران من عام ١٩٧٣ كانت تعني تحولا حاسما ليس فقط في تطوير العلاقات بين بلدينا وانما ايضا في كل الموقف الدولي .

لقد جاء في بلاغ المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ومجلس السوفيات الاعلى والحكومة السوفياتية حول نتائج زيارة الرفيق بريجنيف الى الولايات المتحدة

---

(١) دونوفان ، العسكرية ، الولايات المتحدة الاميركية ، ص ١٢٧ .

ما يلي : « اذا كان التوتر في العلاقات السوفياتية - الاميركية على مدى السنوات العشر التي تلت الحرب قد انعكس بشكل سلبي على كل الموقف الدولي ، فانه الآن ، على العكس فتحسين العلاقات السوفياتية - الاميركية ، والالتزامات التي أخذتهما على عاتقهما كلتا الدولتان بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الطرف الآخر وضد حلفائه وضد الدول الاخرى ، والارادة الواضحة المشكلة لدى الطرفين في احترام حقوق ومصالح كل الدول ، كل ذلك يعتبر عنصرا هاما لتحسين الموقف الدولي ، ويفتح امكانيات كبيرة من أجل التعاون البناء بين كل الدول الاخرى » (١) .

ان شعوب كل الدول التي لها مصلحة في تدعيم السلام بما في ذلك اكثرية الاميركيين تحيي هذه التغييرات الايجابية في العلاقات السوفياتية - الاميركية . غير انه يجب الا ينسى انه في الولايات المتحدة الاميركية والدول المتحالفة معها ما زالت تعمل بنشاط للقوى الرجعية ذات النفوذ التي ليس الانفراج من هواها ، والتي تسير ضد التيار وتحلم بالعودة الى اوقات « الحرب الباردة » . وبالتالي ما زالت تقف في الامام مهمة النضال العنيد المستمر من أجل تدعيم وتمتين انتصار الواقعية في الشؤون الدولية الذي أحرزته القوى المحبة للسلام والناهضة بنشاط على مدى السنوات العشر من أجل اعادة بناء العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على أساس مبادئ التعايش السلمي .

ما زال بعد البعض من عوامل الحياة الاميركية ممسوكا ومحددا بشكل جوهرى من قبل المجمع الصناعي - الحربي الذي كدس لديه مليارات ومليارات الدولارات و طاقة وقدرة العلم الاميركي ملحقا بالضرر بالمصالح الجذرية للشعب الاميركي وبمصالح السلام والامن العامين . ان نفوذه يرجع كثيرا على الوزن النوعي للاحتكارات المطابقة في اقتصاد الولايات المتحدة ، وان تأثير المجمع الصناعي -

---

(١) « البرافدا » ، ٢٠ حزيران ، ١٩٧٣ .

الحربي على الحياة الداخلية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية يستمر في التزايد .

يتابع قادة المجمع الصناعي - الحربي المتداعية بالخط التوسعي في السياسة الخارجية الموجه نحو احراز الهيمنة العالمية للرأسمال الاحتكاري الاميركي . وان تفكيرهم يتجه نحو وضع اسس للمفاهيم والمنطلقات الجديدة التي تسمح بالحفاظ على الصدام النووي - الحراري في اطرار « آمنة » بالنسبة للولايات المتحدة ، والمحافظة على الحرب كوسيلة لسياسة الطبقة المسيطرة في اميركا ، وتقرير التاريخ بقوة السلاح .

ان نشاطات القوى العدوانية والمجموعات المتطرفة في الولايات المتحدة يمكن ان تخلق مصاعب غير قليلة على طريق انفراج التوتر الدولي ، والعملية البادئة لتحسين العلاقات السوفياتية-الاميركية . ويبدو قادة المجمع الصناعي - الحربي وآلة الحرب مقاومة ضارية ازاء تصديق الاتفاقيات السوفياتية - الاميركية والمعارضة بشتى الطرق ضد معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وضد توسيع التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ان التوجيهات الجديدة في الحياة السياسية الاميركية تشق طريقها في نضال عنيد بين انصار الخط الاكثر مرونة وواقعية في مجال السياسة الخارجية ، ودعاة « الحرب الباردة » الذين يقاومون بعناد اعادة العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

لقد اكد بريجنيف في خطابه امام مؤتمر السلم العالمي الذي انعقد في موسكو ( في اكتوبر عام ١٩٧٣ ) على انه : « يجب ان نرى بوضوح ان تهديد السلم تشكله مجموعة معروفة من التجمعات والمنظمات والبشر ، فمثلا حتى شهادة المسؤولين الكبار في الدول الغربية الكبرى ، انه ذلك الحلف الشرير للمسكرين - المحترفين مع الاحتكارات التي اثرت من جراء صناعة ادوات الحرب . هذا الحلف الذي صار من المتعارف عليه تسميته « بالمجمع الصناعي -

الحربي « أصبح هناك « دولة ضمن دولة » واكتسب بحد ذاته قوة كبيرة ، ان العسكرية تشوه ليس فقط المجتمع الذي انجبها ، فالغازات العادمة التي تطلقها آلة التحضير للحرب تسمم الجو السياسي للكرة الارضية بأنجرة الحقد والخوف والعنف ، ومن أجل تبرير وجودها تختلق الخرافات عن « التهديد السوفياتي » ، وعن ضرورة الدفاع عما يسمى بالديمقراطيات الغربية ، في الوقت الذي تقوم العسكرية فيه بتدليه أكثر الانظمة رجعية وفاشية وصادمية كطفل مدلل ، وتبتلع الحريات الديمقراطية « (١) .

ان اقامة علاقات السلم الوطيد والتعاون ذي النفع المتبادل تفترق واهداف الدوائر الرجعية الاميركية . وان نواة هذه الدوائر هو المجمع الصناعي - الحربي الذي هو اتحاد آلة الحرب الرجعية مع الاحتكارات العاملة في حقل الانتاج الحربي والمنظمات المتطرفة والصهيونية . فهؤلاء ينادون بمتابعة سباق التسلح والحفاظ على التوتر في العالم . ان نشاط زعماء الدوائر الصناعية - الحربية وتصريحاتهم وممارساتهم الملموسة ليس نادرا ما تتعارض بشكل قاطع مع الخط العام والاعمال السلمية لحكومة الولايات المتحدة نفسها .

كانت التجمعات العدوانية الاميركية تسعى لاستخدام الاحداث القريبة في الشرق الاوسط بهدف نفخ روح العصبية العسكرية وزيادة ميزانية البنتاغون وتوسيع المساعدة العسكرية للمتطرفين « الاسرائيليين » ، وقد راهنت هذه الدوائر في المخطط البعيد المدى على نفس عملية تحسين الموقف الدولي وقبل كل شيء تطور العلاقات السوفياتية - الاميركية . وكانت موضوعتهم الرئيسية تقول : بأن أحداث الشرق الاوسط - كذا - تشهد على هشاشة

---

(١) ليونيد بريجنيف ، من أجل عالم عادل وديمقراطي ، من أجل أمن الشعوب والتعاون الدولي ، خطاب أمام مؤتمر السلم العالمي ، موسكو ، ١٦ تشرين أول ١٩٧٢ ، م. بولي إيزدادات ، ١٩٧٢ ، ص ٣٥ .

إذا لم يكن ضرر سياسة الانفراج . وقد أشار السيناتور فولبرايت أمام الكونغرس الى أن : حاملي راية « الحرب الباردة » في أميركا قد استخدموا أحداث الشرق الاوسط من اجل الانقضاء على اتجاه التعاون مع الاتحاد السوفياتي . ان تقديمهم فيما يتعلق بالانفراج الحقيقي في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي يحمل طابعا تحريزيا ، لكن هذا النقد غير مجد بسبب أن البديل الوحيد للانفراج يمكن أن يكون فقط « الحرب الباردة » مع مجاباتها اللامتناهية وسباق التسلح الذي سيؤدي الى الافلاس والاقتراب الدوري للخطر من حافة الحرب النووية » .

اثناء الحرب في الشرق الاوسط أسرع رئيس اركان الجيش الاميركي الجنرال كريتون ابرامس ليعلن مثلاً : « ان الانفراج هو شعور فقط وليس عاملاً موضوعياً ، والمشاعر يمكن أن تتبدل بسرعة جداً » .

ان آلة البنتاغون مع كل الرجعيين الاميركيين غالباً ما عملوا على تغيير ليس فقط « المشاعر » ، وانما تطور العلاقات السوفياتية – الاميركية نفسه ، وقد عمل قادة المجمع الصناعي – الحربي بنشاط في الاثارة المصطنعة للاهواء والحماس ونشر الخرافات الخيالية عن نوايا الاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط .

كلما ابتعد الوقت عن تلك الايام عندما وضعت القوات المسلحة الاميركية في اكتوبر عام ١٩٧٣ في حالة تأهب كلما صار أوضح ان هذا التصرف الخطر الذي دفع اليه العسكريون لم تستدعه الاحوال ابداً ، وانما كن استعراضاً غير لازم « لسياسة القوة » ، ولقد اكدت مجلة « نيوز ويك » على أنه : « كانت لدى الشعب الاميركي الاسس الراسخة لأن ينظر بشك الى امر الرئيس بوضع القوات المسلحة في حالة تأهب قتالي عال . اذ كان من الصعب فهم كيف يمكن أن يستبدل دفء انفراج التوتر مع الاتحاد السوفياتي المفاجيء ببرد المجابهة » .

يسعى زعماء الدوائر الصناعية – الحربية لتحويل نتائج أحداث

تشرين اول في الشرق الاوسط لصالح دوغمائيتهم الواهية عن « إخفاق » سياسة الانفراج وعن عدم امكانية عودة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشكل وطيء ، ان « الدرس الرئيسي » لاجداث الشرق الاوسط يقوم - حسب راي رجل الكابيتول المعروف هنري جاكسون - على انه يجب عدم الثقة بالاتحاد السوفياتي ، بما ان الروس « لن يتكؤوا عن امتصاص الفوائد من سداجة الاميركيين » . « كم يمكن التاكيد على ان الانفراج ليس ميتا ؟ » ، بذلك يختتم جاكسون ومن يشاطره آراءه ذلك التحليل « العميق » لاجداث الشرق الاوسط .

ان هذا ليس فقط ديماغوجيا سياسية فظة ، اذ تقف وراءها نشاطات ملموسة بهدف انزال ضرر بالتجربة الايجابية المتراكمة في الوقت الاخير للعلاقات السوفياتية - الاميركية ، وضرب وتأثر تحسينها المستمر ، ووقف تنفيذ الاتفاقيات المعقودة أثناء لقائي القمة السوفياتية - الاميركية ، وتحت ستار الشعار الخادع « الدفاع عن حقوق الانسان » في الدول عن حقوق الانسان » في الدول الاشتراكية يقود اعداء التعاون الحملة المادية للسوفيات التي تعتبر من حيث جوهرها طيعة جديدة « للحرب الباردة » أو « الحرب البسيكولوجية » ضد الاتحاد السوفياتي .

اثناء مناقشة الميزانية الاتحادية في الكونغرس للعام المالي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ قام البنتاغون وحماة المجمع الصناعي - الحربي بالدعوة لدفع عجلة برامج التسليح وزيادة الاعتمادات لتحضير انواع جديدة من الاسلحة الاستراتيجية . غير انه ليس من البساطة البرهان على ضرورة زيادة الميزانية العسكرية في ظروف تخفيف حدة التوتر الدولي . « اذا كان الانفراج وطيءا ، وجرت مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بنجاح ، واصبح الحفاظ على السهم اقل ثمنا ، فأنني اعتقد ان الشعب الاميركي له الحق لان يامل بأن نفقات التسليح ستتقلص لا أن تزيد ، وهذا بالذات ما يجب علينا ان نلح به » - هذا ما صرح به في الكونغرس المرشح السابق



للرئاسة عن الحزب الديمقراطي في انتخابات ١٩٧٢  
السيناتور ماكغفرن .

مع ذلك يبدو ان آلة الحرب وصانعي الاسلحة لا ينوون بأن  
ياخذوا بعين الاعتبار هذه التصورات العاقلة . فانفاق المليارات  
على الاغراض العسكرية يعتبر الوقود الذي يحرك الآلة الهائلة  
للمجمع البنتاغوني ، مؤمنا لأعضائه امكانية التأثير على السياسة  
الاميركية فضلا عن الارباح الطائلة بالطبع . وهم مستعدون لأي  
شيء من أجل الحصول على اعتمادات قياسية من حيث الحجم  
لانتاج مختلف أنواع الصواريخ والطائرات والفواصات .

كتبت صحيفة « واشنطن ستار نيوز » بتهكم في نهاية عام  
١٩٧٣ في معرض اشارتها الى « حملة التخويف الكبيرة » التي  
بواسطتها تسمى آلة الحرب لأن تحصل على تصديق الميزانية  
الجديدة : « اراد البنتاغون بشكل غير متوقع ابدا أن نصدق كما  
لو أن الروس سيحتلون سريعا برلين وبوسطن وواشنطن وفيما اذا  
انفق اقل من ( ٧٩ ) مليار دولار » . وكما تورد الصحيفة الاميركية  
أجرى وزير الدفاع الاميركي وعاملون آخرون في المؤسسة العسكرية  
نشاطا كبيرا في الكونغرس من أجل تأمين دعم الكابيتول لمخططات  
البنتاغون مقنعا أعضاء الكونغرس بفكرة « عدم السماح » بأية  
تخفيضات في الاعتمادات لتوسيع آلة الحرب . ولدى مناقشة  
مشروع قانون لمشتريات عسكرية بمبلغ ( ٢١ ) مليار دولار في  
مجلس الشيوخ في الشهور الاخيرة من عام ١٩٧٣ أخفق انصار  
المجمع في تسع محاولات لتخفيض جزئي في الاعتمادات العسكرية .  
هذه المشاريع اتخذت من قبل همفري وكلاارك وسايمنغتون وشيوخ  
آخرين . فقد كانوا يشيرون الى الحمل الثقيل لنفقات التسلح  
بالنسبة للميزانية الحكومية . « عندما يصل الموضوع الى التسلح ،

تشير صحيفة « نيويورك تايمز » - لا يرغب الكونغرس ولبس على استعداد لمناقشة تصورات العسكريين » .

إذا كان من الممكن استخلاص استنتاجات من الشرارة الحربية في تشرين أول في الشرق الأوسط وبشكل مكافئ من الأحداث الأخرى الحادة في الوقت الأخير ، فإنها ليست على كل حال تلك التي تنادي بها دوائر البنتاغون والصناعة الحربية ، والتي تقول بفشل « سياسة الانفراج » . أن المبادرة المشتركة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية للتغلب على أزمة الشرق الأوسط ، وتنظيم مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الأوسط ، قد أظهرنا كم هو مفيد لقضية السلام الشامل ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة من عمل في مجال انفراج التوتر الدولي ، وقبل كل شيء في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، لو لم يكن هناك عامل الانفراج الباديء في الفترة الأخيرة لكان الموضوع قد ظهر بشكل مغاير تماما . هذه حقيقة لا تقبل النقاش . إذ لو انفجر صدام ١٩٧٣ في موقف من التوتر الدولي وتأزيم العلاقات السوفياتية - الأميركية لأمكن للصدام في الشرق الأوسط أن يصبح أكثر خطرا بما لا يقاس ، ولاكتسب أبعادا مهددة للسلام الشامل . إذ يمكن القول أنه في هذه الحالة لم تكن المبادرة السوفياتية - الأميركية المشتركة بشأن الشرق الأوسط لتكون ممكنة ، أن هذه المبادرة مؤيدة من قبل الدول الأخرى أدت إلى القرارات المعروفة لمجلس الأمن الدولي مؤمنة إمكانية وقف إطلاق النار .

إن السياسة المحبة للسلام في العلاقات السوفياتية - الأميركية قد تخطت امتحانا جديا فيما يتعلق بأحداث الشرق الأوسط . فقد ذكر الرئيس نيكسون في أحد خطابه مشيرا إلى أهمية

الاستمرار في إعادة العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ان هذه العلاقات قد ساعدت بوجه خاص على انفراج الازمة في الشرق الاوسط . اذا اختارت الدولتان الاعظم طريق المفاوضات من اجل حل المسائل المتنازع عليها ، ولم تلجأ أي منهما الى الحرب ، وهذا الاستنتاج يشاطرون به الرئيس في الدوائر السياسية المسؤولة الاميركية وفي اوساط طبقات واسعة من الراي العام التي صار بالنسبة لها واضحا اكثر فأكثر النشاط الخطر للمجمع الصناعي - الحربي .

ان نشاطات ومخططات المجمع الصناعي - الحربي هي تعبير عن جوهر الامبريالية السام والمعادي للشعب في الظروف الراهنة ، فآلة الحرب والاوليفارية المالية المستفيدة من طلبات الشراء العسكرية تحاولان ابقاء اميركا على دروب العدوان والتهور والقرصنة الدولية . وكما في ربع القرن الماضي لن تحمل سياسة العسكرية لأميركا أي شيء سوى الاخفاقات والهزائم الجديدة والتفاسم المستمر الجدي لازمة الامبريالية الاميركية اذ ان « العسكرية تحوي في داخلها على بذور هلاكها » ( ١ ) .

---

(١) ماركس ، انجلز ، المؤلفات ، الطبعة الثانية ، الجزء ٢٠ ، ص ١٧٥ .

## الفهرس

صفحة

٣

### □ المقدمة

### □ الفصل الاول

- ٢١ المجمع الصناعي - الحربي والدولة  
٢٣ في اروقة السلطة بواشنطن  
٥٤ - البنتاغون من وجوه الخمسة  
٧١ - الاستشارة والموافقة في الكابيتول

### □ الفصل الثاني

- ٨٥ المجمع الصناعي - الحربي والاقتصاد  
٨٧ البنتاغون والاحتكارات  
١٢٣ - التنكوقراطيون العسكريون  
١٣٧ - محيط المجمع

### □ الفصل الثالث

- ١٤٧ المجمع الصناعي - الحربي والايدولوجيا  
١٤٩ - ديماغوجيات الحرب الباردة  
١٦٩ - ايدولوجيا العنف مع (التوريد الى البيت)  
١٩٤ - الاداة الصلبة

### □ الفصل الرابع

- ٢٢٣ المجمع الصناعي - الحربي والسياسة الخارجية  
٢٢٥ - سراب الامبراطورية  
٢٦٢ - انهيار مفهوم « الرسالة المقدسة »  
٢٨٤ - العسكرية ( الميلتاريزم ) تتكيف  
٣٢٧ - الخاتمة

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

يصدر قريباً  
عن  
شركة المطبوعات اللبنانية  
دار الفارابي

□ التحدي الديمقراطي      تأليف : جورج مارشيه

□ النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية

تأليف : حسين مروّة

، في مجلدين كبيرين ، يصدر المجلد الأول  
في آذار ١٩٧٨

□ تطور الاشتراكية من طوباوية الى علم  
عن الألمانية مباشرة

□ سيرة حياة كارل ماركس  
عن الألمانية مباشرة

\*\*\*

□ الانعكاس والفعل أو ديالكتيك الواقعية  
في الابداع الفني      تأليف : هورست ريديكر

بالاشتراك مع دار الجماهير — دمشق

صدر حديثا  
عن  
شركة المطبوعات اللبنانية  
دار الفارابي  
بالتعاون مع  
لجنة تنشر الكتاب اليمني

□ الادب والثقافة في اليمن عبر العصور  
تأليف : محمد سعيد جراده

□ اضواء على تاريخ اليمن البحري  
تأليف : حسن صالح شهاب

□ طريق الغيوم ( رواية )  
تأليف : حسين سالم باصديق

□ من المسرح اليمني : مسرحيتان لعبد المجيد القاضي  
- بنت النودحي  
- الفتى منصور المنصور

□ الزيري شعره ونثره وآراء الدارسين فيه  
تأليف : علوي عبدالله طاهر

□ قصتان يمينتان قصيرتان تأليف : شفيقة ذوقري  
- حرمان  
- ضالة اخرى

صدر حديثا  
عن  
شركة المطبوعات اللبنانية  
دار الفارابي

□ اطفال لبنان يرسمون الحرب

بالاشتراك مع النجدة الشعبية اللبنانية  
باشراف سيتا مانوكيان

صدر في طبعة مجلدة وفي طبعة عادية  
من ثلاثة اجزاء

□ فكر غرامشي تعريب تحسين الشيخ علي

مختارات واسعة نقلت عن الايطالية  
مباشرة • صدر الجزء الاول

□ دراسات نقدية في ضوء المنهج الواقعي

تأليف : حسين مروة

في طبعة ثانية مزيّدة ومنقحة .

□ كتابات الرفيق فهد قدم للطبعة الثانية زكي خيري

□ التثقيف الذاتي كروبسكايا

□ القواعد اللينينية لحياة الحزب الداخلية

في طبعة ثالثة .



هاسن يوسف اللومبي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

مطبعة الامل — بيروت

هسنا يوسف اللومبي

هسنا يوسف اللومبي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة  
مكتبتي الخاصة  
على موقع ارشيف الانترنت  
الرابط

[https://archive.org/details/@hassan\\_ibrahem](https://archive.org/details/@hassan_ibrahem)

هسنا يوسف اللومبي

هسنا يوسف اللومبي